بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : وداد بنت أحمد القرطبي الرّقم الجامعيّ : (٤٢٠٧٢٥٩٦)

كلّيّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : اللغة والنحو والصرف

الأُطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الدّكتوراه في تخصُّص : اللغة والنحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : ضعف التحصيل النحوي : أسبابه وآثاره .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٥/٤/١٤٢٦ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

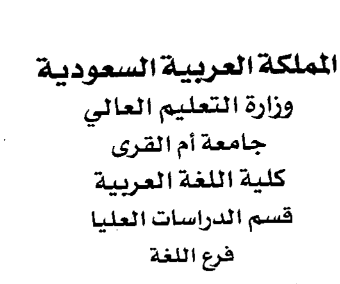
المشرف : أ.د/ عياد الثبيتي المناقش الدّاخليّ : د/ محمد صباح أحمد المناقش الخارجيّ : د/ أحمد محمد عبد الستار الصلوح

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : صالح سعيد الزهراني

التوقيع :



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

ضعف العامل النحوي
أسبابه وآثاره

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة :
وداد بنت أحمد بن عبدالله القحطاني

الرقم الجامعي : ٦-٧٢٥٩-٤٢٠

إشراف الأستاذ الدكتور
عيّاد الثبيتي

العام الجامعي : ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره

إعداد الطالبة :وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني **الدرجة: الدكتوراه**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من : المقدمة ،وتحوي نبذة مختصرة عن أهمية الموضوع،وسبب اختياري له، والمنهج المتبع فيه، ثم التمهيد: ويتضمن تعريف العامل ، وموقف النحاة منه،وأقسامه، وتعريف ضعف العامل، وتقسيمه إلى ضعف عارض،وضعف وضعي، ولذلك الضعف أسباب جاءت في فصلين تحتهما مباحث كالتالي:

الفصل الأول :أسباب الضعف العارض وتتمثل في ثمانية مباحث:

المبحث الأول : تأخر العامل عن معموله، والثاني :كون العامل فعلا قلبيا، والثالث:الفصل بين العامل وبين المعمول،والرابع: الفرعية، والخامس: اللزوم ، والسادس:النقصان، والسابع: الجمود،والثامن: الزيادة.

الفصل الثاني: أسباب الضعف الوضعي،وتتمثل في خمسة مباحث:

المبحث الأول:كون العامل حرفا، والثاني:الفرعية، والثالث:التخفيف، والرابع: الجمود، والخامس كون العامل معنويا.

الفصل الثالث: أثر ضعف العامل في الدرس النحوي، وتمثل في خمسة مباحث:

المبحث الأول :التزام الرتبة بين العامل وبين المعمول،والثا ني:إهمال العامل الضعيف، والثالث: امتناع الفصل بين العامل الضعيف وبين معمولاته،والرابع: امتناع حذف العامل الضعيف وإبقاء عمله، والخامس: تقوية العامل الضعيف.

قد توصلت إلى نتائج ذكرت في الخاتمة من أهمها:

- لم يعرف النحاة مصطلح ضعف العامل ،إنما أشاروا إليه أثناء حديثهم عن العامل، وبعد البحث ظهر أن المقصود به هو: حالة يسلب فيها العامل قوة التأثير ،فلا يقوى على العمل إلا بقيود معينة تختلف باختلاف ذلك العامل.

- تأييد مذهب النحاة بإقرارهم وجود العامل النحوي الذي يوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فهو مصطلح لغوي يفسر به العلاقات بين التراكيب مع إجماعهم أن العامل في الحقيقة هو المتكلم.

- تفاوت ضعف العامل، فيقسم إلى قسمين:

الضعف العارض، ويختص بالفعل كونه أقوى العوامل ، والضعف الوضعي، ويشمل العوامل الحرفية والاسمية.

The Thesis Abstract

Title of the thesis: Weakness of syntactical factor; its reasons and effects.

Prepared by: Wedad Ahmed Abdullah Al-Ghtani
Degree: Doctorate

Praise be to Allah the Lord of universe; pray and peace be upon our master Mohammed and on his family and companions.

The nature of the research demanded to contain the following:

Introduction; which include a brief summary about the importance of the topic, the reason of my choice, the methodology applied, then the preface which involved the definition of the agent and the attitude of grammarians, its sections, defining the weakness of the agent and its division into temporary weakness, localize weakness. There are reasons of this weakness that come in two chapters which include several themes which are as follows;

First Chapter: the reasons of temporal weakness, which represented in eight themes: first theme; delay of agent from its derivate, second theme; the agent as heart action, third them; separation between the agent and its derivate, forth theme; tributary, fifth; implication, sixth; lessen, seventh; solidity, eight: excess.

Second chapter: Reasons of localize weakness, which are represented in fife themes: first theme; in case the agent is a letter, second theme; tributary, third: lightness, forth; solidity, fifth; in case the agent is materialized.

Third chapter: the effect of agent weakness in the grammatical lesson, which is represented in fife themes, first theme; adherence to rank between the agent and its derivate, second; ignorance of the weak agent, third, separation ceasing between the agent and its derivatives, forth; ceasing of weak agent rejection and retaining of its action, fifth; strengthening of the weak agent.

I reached some findings, that I mentioned them in the conclusion, such as:

* The grammarians not defined the terminology agent weakness, but they indicate to it during their speaking about the agent. After the research, it is appear that the agent weakness is state at which the agent deprived its effect. therefore become incapable to act except in presence of limitations which vary in accordance with the variation in that agent.
* Supporting the grammarians' ideology by confessing the presence of syntactic agent that justifies that the end of the word is nominative or accusative or genitive. It is linguistic terminology that interpret the correlations between the components with their agreement that, in fact, the agent in the talker.
* The agent weakness disparity, which is classified into two divisions:
  - Temporal weakness, concerned the verb because is the strongest agent.
  - Localized weakness, which includes the verbatim and nominal agents.

المقدّمة

الحمدُ لله حمداً كثيراً، والصّلاة والسّلام على مَنْ بعثه هاديًا وبشيراً، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيراً.

وبعد..

فلقد أوْلى علماؤنا -عليهم سحائب الرحمة- جُلَّ عنايتهم لكتاب الله، والحديث النبويّ الشريف، فكان من ثمرة ذلك وضع قواعد النحو، صونًا للألسنة عن الوقوع في الخطأ، فثبتوا دعائم هذا العلم، بتتبع مسائله، وجمع متفرقه، واستنباط أحكامه، مستعينين بالله ثم بقوّة صبرهم، وذكاء فطرتهم، فجاءتْ هذه القواعد والأصول قويَّة الجذور، ترويها جهود العلماء جيلاً بعد جيل. وكان (للعامل) القِدح المعلّى من العناية والبحث، حتّى أضْحى أساس النّحو، وعموده الفقري فلا يكاد كتاب نحوي يخلو من ذكره. وعلى نهجهم سار الباحثون فقامت دراسات وبحوث حول (العامل)، ومنها على سبيل المثال: «دراسة نظريَّة العامل في النّحو العربي»(1)، و«العامل وأثره في النّحو العربي دراسة لغويَّة نحويّة قرآنية»(2)، و«العوامل النّحويَّة غير الملفوظة»(3)، و«العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه»(4)، وغيرها من الدراسات التي أثارت في نفسي الرغبة في بحث هذا الموضوع، فعكفْتُ على القراءة والتأمل في كتب النحو، فاسترعى انتباهي قول النحاة: «عامل ضعيف»، وتكرر في غير موضع من أبواب النحو، فعزمتُ بعد توفيق الله ثم مشورة أستاذي أنْ أجعله موضوع البحث لنيل درجة الدكتوراة، وعنونته بـ«ضعف العامل النّحوي أسبابه وآثاره» وهو من وجهة نظري أدق في التعبير من مصطلح (العامل الضعيف)؛ لأنّ (ضعف العامل) يندرج تحته العامل القوي وهو الفعل، الذي قد تعترضه بعض الأسباب فتضعف عمله، كما يشمل غيره من العوامل الحرفيّة والاسميّة. ومما دفعني لاختيار هذا الموضوع أنه لم يُطْرق من قبل حسب ما ظهر لي، أضف إلى ذلك افتقار المكتبة العربية لمثل هذه المباحث.

---

(1) لمصطفى حمزة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب: ١٩٨٣م/ ١٩٨٤م.

(2) لمنيرة سليمان علي العلولا، رسالة ماجستير -كليّة التربيّة للبنات بالرياض: ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(3) لسعيد بن محمد بن عبدالله آل يزيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة: ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ.

(4) للدكتور: خليل أحمد عمايرة.

ولا شكّ أنّ كُلَّ بحث تعترضه صعوبات تمحّص صبر الباحث، وصدقَ عزيمته، وكان الموضوع ذاته من أهم الصعوبات التي واجهتها؛ لوعورة مسلكه ودقة مباحثه، فمسائله متناثرة، جاءت في جل أبواب النحو إنْ لم يكن كلُّها، مما جعلني أشمِّر عن ساعد الجِدِّ، مستعينة بالله أولاً، ثم بتوجيهات ومتابعة أستاذي الفاضل، فاتخذت منهجاً سِرْتُ عليه تمثل في ترتيب المسائل حسب أصالة العامل، فقدَّمت الفعل لأنه أصل العمل، ثم الحرف، ثم الاسم. فأعرض المسألة بذكر الآراء فيها، ونسبتها لأصحابها، مع ذكر حججهم واعتراضهم، ثم اخترتُ منها ما ظهر لي أنَّه الراجح، بذكر السبب متحرية وجه الصواب ما وسعني ذلك. كما اقتضت طبيعة البحث أنْ يأتي بناؤه على النَّسق التالي:

المقدّمة، وتحوي نبذة عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، والمنهج المتبع فيه، ثم التّمهيد.. ويتضمّن تعريف العامل وموقف النّحاة منه، وأقسامه، يليه تعريف مصطلح (ضعف العامل)، وتقسيمه إلى: ضعف عارض، وضعف وضعي. ولهذا الضعف أسباب جاءت في فصلين، تحتهما مباحث، على النحو التالي:

الفصل الأول: أسباب الضعف العارض، وتتمثل في ثمانية مباحث.

المبحث الأول: تأخر العامل عن معمولاته.

المبحث الثاني: كون العامل فعلاً قلبياً.

المبحث الثالث: الفصل بين العامل والمعمول.

المبحث الرابع: الفرعيَّة.

المبحث الخامس: اللُّزوم.

المبحث السادس: النقصان.

المبحث السابع: الجمود.

المبحث الثامن: الزيادة.

الفصل الثاني: أسباب الضَّعف الوضعي، وتتمثل في خمسة مباحث:

المبحث الأول: كون العامل حرفاً.

المبحث الثاني: الفرعيَّة.

المبحث الثالث : التخفيف.

المبحث الرابع : الجمود.

المبحث الخامس : كون العامل معنوياً.

وجاء الفصل الثالث: يعرض أثر ضعف العامل في الدرس النحويّ وتمثل في خمسة مباحث:

المبحث الأول : التزام الرتبة بين العامل ومعمولاته.

المبحث الثاني : إهمال العامل الضعيف.

المبحث الثالث : امتناع الفصل بين العامل الضعيف ومعمولاته.

المبحث الرابع : امتناع حذف العامل الضعيف وإبقاء عمله.

المبحث الخامس : تقوية العامل الضعيف.

أمّا الخاتمة: فذكرْتُ أهمَّ ما توصّلْتُ إليه من نتائج، وذيّلْتُ البحث بفهارس تكشف النّقاب عن مسائله، وشملت فهرسةً لآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة الشريفة، والأبيات الشعرية مرتّبة حسب القوافي، ثم قائمةً بأسماء المصادر والمراجع، وختمته بفهرس للموضوعات.

وكان اعتمادي في تخريج البحث على كتب النّحو قديمها وحديثها، والصرف، واللُّغة والمعاجم، وكتب التفسير، وإعراب القرآن، وكتب القراءات، والحديث، والدواوين الشعرية، وما تيسَّر لي من البحوث والدراسات مما افترضته طبيعة البحث.

وبعد..

فهذا جُهْدٌ متواضع، أُقدِّمه خدمة للغة القرآن الكريم، وأسأل الله تعالى أن يلبسه ثوب القبول وأن ينفع به إنه أكرم مسؤول، فما كان في هذا البحث من صواب وتوفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو تقصير فمن نفسي والشيطان، ولا أنْسى مَنْ وَقف خلفي يدفعني إلى السير قُدمًا أبي وأمي -حفظهما الله- اللذين غرسا في قلبي حُب العلم، فآن لهذا الغَرْس أنْ يثمرَ، ولهذا البحث أنْ يظهر، فلهما مِنِّي خالص الشكر، وصادق الدعاء.. فيا ربِّ ارحمهما كما ربَّيَانِي صَغيرا.

والشكر الجزيل أخصُّ به زوجي الدكتور عصام الغامدي الذي أقال العثرة، ومسحَ الدمعة، وتجاوز عن الهفوة، فجزاه الله عنّي خير مايجزي الصابرين.

والشكر موصول إلى أستاذي الدكتور: عيّاد الثبيتي، بارك الله فيه ونفع به.

والشكر والثناء العاطران للأستاذين الفاضليْن اللذَين تكرّما بقبول مناقشة الرسالة، فجزاهما الله خيراً.

وإلى إخوتي وأخواتي الذين ساندوني طوال مدة البحث، وأخصُّ منهم شقيقتي الصُغرى (زين) زيّنها الله بالإيمان، وجمّلها بالتقوى، ولأشقائي: محمد وسلطان وماجد وإخوتي جميعاً، أقول: بارك الله في جهودكم وجزاكم عنّي خير الجزاء.

ولا أنسى صاحبة القلب الكبير، التي أحاطتني وأبنائي بحبها وعطفها ورعايتها، فكانت نعم الأُمّ الحانية، إلى أُمِّ زوجي متّعها الله بالصحة والعافية في طاعته.

وإلى فلذة كبدي، وثمرة فؤادي أبنائي: البراء، والشيماء، وعبدالله، والعلاء، حفظهم الله ونفع بهم.

وإلى جامعتي الحبيبة أم القرى - حرسها الله - التي أتاحت لي فرصة إكمال دراساتي العليا، لها ولجميع منسوبيها ومنسوباتها جزيل الشكر والتقدير.

وإلى كلّ من علّمني حرفاً من أساتذتي وأستاذاتي ومَنْ يعزّ عليَّ أُهدي هذا الجهد المتواضع.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

التَّمهيد

١- العامل: تعريفه ، وموقف النُّحاة منه.

٢- أقسام العامل.

٣- تعريف ضعف العامل.

١- العامل: تعريفه، وموقف النُّحاة منه

العامل في اللُّغة: اسم فاعل من العَمل، والعمل: «المهنة والفعل»[١] أمّا معناه عند النحويين فقد تباينت ألفاظهم في تعريفه، من ذلك قول ابن الحاجب: «العامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضي»[٢]، وقيل: «العامل: ما أثّر في آخر الكلمة أثراً له تعلُّق بالمعنى التركيبي»[٣]، وعُرِّف أيضاً بأنه: «ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً»[٤]، وبعبارة أخرى: «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[٥].

وقد اهتم النُّحاة بالعامل، إذ كان محورَ اختلافهم، وعلى أساسه قامت التصنيفات النحويَّة، ولا يكاد مصنّف منها يخلو من ذكره، وخير شاهد على تغلغل هذه النظريّة في النّحو كتاب سيبويه -رحمه الله- لكونِه أقْدَم مؤلَّف في النحو وصل إلينا، فالمتأمل في كتابه يرى أنَّ أبوابه قد بناها على أساس (العامل)، إذ بدأها بـ«مجاري أواخر الكلم»، وهي عنده على ثمانية مجارٍ على النَّصب والجر والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف، وقد جمع هذه المجاري بأربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف[٦]، وهكذا سار في بقية الأبواب يُعدِّد ما يعمل من الأفعال والحروف والأسماء، مبيناً تفصيل كلِّ نوع منها؛ وهو في آرائه يقتفي هَدْيَ أستاذه الخليل بن أحمد -يرحمه الله- «الذي ثبّت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها وأحكمها إحكاماً، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرِّ العصور، فقد أرسى قواعدها العامّة ذاهباً إلى أنه لابُدَّ مع كُلِّ رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلهما الأسماء المبنية»[٧].

---

(١) لسان العرب، مادة: (عمل): ١١/ ٤٧٥

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/ ٧٢.

(٣) تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق: للدكتور محمد المفدّى: ١/ ١٢٣.

(٤) شرح العوامل المائة النّحوية للشيخ خالد الأزهري: ١٤٢.

(٥) التعريفات: للشريف علي بن محمد الجرجاني: ١٤٥.

(٦) ينظر:الكتاب: تحقيق الشيخ عبدالسلام هارون: ١/ ١٣.

(٧) المدارس النحويّة: للدكتور/ شوقي ضيف: ٣٨.

وعلى هذا النهج سار النُّحاة من بعدهما، متأثرين بهذه الآراء، فهناك مَنْ جعل مِنَ (العامل) عنواناً لمؤلَّفِه، ومنهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب له اسمه: «العوامل»[1]، وأبو طالب النّحوي المكفوف في كتابه: «حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها»[2]، وأبوعلي الفارسي في كتابه: «العوامل في النّحو»[3]، ومكي بن أبي طالب في كتابه: «التذكرة لأصول العربيّة ومعرفة العوامل»[4]، وأبوالحسن علي بن فضال المجاشعي في كتابه: «العوامل والهوامل في النّحو»[5]، والشيخ عبدالقاهر الجرجاني له كتاب: «العوامل المائة» وهو كتاب مطبوع، واختصره في كتابه: (الجمل)[6]، كما شُرِحَ كتابه عدة شروح أهمها شرح الشيخ خالد الأزهري[7].

وقد نشأت هذه النظرية من خلال ما لاحظه النُّحاة من وجود علاقات بين الكلمات في التركيب، وما نتج عن تلك العلاقات من أثر إعرابي، يختلف باختلاف المعنى النحوي، فجعلوا اللفظ المحدث للتغيير عاملاً، سواء أكان فعلاً أم حرفاً أم اسماً، ومع إقرارهم بأهمية (العامل) في تفسير الظواهر النّحويّة من رفع ونصب وجر إلا أنهم يدركون أنّ تلك النّسبة على سبيل المجاز، وأنَّ العامل في الحقيقة هو المتكلّم، يوضح ذلك ابن جني في قوله: «فالعمل من الرفع والنَّصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ»[8]، فمصطلح (العامل) عندهم عرف لغوي اصطلحوا عليه لتوضيح ما بين التراكيب من علاقات ووضعوا له أصولاً وقواعد التزموها، ومن تلك القواعد:

أنَّ العمل أصل في الأفعال، بدليل أنَّ الأفعال كلّها عاملة، ولا يعمل من الأسماء إلا

---

(١) وقد ذكر القفطي: «أنه منحول عليه»، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النُّحاة: ٣٨١/١.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللّغويين للزبيدي: ١٣٥، وإنباه الرواة: ١٣٠/٤.

(٣) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة: ١١٧٩/٢.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٣١٧/٣.

(٥) ينظر: إنباه الرواة: ٢٩٩/٢، وكشف الظّنون: ١١٧٩/٢.

(٦) مطبوع وحققه: الدكتور يسري عبدالغني عبدالله، من مطبوعات دار الكتب العلمية- بيروت.

(٧) مطبوع وحققه الدكتور: البدراوي زهران، دار المعارف.

(٨) الخصائص: ١١٠/١، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٦٣/١.

ما أشْبه الفعل كالمشتقات، أو أشبه الحرف كالمضاف والأسماء الجازمة، ولايعمل من الحروف إلا المختصة منها، والأصل في الاسم ألا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرّض للعوامل من الأفعال والحروف، كما لا يدخل عامل على عامل، فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، ورتبة العامل أن يتقدم على معموله، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل، ولا ينسب العمل إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل فإنْ وُجد الفعل فلا عدول عنه، والعوامل المعنوية أضعف من العوامل اللفظيَّة، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[1]. وغيرها من القواعد التي استند إليها النحاة في تفسير الظواهر الإعرابيَّة، وكان البصريون والكوفيون قد اتفقوا على الأخذ بها، ولكنَّهم اختلفوا في التفاصيل اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف[2]، فكان (العامل) أساساً للجدل، وإقامة الحُجَّة، مما نتج عن ذلك كثرة الآراء في المسألة الواحدة، وتشعّب مسالكها، فأفضى بهم إلى التأويلات والتقديرات.

وهذا ممّا أثار حفيظة بعض النُّحاة كابن مضاء الذي ألّف كتابه: (الرد على النُّحاة)، وكان هدفه -كما ذكر- أنْ يخلّص النّحو من كثرة الفروع والأقيسة والتأويلات، فشنَّ هجومَهُ على (العامل) مطالباً بإلغائه؛ لأنّه السببُ الرئيس في هذه التعقيدات، مستنداً على أنّ العامل أو (الفاعل) في الحقيقة إمّا أنْ يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أنْ يفعل بالطبع، كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنّار وسائر ما يفْعَل، وأمّا العوامل النّحويَّة فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع[3]، وهكذا سارَ في بقية كتابه مفنّداً لآراء النُّحاة، ويبدو أنّ المحاولة من ابن مضاء لا تهدف إلى تخليص النَّحو من كثرة الفروع وكثرة التأويلات لكنَّها خلاف عقدي، فمعلوم أنّ ابن مضاء اعتنق المذهب الظاهري الذي يأخذ بظاهر الكتاب والسُّنَّة، ولا مجال للاجتهاد

---

(١) ينظر مثلاً: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات عبدالرحمن ابن أبي سعيد الأنباري، وأسرار العربية: الأنباري.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنّحو للدكتور: مهدي المخزومي: ٢٧٦.

(٣) الرد على النُّحاة، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف: ٧٨، وينظر: العامل وأثره في النحو العربي دراسة لغويّة نحويّة قرآنية لمنيرة العلولا: ٦٩، ومابعدها.

والتأويل، وكان ذلك مدعاة للثورة على المشرق وأوضاعه، فحرِّقت كتب المذاهب الأربعة بأمر من يعقوب أمير دولة الموحدين، وقد تبعه ابن مضاء قاضي القضاة في دولته، فألف هذا الكتاب؛ ليردّ به نحو المشرق على المشرق، فذهب يطبق مذهبه الظاهري على النحو، ومن هنا رفض نظرية العامل التي جعلت النّحاة يكثرون من التقدير، وهو تقدير يؤدي إلى عدم التمسك بحرفيّة آي الذكر الحكيم، تلك الحرفيّة التي كان يعتدُّ بها أصحاب مذهب الظاهر[1]، ويرى أحد الباحثين[2] أنَّ ابن مضاء اعتمد على حجج الكوفيين، ليُدَلِّلَ بها على صحة دعواه، وإن أخفى انتسابه لهم.

ومع ذلك لم تَلْق دعوة ابن مضاء تأييداً من العلماء، بل تصدّوا للرد عليه، ومنهم ابن خروف الذي ردّ عليه بكتاب سماه: «تنزيه أئمة النّحو عمّا نُسب إليهم من الخطأ والسهو»[3].

وقد تلقَّف بعض المحدثين[4] آراء ابن مضاء وفي مقدمتهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النّحو)، الذي انتقد النُّحاة في اعتمادهم على نظرية العامل، ويرى أنَّهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في سبيل الحرص على عامل الإعراب، فكَثُر بينهم الخلاف، ثمّ بيّن نظرته القائمة على الربط بين الحركات الإعرابيّة والمعاني التي تشير إليها في الجملة، «فالضمة علم الإسناد، ودليل على أنَّ الكلمة الرفوعة يراد بها أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب[5]».

ولم تحظ هذه الدعوات بالقبول، واستمر المنهج الذي اختطّه النُّحاة الأوائل - رحمهم الله جميعاً- ومازال مهيمناً على الدرس النحوي، وحمل جماعة من العلماء

---

(١) ينظر: ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب: «الرد على النُّحاة»: ١٧.

(٢) وهو الدكتور هادي عطية الهلالي في كتابه: «نظريَّة الحروف العاملة»: ٢٧.

(٣) ينظر: الدرس النّحوي في بغداد، للدكتور: مهدي المخزومي: ١٧٨.

(٤) ومنهم كذلك الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه: (من أسرار اللغة): ٢٣٧ ومابعدها، والدكتور تمام حسان في كتابه: (اللغة العربيَّة معناها ومبناها): ١٨٨ ومابعدها.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٤١-٤٢.

المحدثين لواء الدفاع عن نحاتنا القُدامى، وتصدّوا لهذه الأفكار، وعلى رأس هؤلاء الشيخ محمد عرفة -رحمه الله- في كتابه: «النَّحو والنُّحاة بين الأزهر والجامعة»، الذي فنّد فيه آراء الدكتور إبراهيم مصطفى ومَنْ شايعه بأسلوب علمي، ونقد بنّاء مدعماً بالحجّة والبرهان[1]: وملّخص القول في المسألة: أنّ فكرة (العامل) ذات جذور عميقة، لا يمكن اجتثاثها، وستكون أبداً قويّة لا تهافت فيها، وما وُجِّه إليها من نقد يهدف إلى إلغاء (العامل) أمرٌ مرفوض؛ لأنَّ النُّحاة قد بينوا أنَّ (العامل) في الحقيقة هو المتكلم، ونسبة العمل للفظ على سبيل المجاز، وفيه تيسير على متعلمي اللغة، كما أنَّ هدم النظرية سيؤدي إلى الفوضى والعبث، والمنادون بإلغائه لم يأتوا ببديل يقوم مقامه، بل زادوا المسألة تعقيداً، وما أُخذ على النُّحاة من أنهم أهملوا المعنى على حساب اللفظ يردّه الزجاجي حينما يقول: «فقالوا: ضربَ زيدٌ عمراً فدلوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنَّ الفعل واقع به. وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ)، فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدِّموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالةً على المعاني»[2].

غير أنّ كثرة التأويل والتخريج والاختيار والتوجيه هو الذي أطال نصوص النّحو العربي؛ لأنّه يتعلّق بالمسائل لا بالأصول، ولو أنّ النّحو العربي عُرِض في صورة الأصول دون المسائل لبدا هيناً يسيراً مختصراً مستساغاً[3]، ولعلّ ذلك يبرئُ (العامل) مما نُسِبَ إليه.

---

(١) ينظر: ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) الإيضاح في علل النّحو: ٦٩ - ٧٠، وينظر: الخصائص ٢١٥/١، وما بعدها.

(٣) ينظر:الأصول: للدكتور/ تمام حسان: ١٦٨.

٢- أقسام العامل

قسّم النحاة العامل إلى قسمَيْن:

عامل لفظي، وعامل معنوي.

فالعوامل اللفظية: ما تعرف بالجنان، وتُلفظ باللِّسان، نحو: (مِن) و(إلى) في قولك: سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة[1].

والعوامل المعنويّة: ما تعرف بالجنان، ولا تتلفّظ باللِّسان، كالابتداء ورافع الفعل المضارع[2].

وقد فصّل الجرجاني الحديث عن تلك العوامل، فقسّم العامل اللفظي إلى: سماعي[3]، وقياسي[4]، فالسَّماعي تسعة وأربعون، وأنواعه خمسة:

النوع الأول: حروف الجر.

النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر (إنَّ وأخواتها).

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، وهما: (ما)، و(لا) المشبهتان بـ(ليس).

النوع الرابع: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي: أربعة: (أنْ)، و(لن)، و(كي)، و(إذن).

النوع الخامس: كلمات تجزم الفعل المضارع، وهي:

(لم)، و(لمّا)، و(لا) في النّهي و(لام) الأمر، وهذه الأربعة تجزم فِعْلاً واحداً، و(إنْ)، (ومهما)، و(مَنْ)، و(أين)، و(متى)، و(أنّى)، و(أي)، و(إذ ما). وهي تجزم فعلين.

والقياسي تسعة:

الأول: الفعل.

الثاني : اسم الفاعل.

---

(١) ينظر: شرح العوامل المائة: ١٥٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) العامل السّماعي: هو ما صحّ أنْ يقال فيه: هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أنْ تتجاوز، كقولنا: إنَّ (الباء) تَجر، و(لم) تجزم وغيرهما، التعريفات: ١٤٥-١٤٦.

(٤) العامل القياسي: «هو ماصحّ أنْ يقال فيه: كلّ ما كان كذا، فإنّه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته، قست عليه: ضربُ زيدٍ، وثوب بكر». التعريفات: ١٤٥.

الثالث : اسم المفعول.

الرابع : الصِّفة المشبهّة.

الخامس : اسم التفضيل.

السادس : المصدر.

السابع : المضاف.

الثامن : الاسم المبهم التام، فهو يعمل النَّصب نحو: التراويحُ عشرون ركعة.

التاسع : معنى الفعل، أي كُلُّ لفظ يفهم منه معنى فعل نحو: هيهات المذنب من الله تعالى، وتراكِ ذنبًا.

والمعنوي اثنان :

الأول: رافع المبتدأ والخبر نحو: «حمدٌ رسولُ الله»، **والثاني:** رافع الفعل المضارع نحو: «يرحمُ اللهُ تعالى التائب[1]».

٣- تعريف ضعف العامل

مَرَّ سابقًا تعريف العامل لغة واصطلاحًا، وأَمَّا الضَّعف فهو في اللُّغة: خلاف القوة[2] وفي الاصطلاح لم أجد له تعريفاً محدّدًا عند النُّحاة، وإنما أشاروا إليه أثناء حديثهم عن العوامل، وظهر لي بعد البحث والدراسة أنَّ المقصود به: «حالة يُسلب فيها العامل قوّة التأثير فلا يقوى على العمل إلا بقيود معينة تختلف باختلاف ذلك العامل».

وعلى ذلك فإنَّ للعامل تقسيماً بحسب القُوَّة والضَّعْف، فأقوى العوامل (الفعل) فهو أصل العمل؛ لأنَّه لا يخلو أنْ يكون عاملاً فهو دائماً يرفع فاعلاً، ويتعدّى إلى المصدر، والمكان والزمان، ويتعلّق به الجار والمجرور والظّرف، وهناك أفعال تنصب مفعولا به، وبعْضها ينصبُ مفعولين، وبعضها ينصبُ ثلاثة مفاعيل.

وأقوى أحواله، أن يكون: متصرفًا ومؤثرًا، غير مفصول عن معموله بفاصل يمنع إعماله، متعدّيًا، تامًا، أصليًا.

---

(١) ينظر:العوامل المائة لعبدالقاهر الجرجاني: ١١٨ وما بعدها.

(٢) اللسان : مادة (ضعف): ٢٠٣/٩

فإذا اختل منها شيء عرض له الضعف، وهناك عوامل ضعيفة في أصل الوضع، وهي الحروف والأسماء العاملة بأقسامها المختلفة.

فمراتب الضعف متفاوتة وهي على قسمَيْن:

ضعف عارض: وهو الذي يعرض للفعل، فيضعف من عمله لأسباب هي: تأخره عن معمولاته، أو كونه عاملاً قلبياً غير مؤثر، أو فعلاً لازمًا، أو كونه فعلاً ناقصًا، أو جامدًا، أو زائدًا... الخ فتوافر هذه الأسباب تضعفه، إذ الأصل فيه القوّة.

وضعف وضعي: يشمل بقية العوامل اللفظية من حروف وأسماء، وذلك بسبب كون العامل حرفاً، أو بسبب الفرعية في العمل، أو لكونه مُخففاً، أو لأنَّ الاسم جامد، أو لكون العامل معنوياً لا لفظيًا، وهذا أضعف العوامل.

كما أنَّ هذه العوامل تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، فعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فحروف الجر أقوى من الجزم وحروف نصب الأسماء أقوى من حروف نصب الأفعال، وكذلك الأسماء فاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة أقوى من بقيَّة الأسماء.

وكان لهذا الضَّعف أثرٌ في الدَّرس النَّحوي تمثَّل في جملةٍ من الأحكام والقواعد وهي: التزام الرتبة بين العامل وبين معمولاته، وإهمال العامل الضعيف، وامتناع الفصل بين العامل الضعيف وبين معمولاته، وامتناع حذف العامل الضعيف وإبقاء عمله، وتقوية العامل الضعيف.

وسيأتي -بإذن الله تعالى- شرحٌ لما سبق بتفصيل يُجلِّي كلَّ مسألةٍ في مظانِّها.

الفصل الأوّل

أسباب الضّعف العارض

المبحث الأول : تأخر الفعل عن معمولاته

المبحث الثاني : كون العامل فعلاً قلبياً

المبحث الثالث : الفصل بين العامل والمعمول

المبحث الرابع : الفرعيّة

المبحث الخامس : اللُّزوم

المبحث السادس : النقصان

المبحث السابع : الجمود

المبحث الثامن : الزيادة

المبحث الأول

تأخر الفعل عن معمولاته

الفعل هو أصل العمل وباقي العوامل محمولة عليه، يقول ابن برهان: «أَصل العمل للفعل، فعمله الرفع والنصب، فما يعمل من الأسماء رفعاً ونصباً ففرع في العمل على الفعل، كما أنّ ما أُعرب من الأفعال فرع على الأسماء»[1]. ولأجل ذلك كان الفعل أقوى العوامل، فهو يعمل متقدِّماً ومتأخراً، وظاهراً ومضمراً، إلا أنّ ثمَّة عوارضَ تطرأ عليه فتسلبه شيئاً من قوته، ومنها: تأخره عن الصَّدارة؛ إذ وقوعه متقدِّماً على معموله يجعله في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية[2]. فإذا ما تأخر عن معموله ضعف عمله، من حيث كان واجب العمل ثم صار جائز العمل، يوضِّحُ الشيخ عبدالقاهر -رحمه الله- تلك المسألة في قوله: «إنَّ الفعل المحض يضعف عمله بتقديم معموله، بدلالة أنّهم يقولون: ضَرَبْتُ زيداً، فلا يجوِّزون إلا إعماله، فإذا قدّموا فقالوا: زيداً ضربْتُ، جوّزوا إبطال عمله في الظاهر، وهو أنْ يقولوا: زيدٌ ضربْتُ على تقدير (الهاء)، فلولا أنَّ الفعل يضعف عمله بتقديم مفعوله عليه لما صرفوا (ضربْتُ) عن العمل في (زيد) حملاً له على شيء مضمر بعده، ولا امتنعوا من إجازة رفع (زيد) ألبتة، كما يمتنعون منه إذا وقع بعده، فلا يقول أحد: ضربْتُ زيدٌ، على تقدير: ضربْتُهُ زيدٌ؛ لأنَّه واقع بعد الفعل فهو يقوى على العمل فيه»[3].

يقول ابن يعيش: «الفعل يضعف عمله إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر ألا ترى أنَّ قولك: ضربْتُ زيداً أقوى في العمل من قولك: زيداً ضربْتُ، ثم يَقَولَ: واعلم أنّه كُلَّما تباعد الفعل عن الصّدر ضعف عمله»[4]. ومع ذلك فإنَّ الأفعال تتفاوت في درجة قوتها وضعفها فهناك الأفعال المؤثّرة كـ«ضَرَب» و«أَكَل»، وهذه أقوى مِنْ الأفعال القلبيّة غير المؤثرة كـ(ظنّ وبابها)، فقولهم: ضَرَبْتُ زيداً أقوى من «زيداً ضربْتُ»، وهو أقوى مِنْ

(١) شرح اللُّمع : ١/١٥٩، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٥٠، والهمع ٢/١٠٩.

(٢) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٠٨.

(٣) المقتصد: ١/٦٧٤.

(٤) شرح المفصّل: ٧/٨٥، وينظر: المقتضب للمبرد: ٢/٣٧.

«زيداً ظنَنْتُ قائماً، وهذا أقوى مِنْ «زيداً قائماً ظنَنْتُ»، فيضعُف الفعل كلّما تباعد عن الصدارة، يقول أبوالبقاء العكبري: «وإذا توسّطت -يعني أفعال القلوب- بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء وإنما كان ذلك لأنّها أفعال ضعيفة، وقد ازدادت ضعفاً بالتأخير»[1].

ومن هذا يتبيّن أثر الموقع في إضعاف الفعل.

---

(١) اللباب: ١/٢٤٩.

المبحث الثاني

كون العامل فعلاً قلبياً

هناك نوع من العوامل معانيها قائمة بالقلب[1]، «وهي أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك؛ وإنما هي أمور تقع في النَّفس، وتلك الأمور علم وظن وشك؛ فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضرورياً وعقلياً، فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس، نحو: علمنا بأنَّ السماء فوقنا، والأرض تحتنا، ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية كالعلم بالألم واللَّذة ونحوهما، وأمَّا العقلي فما كان عن دليل من غير معارض فإنْ وجد معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء فهو شك، وإنْ رجح أحدهما فالراجح ظن، والمرجوح وهم»[2]، وينقسم الفعل القلبي إلى ثلاثة أقسام:

١- ما لا يتعدّى بنفسه، نحو: فكّر تفكّر.

٢- ما يتعدى إلى واحد، نحو: عَرَف، وفَهِم.

٣- ما يتعدّى لاثنين، وهو (ظن وبابها)، وينقسم إلى أربعة أقسام ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وَجَد، وأَلْفَى، وتعلَّمْ بمعنى (اعْلَمْ)، ودرى. وما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو خمسة: جَعَل، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزعم. وما يرد بالوجْهَين، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، وحَسِبَ، وخَال. وما يرد بهما والغالب كونه لليقين وهو اثنان: رَأَى وعَلِمَ[3].

والأفعال القلبيَّة بأنواعها الثلاثة ضعيفة لكونها غير مؤثرة، وقد خَصَّ النحاة (ظَنَّ وبابها) بباب مستقل، بيَّنُوا فيه عملها وما تختص به من أحكام، وعليه سيكون محور الحديث في هذا الموضوع، وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ فتنصبه مفعولاً أوّل، وعلى الخبر فتنصبه مفعولاً ثانياً، وهو مذهب الجمهور[4]. وذهب الفراء إلى أنَّ الثاني ينصب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً، وعورض بوقوعه معرفة

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٨٥/٢، وأوضح المسالك: ٣١/٢.

(٢) شرح المفصّل: ٧٨/٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧/٢-٨٢، وأوضح المسالك: ٣١/٢-٤٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٩/١، ١١٨/٤-١٢١، والمقتضب: ١٠/٢، ٣٤٠، ١١٣/٣، ١٨٩، والأصول لابن السراج ١٨٠/٢-١٨١، والتبصرة والتذكرة للصيمري: ٢١٧/١.

وضميراً وجامداً، وبأنّه لا يتمُّ الكلام بدونه[1]. وعند السهيلي تدخل هذه الأفعال على ما ليس أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل (أعطى) بدليل: ظَنَنْتُ زيداً عمراً، ولا يجوز أنْ تقول زيدٌ عمروٌ إلا على جهة التشبيه[2].

وحق هذه الأفعال في الأصل ألا تعمل؛ لأنَّ كُلَّ عامل يدخل على الجملة لا يعمل فيها، نحو قولهم: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، إلا أنّها عملت تشبيها لها بباب (أعطيتُ) في أنّها أفعال، كما أنّ تلك أفعال، وتطلب اسمين كطلبها، فلذلك نصبت المفعولين، ولم تشبّه (قال) و(قرأت) بأعطيت؛ لأنّ ظنّ وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلتهما، كما أنّ (أعطيت) وأخواتها لا تطلب إلا اسمين، و(قال) و(قرأت) قد يقع بعدهما الجمل الفعليّة نحو: قال زيدٌ: قام عمرو، وقرأت: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾[3]، فكانت (ظننت) وأخواتها أشبه بأعطيت منها، فعملت بالحمل عليها، لذا جاز إلغاؤها وتعليقها عن العمل[4]؛ كما أنّها أفعال ضعيفة؛ لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أوشك من غير تأثير فيما تعلّق بها، ومعمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة[5]، بسبب ضعفها قيل إنّها أفعال غير حقيقية[6]، ويشترط في المبتدأ الذي تنصبه ألا يكون مما له صدر الكلام كاسم الشرط و(ما) التعجبيَّة، و(كم) الخبرية، كما يمتنع دخولها على ما لزم حذفه كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع، كقولك: الحمدُ لله الحميدُ بالرفع، وما لا يتصرّف نحو: طُوبَى للمُؤْمِنِ، وسلامٌ عليك، وويل للكافر، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك، ولا تدخل على ما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي بعد (لولا) الامتناعية، وبعد (إذا) المفاجأة، ويستثنى من ذلك إذا كان المبتدأ اسم استفهام، فيجوز دخول هذه الأفعال عليه، فيقول: أيَّهُم ظننْتُ أفضَلَ؟[7]، ويمتنع في

---

(١) التصريح للأزهري: ٣٥٨/١، وينظر: الارتشاف: ٢٠٩٧/٤، والهمع: ٢٢٢/٢.

(٢) التذييل والتكميل: ٣/ورقة ٨٢، وينظر: المساعد: ٣٥٢/١، والتصريح: ٣٥٨/١.

(٣) سورة القمر: الآية (١).

(٤) ينظر: شرح الجُمل لابن عصفور: ٣١٥/١، والبسيط لابن أبي الربيع: ٤٣١/١، والتذييل والتكميل: ٣/ورقة ٨٢.

(٥) شرح المفصل: ٨٤/٧، وشرح الكافية للرضي: ١٥٧/٤.

(٦) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١١٧.

(٧) شرح التسهيل: ٣٣٦/١، ٧٢/٢، والتذييل والتكميل: ٣/ ورقة ٨١، والمساعد: ٣٥٢/١.

الخبر المنصوب بها أنْ يكون جملة طلبيَّة[1]، فلا يُقال: ظَنَنْتُ زيداً هل ضربْتَهُ؟، وأفعال هذا الباب منها المتصرف ومنها الجامد وهما فعلان: (هَبْ) و(تَعَلَّمْ)، وباقي الأفعال متصرفة، والجامد منها أضعف في العمل من غيره لعدم التأثير من جهة وعدم التصرف من جهة أخرى؛ لذا لا يدخلهما التعليق ولا الإلغاء[2] لأنَّهما نوع من التصرُّف، أمّا (أُعْلمتُ) المبني للمجهول والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، وما حُمِل عليه نحو: أرُيت وأُنْبِئْتُ، ونُبِّئْتُ، فإنها صارت بالنقل بمنزلة الفعل المتعدي في الحقيقة، نحو قولك: أعلمْتُ زيداً عمراً خيرَ النَّاس، فقد أوصلْت إلى (زيد) علماً[3]، بخلاف (ظنَّ وأخواتها)؛ إذ ليست من الأفعال المؤثّرة، فضعفت من هذا الجانب، وهي مع ذلك أقوى من (كان وأخواتها) حيث كانت أَفْعالاً حقيقية أمَّا (كان وبابها) أفعال غير حقيقية، وسيأتي توضيح ذلك.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١، وشرح التسهيل: ٣٣٦/١، والبسيط: ٦٨١/٢.

(٢) سيأتي تعريف المصطلحين، ينظر: ٢٤، ٢١٣، ٢٢٠ في هذا البحث.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٢١/٣، ١٨٩، وعلل النحو: ٢٨٩.

المبحث الثالث

١- الفصل بين العامل والمعمول

من القواعد المتبعة أنَّ يتقدم العامل على معموله دون أن يُفْصل بينهما، عندها يحتفظ العامل بقوته فيجب أن يعمل، أما إذا اختلت القاعدة بأنْ تقدم المعمول وتأخر العامل وهو (الفعل)، وفصل بينهما بأداة تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها، عندها يفقد الفعل قوته فيضعف عمله، وتظهر هذه المسألة جليَّةً في باب (الاشتغَال)، وضابطه: أن يتقدّم اسم، ويتأخّر عنه فعل أو وصف جارٍ مجراه، صالح للعمل فيما قبله. مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول أو في موضعه[1]، نحو: زيداً ضربْتُهُ، وزيداً مررْتُ به، أو زيداً ضربْتُ غَلامَه، أو مررْتُ بغلامه، ففي هذه الأمثلة: تقدم الاسم ويُسمّى (مشغولاً عنه)، وتأخر الفعل ويُسمَّى (مشغولاً) الذي يشترط فيه أنْ يتصّل بالمشغول به، وأنْ يكون صالحاً للعمل فيما قبله، ويُسمّى الضمير المتصل بالفعل (مشغولاً به)، ويشترط فيه أنْ يكون معمولاً للمشغول، أو تتمة معموله[2]، فلو تفرّغ العامل من ضميره لنصب الاسم المتقدّم[3]، ففي: زيداً ضربْتُه، نُصِب (زيداً) بتقدير فعل محذوف يفسِّره المذكور -على مذهب الجمهور- و(ضربْته) مفسِّر للعامل وقد نُزِّل منزلة العامل[4]، إلا أنَّ هذا المفسِّر قد لا يقوى على تفسير العامل المحذوف، وبالتالي يمتنع أن يعمل فيما قبله، لبعده عن الصدارة من جهة، وللفصل بينه وبين المشغول عنه بأحد الفواصل التي تمنع العامل من العمل، وتتمثل هذه الفواصل فيما يلي:

الفصل بما له الصَّدارة، من ذلك:

١- الفصل بأداتي النفي: (ما)، و(إنْ) نحو: زيدٌ ما ضربْته، وزيدٌ إنْ ضربْتُه[5]، أمّا

---

(١) ينظر: شرح الوافية لابن الحاجب: ٢٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦١/١، وأوضح المسالك: ١٥٨/٢-١٥٩، وشرح شذور الذهب: ٤٢٦، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٦٢/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٧٢/٢، وحاشية الصبّان: ٧١/٢-٧٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك: ١٣٧/٢.

(٤) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع: ٦١٨/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٢٣٩، وشرح الكافية للرضي: ٤٤١/١، والبسيط: ٦١٨/٢.

إذا كانت أداة النفي مما ليس له الصدارة، مثل: (لن) و(لم) و(لا)، فإنَّه يجوز النَّصبُ على الاشتغال لعدم وجود المانع، نحو عمراً لم أضرِبْه، ولا أضرِبُه، ولن أضرِبَهُ، إذ العَامل يتخطّاها، أمّا (لن) فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة (سوف) التي يتخطاها العامل نحو: زيداً سوف أضرب، وأمّا (لمْ) فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه، وأمّا (لا) فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله، نحو: كنتُ بلا مال[١]، وذكر أبو حيان الخلاف في (لا) بقوله: «فإن كان يلي (لا) فمرتب على الخلاف في جواز تقديم معمول ما بعد (لا) عليها، فمن جوّز ذلك أجازه في الاشتغال، فتقول: زيداً لا أضربه»[٢].

٢- **الفصل بأدوات الشرط.** نحو: زيدٌ متى تكرمْهُ يكرمْكَ، وزيدٌ إنْ ضربْتَه يَضْرِبْكَ، فلا يعمل فعل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط، على مذهب البصريين[٣]. ومن أجاز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط، نحو: زيداً إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ أجاز أن يدْخُل ذلك في الاشتغال[٤]، ونسب إلى الكسائي دون الفراء[٥].

٣- **الفصل بـ«لام القسم»**، نحو: زيدٌ لَيَضْرِبَنَّهُ عمرو[٦]، وذكر أبوحيّان أنَّ في المسألة خلافاً، وهو مبني على الخلاف في جواز «زيداً لأَضْرِبَنَّ، فمن أجاز ذلك أجاز هنا فقال: «زيداً لأضربنَّهُ»[٧]. وقد نص ابن مالك في «شرح التسهيل» على وجوب الرفع قبل (لام القسم) من غير أنْ يذكر أنَّ في المسألة خلافاً[٨].

٤- **الفصل بـ«لام الابتداء»**، نحو: عمروٌ لَيُحِبُّهُ بشْرٌ، فلا يقوى الفعل على العمل فيما قبله ولا يفَسِّر عاملاً فيه[٩].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٤١/١-٤٤٢.
(٢) الارتشاف: ٢١٦٣/٤.
(٣) شرح التسهيل: ١٣٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٣/١، شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/١.
(٤) الارتشاف: ٢١٦٢/٤-٢١٦٣.
(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٣/١.
(٧) الارتشاف: ٢١٦١/٤.
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢-١٣٩.
(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٣/١، شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/١.

٥- **الفصل بأدوات الاستفهام**، مثل: زيدٌ هل ضربْتُهُ؟ وزيدٌ أَضَرَبْتَه؟ فلا يعمل الفعل فيما قبله ولا يفسِّر عاملاً فيه[(١)].

٦- **الفصل بأداة التحضيض أو العرض أو التمني**، نحو: زيدٌ هلاّ أكرمْته، وعمروٌ ألا تَضْرِبُهُ، والعونُ على الخير ألا أجدُه. فأُجريت هذه الأدوات مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها[(٢)]. ومذهب المحققين وجوب رفع ما قبل هذه الأدوات، وعكس قوم[(٣)] منهم الجزولي فجعلوها مرجحة نصب الاسم السابق، وذكر ابن العلج أنَّ بعض النحويين جوَّز النصب، ورجح الابتداء، في نحو: شرابُنا ألا تشربُه؟ وقال أبوحيان: «والصحيح أنَّ هذا لا يجوز فيه إلاّ الرفع على الابتداء؛ لأنَّ هذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسِّر عاملاً»[(٤)].

٧- **الفصل بحرف ناسخ**، نحو: زيدٌ إنِّي أكرِمُهُ، وعمرو ليتَني ألقاه[(٥)]، وأمّا (أَنَّ) المفتوحة فإنَّه وإنْ لم يجب تصدُّرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لكونِها حرفاً مصدرياً[(٦)].

٨- **الفصل بـ(كَمْ) الخبريَّة**؛ حملاً لها على أختها الاستفهامية، نحو: زيدٌ كمْ ضربْتُه[(٧)].

٩- **الفصل بـ(ما) التعجبيَّة**، لها صدر الكلام، نحو: زيْدٌ ما أحْسَنَه[(٨)]!

فهذه الأدوات لها صدر الكلام؛ لذا امتنع أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسِّر عاملاً. وثمَّة موانع أخرى تضعف العامل دونَ أنْ يكون لها حق الصّدارة، ومن تلك الموانع:

- **أنْ يكون العامل صلة لموصول**، من مثل: زيدٌ الذي ضربْتُهُ، فلا يجوز نصب «زيد» لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وكقولهم: «أذكرٌ أَن تلدَ ناقتُك أحبَّ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٤١/١، والبسيط: ٦١٨/٢، والمقاصد الشافية: ٩٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٢٧/١، وشرح التسهيل: ١٣٨/٢-١٣٩، وشرح الكافية للرضي: ٤٤/١، والمقاصد الشافية: ٩٠/١، والمساعد: ٤١٢/١.

(٣) المساعد: ٤١٢/١، ٤١٣.

(٤) منهج السالك: ١٢٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٤١/١، والارتشاف: ٢١٦٤/٤.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٤٤١/١.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٢٧/١، شرح التسهيل: ١٣٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٤١/١، والمقاصد الشافية: ٩٠/١.

(٨) المقاصد الشافية: ٨٩/١.

إليك أم أنثى»[1]؟ فـ(ذكرٌ) يجب رفعه؛ لأنَّ المشغول عنه في صلة (أنْ)، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول.

- **أو أنْ يكون الفاصل اسماً مضافاً إلى الفعل،** نحو: زيدٌ حين ألقاه يُسَرُّ، فلا يصح أنْ يعمل (ألقاه) في (زيد)؛ لأنه يصير كالجزء من الجملة المضاف إليها الظرف، وجزء المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يفسِّر مقدّراً قبل المضاف، إذ لا يفسِّر إلا ما يصح أن يعمل[2].

- **أو أن يقعَ الفعل بعد أداة الاستثناء،** نحو: زيدٌ إلا يضربُهُ عمرٌو، فلا يجوز في (زيد) إلا الرفع؛ لأنَّ ما بعد (إلا)[3] لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسِّر عاملاً فيه[4]؛ ولأنّ ما بعدها من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صيّرت الجملتان في صورة جملة واحدة؛ قصداً للاختصار، فاقتصر على عمل ما قبل (إلا) فيما يليها فقط[5].

- **أو أن يسند العامل إلى ضمير الاسم السابق، وهو ضمير متصل راجع إليه،** نحو: زيدٌ ظنّه منطلقاً، والزيدان ظناهما منطلقين؛ ولا يجوز في هذا الاسم إلا الرفع على الابتداء، وذلك أنك لو سلطت الفعل المؤخر، وقلت: زيداً ظنّ منطلقاً، بمعنى: ظنَّ نفسه؛ «وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذي هو عمدة مفسراً بالمفعول الذي حقُّه أن يكون فضلة، فلو كان الضمير منفصلاً جازت المسألة، نحو: زيداً لم يظنُّه ناجياً إلا هو؛ لأنَّ الضمير المنفصل كالظاهر، فيتنزل منزلة: زيداً لم يظُنُّه ناجياً إلا عمرو، لأن أصل لم يظنّهُ ناجياً إلا هو: لم يظنه أحد ناجياً فصحّت المسألة، ولم يلزم كون العمدة متوقفاً في معموليته على الفضلة، كما لزم إذا كان المسند إليه ضميراً متصلاً مفسراً بالمعمول»[6].

- **أو أنْ يكون العامل صفة،** نحو: لا رجلٌ تحبُّه يُهان[7]؛ لأنَّ الصفة لا تتقدم على الموصوف.

- **أو أن يفصل بين الاسم والفعل بأجنبي،** نحو: زيدٌ أنت تضربُهُ[8].

وبسبب هذه الموانع لم يقو العامل على العمل فيما قبله، وبالتالي لا يفسِّر عاملاً.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦٣، والمقاصد الشافية: ١/٨٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١/٩٠، والارتشاف: ٤/٢١٦٢.

(٣) مذهب الكوفيين جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام، ينظر: الإنصاف ١/٢٧٣، وائتلاف النُّصرة: ١٧٥-١٧٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٣٨، وشرح الكافية للرضي: ١/٤٤٣، والارتشاف: ٤/٢١٦١، والمساعد: ١/٤١٢.

(٥) شرح الكافية للرضي: ١/٤٤٣.

(٦) شرح التسهيل: ٢/١٣٨، وينظر شرح الكافية للرضي: ١/٤٤٣، والارتشاف: ٤/٢١٦٣.

(٧) الارتشاف: ٤/٢١٦٢.

(٨) الارتشاف: ٤/٢١٦٤، وينظر: الكتاب: ١/١٣٠

٢- الفصل بين أفعال القلوب ومعموليها

سبق الحديث عن أنَّ العامل في الأصل لابُدّ أنْ يكون متقدماً في الرتبة على معموله، غير مفصول عنه بمانع، بيد أنه قد يأتي فاصل يضعف الفعل مع كونه في الصدارة، ويحول بينه وبين العمل في معمولاته، وهذا ما يُسمّى بالتعليق، وهو خاصّ بالأفعال القلبية، ويعرّفه النحاة بأنه: «إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمانع على سبيل الوجوب»[١]. فالفصل في هذه الأفعال يختلف عن الفصل في الأفعال المؤثرة، من حيث إنّ الأفعال القلبية وقعت في أقوى مراتب العامل وهي الصدارة، نحو: عَلِمْتُ إنَّ زيداً لقائمٌ، ومع ذلك لم يشفع له بالعمل، أمّا في قولنا: زيدٌ لم أضرِبْهُ فإنّ الفعل تأخر عن الصدارة، ولو تقدّم لكان عمله واجباً، وذلك دليل على ضعف أفعال القلوب، ثم ازدادت ضعفاً بالفصل، وهي ما تُسمّى بالموانع أو المُعلِّقات[٢]، وسأعرض أشهرها، وتتمثل في:

١- الاستفهام، ويشمل:

أ- حرف الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقاً، و«هل» على خلاف[٣]، قال تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[٤].

ب- اسم الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ ﴾[٦].

جـ- الاسم المضاف إلى الاستفهام، نحو: عَلِمْتُ غلامُ مَنْ عندك؟[٧]، فيأخذ المضاف (غلام) حكم ما أُضيف إليه من حيث لزوم التصدر.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٨٦/٧، وشرح التسهيل: ٨٨/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٦٥.

(٢) ذكر ابن يعيش اثنين منها في شرح المفصّل: ٨٦/٧، وجعلها ابن مالك ثلاثة في شرح عمدة الحافظ: ١٦١/١، وفي شرح التسهيل ستة: ٨٨/٢، وعدّ أبوحيان منها ثمانية في منهج المسالك: ١٩٢، وأوصلها ابن هشام في شرح الشذور: ٣٦٥-٣٦٨ إلى عشرة.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٩/١، وشرح الكافية للرضي: ١٥٩/٤، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٥٠٨/١.

(٤) سورة الأنبياء: الآية (١٠٩).

(٥) سورة الكهف: الآية (١٢).

(٦) سورة طه: الآية (٧١).

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٨٨/٢، والارتشاف: ٢١١٤/٤، والهمع: ٢٣٣/٢.

٢- (لعلّ)[١].

عـدّها أبوعلي الفـارسي مـن المعلّقـات يقـول مـا نصـه: «والقـول في (لعلّ) وموضعها أنّه يجوز أنْ يكون في موضع نصب، وأنّ الفعل لمّا كان بمعنى العلم عُلِّق عمّا بعده، وجاز تعليقه؛ لأنه مثل الاستفهام في أنّه غير خبر، وأنّ ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه»[٢].

ووافقـه أبو حيّـان بقـوله: «ومما ظهـر لي من أسـبـاب التـعليق (لعلّ) وهو شيء أهمله النحويون، ولم أجدْ فيه نصًا لبصري ولا كوفي، والدليل على صحة ما ذهبت إليه أنّه مسموع من لسان العرب، وإن لم ينبه النحويون عليه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾[٤]. وإنما كانت (لعلّ) من أسباب التعليق لشبهها بأدوات الاستفهام، حتى إنّ بعض الكوفيين زعم أن (لعلّ) تكون استفهاماً»[٥].

٣- النفي، ويشمل:

أ - (ما) النافية[٦]، حملاً لها على (ما) الاستفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[٧].

ب - (إنْ) و(لا) النافيتين: عـدّها بعض النحـاة[٨] من المعلقات بدون قيد وقيدها آخـرون[٩] بوقـوعـهـا في جـواب قـسـم ملفـوظ به أو مـقـدر، لأنهـمـا حـيـنـئـذ يلزمـان صـدر الكلام[١٠]، وهذا التقييد مقبول في (لا) النافية؛ لأنها على الأرجح من كلام النحاة لا تلزم

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٥٨١، ومغني اللبيب لابن هشام: ٣٧٩.

(٢) نقلاً عن أبي حيّان في الارتشاف: ٢١١٦/٤، وانظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٦.

(٣) سورة الأنبياء: الآية (١١١).

(٤) سورة عبس: الآية (٣).

(٥) منهج السالك: ٩٢، ونبّه الصبّان في حاشيته على اختصاص تعليق (لعل) بـ(درى) في ٣١/٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٩/١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٥٠٨/١، والمطالع السعيدة للسيوطي: ٢٩٢/١.

(٧) سورة الأنبياء: الآية (٦٥).

(٨) منهم ابن السراج في الأصول ١٨٢/١، وابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٥٦٠/٢، والرضي في شرح الكافية: ١٥٩/٤، وابن عقيل في شرحه على الألفية: ٣٩٩/١.

(٩) منهم ابن الناظم في شرحه على الألفية: ٢٠٦، وابن هشام في شرح شذور الذهب: ٣٦٦، والأشموني: ٥٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٢٠٦.

الصّدارة، فإذا وقعت في جواب القسم فلها الصدر؛ بحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا[1]، نحو: -علمْتُ- والله- لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرو[2]. وبعض النحاة لم يذكرها من المعلّقات قال ابن عقيل: «والمغاربة لم يعدُّوا (لا) في المعلقات»[3]، وإلى ذلك أشار أبوحيان في الارتشاف[4].

وأمّا (إنْ) النافية فإنّ لها الصدارة كأختها (ما) النافية[5]، فلا يلزم اشتراط وقوعها في جواب القسم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[6]. وقول أبوحيان في البحر المحيط: «وقلّما ذكر النحويون في أدوات التعليق (إن) النافية»[7].

جـ - **(لا) النافية للجنس**، من الأحرف التي لها الصدارة[8]، وإنّما كانت معلقة، لمشابهتها لإنّ المكسورة اللازم دخولها على الجمل[9].

٤ - **(لو) الشرطية:** عدّها ابن مالك من المعلقات[10]، نحو قول الشاعر:

وقد عَلِمَ الأَقوامُ لو أنَّ حاتماً ... أرادَ ثراءَ المالِ أمْسَى لَهُ وفْرُ[11]

فَعُلِّق الفعل القَلبي (علم) بـ(لو)، والجملة من (أنّ) ومعمولاتها سدت مسد مفعولي (علم).

---

(١) ينظر: المغني: ٣٢٣، وحاشية الدماميني على المغني: ٢٩٨/١، والدر المصون للسمين الحلبي: ٦٠/٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبدالخالق عضيمة: ٥٦٨/٢- ٥٦٩.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٦.

(٣) المساعد: ٣٦٨/١.

(٤) ٢١١٤/٤.

(٥) شرح الكافية للرضي: ١٥٩/٤، ١٦٠، وحاشية الشيخ يس: ٢٥٦/١.

(٦) سورة الإسراء: الآية (٥٢).
وذهب بعض النحويين كالزمخشري إلى أنّ هذه الآية ليست من باب التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق أنّه إذا حذف المعلّق تسلّط العامل على ما بعده، فينصب مفعولين، فلو حذفت (إنْ) النافية لم يكن الفعل (تظنون) ليتسلط على ما بعده. انظر الكشاف: ١٢٠/٤. وهذا الشرط خلاف لما أجمع عليه النحاة، من أنه لا يشترط هذا، ينظر: البحر المحيط ٢٩٢/٨، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٩٩/١.

(٧) البحر المحيط: ٤٦/٦.

(٨) ينظر: التعليقة لأبي عليّ الفارسي: ٢٠٩/١، وشرح التسهيل: ٥٤/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٦٠/٤.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٨٩/٢.

(١١) البيت من بحر الطويل قائله: حاتم الطائي، ينظر: ديوانه (١٢)، شرح التسهيل: ٨٩/٢، الارتشاف: ٢١١٥/٤، والأشموني: ٦٣/٢.

٥ - كم الخبرية[1]:

تعدُّ من المعلقات؛ حملاً لها على أختها الاستفهامية[2]، كقوله تعالى:

﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾[3].

٦ - لام القسم:

عدّها جماعة من النّحاة معلِّقة للفعل القلبي، منهم: الأعلم الشنتمري، وابن مالك، وابن هشام[4]، كما في قول الشاعر[5]:

ولقد علمْتُ لتأتينَّ منيَّتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهَامُهَا

فعُلِّق الفعل (علم) بلام القسم، وجملة (لتأتينَّ) جواب قسم محذوف تقديره: «واللهِ لتأتينَّ منيَّتي»، وجملة القسم والجواب في محل نصب بـ (علمْتُ)..

وذهب سيبويه[6] -رحمه الله تعالى- إلى أنَّ (علم) في البيت السابق يتنزّل منزلة القسم، فخرج عن معناه الأصلي، وجملة (لتأتينَّ) جوابه، فلا شاهد في البيت على التعليق. وإلى ذلك أشار أبوحيان بأنَّ النحاة لم يذكروا (لام القسم) من المعلقات[7].

٧ - (إنَّ) التي في خبرها (اللام):

اشترط بعض النحاة[8] مجيء (اللام) في خبر (إنَّ) للزوم كسرها؛ نحو: علمْتُ إنَّ زيداً لقائم، وحينئذ يلزم صدارة (إنَّ).

---

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٣٢١/٣، والمغني: ٢٤٤، وشرح شذور الذهب: ٣٦٧، ويظهر أنَّ أباحيَّان لا يعدُّ (كمْ) الخبرية من المعلّقات، ينظر: البحر المحيط: ٣١٨/٧، ٣١٩.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد: ٢٧٩/٤، وحاشية الصبان: ٣١/٢.

(٣) سورة يس: الآية (٣١).

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٦،. وشرح التسهيل: ٨٨/٢، وأوضح المسالك: ٦٠/٢.

(٥) من الكامل وقائله: لبيد بن ربيعة: ديوانه (٣٠٨)، الكتاب: ١١٠/٣، وشرح التسهيل: ٨٨/٢، والخزانة: ١٥٩/٩.

(٦) ينظر: الكتاب: ١١٠/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٦٠/٤.

(٧) الارتشاف: ٢١١٤/٤.

(٨) ينظر: المقرب لابن عصفور: ١١٩/١، وشرح الكافية للرضي: ١٦٠/٤، وشرح شذور الذهب: ٣٦٧.

ومن النحاة من جعل المعلِّق (اللام) لا (إنَّ)، ورُوِي أنّ مذهب سيبويه التعليق بـ(إنَّ) وحدها، نحو: «علمْتُ إنَّ زيداً قائم»[1].

٨ - لام الابتداء[2]:

تعد من المعلقات، يقول سيبويه -رحمه الله-: «فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنّها إنّما هي لام الابتداء»[3].

ومثاله قوله الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[4].

فهذه جملة ما ذكره النحاة من المعلِّقات التي لها صدر الكلام، ويُفصل بها بين الفعل القلبي وبين معموليه، مما زاده ضعفاً، فلم يقْو على العمل لفظاً.

والتعليق لا يشمل جميع أفعال القلوب؛ فهناك أفعال قلبية، من مثل: أراد، وكره، وأحبّ، وأبغض، لم تعلِّقها العرب واستعلموها استعمال الأفعال الحقيقية[5].

فإن قيل: هل يدخل التعليق في شيء من الأفعال غير القلبية؟

فالجواب: اختلف النحاة في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الجمهور أنَّ التعليق يلحق بأفعال ليست قلبيَّة، بعد الاستفهام خاصّة، وهذه الأفعال أربعة أنواع[6]:

الأول : بعد كُلِّ فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيدٌ في الدار أم عمر، ونسيتُ، أو ترددت.

الثاني : بعد كُلِّ فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبينْتُ، ودريت.

---

(١) ينظر شرح الأشموني على الألفية: ٦٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصَّل: ٦٦/٨، والمقرب لابن عصفور: ١١٩/١، وشرح التسهيل: ٨٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٦٠/٤.

(٣) الكتاب: ٢٣٦/١.

(٤) سورة البقرة: الآية (١٠٢).

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢١١٧/٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٦٥/٤-١٦٦، وعدَّة السالك: ٥٦/٢.

الثالث : بعد كلِّ فعل يطلب به العلم: كفكّرتُ، وامتحنت، وبلوت، وسألت، واستفهمت[1]، من مثل قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[4] جعله ابن مالك تعليقاً، ورده أبوحيان بأن (أيّهم) يجوز أنْ تكون موصولة بُنِيت، وحُذِف صدر صلتها[5].

الرابع : جميع أفعال الحواس الخمس: كلمست، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وذقت. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[7].

ويرى ابن مالك أنْ يُحمل على هذه الأفعال ما وافقهن، نحو: أما تَرَى أيُّ برقٍ ههنا؟، حكاه سيبويه، بمعنى: أما تبصر[8]. وردّه ابن عصفور بقوله:

«وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون (تَرَى) بمعنى (تَعْلَمْ)، كأنه قال: أما تَعْلَمْ أَيُّ برقٍ ههنا؟ وإذا أمكن فيه حملها على العلميّة كان أوْلى؛ لأنَّ التعليق بابه أنْ يكون في أفعال القلوب»[9].

أقول: رأي ابن عصفور له وجاهته؛ لأنَّ في التعليق إضعافاً للفعل، وخروجاً به عن الأصل، وكلّما أمكن حملهُ على العمل كان أوْلى.

ومن الأفعال غير القلبية التي عُلِّقَتْ «استنبأ» ذكرها ابن مالك[10] نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾[11].. وزاد ابن مالك تعليق: (نسى) لأنّه ضدّ (علم)، والضدّ قد

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٨٩، وشرح ابن الناظم: ٢٠٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٨٤).

(٣) سورة الذاريات: الآية (١٢).

(٤) سورة الكهف: الآية (٧).

(٥) الارتشاف: ٤/٢١١٨.

(٦) سورة النمل: الآية (٣٣).

(٧) سورة القلم: الآيتان (٥، ٦).

(٨) شرح التسهيل: ٢/٨٩، وينظر: الكتاب: ١/٢٣٦.

(٩) شرح الجمل: ١/٣٢٠، وينظر: الارتشاف: ٤/٢١١٨، والهمع: ٢/٢٣٦.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٩٠.

(١١) سورة يونس: الآية (٥٣).

يُحمل على الضد[1]، ومَثّل بقول الشاعر[2]:

ومَنْ أَنْتُم إنّا نَسينا مَنَ انْتُمُ ... وريحكُم مِنْ أيِّ ريح الأعاصرِ

فـ (مَن) استفهاميّة، عَلّقتِ الفعل (نسي) عن العَمل.

المذهب الثاني: مذهب يونس بن حبيب[3]، حيث أجاز تعليق جميع الأفعال المؤثرة وغير المؤثرة، فيجوز عنده نحو: ضربْتُ أيُّهم أفضل؟ على أنّ الفعل (ضرب) معلّق عن العمل بـ(أيّ)، والجملة الاستفهاميّة في محل نصب بـ«ضربت»، وشبّه ذلك بقولهم: «أشهدُ إنّك لرسولُ اللهِ»[4]، فعُلّق الفعل (أشْهد) عن العمل بـ(إنَّ)، ورَدّ عليه ابن يعيش بقوله: «وأمّا قولُ يونس وتشبيهه إيّاه بـ«أشهد إنّك لرسول الله» فلا يشبهه؛ لأنّ ما بعد (أشهد) كلام مستقل قائم بنفسه، وليس كذلك: أيُّهم أفضل»[5]، كما ردّ الرضي على يونس بقوله: «وليس بشيء؛ لأنَّ المعلّق يجب كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو: اضربْ، واقتل، لا يكون جملة، والمعلِّق إمّا استفهام أو نفي أو لام ابتداء، و(أيّ) بعد (اضربْ) لا تكون استفهاميّة، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية»[6].

ومما استدلّ به يونس على مذهبه أيضاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[7]، فـ(أيُّ) استفهامية، عَلّقت الفعل (ننزعنَّ) عن العمل، والجملة الاستفهامية في محل نصب لذلك الفعل[8]. وهذه الآية فيها أقوال كثيرة[9] من أشهرها:

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٩٠، وينظر: شفاء العليل للسلسيلي: ١/٤٠١.

(٢) من الطويل: قائله: زياد الأعجم؛ شرح التسهيل: ٢/٩٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٨، والمساعد: ١/٣٧٠، والهمع: ٢/٢٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٤٠٠، وشرح المفصل: ٧/٨٧، وشرح التسهيل: ٢/٩٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٤٠٠، شرح المفصّل: ٧/٨٧.

(٥) شرح المفصّل: ٧/٨٨.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٣/٦٣.

(٧) سورة مريم: الآية (٦٩).

(٨) ينظر: رأي يونس في: الكتاب: ٢/٤٠٠، والإنصاف المسألة (١٠٢)، وشرح المفصل ٧/٨٧-٨٨، وشرح التسهيل: ١/٢٠٨، وشرح الكافية للرضي: ٣/٦١، ٦٢، والمغني: ٥٤٤.

(٩) ينظر: مثلاً: الكتاب: ٢/٤٠٠- ٤٠١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ٤٥٩، والكشاف: ٣/٥١٩-٥٢٠، والإنصاف المسألة (١٠٢)، والبيان الأنباري: ٢/١٣٢، والتبيان للعكبري: ٢/٨٧٨، وشرح المفصّل: ٧/٨٧-٨٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/٦١، والبحر المحيط: ٦/١٩٦، والدر المصون: ٧/٦٢٣، والمغني: ٥٤٤.

مذهب سيبويه الذي يرى أنّ ضمَّه (أيُّهم) للبناء، وهي موصولة بمعنى (الذي)، فلما حذف صدر جملتها عادت إلى أصلها البناء، و(أشد) خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة لـ(أيّهم)، وهي وصلتها في محل نصب مفعول به (لننزعنَّ)[1]، وأيّد رأيه بقراءة النصب[2]: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾، فقال: «وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امْرُرْ على أيِّهم أفضل، فأجراها هؤلاء مُجْرى (الذي) إذا قلت: اضربْ الذي أفضلُ، لأنك تُنْزل (أيًا) و(مَنْ) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام[3]». فعلى قراءة النَّصب تكون (أيَّهم) مبنية على الفتح في محل نصب.

وذهب الخليل إلى أنَّ (أي) استفهامية، وضمتها ضمة إعراب، فهي مبتدأ، و(أشد) الخبر، والجملة محكية بقول مقدر: لننزعنَّ من كُلِّ شيعة المقول فيهم: أيُّهم أشدُّ[4]، واعترضه سيبويه بأن ذلك مختص بالشعر[5].

وحكى العكبري عن الأخفش والكسائي أنَّ مفعول (لننزِعَنَّ) «كُلِّ شيعة» و(مِنْ) مزيدة، وهما يجيزان زيادة (من) في الإيجاب، و(أيُّ) استفهام مبتدأ وما بعدها خبر، والجملة مستأنفة[6].

وعن المبرد أنّ (أيُّهم) مرفوع بـ(شيعة)، لأنَّ معناه (تشيّع) والتقدير: لننزعَنَّ من كُلِّ فريق يشيّع أيُّهم[7]. قال النحاس: «وهذا قول حسن، وقد حكى الكسائي أن التشايع التعاون»[8].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٤٠٠، والإنصاف المسألة (١٠٢)، وشرح المفصل: ٧/٨٧.

(٢) قرأ بها الكوفيون: الكتاب: ٢/٣٩٩، وقرأ بها طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم: ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ٨٨-٨٩، والكشاف: ٢/٥٢٠، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٢/٥٤-٥٥، والبحر المحيط: ٦/١٩٦.

(٣) الكتاب: ٢/٣٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٩، والإنصاف المسألة (١٠٢)، وشرح الكافية للرضي: ٣/٦١، والبحر المحيط: ٦/١٩٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٤٠١، والإنصاف: ٢/٧١٦، وشرح المفصل: ٧/٨٧.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٥، والبحر المحيط: ٦/١٩٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٥، ومشكل إعراب القرآن: ٤٦٠، والتبيان: ٢/٨٧٨، والبحر المحيط: ٦/٩٦، والدر المصون: ٧/٦٢٣.

(٨) إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٥.

وخُـرِّجت الآية على تعليق الفـعل (لننزعَنَّ)؛ لأنّ مـعناه (لننادِيَنَّ)، فعومل مـعاملة (نادى)، فلم يعمل في (أيّ)، ونسب هذا الرأي للكسائي والفراء[1].

وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ (ننزع) عُلِّقت عن العمل؛ لأنَّ معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنَّهم تشيّعوا أو لم يتشيَّعوا أو إنْ تشيعوا[2].

فهذه بعض الأقوال في تخريج الآية.

وأقول -مستعينة بالله- إنَّ ما ذهب إليه يونس من جواز تعليق الأفعال جميعاً فيه نظر؛ لأنَّ التعليق -في الحقيقة- إضعاف للفعل، وخروج به عن أصله وهو الإعمال.

والتعليق يتناسب مع أفعال القلوب، لكونها أفعالاً ضعيفة في الأصل، وما حُمِل عليها في التعليق من غير الأفعال القلبيّة لموافقتها إيّاها، خاص بتعليقه بعد الاستفهام، إذ هي فروع عليها في التعليق، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصل.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٥، ومشكل إعراب القرآن: ٤٦٠، والبحر المحيط: ٦/١٩٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٥، ومشكل إعراب القرآن: ٤٦٠، والتبيان: ٢/٧٨٩، نسب هذا الرأي للفراء، ثم رده بقوله: «وهو أبعد عن الصواب». وينظر: البحر المحيط: ٦/١٩٦، والدر المصون: ٦/٦٢٣.

المبحث الرابع
الفرعيَّة

يطلق الفرع ويقصد به: «خلاف الأصْل، وهو اسم الشيء يبنى على غيره»[1].

وبناءً على ما تقرر من قواعد العامل؛ فإنَّ الأصل في العمل للفعل، وما عداه فرع عليه، غير أنَّه قد حُمِل الفعل على الفعل في العمل والمعنى، فالقول ينصب مفعولين حملاً على (ظَنّ) إذا جرى مجراه، فهو فرع عن (ظن)؛ لذا لا يعمل إلا بشروط. فهو أضعف منه في العمل، إذ الفروع لا ترقى إلى درجة الأصول.

وبيان ذلك فيما يلي:

إجراء (القول) مُجرى الظَّنّ

من العوامل الضعيفة إجراء القول مُجرى الظَّنّ، وذلك لأنَّ القول والظَّنّ يدخلان على جملة، فتصوّرها في القلب هو الظَّنّ أو العلم، والعبارة عنها باللسان هو القول[2]، فأجروا العبارة على حسب المعبّر عنه، فيقال: هذا قول فلان، ومذهب فلان، وما تقول في مسألة كذا، ومعناه: ما ظَنُّكَ، وما اعتقادُك[3]، فلمّا أشبه القول الظّنّ أُعْمِل عمله، فينصب مفعولَيْن، إلا أنَّ عمله كان بالفرعيَّة فهو بذلك عامل ضعيف، وحُمِل على عامل ضعيف أيضاً، وللعرب في إعمال القول مذهبان:

الأوّل: مذهب أكثر العرب إعمال (القول) بشروط تقوي فيه معنى (الظَّنّ) وهذه الشروط هي[4]:

أنْ يكون القول مُضارعاً، وأجاز السيرافي[5] إعمال الماضي منه، فيجيز: أقلْتَ زيداً

---

(١) التعريفات : ١٦٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٣٢، وشرح المفصّل: ٧٩/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصّل: ٧٩/٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢٢/١، ١٢٣، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٤٦١، والتبصرة والتذكرة: ١١٧/١-١١٨، والنكت: ٢٥٤/١ واللباب للعكبري: ٢٥٢/١، وشرح المفصل: ٧٩/٧، وشرح ابن عصفور على الجمل: ٤٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، وشرح التسهيل: ٩٣/٢-٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٧٤/٤، وشرح ابن الناظم: ٢١١، والبسيط ٨٢٧/٢، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع: ٩١٨/٢، والارتشاف: ٢١٢٧/٤، ومابعدها، وتوضيح المقاصد: ٥٦٩/٢-٥٧٠، وأوضح المسالك: ٧٤/٢-٧٧، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤٠٦/١، ٤٠٧، والتصريح للأزهري: ٣٨١/١-٣٨٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/ورقة ١٠٦، والارتشاف: ٢١٢٧/٤، وأوضح المسالك: ٧٤/٢، والهمع: ٢٤٧/٢.

منطلقاً، ووافقه ابن يعيش في شرح المفصّل[1]. وأجاز الكوفيون إجراء الأمر من القول مُجرى الظن[2]. ويشترط أنْ يكون المضارع للمخاطب؛ لأنَّ المخاطب قد يُسْتَفْهَمُ عن ظنّه ولا يكاد يستفهم الإنسان عن ظنّ غيره؛ لأنّه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك، فتقول للمخاطب: أتظن كذا، ولا يقال: أيظنّ زيدٌ كذا؟[3].

ومن النّحاة من لا يشترط الخطاب، فيجوّز نحو: أيقولُ زيدٌ عمراً قائماً[4]، ويشترط فيه أنْ يكون بعد الاستفهام بأي أداة بالهمزة ومتى وغيرهما، لأنّ المستفهم إنّما يستفهم عمّا لا يتحقّق[5]، فيقال: أتقولُ زيداً قائماً؟ كما يشترط ألا يفصل بين القول وبين أداة الاستفهام إلا بالظرف والجار والمجرور؛ لأنه لا يعتدّ بهما، نحو: أعندك تقولُ زيداً منطلقاً؟، وأفي الدار تقولُ زيداً منطلقاً؟ كما يجوز الفصل بينهما بمعمول القول[6]، نحو قول الشاعر:[7]

أجُهّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ ... لعمرُ أبيكَ أَمْ متَجاهِلينَا

ففصل بين أداة الاستفهام (الهمزة) وبين فعل القول بالمفعول الثاني (جُهّالاً) وهذا جائز. وكذلك إذا كان الفصل بالحال نحو: أمُجداً تقولُ هنداً راحلةً؟ بجعل (مجداً) حالاً من الضمير المستكن في القول[8]، وأجازَ أبو حيّان الفصل، بمعمول المعمول نحو: أهنداً تقولُ زيداً ضارباً؟ وعلّل لذلك بأنّه كما جاز الفصل بالمعمول يجوز الفصل بمعمول المعمول[9].

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٧٩/٧.

(٢) ينظر: التذييل: ١٠٦/٢، والارتشاف: ٢١٢٧/٤، وأوضح المسالك: ٧٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٣/١، والكتاب: ١٢٣/١، وشرح المفصل: ٧٩/٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٧٨/٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٣/١، والارتشاف: ٢١٢٧/٤.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ٤٠٨/١.

(٧) من الوافر والقائل: هو الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه (٣٩/٣)، ينظر: الكتاب: ١٢٣/١، والمقتضب: ٣٤٩/٢، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٤٦٢، والتبصرة: ١١٨/١، ونسبه ابن الناظم في شرحه على الألفية: ٢١٢، لعمر بن أبي ربيعة، والخزانة: ١٨٣/٩، ١٨٤.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/ ورقة ١٠٦.

(٩) ينظر: المصدر السّابق.

واشترط ابن مالك إضافة إلى الشروط السّابقة أنْ يكون القول للحال[1]، وأنكر عليه أبوحيان ذلك بقوله: «ولم يذكر هذا الشرط غيره»[2]، فيجوز عند غير ابن مالك أن يكون للحال والاستقبال. واشترط السُّهيلي[3] شرطاً آخر وهو ألا يكون الفعل عدّي باللام نحو: أتقولُ لِزَيدٍ عمروٌ منطَلِقٌ، وردّ عليه أبوحيّان بقوله: «هذا الشرط غير محتاج إليه؛ لأنّه إذا عدي باللام خرج عن أنْ يكون بمعنى الظنّ، ورجع المعنى إلى القول الذي هو اللفظ»[4].

فإذا اجتمعت هذه الشروط في (القول) جاز إعماله عمل الظن، وجاز فيه الأحكام الخاصّة بالظن وهي: الإلغاء والتعليق، وشواهد إعماله، قول الشاعر[5]:

علامَ تقولُ الرمحَ يُثْقِلُ عاتقي ... إذا أنا لم أطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

فأعمل (تقول) المسبوق بالاستفهام، النصب في المفعول الأول (الرمح)، والثاني الجملة الفعلية (يثقل عاتقي).

ومثله قول الشاعر[6]:

أمّا الرّحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ ... فمتى تقولُ الدارَ تَجمَعُنَا

فأعمل (تقول) في المفعول الأول (الدار)، والمفعول الثاني الجملة الفعليّة (تجمعنا).

وكقول الآخر[7]:

متى تقولُ القُلُصَ الرواسِمَا

يحمِلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٩٥.

(٢) التذييل والتكميل: ٢/ ورقة ١٠٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/ ورقة ١٠٦، والارتشاف: ٢١٢٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٥٧٠/١، والتصريح: ٣٨٤/١، والهمع: ٢٤٧/٢.

(٤) التذييل والتكميل: ٢/ ورقة ١٠٦.

(٥) من الطويل، القائل: هو: عمرو بن معد يكرب: ديوانه (٤٤)، وينظر: شرح التسهيل: ٩٥/٢، وأوضح المسالك: ٥٦/٢، والهمع: ٢٤٦/٢، والأشموني: ٧٣/٢، والخزانة: ٤٣٦/٢. (أطعُن) بضم العين، يقال: طعُن يطعُن بالضم: إذا كان بالرُّمح وغيره، وطعَن يطعَن بالفتح: إذا كان في النّسب.

(٦) من الكامل والقائل: عمر بن أبي ربيعة: ديوانه (٤٣٤)، وينظر: الكتاب: ١٢٤/١، والمقتضب: ٣٤٩/٢، وشرح السيرافي: ١/ورقة٤٦٢، وشرح المفصّل: ٧٨/٧، ٨٠.

(٧) من الرجز، لهُدْبَة بن خَشْرَم العذري، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٦٦/٢، وشرح التسهيل: ٩٥/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤٠٧/١، والأشموني: ٧٤/٢، والهمع: ٢٤٦/٢، والقُلُص: جمع قلوص وهي: الشابة الفتية من الإبل، الرواسم: المسرعات في سيرهنّ.

فَنصب (تقول) المفعول الأول (القلص)، والمفعول الثاني الجملة الفعليّة (يحملْن).

وقيل: إنّ بعض العرب يعمل القول إعمال الظن بشرط الاستفهام فقط للمخاطب أو للغائب، ومنهم مَنْ يعمل القول بلا اشتراط الاستفهام، فيقال: تقول زيداً منطلقاً[1].

والذي يظهر أنَّ ما ذكره أكثر النّحويين من الشروط السّابقة هو الأَوْلى، ويؤيِّدُهم السَّماع في الشواهد الآنفة الذكر.

والمذهب الثاني: مذهب بني سُلَيم الذين يُجرون القول مُجرى الظّن مطلقاً بلا شروط، فينصب المبتدأ والخبر، يوضّح ذلك سيبويه -رحمه الله- بقوله: «وزعم أبوالخطاب- وسألته عنه غير مرّة -أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيم، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظنَنْتُ)»[2]، ومن شواهدهم، قول الراجز[3]:

قالَتْ: وكُنْتُ رجُلاً فَطيناً

هذا لعمرُ اللهِ إسرائيّنَا

فنصب (قالت) المفعول الأول اسم الإشارة (هذا)، والثاني (إسرائينا).

وعلى لغتهم جاء قول امرئ القيس:

إذا ما جَرَى شَأْوَيْن وابْتَلَّ عِطفُهُ   تقولُ، هزيزَ الرِّيح مَرَّتْ بأثأَبِ[4]

فنصب (تقول) المفعول الأول (هزيز)، والمفعول الثاني الجملة الفعليَّة (مرَّت بأثاب).

وعلى هذه اللّغة تفتح همزة (أنَّ) بعد (القول)، من ذلك قول الشاعر[5]:

إذا قُلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ   وضَعْتُ بها عنه الوَليَّةَ بالهَجْرِ

أُجري (قلت) مجرى (ظننت)، فأخذ حكمه في فتح الهمزة، إذ الهمزة تفتح بعد

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٤/٢١٢٨، ٢١٢٩.

(٢) الكتاب: ١/١٢٤.

(٣) البيت لأعرابي صاد ضبًا، فأتى به أهله، فقالت له امرأته: (هذا لعمر الله إسرائيل) أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ينظر: شرح التسهيل: ٢/٩٥، وشرح ابن الناظم: ٢١٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٤١٠. إسرائين: لغة في إسرائيل.

(٤) من الطويل: ديوانه (٥٣)، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٦٢، وأوضح المسالك: ٢/٧١، والتصريح: ١/٣٨٠، شأوين: تثنية الشأو وهو: السَّبق، والعِطف: الجانب، وهزيز الريح: دويها.

(٥) من الطويل، والقائل: الحطيئة ديوانه (١٤٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٦٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٧، وشرح التسهيل: ٢/٩٥، والأشموني: ٢/٧٨، الولية: البرذعة، توضع تحت الرحل، والهجر: نصف النّهار عند اشتداد الحر.

(الظّنّ)، وقد سَدَّت (أنَّ) وما دخلَتْ عليه مسدّ مفعولي (قال).

وكذلك تفتح همزة (أنّ) بعد (القول) عند من اشترط لإعماله الشروط السابقة، بيَّن ذلك سيبويه -رحمه الله- في قوله: «سألْتُ يونس عن قوله: متى تقولُ أنّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل (تظن) قلت: متى تقولُ أنّك ذاهب، وإنْ أردت الحكاية، قلت: متى تقول إنّك ذاهبٌ، كما أنّه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول: زيدٌ منطلقٌ، وتقول: قال عمرو: إنّه منطلق»[1].

وحكى الكوفيون أنَّها تفتح في لغة سُلَيم، وتكسر في لغة غيرهم[2]، ويُرد عليهم بقول سيبويه السَّابق.

وقد اختلف النُّحاة في القول إذا استعمل استعمال الظّن هل هو بمنزلة الظّن في العمل خاصّة، أو في العمل والمعنى؟ اختلفوا على مذهبَيْن، منهم مَنْ يرى أنّه يجري مَجرى الظّن في العمل خاصّة، ولم يتغيّر المعنى عمّا كان عليه وهو مذهب الأعلم[3] وابن خروف[4].

ومنهم مَنْ يجريه مجرى الظّنّ عملاً ومعنى، وإلى ذلك ذهب ابن جني، ووافقه ابن عصفور واستدل على ذلك بقوله: «ولولا ذلك لم يشترط العرب فيه -غير بني سُلَيم- الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن، وأيضاً فإنّه إذا استقريت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظّنّ، وجدت على معنى الظّنّ»[5].

وهذا الرأي أوْلى؛ لأنّ القول إذا دخل على جملة الأصل فيها أنْ تحكى فلا يعمل، وإنّما استحق العمل لمشابهته لظن في المعنى، فكلاهما يدل على الاعتقاد والظن، فحمل عليه في العمل فنصب الجزأين بالشروط المذكورة، وهو بذلك عامل ضعيف بسبب الفرعيَّة. ولذلك الضعف أثر سيأتي الحديث عنه إنْ شاء الله.

---

(١) الكتاب: ١٤٢/٣، وينظر: والمقتضب: ٣٤٩/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢١٢٩/٤.

(٣) ينظر: في النُّكت: ٢٥٤/١-٢٥٥.

(٤) ينظر: في شرح الجمل: ٤٦٣/١، وانظر الارتشاف: ٢١٢٩/٤.

(٥) شرح الجُمل لابن عصفور: ٤٦٤/١.

المبحث الخامس

اللُزوم

يعدُّ الفعل أقوى العوامل، فهو أصل العمل، وما عداه من العوامل محمولة عليه، وللفعل متعلقات منها الفاعل، والمفاعيل الخمسة (المفعول به، والمفعول له، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه)، وكلّها من مقتضيات الفعل[(١)]، وجميع الأفعال تشترك في التعدي إلى المفاعيل الأربعة وهي: المصدر، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له بالإضافة إلى الحال[(٢)]، أمَّا المفعول به فهو الفارق بين المتعدي من الأفعال واللازم، وعليه فإن مراتب الأفعال من حيث العمل تتفاوت قوَّةً وضعفاً، فالفعل القوي هو الذي ينصب المفعول به، والفعل الضعيف هو الذي يقتصر على فاعله، ولا يتعدى إلى مفعوله إلا بواسطة؛ وقد أفرد النحاة لهذا النوع من الأفعال باباً مستقلاً عرفوا فيه كلا النوعين، وما يتميز به كل منهما عن الآخر.

فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف الجر، نحو: ضربْتُ زيداً[(٣)]، وعلامته: أنْ تتصل به هاء غير المصدر، وأنْ يبنى منه اسم مفعول تام[(٤)]. وأقسامه ثلاثة:

ما يتعدى لمفعول واحد، نحو: ضرب، وقتل، وما يتعلق بالقلب نحو: ذكرتُ زيداً، وأفعال الحواس، نحو: أبصرت زيداً، وما يتعدى إلى مفعولين نحو: أعطى، وظنّ وبابيهما، وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو أعلمتُ زيداً عمراً قائماً[(٥)]، وكلّما نصب الفعل أكثر من مفعول كان أقوى، إلا أفعال القلوب نحو (ظن) وبابها؛ لأنها ليست من الأفعال المؤثرة، إنَّما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً[(٦)].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ورقة ١٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤/١ وما بعدها، والمقتضب: ١٨٧/٣، وشرح المفصَّل: ٦٨/٧-٦٩.

(٣) ينظر: نتائج الفكر: ٣٢١، وشرح التسهيل: ١٤٨/٢، وشرح الألفية لابن عقيل: ٤٨٣/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٩/٢، وشرح ابن الناظم للألفية: ٢٤٤، وأوضح المسالك: ١٧٦/٢-١٧٧.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل: ٦٢/٧ وما بعدها.

(٦) المصدر السابق ٦٤/٧.

أمّا الفعْل اللازم: فهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، ولا ينبني منه اسم مفعول، ويُسمّى قاصراً، وغير متعد، وغير متجاوز[1]، هذا من حيث التعريف، أمَّا أقسام الفعل على أساس التَّعدية واللُّزوم، فأكثر النحاة[2] قسَّمُوه إلى: متعدٍّ، ولازم ولا ثالث لهما، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: متعدٍّ، ولازم، وما ليس بلازم ولا متعدٍّ، ومن هذا القسم (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها[3]، وهناك أفعال تصلح للتعدية واللزوم، نحو: فَتَنَ الرجلُ وفتنتُه، وحزِنَ وحزَنْتُه، ورَجَع ورَجعْتُه، وغاض الماء وغِضْتُه، وشَتِر الرجلُ وشَترتُ عينَه، وفَغَر فاه أي: فتحه، وفَغَر فوه أي: انفتح[4]، فتتعدى بنفسها تارة، وتأتي لازمة تارة أخرى، وأفعال تتعدى مرة، ومرة لازمة مثل: شكرْتُهُ وشكرْتُ له، ونصَحْتُه ونصَحْتُ له، وكِلْتُ له وكِلْتُه، ووزنْتُ له وَزَنْتُه، فجميع هذه الأفعال مقصورة على السّماع، فليس للقياس فيها مدخل[5].

ومن النحاة مَنْ عَدَّهُ قسماً برأسه، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك[6]، على أنَّ الفعل إذا تعدّى بنفسه كان له معنى، وإذا تعدّى بحرف جر كان له معنى آخر، فنصحْتُ زيداً محمول على ضدِّه وهو «غش»، ونَصَحْتُ لزيدٍ محمول على نظيره وهو «خَلُص» أي: خَلُص عملي له[7].

ورُدَّ بأنّه محال أن يكون الفعل قويّاً ضعيفاً في حال واحدة ولا المفعول محلاً للفعل، وغيرَ محل للفعل في حين واحد. وصححه ابن عصفور[8]، فينبغي على هذا أن يُجعل: نصحْتُ زيداً وأمثاله، الأصل فيه: نصحْتُ لزيدٍ، ثم حُذِف الجر منهُ في الاستعمال، وكَثُر

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٩/٢.

(٢) ومنهم ابن عصفور في شرح الجمل: ٢٩٩/١، وابن يعيش في شرح المفصل: ٦٢/٧، والرضي في شرح الكافية ١٣٦/٤، وابن الناظم في شرح الألفية: ٢٤٤، والمرادي في توضيح المقاصد: ٦٢١/٢، والهوّاري في شرح الألفية: ١٧٢/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ١٧٦/٢-١٧٧، والتصريح: ٤٦٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٦/٤، والمقتضب: ١٠٥/٢، والخصائص لابن جني: ٢١٠/٢-٢١٣، وشرح الشافية للرضي: ٨٧/١، والمزهر للسيوطي: ٢٣٦/٢- ٢٣٧- ٢٣٨.

(٥) ينظر: الخصائص ٢١٢/٢، والمقاصد الشافية: ١٣٠/١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٠/١.

(٦) في شرح التسهيل: ١٤٩/٢، ووافقه أبوحيان في الارتشاف: ٢٠٨٨/٤، وصححه الدماميني في تعليق الفرائد: ١١/٥.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/ورقة ١٥٣، ورده أبوحيان بقوله: «ولا يخفى بُعْد هذا عن مقاصد العرب».

(٨) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٠/١، وينظر: الارتشاف: ٢٠٨٨/٤.

فيه الأصل والفرع[1]، وزعم ابن درستويه أنّ «نصحْتُ لزيد» من باب ما يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر[2] واعترض عليه ابن عصفور بقوله: «وهذا فاسد؛ لأنّه دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع: نصحْتُ لزيدٍ رأيهُ، فتوصل (نصحْتُ) إلى منصوب بعد المجرور، فإذا لم يسمع ذلك دليل على فساده»[3].

ويرى الرضي أنَّ هذه الأفعال متعديَّةٌ، إذ معناها مع اللام، هو معناها من دون اللام، والتَّعدي واللُّزوم بحسب المعنى[4].

والفعل اللازم -وهو محور حديثنا- على قسمين: اللازم أصالة، واللازم بالتضمين.

فأمَّا الأول: (اللازم أصالة) فيقصد به: ما جاء لازماً بأصل الوضع، وله علامات يستدل بها عليه، فمنه ما يستدل عليه بمجرد وزنه، ومنه ما يعرف بمعناه، فمن الأوَّل ما يأتي على الأوزان الآتية[5]:

١- ما كان على وزن (فَعُل) ويدل على الطبع والسجيَّة، وهو معنى قائم بالفاعل لازم له كـ«شَجُع» و«كَرُم» و«جَبُنَ» و«ظَرُف»: وهذا الوزن لا يكون إلا لازماً[6]، ومثله ما دلّ على نظافة أو نجاسة كـ«نَظُف»، و«نَجُسُ» و«طَهُر» و«دَنُس».

٢- ما كان على وزن (انْفعل) ولا يكون إلا لازماً[7]، نحو: انْكَسر، وانطلق.

٣- ما كان على وزن (افْعَلَّ) والأغلب كونه للَّونِ أو العيبِ الحسّي اللازم[8] كـ«احمرَّ»، و«ابيضَّ»، و«اعورَّ»، وكذلك «افْعَالّ» تكون للَّون والعَيْب الحسّي العارض، نحو:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٠/١، ونُسِب هذا الرأي لابن بابشاذ، والمساعد: ٤٢٧/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠١/١، والارتشاف: ٢٠٨٨/٤.

(٣) شرح الجمل: ٣٠١/١.

(٤) شرح الكافية: ١٣٦/٤.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية: ٦٣٠/٢، ٦٣١، وشرح ابن الناظم ٢٤٥ ومابعدها، ومغني اللبيب: ٦٧٤، والمقاصد الشافية: ١٣٥/١ وما بعدها.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٨/٤.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٨/١.

(٨) ينظر: المصدر السابق: ١١٢/١.

احمارَّ، ولا يكون إلا لازماً[1].

٤- كونه على «فَعَل» بالفتح، أو «فَعِل» بالكسر، ووصفهما على «فَعِيل» نحو: ذلّ فهو ذليل، وقَوِي فهو قَوِيٌّ[2].

٥- كونه على (افْعَلَلَّ) كـ«اقشعَرَّ واشمَأزَّ».

٦- كونه على(افْعَنلل) بأصالة اللامين، كاحرَنْجَم بمعنى «اجتمع».

٧- كونه على(افْوَعَلَّ) كـ«اِكْوَهَدَّ الفرخ؛ إذا ارتعد، وهو ملحق بوزن (افْعَنْلَل)[3].

٨- كونه على (افْعَنْلى) «احْرَنْبى الديك: إذا انتفش، وهو ملحق بافْعَنْلَل، وهذا البناء لا يتعدّى عند سيبويه[4]، وذهب ابن جني إلى أنَّ هذا الوزن يأتي لازماً ومتعدياً[5]، واستشهد للمتعدي بقول الشاعر[6]:

قَد جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِيني

أدْفَعُهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني

وخالفه ابن عصفور بقوله: «والصحيح ماذهب إليه سيبويه إذ لم يسمع متعدياً إلا في هذا الرجز، وغالب الظن فيه أنه مصنوع، قال أبو بكر الزُّبَيْدِي: أحسِبُ البيتين مصنوعين»[7]، وجعله الرضي من باب الحذف والإيصال، أي: يغَرنْدي عليّ، ويَسْرَنْدِي عليَّ أي: يغلب ويتسلط[8]، وجعله ابنُ هشام[9] شاذاً ولا ثالث لهما.

٩- كونه على (افْعَنْلَل) بزيادة إحدى اللامين، كاقعَنْسَسَ الجملُ: إذا أبَى أنْ ينقاد[10].

---

(١) ينظر: الممتع لابن عصفور: ١٩٥/١، وشرح الشافية للرضي: ١١٣/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣١/٢، والمغني: ٦٧٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للشافية: ٦٣١/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٧٦/٤، ٧٧.

(٥) المنصف: ٨٦/١.

(٦) من الرجز لم أقف له على نسبة ينظر: المنصف: ٨٦/١، والممتع: ١٨٥/١، وشرح الشافية للرضي: ١١٣/١، والمغني: ٦٧٥، والتصريح: ٤٦٥/١، اغرندى: رفع صوته بالسّبّ، انظر: الأفعال لابن القطاع: ٤٠٨/٢، واسرندى: غلب وعلا، الارتشاف ١٧١/١، ومادة (سرد) في اللسان.

(٧) الممتع: ١٨٦/١.

(٨) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١١٤/١.

(٩) ينظر: المغني: ٦٧٥.

(١٠) ينظر: المغني: ٦٧٥والممتعُ: ١٨٥/١.

فهذه الأوزان أدلة على عدم التعدي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها[1] وأمّا الذي يستدل على عدم تعديه بمعناه فهو كما يلي:

١- ما دلّ على عَرَض، وهو: ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل، كـ«فَرِحَ»، و«بَطِرَ»، و«أَشِر»، و«حَزِنَ» و«كَسِلَ»، و«مَرِضَ»[2]، أو حلية: كدَعِجَ وكَحِلَ وشَنِبَ وسَمِنَ وهَزِلَ[3].

٢- ما اقتضى تكوُّنا، كـ«حَدَثَ» و«نَبَتَ»[4].

٣- كونه مطاوعاً لمتعدّ إلى واحد، ومعنى المطاوعة: أنْ يدلَّ أحدُ الفعلين على تأثير، ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير[5]، ولا يقتصر على وزن (انْفَعل).

فتقول: كسرتُ الزجاجَ فانكسر، بل يأتي على «افْتَعَل» نحو: جَمَعْتُه فاجتمع[6]، وقد يجئ (فَعِل) لمطاوعة (فَعَل)، مثل: جَدَعَهُ فَجَدِع[7]. وإنْ كان الفعل على صيغة (فَعَّلَ) كان مطاوعه على (تَفَعَّل)، مثل: كسَّرْتُ الزجاج فتكسَّر، وإن كان الفعل على صيغة (فاعَل)، ولا يدلّ على المشاركة كان مطاوعه على «تَفَاعَل» نحو: «باعَدْتُه فتباعَد»[8]، وإنْ كان الفعْل رباعيًا مجرَّداً كان مطاوعه على وزن «تَفَعْلَل» نحو: دَحْرَجْتُ الشيء فتدحرَج[9]. فهذه الأوزان ومعانيها تدلّ على كون الفعل لازماً أصالة.

ثانيًا: ما كان لازمًا بالتضمين، ويقصد بالتضمين: إشراب معنى فعل لفعل؛ ليعامل معاملته[10]، فقد يشرّب الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم، فيصير لازماً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[11]، قال الزمخشري: «وإنّما عدّى بـ(عَنْ) لتضمُّن

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣١/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣٢/٢، ٦٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٧٣/١، والمغني: ٦٧٦.

(٣) ينظر: المغني: ٦٧٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣١/٢.

(٥) ينظر: المغني: ٦٧٦.

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٨/١.

(٧) ينظر: المنصف: ٧٢/١.

(٨) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٣/١-١٠٤.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ١١٣/١.

(١٠) الكليّات لأبي البقاء الكفوي: ٢٤/٢، وينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢، والمغني: ٨٦١.

(١١) سورة الكهف: الآية (٢٨).

(عَدَا) معنى (نبا وعلا)، في قولك: نَبَتْ عنه عينه، وعَلَتْ عنه عينُه، إذا اقتحمته ولم تعلق به، فإنْ قلت: أيُّ غرضٍ في هذا التضمين، وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تَعْلُ عيناك عنهم؟ قلتُ: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم»[1]، وفي «عدا» وجه آخر: وهو أنه متعدٍّ في الأصل تقول: عَدَا فلان طَورَه، فالمفعول في الآية محذوف تقديره: ولا تعدُ عيناك النظر[2]. ومثله قول الله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[3] ف(يخالف) في أصله متعدٍّ بنفسه، غير أنه في الآية عُدِّي بحرف الجر (عَنْ)، وخُرِّج على تضمنّه معنى (صَدَّ) و(أعْرَضَ)[4] و(يخرج)[5]، فصار لازمًا، وقال الأخفش وأبوعبيدة بزيادة حرف الجر (عن)[6]، وعليه فإنَّ الفعل متعدٍّ، فلا شاهد فيه.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾[7]، فالفعل (أصْلحْ) يتعدّى بنفسه، وقد عُدِّي في الآية بحرف الجر؛ لأنَّه تضمَّن معنى فعل لازم، أي: الطف بي في ذريتي أو بارك لي[8]. فهذه الأفعال لازمة في الظاهر، فضعفت ولم تقو على نصب مفعولها إلا بمقوّيات أو معدّيات سيأتي الحديث عنها إن شاء الله.

---

(١) الكشاف: ٢/٤٨١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦/١١٤، وينظر: الدرُّ المصون: ٧/٤٧٣.

(٣) سورة النور: الآية (٦٣).

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٦/٤٣٧.

(٥) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١/١٣، وينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٨٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦/٤٣٧.

(٧) سورة الأحقاف: الآية (١٥).

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٨/٦١، والدر المصون: ٩/٦٦٩، وشرح الأشموني: ٢/١٦٨، ١٦٩.

المبحث السادس

النُّقصان

هناك عوامل اصطلح النُّحاة على وسمها بالنقص، ويَعْنُون بها (كان) وبابها، و(كاد) وبابها، واخْتُلِف في سبب تسميتها بذلك، على قولين:

الأول: أنها تدل على الزمان دون الحدث، فنقصت عن درجة الأفعال الحقيقية، وإلى ذلك ذهب المبرد، وابن السرّاج، وأبوعلي الفارسي، والجرجاني، وابن يعيش، وابن برهان[1].

القول الثاني: أنها سُمِّيتْ بذلك لأنَّها لا يتمُّ بها مع مرفوعها كلام، وهي دالة على الحدث، وبه قال ابن مالك، والرضي، وابن الناظم، وأبوحيان[2]. وهو ظاهر مذهب سيبويه[3]. وذهب ابن عصفور إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها[4].

والخلاف في دلالة هذه الأَفْعال على الحدث لا يؤثّر في حقيقتها؛ فهي قد خالفت سنن الأفعال بدخولها على المبتدأ والخبر، وحق الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإنَّ ذلك للحروف نحو: هل، وليت، وما، ولكنَّهم توسَّعُوا في هذه الأفعال فأَجْرُوها مُجرى الحروف، فَنَسَبُوا معانيها إلى الجمل[5]. وتُسمَّى أفعال عبارة، وأفعالاً غير حقيقيَة، وأفعالاً لفظية[6]. وأطلق عليها الزجاجي في (الجمل) حروفاً فقال: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار»[7]. وفسّر كلامه في هذه التسمية غيرُ واحد من النُّحاة، فابن السّيد يرى أن تسمية أبي القاسم الزجاجي لهذه العوامل حروفاً ليس ببعيد في القياس والنظر لعلتين:

إحداهما: لما كان الحدث الذي هو خبرها خارجاً عنها أشبهت الحرف الذي معناه في غيره.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٩٧/٣، والأصول: ٨٢/١:١، والمسائل الحلبيات: ٢٢٢، والمقتصد: ٣٩٨/١، وشرح المفصل: ٩٦/٧، وشرح اللمع: ٤٩/١، ونتائج الفكر: ٣٤١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤١/١، وشرح الكافية للرضي: ٨١/٤، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٢٨، والارتشاف: ١١٤٦/٣، والصفوة الصفية للنيلي: ٣/١/٢.

(٣)) ينظر: الكتاب: ٤٥/١-٢٤٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ٣٨٥/١-٣٨٦.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٢٨.

(٦) ينظر: أسرار العربية: ١٣٣، والإنصاف: ٨٢٦/٢ واللباب للعكبري: ١٦٤/١، وشرح المفصل: ٨٩/٧، ٩٠.

(٧) الجمل: ٤١.

والثاني: لما كان دخول هذه العوامل في الجملة يفيد معاني غير محصَّلة من لفظ الجملة، فأشبهت حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة[1]، وأمَّا ابن أبي الربيع فيفسِّر تلك التسمية بأحد أمرين:

«**أحدهما**: أنّه يريد بالحروف الكلم، فكأنه قال: باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

والثاني: أنْ يكون سمّاها حروفاً لضعفها من أمرَيْن:

أحدهما: أنَّ كُلَّ فعل يستقلّ بمرفوعه، وأنت بالخيار في منصوبه، فتقول: ضربَ زيدٌ عمراً، فأنت بالخيار في (عمرو)، إنْ شئت جئت به، وإنْ شئتَ لم تأتِ به، ولا يجوز أنْ تقول: كان زيدٌ وتسكت، ولابُدّ أنْ تقولَ: كان زيدٌ منطلقاً، وتأتي بخبره، وإنّما كان ذلك في (كان) وأخواتها، لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر، ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. الضعف الثاني: أنَّ جميع الأفعال تؤكّد بالمصدر، ويتبيّن مصدرها، فتقول: ضرب زيدٌ عمراً ضَرْباً شديداً، ولا يجوز ذلك في (كان) الناقصة وأخواتها، لا تقول: كان زيدٌ قائماً كوناً»[2]. فهي بذلك تخالف سنن الأفعال، أضف إلى ذلك أنَّ خبرها في الحقيقة هو عين المبتدأ، فقولنا مثلاً: كان زيدٌ قائماً، (فالقائم) خبر (كان)، هو بعينه (زيد)، بخلاف قولنا: ضربَ زيدٌ عمراً، فـ(عمرو) غير (زيد)، ويبدو أنَّ الزجاجي إنما أراد بتسميته إياها (بالحروف) على سبيل التجوز؛ لأنه يوافق بقية النحاة في تصنيفها ضمن قائمة الأفعال، دليلهم على ذلك أمور منها[3]:

١- اتصالها بالضمائر البارزة، تقول: كُنّاهم.

٢- اتصالها بتاء التأنيث الساكنة، نحو: كانَتْ.

٣- تصرفها بالماضي والمستقبل[4]، نحو: كان، يكون، كُنْ.

٤- دخول (قد)، و(السين)، و(سَوْف) عليها. لذا عملت الرفع في المبتدأ تشبيهاً له

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجُمل: ٣٥-١٣٦.

(٢) البسيط: ٢/٦٦١، وينظر: أسرار العربية: ٣٢، وشرح الجُمل لابن خروف: ١/٤١٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٤٦، والمقتضب: ٣/٩٧، وأسرار العربية: ١٣٢، ١٣٣، وشرح المفصّل، ٢/٩٢.

(٤) عدا (ليس) و(مادام).

بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول، على مذهب جمهور البصريين[1].

أما عند الكوفيين فالمرفوع باقٍ على رفعه، أما الخبر فانتصب على الحال، وعند الفراء انتصب تشبيهاً بالحال[2]. وقد وجهت إلى مذهب الكوفيين سهام النقد والاعتراض؛ بأنَّ الحال يتم الكلام دونها بخلاف خبر (كان) الناقصة ولأنَّ خبرها قد يكون مضمراً أو معرّفًا باللام من غير تأويل، ثم إنّ عمل هذه الأفعال النّصب دون الرفع يؤدي إلى الفصل بين الفعل ومعموله بأجنبي[3] وقول الجمهور هو الأقوى، وعليه المعوّل، لأنَّ (كان) وبقية أخواتها قد أثبت فعليتها، فحملها على نظائرها أوْلى.

غير أنَّ عملها الرفع والنصب يستلزم في معموليها (المبتدأ والخبر) شروطاً. فيتعيَّن في اسمها ألا يكون مما له صدر الكلام، كاسم الشرط، أو الاستفهام، وكم الخبرية، و(ما) التعجبية. ويمتنع دخولها على الاسم المقترن بـ(لام) الابتداء؛ لأنَّ هذه الأدوات لها صدر الكلام، ووقوعها اسماً يخرجها عما وجب لها من الصدارة. ويمتنع دخولها على ما لزم حذفه كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع، كقولك: الحمدُ لله الحميدُ بالرفع، وما لا يتصرف نحو: طُوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر. وما لزم الابتدائية بنفسه نحو: أقلُّ رجل يقول ذلك، ولا تدخل على ما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي بعد (لولا) الامتناعية، وبعد (إذا) المفاجأة، ولا تدخل على اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي، وجرى مثلاً نحو قولهم: الكلابَ على البقر[4]، والعاشيةَ تهيج الآبية[5].

ويمتنع في خبرها أنْ يكون جملة طلبيَّة، فلا يقال: كانَ زيدٌ هل ضَرَبْتَهُ؟ ولا أصبح زيد اضْرِبْه، ولا أصبح زيدٌ لعلَّه قادم، وذلك أنَّ الجملة غير المحتملة الصدقُ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٥/١، والأصول: ٨٢/١، الإنصاف: ٨٢١/٢، واللُّباب للعكبري: ١٦٦/١، والارتشاف: ١١٤٦/٣.

(٢) معاني القرآن: ٢٨١/١، وينظر: شرح ألفية بن معطي لابن القواس: ٨٥٨/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٨٢٤/٢ ومابعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤١٩/١،. وشرح ابن معطي لابن القواس،: ٨٥٨/٢.

(٤) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلِّهم ينظر: مجمع الأمثال للميداني: ١٧٠/٢.

(٥) مثل يضرب فيمن يقبل على الشيء فيدفع غيره إلى أنْ يفعل مثله، والعاشية: التي تقبل على تناول العشاء، والآبية: الممتنعة. ينظر: جمهرة الأمثال: ٥٧/٢.

والكذب، مقتضاها الطلب، والطلب واقع وقت التلفظ بها، وهذه الأفعال تدل على المضي أو الاستقبال، فلا يمكن لذلك أنْ تُجْعل الجملة الطلبية أخباراً لهذه الأفْعال. أمَّا قول الشاعر[1]:

وكُوني بالمَكَارِمِ ذِكِّرِينِي ودَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ

فقوله: كُوني بالمكارم ذكِّريني، نادر؛ لأنَّ الخبر فيه جملة طلبية[2].

وأفعال هذا الباب متفاوتة في درجة العمل، فمنها ما يعمل بلا شرط وهي: كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس، وصار[3]، ومنها ما لا يعمل إلا بشرط، وهو على قسمين:

الأول: يشترط فيه أن يتقدّمه نفي أو شبهه وهو (النهي والدعاء) نحو: مازال، وما فتيء، وما برح، وما انفك[4].

وإنما اشترط فيها سبقها بالنفي؛ لأنها تدل على النفي قبل دخوله عليها، وبعد دخولها يكون معناها الإثبات؛ ولذلك لا يجوز دخول (إلا) على خبرها، فلا يقال: مازال زيدٌ إلا قائمًا، أمّا قول ذي الرمة.

حراجيجُ ما تَنْفَكُ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قَفْراً[5]

ففيه أقوال من أهمها:

الأول: أنَّ (تنفك) فعل تام، وهو مطاوع (فكَّه) إذا خلّصه أو فصله، فكأنه قال: ما

(١) من الوافر: نُسب البيت لبعض بني نهشل، ينظر: نوادر أبي زيد: ٢٠٦، ٢٠٩، ١٢١، وسر الصناعة: ٣٨٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٥/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١-٣٨٠، وشرح التسهيل: ٣٣٦/١، والبسيط: ٦٨١/٢، والارتشاف: ١١٤٨/٣، ونتائج التحصيل للدلائي: ١١٤٢/٣.

(٣) لم يحصر عددها سيبويه وذكر منها: كان، وصار، ومادام، وليس ثم قال: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر» الكتاب: ٤٥/١، وذكر الصيمري منها (١٣) فعلاً في التبصرة: ١٨٥/١، وإلى ذلك ذهب ابن مالك في شرح عدة الحافظ: ١٩٥/١، قال الرضي: «والظاهر أنها غير محصورة» شرح الكافية للرضي: ١٨٣/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٣/١، وشرح عدة الحافظ: ١٩٥/١، والمساعد: ٢٤٨/١، وأوضح المسالك: ٢٣٢/١.

(٥) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه: (١٧٣) الكتاب: ٤٨/٣، والإنصاف: ١٥٦/١، وشرح المفصل: ١٠٦/٧، والخزانة: ٢٤٨/٩، حراجيج: جمع حرجوج وهي: الناقة الضامرة.

تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا في حال إناختها على الخسف. وهذا أصح الأقوال.

الثاني: أنْ تكون (تنفك) ناقصة، والخبر (على الخسف)، و(مناخة) حال، فكأنَّه قال: ما تنفكُّ كائنةً على الخسف، أي: الذلّ والتعب، أو مرميًا بها بلد قفر إلا في حال إناختها.

الثالث: أن (إلا) زائدة.

الرابع: أنَّ ذا الرُّمَّة أخطأ بإيقاع (إلا) موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال[1].

ومن أمثلة وقوعها بعد النفي، قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾[3].

ومثالها بعد النهي:

صاح شمِّرْ ولا تزلْ ذاكر المَوْ   تِ فنسيانُهُ ضلالٌ مبينْ[4]

ومثالها بعد الدعاء:

ألا يا اسلمي يا دارَميَّ على البلَى   ولا زالَ مُنهلاً بجرعائِكَ القَطْرُ[5]

وهذه الأفعال ناقصة التصرُّف، فلا يستعمل منها أمر ولا مصدر[6].

والقسم الثاني مما يعمل بشرط هو (مادام)، إذ يشترط فيه أنْ يسبق بـ(ما) المصدرية الظرفيّة[7]. نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[8].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٥٧- ٣٥٨، وتخليص الشواهد لابن هشام: ٢٧ وما بعدها.

(٢) سورة هود، آية (١١٨).

(٣) سورة طه: آية (٩١).

(٤) من الخفيف: لم أقف على نسبته، ينظر: شرح عمدة الحافظ لابن مالك: ١/١٩٩، وشرح التسهيل: ١/٣٣٤، وتخليص الشواهد: ٢٣٠.

(٥) من الطويل، القائل: ذو الرمة، ينظر ديوانه: ٢٠٦، والإنصاف: ١/١٠٠، والخصائص: ٢/٢٧٨، وتخليص الشواهد: ٢٣١، ٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل: ١/٢٥٢، والتصريح: ١/٢٣٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٣٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٣١، وشرح قطر الندى: ١٧٩.

(٨) سورة مريم: آية (٣١).

وهذا الفعل أضعف أفعال هذا الباب عدا (ليس)؛ لأنَّه جامد، وسأتناول الحديث عنه في الأفعال الجامدة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ أفعال هذا الباب لها وجه تكون فيه أفعالاً حقيقية فتأتي تامة، وتدل على الزمان والحدث، وتكون في عداد الأفعال اللازمة، فتكتفي بمرفوعها، باستثناء: ليس، ومازال، ومافتئ[1]. نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾[4]، وهي بمعناها التام ضعيفة أيضاً للزومها.

أمَّا أفعال المقاربة فهي أضعف من باب (كان)؛ لأنها إضافة إلى كونها ناقصة؛ فإنَّها تُلزم الماضي، إلا أربعة أفعال وهي (كاد) و(أوشك) فهما وإن كانا فعلين ناقصي التصرف إلا أنهما قد سمع فيهما المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾[5]، وقول الشاعر[6]:

يوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... في بعض غَرَّاتِهِ يُوافِقُهَا

وسمع استعمال اسم الفاعل منهما أيضاً، نحو قول كُثَيِّر:

أموتُ أسىً يَوْمَ الرِّجامِ وإنَّني ... يقيناً لرهْنٌ بالذي أنا كائدُ[7]

وقوله أيضاً:

فإنَّك موشِكٌ ألا تراها ... وتَعْدُو دون غاضِرة العَوادِي[8]

---

(١) (ليس) لا تكون إلا ناقصة، أما (زال) و(فتئ) فمختلف فيهما، ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٧٣، إذ يرى الفارسي أنَّ (زال) تأتي تامة، وفي شرح الجمل صرّح ابن عصفور بتمام (زال) و(فتئ): ٤١٧/١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤١/١ ومابعدها، والارتشاف: ١١٥٣/٣ ومابعدها، والهمع: ٨٢/٢.

(٢) سورة البقرة: آية (٢٨٠).

(٣) سورة الروم: آية (١٧).

(٤) سورة هود: الآية (١٠٧).

(٥) سورة النور: الآية (٣٥).

(٦) من المنسرح والقائل: هو أميّة بن أبي الصلّت، ديوانه (٤٢)، ينظر: الكتاب: ١٦١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١٢٦/١، والهمع: ١٣٥/٢، غرّاته: الغِرَّة: أي الغفلة، يوافقها: يصيبه.

(٧) من الطويل: ديوان كثير: ٣٢٠، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٥٩/١، وأوضح المسالك: ٣١٩/١، والارتشاف: ١٢٣٥/٣.

(٨) من الوافر: ديوان كثير(٢٢٠)، شرح الكافية الشافية: ٤٦٠/١، وأوضح المسالك: ٣٢١/١، والارتشاف: ١٢٣٥/٣، غاضرة: جارية أم البنين بنت عبدالعزيز بن مروان، العوادي: عوائق الدهر وغوائله.

وقول الآخر[1]:

فموشِكَةٌ أرْضُــنا أنْ تعــودَ   خلافَ الأنيسِ وحُوشاً يَبَابَا

و(طفِقَ وجَعَل) حكى الأخفش «طَفِقَ يَطْفَقُ كـ«عَلِمَ يَعْلَم»، و«طَفَقَ يطفِقُ» كـ«ضَرَبَ» «يضْرِبُ»، وحكى الكسائي: «إنَّ البعيرَ ليَهرمُ حتى يَجْعَلُ إذا شَرِبَ الماءَ مَجَّهُ»[2].

وقد علّل ابن جني جمود أفعال هذا الباب بأنَّها لمّا قُصِد بها المبالغة في القُرب أخرجت عن بابها وهو التصرّف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنِعْم وبئس وفعل التعجب، وعلّل ابن عصفور بأنَّ معناها لا يكون إلا ماضياً، إذْ لا تخبر عن الرجاء إلا وقد استقر في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدوام، فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً[3].

ويشترط في الاسم الذي ترفعه هذه الأفعال الشروط السابقة في (كان) وبابها، ألا يكون مما له صدر الكلام، كاسم الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبيّة، ولا مما لزم الابتداء، أو مبتدأ واجب الحذف، أو غير متصرف. وتنصب الخبر، ولكن يشترط في خبرها أن يكون جملة[4]، وشذّ مجيئه مفرداً بعد (كاد)، و(عسى) كقول تأبَّط شراً:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ، وما كِدْتُ آئبًا   وكَمْ مِثْلِهَا فارقْتُهَا وهي تَصْفِرُ[5]

وكقول رؤبة بن العجاج:

أكْثَرْتَ في العذْلِ مُلِحًا دائمًا
لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيْتُ صَائِمًا[6]

---

(١) من المتقارب: هو أسامة بن الحارث الهذلي، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠١/١، وجعلها من الشاذ، وشرح ابن عقيل على الألفية بـ١٢٦/١، والهمع: ١٣٥/٢، يباباً: خرابا.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣١٨/١.

(٣) الهمع: ١٣٥/٢.

(٤) شرح التسهيل: ١٨٩/١، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥٣، وأوضح المسالك: ٣٠٢/١.

(٥) من الطويل: ينظر: ديوانه: ٩١، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥٤، وأوضح المسالك: ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل: ٣٠٠/١، فَهْم: اسم قبيلته، تصفر: أراد تتأسف وتتحسر على إفلاتي منها.

(٦) من الرجز ينظر: ملحقات ديوانه: ١٨٥، وشرح المفصل: ١٤/٧، ١١٢، وشرح ابن الناظم: ١٥٣، وشرح ابن عقيل: ٢٩٩/١.

وشرط الجملة أنْ تكون فعليَّة، وشذَّ مجيء الاسميَّة بعد (جعل) في قول الشاعر[1]:

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ مِـنَ الأكْـوَارِ مَرْتَعُهـا قَـرِيـبُ

وشرط الفعل ثلاثة أمور[2]:

أحدها: أنْ يكون رافعاً لضمير الاسم، فلا يقال: طفق زيدٌ يتحدَّثُ أخوه، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه؛ لأنها إنما جاءت لتدل على أنّ فاعلها قد تَلبَّسَ بهذا الفعل، وشرع فيه، ويجوز في «عسى» خاصّة أن ترفع السببي، كقول الشاعر[3]:

وماذا عسى الحجّاجُ يبلغُ جُهْدُهُ إذا نحـنُ جاوَزْنَا حفيرَ زيـادِ

والثاني: أنْ يكون مضارعاً، وشذَّ مجيئه فعلاً ماضيًا، كقول ابن عباس رضي الله عنهما: "«فجعلَ الرجلُ إذا لم يستطعْ أنْ يخرجَ أرسلَ رسولاً»[4].

الثالث: أنْ يكون مقروناً بـ(أنْ) إنْ كان الفعل من أفعال الرجاء (حَرى) أو (اخْلَوْلق)، نحو: «حَرَى زيدٌ أنْ يأتي»، و«اخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ»، والغالب في خبر «عَسَى» و«أوشك» الاقتران بها[5]، نحو: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾[6].

وقول الشاعر[7]:

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوْشكـوا إذا قيل: هاتوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

والتجرد من (أَنْ) قليل. أمّا (كاد) و(كَرَب) من أفعال المقاربة. فالغالب في خبرهما التجرد من (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[8].

---

(١) من الوافر: لم أقف له على نسبه: شرح التسهيل: ١/٣٩٣، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥٤، وتخليص الشواهد: ٣٢٠، القلوص: الناقة الشابة. الأكوار: جمع (كَوْر) الجماعة الكثيرة من الإبل.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١/٣٠٥ ومابعدها، والهمع: ٢/١٤٣، والتصريح: ١/٢٨٠.

(٣) من الطويل: نُسب إلى مالك بن الرَّيب، ينظر: ملحق ديوانه: ٥١، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ١/٣٥٤، والخزانة: ٢/٢١١، ونُسِب إلى الفرزدق، وينظر ديوانه: ١/١٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/٣٠٨.

(٤) ينظر شواهد التوضيح: ٧٨، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير باب: «وأنذر عشيرتك الأقربين» برقم: (٤٧٧٠)

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١/٣١٠.

(٦) سورة الإسراء: الآية (٨).

(٧) من الطويل: لم أقف له على نسبة: شرح ابن الناظم: ١٥٧، وأوضح المسالك: ١/٣١١، وتخليص الشواهد: ٣٢٢.

(٨) سورة البقرة: آية (٧١).

وقول الشاعر[1]:

كَـرَبُ القلـبُ مِن جَـوَاهُ يـذوبُ   حين قال الوشاةُ: هندٌ غَضُوبُ

ويقل اقـتـرانهـمـا بـ(أنْ)، وأمّـا أفعـال الشـروع فـلا يقـتـرن الخبـر بعدها بـ(أنْ)؛ لأنهـا للإنشـاء، فـخـبـرهـا حـال، فـلا يجـوز أن تصـحـبـه (أنْ)؛ لأنّهـا لا تدخل علـى المضـارع إلا مـسـتـقـبـلاً، تقـول: أنشـأ السـائقُ يحـدو، وطفـق زيدٌ يعـدو، وجـعلتُ أفـعلُ، وأخـذْتُ أكـتـبُ، وعَلِقْتُ أُنْشِئُ، بتجريد الخبر من (أنْ) لا غير[2].

وأفعـال هذا البـاب متفـاوتة في الضعف فأقواها (كاد) و(أوشك) لتـصرفهمـا، وضعفا من حيث كونهما ناقصين. وسائر أفعال الباب ضعيفة، لنقصانها، وجمودها.

---

(١) من الخفيف: نُسب لكلحبة اليربوعي، وقيل: لرجل من طيء، وينظر: شرح التسهيل: ٣٩٢/١، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥٦، وأوضح المسالك: ٣١٢/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٥٨، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣١٠/١.

المبحث السابع

الجمود

يطلق (الجمود) ويراد به: «لزوم العامل صورة واحدة»، وهو خلاف (التصرّف) الذي يمنح الفعل قوّة تمكّنه من العمل متقدماً ومتأخراً، ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً.

أمّا الجمود فهو نوع من التقييد يُضْعف الفعل، فيلتزم حالة واحدة عند العمل، فلا يتقدّم عليه معموله، ولا يفصل بينهما بفاصل.

ويتمثّل هذا الجمود في صُور هي:

- الجمود بالحَمْل، كما في (ليس) حملاً له في الجمود على (ما) الحجازية، و(عسى) حملاً له على (لعلّ)، و(حبذا) وما جاء على وزن (فَعُل) حملاً على (نِعْم وبئس).

- الجمود العارض بسبب التركيب في نحو: (مادام).

- الجمود بالموقع، وذلك إذا وقع الفعل موقع الحرف، كأدوات الاستثناء، (خلا، وعدا، وحاشا، ولا يكون، وليس) لمّا وقعت موقع (إلا) أخذت حكمه.

- الجمود وضعًا: كأفعال المقاربة والشروع و(نِعْمَ وبئس)، و(هَبْ، وتَعَلَّمْ) من أفعال القلوب. وكذلك (فعلا التعجب) فهي جامدة في أصل وضعها.

وجميع الأفعال الجامدة عوامل ضعيفة لا تعمل إلا بضوابط، وسيأتي الحديث عن كل منها على حدة.

١- فعْلا التعجب

للتعجب صيغتان قياسيتان متفق عليهما هما: ما أفْعَله، وأفْعِلْ به، غير أنّ النحاة اختلفوا في حقيقة كلٍّ منهما، فصيغة (أفْعل) فِعْل عند البصريين والكسائي[١]، وعند الفراء والكوفيين اسم[٢]، ولكل فريق حجته، وهو خلاف مشهور مذكور في الكتب النحويّة[٣]. ورأي البصريين الأرجح، لبعده عن التكلّف في التخريج.

واتفقوا على اسميّة (ما) الداخلة على فعل التعجب، فهي عند سيبويه نكرة تامة بمعنى شيء مبتدأ ومابعدها في محل رفع خبر[٤]، وعند الأخفش: معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع لها من الإعراب، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة، والخبر فيهما محذوف وجوباً، أي: الذي أحسن زيداً عظيم، أو: شيءٌ أحسنَ زيداً عظيم[٥]، وقيل: إنّ له رأياً ثالثاً يوافق فيه البصريين[٦]، وعند الفراء اسم استفهام بمعنى التعجب[٧]. أمّا (أفْعِلْ به) فاتفقوا على فعليته، واختلفوا في نوعه على قولين: **أحدهما:** أنه في اللفظ أمر، وفي المعنى خبر، وهو فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، والباء زائدة لازمة في الفاعل، والهمزة فيه للصيرورة، وهذا مذهب البصريين[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٧٢/١، والمقتضب: ١٧٣/٤، والأصول: ٩٩/١، والجمل: ٩٩، والتبصرة: ٢٦٥/١، والإنصاف: ١٢٦/١ ومابعدها، وشرح المفصل: ١٤٢/٧، وشرح التسهيل: ٣٠/٣، والارتشاف: ٢٠٦٥/٤، وشذور الذهب: ٤٥٧.

(٢) ووافقهم الخوارزمي في التخمير: ٣٢٥/٣، وينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨١/٢، ومابعدها، والإنصاف: ١٢٦/١، وشرح المفصل: ١٤٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٣/١-٥٨٤، وشرح التسهيل: ٣١/٣، والارتشاف: ٢٠٦٦/٤، والمساعد: ١٤٧/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨١/٢، وما بعدها، والتبيين: ٢٨٥، وشرح المفصل: ١٤٣/٧. وائتلاف النصرة: ١١٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٣/١، وشرح التسهيل: ٣١/٣، وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: ١٠٧٧/٢، ومنهج السالك: ٣٧٠، وأوضح المسالك: ٢٥١/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٧٢/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٥٥/١، وقد رد عليه النحاة: ينظر: المقتضب: ١٧٧/٤، وأسرار العربية: ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٢/١، وشرح المفصّل: ١٤٩/٧، وشرح التسهيل: ٣٢/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢٠٦٥/٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١٠٣/١، وضعّف رأيه ابن مالك في شرح التسهيل: ٣٢/٣، وكذلك الرضي في شرحه على الكافية: ٢٣٤/٤، وابن القواس في شرحه على الألفية: ٩٥٨/٢.

(٨) ينظر: الأصول: ١٠١/١، والجمل: ١٠٤، وشرح التسهيل: ٣٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٥/٤، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٤٥٨.

وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف[1] إلى أنَّ لفظه ومعناه أمر، وفاعله ضمير، والباء للتعدية دخلت على المفعول. وهو القول الثاني

وأفْعِل به بمعنى (ما أفْعَلَه) إلا أنَّ الفرق بينهما أنّك إذا قلت: ما أحْسَنَ زيداً، فأنت، وحدَك متعجب، وإذا قلت: أحْسِنْ بزيدٍ، وأجْمِل بعمرو، فقد استدعيت غيرك إلى التعجب[2].

وهما فعلان ضعيفان لعدم تصرّفهما، وعلة ذلك وجهان:

أحدهما: أنهم -أي العرب- لمّا لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه، وكذلك كُلُّ شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ، فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى.

والوجه الثاني: إنه لم يتصرّف؛ لأنَّ الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود في الحال، أو كان فيما مضى، ولا يكون التعجب مما لم يقع، فلمّا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه[3].

و(أفْعل) التعجب أشبه أَفْعَل التفضيل من الأسماء، من خمسة أوجه[4]:

أحدها: أنَّ اللفظ واحد.

الثاني: أنَّ كُلّ واحدٍ منهما يُؤْتى به للزيادة والتعظيم.

الثالث: أنَّ كلّ واحدٍ منهما يحمِل الضمير.

الرابع: أنَّ الضمير في كُلٍّ واحد منهما لا يظهر.

---

(١) ووافقهم الرضي في شرح الكافية: ٢٣٣/٤، ورده العكبري في اللباب: ٢٠٢/١، وينظر التخمير للخوارزمي: ٣٢٧/٣-٣٣٠، وشرح التسهيل: ٣٣/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٥٨، وشرح ابن القواس: ٩٥٩/٢، والارتشاف: ٢٠٦٧/٤، والجنى الداني للمرادي: ٧٤، وتوضيح المقاصد: ٨٨٧/٢، وشفاء العليل: ٦٠٠/٢.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٧/١.

(٣) المقتضب: ١٩٠/٣، والأصول: ١٠٠/١، وأمالي ابن الشجري: ١٢٩/٢-١٣٠، والإنصاف: ١٣٨/١ وشرح المفصّل: ١٤٧/٧.

(٤) البسيط: ١٨٠/١، وينظر: شرح المفصّل: ٩١/٦، وشرح الكافية للرضي: ٢٢٨/٤، والصفوة الصفية للنيلي: ١٤٨/١/٢، ومغني اللبيب: ٨٩٤.

الخامس: أنّ كل واحد منهما لا يتغيّر بناؤه للدلالة على الزمان؛ لأنَّ فعل التعجب وإن كان فعلاً فإنه لا يتصرَّف.

ولما اجتمع في (أفعل) التعجب تلك المشابهة والجمود حَسُنَ تصغيره، وبذلك استدل الكوفيون على اسميَّة (أفْعَل) نحو: ما أُحَيْسِنَهُ وما أُمَيْلَحه، كقول الشاعر(١):

يا ما أُميلحُ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

فَصُغِّر (أُمَيلح) لأنَّ فعل التعجب أُلْزم طريقة واحدة، ولم يتصرّف، فضارع الاسم من هذا الجانب، وحمل الشيء على الشيء في بعض الأحكام لا يوجب خروجه عن أصله، ألا ترى أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرجه ذلك عن كونه اسماً، وكذلك الفعل المضارع أُعرِب لمضارعته الأسماء، ولم يخرجه إعرابه عن كونه فعلاً، وكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم، لا يجتذبه إلى الاسميَّة(٢)، وهو تصغير لفظي، يقصد به تصغير المصدر، وإن لم يجرِ له ذكر(٣). وبذلك يرد على الكوفيين، وتصغير (أفعل) التعجب وإن ورد به سماع، ولكنَّه شاذ لا يقاس عليه(٤). ولم يصغْر (أفْعِل به)؛ لأنه لم يأت له مثالٌ في الأسماء إلا أَصْبِع، لغة مرذولة في إصْبَع، وإذا لم يأت له مثال في الأسماء إلا هذا الحرف الشاذ باعده ذلك من الاسم جداً، فلم يسُغ فيه التصغير(٥). وقد صُحِّح (أفْعَل) التعجب لحمله على (أفْعَلَ) التفضيل أيضاً، نحو: ما أسْيَره وأطْوَلهُ، وما أقْوَله وما أبْيَعَهُ، وذلك لا يخرجه عن فعليته؛ لأنه قد وردَتْ أفعالٌ متصرِّفة مصحَّحة، كقولهم: أغْيلت المرأة تُغيلُ، وأغْيَمت السماءُ تغيمُ، واستَنْوق الجملُ يَسْتَنْوِقُ، كما جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير سبيل الشذوذ، كتصحيح: عَوِرَ وحَوِلَ، وصَيِدَ،

---

(١) من البسيط: اختلف في نسبته، فنسب إلى كامل الثقفي، وقيل: عبدالله العرجي، وإلى المجنون وغيرهم، انظر: التبصرة: ١/٢٧٢، وشرح المفصل: ٧/١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٣، وشرح التسهيل: ٣/٤٠، والخزانة: ١/٩٣، والضال: جمع ضالة: السِّدر البري، والسَّمُر جمع سَمُرَة وهو شجر الطلح.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/٣٨٧، ٣٨٨، وينظر: الأصول: ١/١٠٠، والتذكرة: ١/٢٧٢، والإنصاف: ١/١٣٨-١٤١، واللباب للعكبري: ١/١٩٨، وشرح المفصَّل: ٧/١٤٤، وشرح التسهيل: ٣/٤٠.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢/٣٨٤، والإنصاف: ١/١٣٩- ١٤١.

(٤) شرح التسهيل ٣/٤٠، نَسَبَ ابن مالك إلى ابن كيسان جواز اطراد تصغير ما أفْعله، وأفْعِلْ به ثم قال: «وضَعْفُ رأيه في ذلك بَيِّن وخلافه متعيِّن» شرح التسهيل ٣/٤٠، ونسبه الرضي للكسائي في شرحه على الكافية: ٤/٢٣١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٢/٣٩١.

حملاً على أعْوَرَّ واحْوَلّ، واصْيَدَّ، وقد قالوا: اجتورُوا، واعتوَرُوا، حملاً على تجاوَرُوا، وتعاوَرُوا، وكذلك حُمِل ما أطْوَلَه، وما أسْيَرَهُ، على قولنا: هو أطولُ منك، وأسْيَرُ مني، فلا يخرجه ذلك التصحيح عن فعليته[1]. وسهَّل ذلك ضعف فعل التعجب.

(١) أمالي ابن الشجري بتصرف: ٢/٣٩٢-٣٩٣، وينظر: الإنصاف: ١/١٤٤، وشرح التسهيل: ٣/٢٤٩، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٣١.

٢- نِعْم وبِئْس

هما فعلان ماضيان -على رأي البصريين والكسائي[(١)] - ضعيفان غير متصرفين، وعلة جمودهما كما قال العكبري: «وإنما كان هذا الفعل ماضياً غير متصرّف لوجهين: **أحدهما:** أنّه لمّا أخرج إلى معنى، أشبه الحرف في دلالته على المعنى، فجمد كما جمد الحرف.

والثاني: أنّه موضوع للمبالغة في المدح والذم، وإنما يصدر ذلك ممن عَلِم أنَّ ثمَّ صفات توجب ذلك، فهو ممْدَحة أو مذمَّة بما فيه لا بما ينتظرهُ»[(٢)] وعند الكوفيين والفراء هما اسمان مبتدآن[(٣)]، وقد نُقِل عن ابن عصفور قوله: «لم يختلف أحدٌ من النحويين البصريين والكوفيين في أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) من قولك: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الرجل عمرو وأشباه ذلك فعلان وأن الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل. فذهب البصريون: أنَّ (نِعْمَ الرجل) جملة فعليَّة، وكذلك (بِئْسَ الرجلُ) وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان، حيث وقعا بمنزلة (تأبَّط شرًا) و(بَرِق نحرُهُ)، فـ(نِعْمَ الرجل) عنده اسم للممدوح، و(بِئْسَ الرجل) اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما وسمي بهما»[(٤)]، والقول بفعليتهما أرجح؛ لعدم التكلّف في رفع ما بعدهما، وهما فعلان كسائر الأَفْعال يرفعان الفاعل، ولكنهما لا ينصبان المفعول لجمودهما، ولا يرفعان إلا أسماء مخصوصة، فالمرفوع بهما على قسمين: إمّا ظاهر أو مضمر[(٥)]، فالظاهر يكون معرَّفاً بأل[(٦)]

---

(١) الكتاب: ٧٣/١، ١٧٩/٢، والمقتضب: ١٤٠/٢، والجمل: ١٠٨، والتبصرة والتذكرة: ٢٧٥/١، والمقتصد: ٣٦٣/١، والإنصاف: ٩٧/١، واللباب للعكبري: ١٨٠/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٨/٤.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٨٣/١، وينظر: التبصرة: ٢٧٥/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٩/٤، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٦٧/٢.

(٣) معاني القرآن: ٥٨/١. وينظر: الأصول: ٦٨/١، والإنصاف: ٩٧/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١، والتخمير: ٣١٣/٣، وشرح التسهيل: ٥/٣، والتذييل والتكميل: ٣/ورقة ١٥٤.

(٤) ينظر: التذييل: ٣/ورقة ١٥٥، وتوضيح المقاصد: ٩٠٢/٢، والهمع: ٢٧/٥، ولم أجده في كتب ابن عصفور التي بين يدي.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٤١/٢، والتبصرة: ٢٧٥/١، وشرح المفصّل: ١٣٠/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٠/١، وشرح التسهيل: ٨/٣، وأوضح المسالك: ٢٧١/٣.

(٦) اختلف النحاة فيها، فقيل: إنّها جنسيَّة، وقيل: عهديَّة، ينظر: الكتاب: ١٧٧/١، والمقتضب: ١٤١/٢، وشرح المفصّل: ١٣٠/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٩/٤-٢٤٣، وشرح الجمل لابن خروف: ٥٩٣/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٦٩، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٧٠/٢، وشرح الأشموني: ٥٤/٣.

لفظياً كقوله تعالى: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ ﴾[2]، أو مضافاً إلى مافيه (أل)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[3]؛ أو مضافاً إلى مضاف إلى مافيه (أل)، كقول الشاعر[4]:

فَنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مكذَّبٍ   زهيرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

وأجاز الكوفيون والأخفش[5]، وابن السرّاج[6] مجئ فاعلهما نكرة مفردة غير مضافة. نحو: نعم رجلٌ زيدٌ، وأجاز الفراء[7] ورود فاعلهما نكرة مضافة إلى نكرة كقول الشاعر[8]:

فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سِلاحَ لَهُم   وصاحِبُ الركْبِ عثمانُ بنُ عفَّانَا

وهذا يُخرّج عند الجمهور على الضرورة، وبابه الشِّعر؛ لأنَّ النكرة لا يُفْهم منها الجنس إلا في بعض المواضع[9]، وأجاز المبرد[10] وأبوعلي الفارسي[11] إسنادهما إلى (الذي) الجنسيَّة و(مَنْ) و(ما)، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين[12] وأجاز بعض النحويين أنْ يكون الفاعل مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، كقول الشاعر[13]:

..... فَنِعْمَ أخو الهيجا ونِعْمَ شِهَابُهَا

والصحيح المنع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه[14].

---

(١) سورة (ص): الآية (٤٤).

(٢) سورة الكهف: الآية (٢٩).

(٣) سورة النّحل: الآية (٣٠).

(٤) من الطويل والقائل: هو أبوطالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، شرح الكافية الشافية: ١١٠٥/٢، وشرح التسهيل: ٩/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٦٩، والارتشاف: ٢٠٤٣/٤، زهير: هو زهير بن أبي أميّة، وأُمُّه عاتكة بنت عبدالمطلب، حمائل،: جمع -حِمالة- بالكسر، وهي: علاقة السيف.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٠٨/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٧٠، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٣/٤.

(٦) الأصول: ١١٤/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ٥٧/١، وشرح التسهيل: ١٠/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٣/٤.

(٨) من البسيط: اختلف في نسبته، فقيل هو لحسان بن ثابت، وقيل: لكثير بن عبدالله النهشلي، وقيل: لأوس بن مغراء، شرح المفصل: ١٣١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠١/١، وتوضح المقاصد: ٩٠٦/٢، والأشموني: ٥٢/٣.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٠/١.

(١٠) ينظر: المقتضب: ١٣٩/٢، ١٤٠، وينظر: شفاء العليل: ٥٨٩/٢.

(١١) ينظر: الإيضاح العضدي للفارسي: ٨٦،. وشرح التسهيل: ١١/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٢/٤.

(١٢) ينظر: الارتشاف: ٢٠٥١/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٠٨/٣، والمساعد: ١٣١/٢.

(١٣) من الطويل: لم أقف له على نسبة ولا على تتمة، الارتشاف: ٢٠٤٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٠٥/٢، والخزانة: ٤١٦/٩.

(١٤) الارتشاف: ٢٠٤٨/٤.

والثاني: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز، كقول الله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[1]، ومثله: نِعْم رجلاً زيدٌ، ففي (بئس) و(نعم) ضمير مستتر هو فاعلهما، و(بدلاً) و(رجلاً) يعربان تمييزاً لذلك الضمير[2]، وقيل: منصوب على التشبيه بالمفعول[3].

وذهب الكسائي والفراء إلى أنّ المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويردُّه دخول: الفعل الناسخ، في قولهم: نعم رجلاً كان زيدٌ، ولا يدخل الناسخ على الفاعل[4]، كما أنّه قد يحذف. نحو: «بئس للظالمين بدلاً»، والفاعل لا يحذف[5]، والمنصوب عند الكسائي حال، وعند الفراء تمييز منقول عن الفاعل[6]. والكوفيون لا يقدرون فاعلاً، وانتصب (رجلاً) على التفسير للممدوح[7]. والضمير المرفوع بـ(نِعْمَ، وبِئْس) المفسَّر بالنكرة عند سيبويه والبصريين مفردٌ دائماً، فلا يثنّى ولا يُجمع[8]، وعلة ذلك عدم تصرّف الفعلين، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله، فلا يقال: نِعما رَجُلَين، ونعموا رجالاً، لأنه نوع من التصرف. وأجاز الكوفيون تثنية الضمير وجمعه مطابقاً للتمييز، حكى الكسائي والأخفش عن العرب قولهم: نعما رجلَيْن، ونعموا رجالاً[9]، ورُدّ بأنّه نادر[10]، واسْتُدِل بهذه الرواية على فعلية (نعم وبئس)؛ لأن الضمائر البارزة لا تتصل إلا بالأفعال[11].

---

(١) سورة الكهف: الآية (٥٠).

(٢) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢- ١٧٨، وشرح المفصّل: ١٣١/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصّل: ١٣١/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٧/٤.

(٤) الارتشاف: ٢٠٤٨/٤، والمغني: ٦٣٥، والهمع: ٣٣/٥.

(٥) ينظر: المغني: ٤٦٤.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢٠٤٨/٤، وتوضيح المقاصد: ٩١٣/٢، والهمع: ٣٣/٥.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٢٠٤٨/٤.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٢. المقتضب: ١٤٩/٢، والأُصول: ١١٧/١، والتبصرة: ٢٧٥/١، وشرح التسهيل: ٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٥٣٨/٤.

(٩) ينظر: المسائل البصريّات للفارسي: ٤٢٣، وأمالي ابن الشجري: ١٣٧/٢، وشرح المفصّل: ١٢٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٦/١، وشرح الكافية الشافية: ١١٠٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٢/٤.

(١٠) توضيح المقاصد: ٩١٢/٢.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ٥/٣، وشرح الكافية للرّضي: ٢٤٢/٤.

٣- ما جاء على صيغة (فَعُل) ويجري مجرى (نِعْم وبئس)

من العوامل التي تجري مجرى (نعم وبئس) (حبَّذا)، فهي تفيد المدح كـ(نِعْم)، وأصلها قبل استعمالها للمدح (فَعَل)، وهي متعدية[١]، ومتصرفة: حَبَّهُ يحبُّه بالكسر[٢]، قال الشاعر[٣]:

فوالله لولا تمرُهُ ما حَبَبْتُهُ ... ولو كان أدْنى مِنْ عُبيدٍ ومُشْرِقِ

وذهب الفرّاء إلى أنّه من (حَبُبَ) على (فَعُل)[٤]، ومجيئه متعدياً نادر[٥]، والدليل على كونه من (فَعُل) مجئ اسم الفاعل على (فعيل)، فيقال: حبيب. وردّه ابن يعيش بقوله: «والصّواب ما ذكرناه- أي: على فَعَل- لأنَّه قد جاء متعدياً، وفَعُل) لا يكون متعدِّيًا، فأمّا قولهم: حبيب، فلا دليل فيه؛ لأنه هنا مفعول (فحبيب) و(محبوب) واحد، فهو كجريح وقتيل بمعنى: مجروح ومقتول»[٦]، وذهب الرضي إلى أنها من (حَبِبَ) بالكسر[٧]، ثم نُقِل إلى (فَعُل) لإفادة المدح، وتصير بعد التحويل فعلاً لازماً جامداً كـ(نِعْمَ) إلا أنّها تفضلها، بأنَّ فيها تقريباً للمذكور من القلب[٨]، وأصلها «حَبُبَ» بعد التحويل، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء، فيقال: حُبَّ، ومنه قول الشاعر[٩]:

فقلتُ اقتلوها عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا ... وحُبَّ بِهَا مقتولةً حين تُقْتَلُ

ويجوز حذف الضمة، فيصير: حَبَّ، وتبقى (الحاء) مفتوحة، فإذا وقع بعد (حَبَّ) غير (ذا) من الأسماء، جاز فيها الوجهان فتح الحاء وضمها، أما إذا

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٣٨/٧.

(٢) وهو من الشاذ؛ لأن (فَعَل) إذا كان مضاعفاً متعدياً مضارعه (يَفْعُل) بالضم، كـ«ردّه يردُّه»، و«شَدَّه يشدُّه». الخزانة: ٤٢٩/٩.

(٣) من الطويل وقائله: هو غيلان بن شجاع النهشلي، الخصائص: ٢٢٠/٢، وشرح المفصّل: ١٣٨/٧، والمغني: ٤٧٣، واللسان مادة (حبب) ٢٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح المُفصَّل: ١٣٨/٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢١/٣، وشرح ابن القواس على الألفية: ٩٧٤/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ١٣٨/٧- ١٣٩.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٧٧/١.

(٨) ينظر: شرح المفصّل: ١٣٨/٧.

(٩) من الطويل وقائله: الأخطل التغلبي ديوانه: (٢٦٣) وفي رواية الديوان: «فأطيبْ بها»، فلا شاهد فيه، الأصول: ١١٦/١، وسر الصناعة: ١٤٣/١، وشرح المفصّل: ١٢٩/٧، والخزانة: ٤٢٧/٩، والهمع: ٣٥/٣.

اتصلت بها (ذا) فيجب فتح الحاء، فيقال: حَبَّذا. وللنحاة في تركب (حب) مع (ذا) أقوال[1]:

أولها: ذهب بعض النحاة، ومنهم: المبرد، وابن السراج، والسيرافي[2]، إلى أنَّ الغالب عليها الاسمية، فجعلوا (حبّذا) اسماً مرفوعاً على الابتداء، وما بعده خبره: المحبوب زيدٌ أو العكس، فغُلِّب الاسم لقوته وضَعْف الفعل[3]، كما أنّ التركيب وجد في الأسماء نحو: بعلبك، ورام هُرْمُز، وخمس عشرة، ولم يوجد في الأفعال ما هو مركب، ولكثرة ندائه نحو قولهم: يا حبّذا[4]، وقد ردّ ابن مالك علي المبرد وابن السرّاج، ومَنْ وافقهما بقوله: «ولا يصحّ ما ذهبا إليه من ذلك؛ لأنهما مُقِرَّان بفعلية (حَبَّ)، وفاعليّة (ذا) قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لا) واسميّة ما رُكِّبَ معها في نحو: لا غلام لك، مع أنَّ التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزأي (حبذا) على ما كانا عليه أَوْلى؛ لأنّ التركيب لم يغيرهما لفظاً ولا معنى»[5].

والثاني: غلّب جانب الفعلية؛ لتصدّر (حبَّ) الجملة، (فحبّذا) الفعل، والمخصوص هو الفاعل[6]، ونُسب هذا الرأي للأخفش، وأبوبكر الخطاب[7] وقال الرّبعي: «ذا» زائدة، والمخصوص فاعل (حَبَّ)[8]، وقال بعضهم: المخصوص بعد (حبّذا)، عطف بيان (لذا)[9].

ورُدّ هذا الرأي بأنَّه في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجرَّدة عن الدليل، مع

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في: أسرار العربية: ٧٥، واللباب للعكبري: ١/١٨٨، ١٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٦٠٩، وشرح المفصّل: ٧/١٤٠، وعدة الحافظ: ٢/٨٠١، وشرح التسهيل: ٣/٢٣، والتخمير: ٣/٣٢٢-٣٢٣، وشرح ابن القواس: ٢/٩٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٥٦، والتذييل: ٣/ورقة ١٧٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/١٤٥، والأصول: ١/١١٥، ووافقه ابن الوراق في علل النحو: ٢٩٧، وابن عصفور في شرح الجمل: ١/٦١٠، .

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٩٧.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٦١٠.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٢٣-٢٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٧/١٤١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٦١٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٥٦ وأوضح المسالك: ٣/٢٨٤.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٥٩، والمساعد: ٢/١٤٢، وشفاء العليل: ٢/٥٩٥، والتصريح: ٢/٨٩-٩٠.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٢٥٦.

(٩) المصدر السابق.

مـافيه من تـغليب أضعف الجزأين عكس أقواهـما ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كـ: (بَرَقَ نَحرُه، وتأبط شراً)[1]، كما أنّه يجوز حذفه، والفاعل لا يحذف[2].

القول الثالث: لا يُغَلَّب أحد الجزأين على الآخر، بل يبقى كلّ واحد منهما على ما كان قبل التركيب، فـ(حَبَّ) فعل ماضٍ، و(ذا): اسم إشارة فاعله، وهذا ظاهر مذهب سيبويه -رحمه الله- حيث يقول: «وزعم الخليل -رحمه الله- أنّ (حبَّذا) بمنزلة: حبَّ الشيءُ، ولكنّ (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو: (لولا)، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا ابن عمٍّ، فالعمُّ مجرور، ألا ترى أنّك تقول للمؤنث: (حبَّذا)، ولا تقول: حَبَّذِهِ؛ لأنه صار مع (حَبَّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل»[3]، ووافقه أبوعلي الفارسي[4]، وأبوعلي الشلوبين[5] وابن خروف في شرح الجمل[6]، وابن مالك في شرح التسهيل[7]، وقال ابن يعيش: «وهذا المذهب المشهور»[8]. واختلف أصحاب هذا الرأي في علة كون (ذا) للإفراد والتذكير، فقيل: لأنه كلام جرى مجرى المثل الذي لا يغيّر عن حالته في الاستعمال الأول[9]، وذهب ابن كيسان إلى أنّ الإشارة فيه أبداً إلى مذكر محذوف، والتقدير في: حبذا هند، حبّذا حُسْن هند، وردّ عليه ابن عصفور بقوله: «وهو فاسد؛ لأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه، إنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف، فتقول: اجتمعت اليمامة، ولا تقول: اجتمع اليمامة، وإن كان الأصل قبل الحذف: اجتمع أهل اليمامة»[10].. وقال الفارسي؛ «لأنَّ (ذا) جنس شائع، فلا تختلف كما لا يختلف الفاعل في (نعم)[11]». فهذه جملة الأقوال في (حبذا)، ويرجع أصلها إلى قولين (التركيب وعدمه)، وينشأ من التركيب قولان: فعلية الجميع أو اسميته، والذي تميل إليه النفس

---

(١) شرح التسهيل: ٢٦/٣.

(٢) التذييل والتكميل: ٣/ورقة ١٧٤، وينظر: الهمع: ٤٥/٥.

(٣) الكتاب: ١٨٠/٢.

(٤) في البغداديات: ٢٠١ وما بعدها، وكتاب الشعر: ٩٧.

(٥) في التوطئة: ٢٧٤.

(٦) ٥٩٩/٢.

(٧) ٢٣/٣.

(٨) شرح المفصل: ١٤١/٧، وينظر: سر الصناعة: ٢٢٢/١، واللُّباب للعكبري: ١٨٨/١-١٨٩، والتخمير: ٣٢٢/٣-٣٢٣، وتوضيح المقاصد: ٩٢٩/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٤/٣.

(٩) اللباب للعكبري: ١٩٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١١١٧/٢.

(١٠) شرح الجمل: ٦١٠/١ وينظر: الارتشاف: ٢٠٥٩/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٣٠/٢، والهمع: ٤٥/٥، والتصريح: ٩٠/٢.

(١١) البغداديات: ٢٠١-٢٠٤ وينظر: الارتشاف: ٢٠٥٩/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٣٠/٢، والهمع: ٤٥/٥ والتصريح: ٩٠/٢.

الرأي القائل بعدم التركيب؛ لأن فيه إقرار كلٍّ من اللفظين على ما كان عليه[1]، كما أنّه لا يتوجّه إليه اعتراض كالمذهبين السابقين، وعليه فإنّ قولهم: حبَّذَا زيْدٌ، حبّ: فعل ماضٍ، و(ذا) فاعله، و(زيدٌ) المخصوص بالمدح إمّا مبتدأ، والجملة قبله الخبر، والرابط (ذا) للإشارة[2]، أو أن يكون (زيد) في موضع خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو زيد[3].

و(حبَّذا) بهذا المعنى تشبه (نعم) فكلاهما للمدح، إلا أنّها أضعف من (نِعْم)؛ لأنّ (نِعْم) لا يكون فاعلها إلا اسم جنس، و(حبذا) لا يكون إلا اسم الإشارة (ذا)[4]، وخُصَّ بها من سائر الأسماء؛ لأنَّ (ذا) اسم مُبهم ينعت بالأجناس.... كما أنَّ (ذا) مبهم فصار بمنزلة المضمر في (نِعْم)؛ ولذلك فُسِّر بالنكرة، كما يفسَّر في (نِعْم)، فتقول: حبّذَا رجلاً، كما تقول: نِعْم رجلاً، فقياسهما واحد[5] وتختص حبّذا بأحكام منها:

١- تنفرد بدخول (لا) عليها فتكون بمعنى (بئس)، فيقال: لا حبّذا[6].

٢- يجوز ذكر التمييز قبل مخصوص (حبّذا)، وبعده[7]. كقولهم: حبذا رجلاً الحارث على التقديم. ومن تأخير التمييز على المخصوص قول رجل من طيء[8]:

حبّذا الصبرُ شيمةً لامرئٍ را ... مَ مبــــاراةَ مُولَــعٍ بالمَعَالِـي

بخلاف مخصوص (نعم، وبئْس)، فإن تأخير التمييز عنه نادر.

٣- لا تدخل عليها نواسخ الابتداء، فلا يقال: كان حبَّذا زيدٌ، كما يقال: كان نعم الرجلُ زيدٌ[9].

ويجري مجرى (نعم وبئس) باطراد: كلّ فعل جاء على وزن (فَعُل) موضوعاً كـ(لَؤُم)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٤/٣، وتوضيح المقاصد: ٢٢٩/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢٠٦١/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٣١/٢.

(٣) ينظر: التبصرة: ٢٨٠/١، وشرح المفصل: ١٤١/٧.

(٤) ينظر: شرح ابن القواس على ألفيّة ابن معطي: ٩٧٧/٢، والصفوة الصفيّة: ١٢٢/١/٢.

(٥) شرح المفصّل: ١٤٠/٧ بتصرف.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٦/٣، والمساعد: ١٤٢/٢، والهمع: ٤٦/٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل:: ٢٨/٣، والمساعد: ١٤٤/٢.

(٨) من الخفيف: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٢٨/٣، والهمع: ٤٩/٥.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ورقة ١٧٤.

و(ظَرُف)، أو محولاً من (فَعَل) و(فَعِل) إلى (فَعُل)[1]، نحو: قَضُوَ، عَقُل، وبَخُسَ، فيثبت لـ(فَعُل) أحكام (نِعْم وبِئْس)، ويصير المتعدي من (فَعَل) و(فَعِل) بالتحويل فعلاً لازماً، نحو ساءَ الرجلُ زيدٌ، فأصله (سَوَأ)، فهو متعدٍّ متصرف، ثم حُوِّل إلى (فَعُل)، فصار قاصراً ثم ضُمِّن معنى (بِئْس) فصار جامداً[2]، كقوله تعالى: ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[3]، و﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[4].

ونصّ النحاة على أنّ العرب شَذّت في ثلاثة أفعال، فلم تحوّلها واستعملتها استعمال (نِعْم وبئس) وهي: عَلِمَ، وجَهِلَ، وسَمِعَ قاله الكسائي[5]، ومن النحويين من أجاز فيها سَمُع، وجَهُل، وعَلُم بضم عين الكلمة[6].

وقد اشترط بعض النحاة في الأفعال التي جاءت على (فَعُل) بمعنى (نعم وبئس) أن تتضمّن أيضاً معنى التعجب، نحو: حَسُن الرجل، وشَرُف في معنى: ما أحْسَنَه وما أشرَفَهُ، وأَحْسِنْ به، وأَشْرِفْ به، فيكون فاعله كل اسم بخلاف (نعم)[7]، وذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى إلحاقها بباب (نعم، وبئس) فقط، فتثبت لها جميع أحكامها[8].

ولعلّ الرأي الأول هو الأرجح بدليل كثرة انجرار فاعله بالباء، حكى الكسائي عن العرب: «مررْتُ بأبياتٍ جَادَ بِهِنَّ أبياتًا وجُدْنَ أبياتًا»[9]، وكقول الشاعر[10]:

حُبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى ... منه إلا صَفْحَةً أو لِمامُ

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٧/١، وشرح التسهيل: ٢١/٣، والارتشاف: ٢٠٥٦/٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨١/٣.

(٣) سورة الكهف: الآية (٢٩).

(٤) سورة العنكبوت: الآية (٤).

(٥) ينظر: الأصول: ١١٦/١، والتخمير: ٣٢٧/٣، والارتشاف: ٢٠٥٦/٤-٢٠٥٧، وتوضيح المقاصد: ٢٩٧/٢، والهمع: ٤٤/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢١/٣، والارتشاف: ٢٠٥٧/٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ١٥٠/٢، وشرح التسهيل: ٢١/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٦/٤، والارتشاف: ٢٠٥٧/٤.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٢٠٥٧/٤، والتصريح: ٨٥/٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٨/١، وشرح التسهيل: ٢٩/٣، والارتشاف: ٢٠٥٨/٤، وأوضح المسالك: ٢٨١/٣، والتصريح: ٨٧/٢.

(١٠) من بحر المديد وقائله: الطرماح بن حكيم: ديوانه: ٣٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٨/١، وأوضح المسالك: ٢٨١/٣، والتصريح: ٨٧/٢، الزَّوْر: الزائر، اللِّمام جمع لِمة: وهو الشَّعْر يجاوز شحمة الأذن. الصفحة: جانب الوجه.

ويجوز في هذه الأفعال بعد تحويلها إلى (فَعْلَ) تسكين العين المضمومة، فتقول: ضَرْبَ وفَهْم، ويجوز نقل الضمة إلى الفاء وتسكين عينها، نحو: فُهْم، وعُدْل، وظُرْف[1]، هذا إذا كان صحيح العين واللام، أما إذا كان معتل العين نحو: جَادَ وباعَ لزم قلبها ألفاً، فيقال: جَادَ الرجل زيدٌ، وباع الرجلُ بكرٌ وإذا كان معتل اللام نحو سَرُوَ، فيقال: سَرُوَ الرجلُ زيدٌ، ويجوز التسكين سَرْوَ، أمّا رَمَى وغَزَا وخَشِيَ، فذهب الجمهور إلى تحويلهما إلى (فَعُل) فتظهر (الواو) في ما أصله الواو نحو: غزُوَ، وتنقلب (الياء) فيما أصله ياءً واواً، فنقول: رَمُوَ، وخَشُوَ، ولَهُو، وإذا سكنت عين الكلمة مما لامه (ياء) لم تردّ اللام إلى أصلها (الياء)، وذهب بعض النحاة إلى أنّ هذا النوع يُقَرّ على حاله، فتقول: لَرَمْي الرجلُ زيدٌ، ولَغَزْي الرجلُ بكرٌ، وذكر سيبويه والأخفش وغيرهما القلب فيه[2].

وتخالف هذه الأفعال (نِعْم وبئس)، حيث يجوز الإضمار فيما جاء على (فَعُل)، نحو جاء الزيدان وكرُما، أي: ما أكْرمهما، ولم يجز ذلك في (نعم، وبئس)؛ وذلك لعدم عراقته في المدح والذم، وكونه كفعل التعجب معنىً[3].

---

(١) ينظر: الأصول: ١/١١٦، والارتشاف: ٤/٢٠٥٧، والتصريح: ٢/٨٧.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٥٨، ومنهج السالك: ٤٠١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٢٥٥.

٤ - مادام

(مادام) فعل ناسخ ناقص أضعف أخواتها باستثناء (ليس)، وإنما ضعفت لكونها ناقصة لا تعمل إلا بشرط من جهة، وجامدة من جهة أخرى، وجمودها عارض؛ لتركبها مع (ما) المصدرية الظرفية[١]، ومن النحاة من ذهب إلى أنّ لها مضارعاً وهو (يدوم)، وردّ عليهم ابن مالك بقوله: «وزعم بعضهم أنّ لـ(دام) المشار إليها مضارعاً، واستدلّ بقول بعض العرب: «أدومُ لك ما تدومُ لي»، وزعم أنّ الضمير المستتر في (تدوم) اسم (تدوم) و(لي) خبره، وهذا وهم؛ لأنّ المتكلّم بهذا جعل (تدوم) مقابل (أدوم)، ومعلوم أنّ (أدوم) لا اسم لها ولا خبر؛ لأنّ شرط كون (دام) ذا اسم وخبر وقوعه صلة لـ(ما) التوقيتية وذلك مُنْتَفٍ، فامتنع كونه ذا اسم وخبر» وتدوم وإنْ كان صلة لـ(ما) التوقيتية فالمقصود منه (أدوم) فلزم تساويهما»[٢]. فيستدل من ذلك أن (دام) الناقصة لا تعمل عمل (كان) إلا بشرط أن يتقدمها (ما) المصدرية الظرفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[٣]، أي: مدة دوامي حيّا، ونحو قولهم: جُدْ ما دُمْتَ واجداً[٤]. وسبق (دام) بـ(ما) المصدريّة الظرفيّة شرط لعملها عمل الأفعال الناقصة، وليس دخول (ما) عليها موجباً لذلك العمل، فقد تدخل عليها وتكون (دام) تامة تكتفي بمرفوعها، كقوله تعالى: ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾[٥]، وكقوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[٦]، أما إذَا خَلَتْ من (ما) فهي التامة، نحو: دام زيدٌ صحيحًا، فالمرفوع فاعل، والمنصوب حال، ومثله قول الشاعر[٧]:

دُمْ للخليلِ بوِدِّه ... ما خيرُ وُدٍّ لا يدومُ

فـ(دُمْ) و(لا يدوم) كل منهما فعل تام متصرف، ولكنّه ضعيف لاكتفائه بمرفوعه. ويشترط في عمل (مادام) الناقصة أنْ تسبق بجملة، وعلّل الرضي ذلك بقوله: «ومن أجل

---

(١) شرح التسهيل: ٣٤٩/١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٨٦٢/٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ: ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٣) سورة مريم، آية (٣١).

(٤) شرح عمدة الحافظ: ٢٠٠/١.

(٥) سورة المائدة: آية (١١٧).

(٦) سورة هود: آية (١٠٨).

(٧) مجزوء الكامل القائل: يزيد بن الحكم، انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٨٦٣/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١١٩٠.

كونه توقيتاً لشيء يكون ظرفاً لذلك الشيء، والظرف فضلة، فلا بُدّ من تقدم جملة اسميَّة كانت أو فعليّة، لفظاً أو تقديراً كغيره من الفضلات»[1].

ويشترط في اسمها ألا يكون مما له الصدارة كاسم الشرط، واسم الاستفهام، أو مما يَلزم الابتدائية، فلا يقال: لا أكلمك ما دامَ مَنْ عندك؟[2]. ويشترط في خبرها ألا يكون فعلاً ماضياً؛ لأنَّ (مادام) مع معموليها تفيد الدوام على الفعل، والماضي يفيد الانقطاع، فيتعارض المعنى[3]، كما لا يتقدم خبرها -على الرأي الراجح- فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيدٌ؟[4] وهو مذهب البصرين، وأجازه الكوفيون[5].

وعليه فإنّ (مادام) فعل ضعيف سواء أكانت تامة أم ناقصة، بل هي في حالة النقص أضعف منها في التمام، وذلك لسببين:

الأول: أنّ (دام) التامة فعل حقيقي تدل على حدث وزمن، أما الناقصة فقد اختلف في دلالتها على الحدث والزمن.

الثاني: التامة فعل متصرف، والناقصة غير متصرفة، ولا تعمل عمل (كان) إلا بشروط سبق ذكرها.

---

(١) شرح الكافية: ١٩٨/٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٢/٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨١/١، وتشاركها في هذا الشرط (زال، وبرح، وفتئ، وانفك).

(٤) ينظر: الارتشاف: ١١٥٠/٣، والهمع: ٧٢/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٥٥/١.

٥- ليس

اختلف النحاة في حقيقة (ليس) هل هي فعل أو حرف؟

فالرأي الذي عليه أكثر النحاة أنَّها فعل[١]، واستدلوا على فعليتها بما يلي:

١- اتصالها بالضمائر البارزة، فيقال: ليسوا، ولسْتُما، ولسْنَا.

٢- اتصالها بتاء التأنيث الساكنة، نحو: ليستْ.

وهي فعل جامد غير متصرِّف، لمشابهتها (ما) في معنى النفي، و(ليت) في اللفظ؛ لأنَّ وسطها (ياء) ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال[٢]، فلمّا أشبهت الحروف التي لا تتصرف لم تتصرف هي أيضاً، وألزمَتْ وجهاً واحداً[٣]، فضعفت من هذا الجانب عن بقية أخواتها.

أما أبوعلي الفارسي فذهب إلى أنَّها حرف؛ لعدم تصرّفها، ولدلالتها على نفي الحال كالحرف، واستدل على حرفيتها بوجوه[٤].

١- أنّها لا تدل على الحدث، ولا الأزمنة الثلاثة كأخواتها.

٢- إبطال عملها إذا توسطت (إلا) بين اسمها وخبرها، نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ.

٣- أنَّها لا توصل ب(ما) المصدريَّة، فلا يستقيم: ما أحسن ما ليس زيداً ذاكراً.

٤- أنَّ اتصالها بالضمائر لا يدل دلالة قاطعة على أنها فعل، لأنَّها قد اتَّصَلَتْ بما هو اسم نحو: هاءا، وهاؤوا.

وإنَّما عملت لمشابهتها الفعل من حيث كونها على وزن من أوزان الفعل المحض، نحو: صَيِد، فإذا خفف قيل: صَيْد، وكذلك (لَيْس) على وزنه، كما أنَّ آخر (ليس) مفتوح، مثله مثل آخر الفعل الماضي.

ويبدو أنَّ موقف أبي علي الفارسيّ من هذه المسألة مضطرب؛ لأنه في كتابه الإيضاح

---

(١) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ٤٣/٢، والمقتضب: ٨٧/٤-١٩٠، والأصول: ٨٢/١، والتبيين: ٣٠٨، والمقتصد: ٤٠٨/١، والمرتجل: ١٢٦، وإصلاح الخلل: ١٤١، وشرح المفصّل: ١١٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١، وشرح الكافية للرضي: ١٩٩/٤، والمغني: ٣٨٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٩/١.

(٣) ينظر: علل النّحو: ٢٤٦، وأسرار العربية: ٥٥.

(٤) المسائل الحلبيات: ٢١٧ وما بعدها، والصفوة الصفيّة: ٣٢/١/٢.

العضدي[1] يقول بفعلية (ليس)، ويفهم ذلك من تجويزه تقدم (خبرها) عليها، كما نُسبَ القولُ بحرفيَّة (ليس) إلى ابنِ شقير، وابن السرّاج[2]، وما ذكره ابن السرّاج في كتابه (الأصول) خلاف ما نُقِل عنه، يقول ما نصه: «فأمّا (ليس) فالدليل على أنّها فعل، وإنْ كانت لا تتصرّف تصرّف الفعل قولك: لسْتَ كما تقول: ضربْتَ، ولستُما كضربتما، ولسْنَا كضربْنا، ولَسْنَ كضربْن، ولستُنَّ كضربتُنَّ، وليسوا كضربوا»[3].

والذي يترجح هو رأي الجمهور؛ لأنَّ مخالفة (ليس) لأخواتها في بعض الخصائص لا يخرجها عن فعليتها، ومن ذلك:

١- سقوط النون منها عند اتصالها بنون الوقاية، نحو قول الشاعر[4]:

عَددْتُ قَومِي كَعديدِ الطَّيس

إذْ ذهب القَومُ الكرامُ لَيْسِي

٢- عدم الفصل بينها وبين (أن) المخففة؛ لشبهها بالأسماء[5]، كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[6].

٣- اختصت بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، ويجواز حذف خبرها كثيرا[7]، كقول لبيد بن ربيعة:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فاجْزِه إنَّما يجزي الفتى لَيْسَ الجَمَلْ[8]

أي: ليس الجملُ جَازيًا[9].

(١) ص: ١١٧، وينظر: شرح الأبيات المشكلة الأعراب (كتاب الشعر للفارسي): ٧/١، وينظر: الصفوة الصفيّة: ٣٢/١/٢.

(٢) ينظر: المغني: ٣٨٧.

(٣) الأصول: ٨٢/١.

(٤) من الرجز القائل: رؤية بن العجاج، ينظر: ملحق ديوانه: ١٧٥، وشرح المفصل: ١٠٨/٣، وبلا نسبة في الحلبيات: ٢٢١، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٣، والخزانة: ٤٢٥/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٥٦/٣.

(٦) سورة النجم: آية (٣٩).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٤.

(٨) من الرمل: في الكتاب ٣٣٣/٢ برواية (غير الجمل) فلا شاهد عليه، وينظر ديوانه: (١٧٩)، ومجالس ثعلب: ٤٤٧/٢، والأزهية: ١٩٦، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٤.

(٩) وللبيت تخريجات أخرى، على اعتبار (ليس) حرف عطف حملت على (لا) عند الكوفيين، ويجوز أن يكون (الجمل) خبر (ليس) كأنه قال: ليس الذي يجزي الجمل، ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٥، والأزهية في علم الحروف: ١٩٦، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٤.

٦- عسى

اختلف النحاة في حقيقتها، فمذهب الجمهور أنها فعل، واستدلوا على ذلك بأمرين:

١- اتصال ضمائر الرفْع بها، نحو: عسَيْتُ وعسيتُم وعسيا، وعسوا، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٢].

٢- اتصالها بتاء التأنيث، نحو: عسَتْ هندٌ أنْ تقوم[٣].

وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، ونُسِب هذا الرأي لابن السَّراج وثعلب، والزجاج[٤]. والراجح مذهب الجمهور، ويؤيدهم السماع كما في الآيَتيْن السابقين؛ إذ لو كانت حرفاً لامتنع اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، و(عسى) فعل ضعيف لنقصه من جهة، وجموده من جهة أخرى، وسر الجمود يرجع إلى أمور هي:

١- أنها أشبهت الحرف (لعلَّ) في الطمع والإشفاق، فتلزم صيغة واحدة كـ(لعلَّ)[٥]، وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل، وذلك أنَّ شبه الحرف معنى مُضَعِّف للاسم لا للفعل[٦].

٢- أنها لمّا دلّت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى في غيرها، إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت لذلك جمود الحروف[٧].

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٤٦).

(٢) سورة محمد: الآية (٢٢).

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٨٢، وشرح اللُّمع للواسطي: ١٩١، واللُّباب للعكبري: ١٩١/١، وشرح المفصّل: ١١٦/٧، ومنهج السالك: ٦٩، والجنى الداني: ٤٦١.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٨٢، شرح الكافية للرضي: ٢١٤/٤، والجنى الداني: ٤٦١، والمغني: ٢٠١.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٨٢، والمرتجل لابن الخشاب: ١٢٩، والصفوة الصفيّة: ٥٠/١/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١١٦/٧.

(٧) ينظر: اللباب للعكبري: ١٩١/١، واختاره ابن الخشاب في المرتجل: ١٢٩.

٣- أنهم أجروها مُجْرى (ليس)، إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، فصارت كـ«ليس» في أنها بلفظ الماضي ويُنفى بها الحال، فمنعت لذلك من التصرف كما منعت (ليس)[١]، وإنما أفردت (عسى) بالحديث عنها دون أخواتها؛ لأنّها تستعمل على وجهين:

أحدها: أنها فعل ناقص تعمل كـ«كان»، نحو: عسى زيدٌ أن يقوم فـ(زيدٌ) اسمها، و(أنْ يقوم) خبرها، وهو مذهب الجمهور، وتكون بمعنى قارَب[٢]، وصحّحه ابن عصفور بقوله: «والصحيح أنّ الفعل الذي بعد (عسى) في موضع الخبر، والدليل على ذلك أنّهم لمّا ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر، نحو قوله:

أكثرْتَ في القول مُلحًا دائمًا   لا تلحَني إنِّي عَسِيتُ صائمًا»[٣]

واستشكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عينَ الذات، وأجيب بأمور أحدها: أنه على تقدير مضاف، إمّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أنْ يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج، والثاني: قال بعضهم (أنْ) زائدة لامصدرية، ورُدَّ بأنّها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً، والثالث: أنّ الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة[٤]. ونُسب إلى سيبويه[٥] والمبرد[٦] أنه منصوب بإسقاط حرف الجر، وعند الكوفيين (أنْ تفعل) بدل اشتمال[٧]، ووافقهم الرضي[٨]، ورُدّ عليهم بوجهين: **أحدهما:** أنه إبدال قبل تمام الكلام، والآخر: أنه لازم، والبدل لا يكون لازماً[٩].

---

(١) شرح المفصّل: ٧/١١٦.

(٢) المرتجل: ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢١٥، والجنى الداني: ١٦٤، والمغني: ٢٠١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٧٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٢١٥، والمغني: ٢٠١.

(٥) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل: ١/٣٩٤، وينظر: الكتاب: ٣/١٥٧.

(٦) نسبه إليه المرادي في الجنى الداني: ٤٦٤، وينظر: المقتضب: ٣/٦٨-٦٩، والمغني: ٢٠٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٢١٦، والجنى الداني: ٤٦٥، والمغني: ٢٠١.

(٨) في شرح الكافية: ٤/٢١٦.

(٩) الجنى الداني: ٤٦٥.

الاستعمال الثاني: أن تكون فعلاً تاماً ومرفوعها (أنْ والفعل)[1]، نحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[2] فـ(ربّك)، فاعل (يبعثك) ولا يكون فاعلاً بـ(عسى)؛ لئلاً يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي[3]، و(عسى) بهذا المعنى فعل ضعيف للزومها وعدم تعديها.

واختار ابن مالك في «شرح التسهيل» أنّ (عسى) ناقصة أبداً، والمرفوع اسمها، و(أنْ) والفعل سدّت مسدّ الجزأين، كما في قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾[4]، فلمّا لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها، لا تخرج (عسى) عن أصلها[5].

وقد يتصل بـ(عسى) ضمير النصب، نحو: عساني وعساك وعساه، وهذا قليل، وكان حق الضمير المتصل بها أن يكون بلفظ الموضوع للرفع، نحو: عسيتُ وعسينا، وعسيتَ، وعسيتُمْ، ولكن جاء عن بعض العرب اتصالها بضمير النصب، ومنه قول الشاعر[6]:

ولـي نَفْسٌ أَقُـولُ لهـا إِذَا مـا ... تُنَازِعُنِي لَعَلّي أَوْ عَسَانِي

وقول الآخر[7]:

تقـول بنتـي: قـد أَنَى أنا كـا

يـا أَبَتَـا علَّك أَوْ عَسَـاكـا

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه[8] أن (عسى) تعمل النصب والرفع، تشبيها لها بـ(لعلّ)، فأجريت في ذلك العمل مجراها، كما أنّ (لعل) أجريت مجرى (عسى) في اقتران خبرها

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٨/٣، والمقتضب: ٧٠/٣، والمرتجل: ١٣٠، وشرح المفصل: ١١٦/٧.

(٢) سورة الإسراء: الآية (٧٩).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٨/١.

(٤) سورة العنكبوت: الآية (٢).

(٥) ٣٩٤/١.

(٦) من الوافر: هو عمران بن حطان، ينظر: الكتاب: ٣٧٥/٢، والمقتضب: ٧٢/٣، وشرح المفصل: ١٢٠/٣، و١٢٣/٧، والمقرب ١٠١/١.

(٧) من الرجز هو رؤبة بن العجاج: ديوانه (١٨١)، الكتاب: ٣٧٥/٢، والمقتضب: ٧١/٣، وشرح المفصل: ١٢٠/٣، أَنَى: فعل ماض بمعنى حان وقرب.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣٧٤/٢- ٣٧٥، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل: ١٨٠/١، وشرح المفصّل: ١٢٣/٧، وشرح التسهيل: ٣٩٧/١، والصفوة: ٥٠/١/٢، والمغني: ٢٠٣.

بأنْ، ففي: عساك (الكاف) اسمها، والخبر محذوف.

الثاني: مذهب الأخفش[1] أنَّ الضمير -وإن كان بلفظ الموضوع للنصب- محله رفع بـ«عسى» نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنّصب و(أنْ) والفعل في موضع نصب.

الثالث: ذهب المبرد[2] إلى أن (عسى) باقية على فعليتها، وضمير النصب خبرها، متقدم، والاسم متأخر عنهما مضمر، وقد وجهت سهام النقد لتلك المذاهب، فقول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك[3]، ولأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر[4]، أمَّا قول الأخفش فيرده أمران:

أحدهما: أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنما يثبت في المنفصل، نحو: «ما أنا كأنت ولا أنت كأنا»[5]، وما ذكره ابن مالك من نيابة الكاف عن التاء، في قول الراجز[6]:

يا ابْنَ الزُّبيرِ طالما عَصَيْكَا

وطالما عَنَّيْتَنَا إليكا

أراد: عَصَيْت، أبدل الكاف من التاء إبدالاً تصريفياً؛ لأنها أختها في الهمس[7].

والثاني: أن الخبر قد ورد مرفوعًا، في قول الشاعر[8]:

فقلْتُ عساهَا نارُ كأسٍ وعلّها ... تشكي فآتي نحوها فأعَوُدُهَا

وعلى رأي المبرِّد يلزم مخالفة النظائر من وجهين آخرين:

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٨١، وينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٦، والمقتضب: ٣/ ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٨٠، وشرح المفصل: ٧/ ١٢٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٢، وشرح المفصل: ٧/ ١٢٣، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٧، ونسب هذا الرأي للفارسي أبوحيان في الارتشاف ٣/ ١٢٣٣، والمغني: ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٣- ٢٠٤، ونتائج التحصيل: ٤/ ١٣٢٧.

(٦) رجل من حمير: ينظر: نوادر أبي زيد: ١٠٥، والمسائل العسكريات: ٢٥، وسر الصناعة، ١/ ٢٨٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/ ٢٠٢.

(٧) ينظر: سر الصناعة: ١/ ٢٨٠.

(٨) من الطويل القائل: صخر بن الجعدي أو جعفر الحضرمي: ينظر: الجنى الداني: ٤٦٩، والمغني: ٢٠٤، والهمع: ٢/ ١٤٦، ونتائج التحصيل: ٤/ ١٣٢٨.

أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى، **والثاني:** وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه؛ لامتناع: عسى أنْ تفعل إيّاك، في عساك أنْ تفعل، وما لم يجز في الحالة الأصليّة حقيق بألا يجوز في الحالة الفرعيّة[1].

والمختار من هذه المذاهب رأي سيبويه؛ إذ القول بحرفيَّة (عسى) يسهله أنّ (عسى) فعل جامد ضعيف، ثم إنه قد حُمِل الفعل على الحرف فأهمل كما في: قلّما يقوم زيد، حملاً على (إنما)، فحمل الفعل على الحرف في العمل أجدر[2]، وكذلك (ليس) تحمل على (ما) في الإهمال، كما أنّ (ما) تحمل على (ليس) في العمل، نحو قولهم: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ، وهي لغة ثابتة عن تميم.

ف (عسى) -على ما سبق- فعل ضعيف بل أضعف من (ليس)، إذ يلزم طريقة واحدة، فلا يكون منصوبه إلا فعلاً، ولا يقع اسماً إلا ضرورة بخلاف (ليس).

ومثل (عسى) في الجمود سائر أخواتها باستثناء (كاد) و(أوشك).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٩٨.

(٢) ينظر التذييل والتكميل: ٢/ ورقة ١٨٥.

٧- هَبْ وتعلَّمْ

من الأفعال القلبيَّة الجامدة، فعلان هما: هَبْ، وتعلَّمْ، وهما جامدان وضعًا، فلا يدخلهما التصريف بأيِّ حال، أمّا (هَبْ) فيأتي بمعنى فعل الظَّنّ، فيتعدَّى إلى مفعولين صريحين، كقول الشاعر[1]:

فقُلْتُ: أجِرْني أبَا مَالِكٍ   وإلا فهَبْني امْرأً هالِكَا

فالفعل (هَبْني) نصب مفعولين، أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: امرأ، وقد يدخل على (أنَّ) ومعموليها، وهو قليل[2]، حتى زعم الحريري أنَّه من لحن الخواص[3]، ويلزم (هَبْ) صيغة الأمر، وهو بخلاف (هَبْ) بمعنى الهبة، فإنه متصرِّف تام التصرّف، فيقال: وهب يَهِبُ والأمر منه (هَبْ)[4].

وكذا (تعَلَّمْ) تأتي بمعنى (اعْلَم) الفعل قلبي، فتنصب معمولين، والكثير أن تتعدى إلى (أنَّ) ومعموليها، كقول زهير بن أبي سُلْمى.

فقُلْتُ: تَعَلَّمْ أنَّ للصَّيدِ غِرَّةً   وإلا تُضَيِّعْها فإنَّكَ قاتِلُهْ[5]

وقد نصبت اسمين صريحين، كقول الشاعر[6]:

تَعَلَّم شفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدوِّها   فبالغْ بلُطْفٍ في التَّحَيُّل والمَكْرِ

فنصب (تعلَّمْ) مفعولين، الأول: (شفاءَ النَّفْسِ)، والثاني: (قَهْرَ عدوِّها).

و(تَعلَّمْ) يلزم صيغة الأمر فقط، وهي خلاف (تعلَّمْ) في قولك: تعلَّمِ الفقه أو النَّحو

---

(١) من المتقارب قائله هو: عبدالله بن همّام السّلُولي، ينظر: شرح التسهيل: ٧٨/٢، وتخليص الشواهد: ٤٤٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٨٩/١، والتصريح: ٣٦١/١، وشرح الأشموني: ٤٧/٢ . أجرني: أغثني، هبني: بمعنى احسبني.

(٢) ينظر: التصريح: ٣٦١/١.

(٣) درة الغوّاص في أوهام الخواص: ٩٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية: ١٤٨/١.

(٤) ينظر: لسان العرب، مادة: (وهب) ٨٠٣/١.

(٥) من الطويل: ديوانه (١٣٤) وهو من شواهد، والتصريح: ٣٥٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٨/٢، غِرّة: غفلة، (الهاء) في تضيعها تعود على الغِرّة، و(الهاء) في قاتله: تعود على الصَّيد.

(٦) من الطويل: قائله: زياد بن يسار بن عمرو بن جابر وهو من شواهد، شرح التسهيل: ٨٠/٢، وأوضح المسالك: ٣١/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٨٤/١، ٣٩٤، شفاء النفس: قضاء مآربها، التحيّل: أخذ الأشياء بالحيلة.

- مثلاً- والفرق بينهما من ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أنَّ قولك: «تعلَّم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأمّا قولك: «تعلّمْ أنّك ناجح» فإنّه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلّقات في الحال.

وثانيها: أنَّ التي من أخوات (ظنّ) تتعدّى إلى مفعولَيْن، والأخرى تتعدّى إلى مفعول واحد.

وثالثها: أنَّ التي من أخوات (ظنّ) جامدة غير متصرفة، وتلك متصرِّفة تامة التصرف، تقول: تعلَّمَ الحسابَ يتعلّمُه وتعلَّمْهُ أنت.

الفعلان (هَبْ وتَعلَّمْ) يعملان كسائر أفعال القلوب وبالشروط نفسها التي سبق ذكرها عند الحديث عن إعمال أفعال هذا الباب، إلا أنهما أضعف من سائر أخواتهما، وذلك بسبب لزومهما صيغة واحدة وهي (الأمر)، لذلك لا يدخلهما إلغاء أو تعليق، لأنّهما نوع من التصرُّف، ويزيدان الأفعال ضعفاً، فامتنع دخولهما على (هَبْ وتعلَّمْ)، إذ فيهما من الضعف ما يكفي.

---

(١) ينظر: حاشية الخُضري: ١/١٤٩، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محيي الدين عبدالحميد: ١/٣٨٣.

٨- أدوات الاستثناء

أصل أدوات الاستثناء (إلاّ)، وهي أُمّ الباب، وحُمِل عليها ما يؤدّي عملها من أسماء، وأفعال، وحروف نحو: غير، وسوى، ولاسيَّما، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا.

والذي يعنينا قسم الأفعال، وما استُعْمل فعْلاً وحرفًا، وإنما ذكَرْتُ الحروف في هذا الموضع؛ لأنَّ النحاة اختلفوا فيها بين الحرفية والفعليّة، ولأوافق منهجهم إذ يتحدثون عنها في كتبهم تحت باب الاستثناء. فأفعال هذا الباب تأتي جامدة غير متصرفة؛ لأنها وقعت موقع (إلا) وهي حرف جامد، وكذلك ما حُمِل عليها وأدّى معناها.

ومن الأفعال (ليس)، و(لا يكون)، وهما الفعلان الناقصان الرافعان الاسم الناصبان الخبر، وإنما دخلا في الاستثناء لما فيهما من معنى النفي[1]، فَيُلْزَم فيهما طريقة واحدة، وهي إضمار اسمهما ولا يجوز إظهاره[2]؛ لأنهما فرعان عن (إلا)، كما لا يكون بعد (إلا) في الاستثناء إلا اسم واحد، كما أن الاسم لو ظهر لفصلها عن المستثنى[3]، فكذلك هذه الأفعال لأنّها في معناها[4]، نحو: قام القومُ ليس زيداً، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً[5]، - منفياً كان المستثنى منه أو موجبًا- فينتصب المستثنى بأنَّه خبرهما، أمَّا اسمهما فمضمران، واختُلِفَ في تقديره، فعند الجمهور التقدير: (بعضهم) فيقال: قام القوم ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، وهذا الاسم لا يظهر مطلقًا[6]، وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والمعنى: ليس فِعْلُهم فعل زَيد، ولا يكون فعلُهم فعلَ زيدٍ[7]، ورُدّ بأنّ تقديرهم لا يطرِّد، بدليل: القوم إخوتُك ليس زيداً، ولا يكون زيداً[8].

---

(١) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٣٠٧/١، وشرح المفصل: ٧٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٧/٢، والمقتضب: ٤٢٨/٤، والإيضاح للفارسي: ١٧٨، وشرح المفصل: ٧٨/٢، وشرح التسهيل: ٣١١/٢.

(٣) ينظر: المرتجل: ١٨٨، وشرح المفصل: ٧٨/٢، وشرح التسهيل: ٣١١/٢، وابن الناظم: ٣٠٧.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٧٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٤٧/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٤٧/٢، والمقتضب: ٤٢٨/٤، والأصول: ٢٨٧/١، والإيضاح: ١٧٨، والتبصرة: ٣٨٤/١، والمقتصد: ٧١٤/٢، وشرح المفصّل: ٧٨/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٧٨/٢، والارتشاف: ١٥٣٨/٣، وتوضيح المقاصد: ٦٨٣/٢.

(٨) ينظر: المساعد: ٥٨٨/١.

وقدّره بعض النُّحاة باسم الفاعل الدّال عليه الجملة، فإذا قال: قام القومُ ليس زيداً، قدّره: ليس القائم زيداً[1]. ويلتزم في ذلك المضمر الإفراد، فلا يجوز تثنيته ولا جمعه[2]؛ لأنّ (ليس ولا يكون) في الاستثناء فرعان عن (إلاّ). ولا يجوز العطف عليهما بالواو، فلا يقال: جاء القومُ ليس زيداً ولا عَمْرًا؛ لأنهما نائبان عن (إلاّ)، ولا يكون مع (إلاّ) الواو[3]. ويلتزم في خبرهما أن يكون مفرداً[4].

ولا يجوز استعمالهما في الاستثناء المفرَّغ؛ لأنّ الفعل لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً[4].

وعلى ما سبق فإنَّ (ليس، ولا يكون) في الاستثناء أضعف من حال كونهما فعلين ناقصين، وبيان ذلك أنَّ (ليس) الناقصة في أصلها فعل جامد؛ لمشابهتها الحرف لفظاً ومعنى[5]، ومع ذلك فإنَّ اسمها يجوز أنْ يكون مذكورًا ومضمرًا، وتتصل بها الضمائر البارزة، فيقال: لسْتُما، وليسُوا، وكذلك تاء التأنيث، نحو: ليست. وخبرها يكون مفرداً وجملة، فإذا وقعت موقع (إلا) الاستثنائية، التزم فيها طريقة واحدة، بإضمار الاسم، وكونه مفرداً مذكرًا، فنقصت درجتها.

أَمَّا (لا يكون) فهي في الأصل فعل ناقص متصرِّف، يجوز في اسمها ما جاَز في اسم (ليس) الناقصة، فيكون اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا، وتتصل بها ضمائر الرفع البارزة، وتاء التأنيث، فإذا وقعت موقع (إلا) التزم فيها نهجاً واحداً، (كليس) الاستثنائية.

والقول بجواز كونها حرفًا في باب الاستثناء كليس هو الأرجح لجمودهما، ولأن (خلا) و(عدا) وهما فعلان حقيقيان جاز فيهما الحرفيّة، فـ(ليس ولا يكون) لكونهما في الأصل فِعْلَين

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٥٣٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦١/٢، وشرح ابن القواس: ٦٠٥/١.

(٣) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٣٠٧/١، وشرح المفصّل: ٧٩/٢، والارتشاف: ١٥٣٨/٣- ١٥٣٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦١/٢، وجواهر الأدب: ٤٧٦، وحاشية الخضري: ٢١٠/١.

(٥) ينظر مبحث (ليس) السابق ص: ٧١.

ناقصين أَوْلى بذلك.

أمّا (خلا) و(عدا) فهما فعلان حقيقيان غير مفتقرين إلى خبر[1] -كسابقيهما- فـ(خلا) في أصله: فعل لازم متصرف من (خلا يخلو) لا يتعدّى إلا في الاستثناء خاصّة؛ لتضمنه معنى الفعل المتعدّي (تجاوز)[2].

و(عدا): فعل متعدٍّ متصرف في أصله من: عَداه الأمر يعدُوه: إذا جاوزه[3]، فلمّا وقعا موقع (إلا) الاستثنائية ضعفاً ولم يتصرَّفا، والتزم فيهما طريقة واحدة لا تتغير، إذ يجب في مرفوعهما أنْ يكون مضمراً لا يظهر في تثنية ولا جمع[4]، وما بعدها ينتصب على المفعولية، نحو: جاءني القوم عدا زيداً، وخلا زيداً، وتقدير فاعلهما كتقدير مرفوع (ليس ولا يكون).

ويجوز في (خلا) الحرفيّة فيجر ما بعدها، كقول الشاعر[5]:

خلا اللهِ لا أرجو سِوَاك وإنّما ... أعُدُّ عيالي شُعْبَةً مِنْ عيالِكا

أمّا (عدا) فلم يحك سيبويه والمبرد فيها إلا الفعليّة[6]، وحكى الأخفش الجر فيها[7]، وهو قول مقبول يعضده السَّماع، نحو قول الشاعر[8]:

أبَحْـنَا حَيَّهم قتلاً وأسْـرًا ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطفْلِ الصغيرِ

والقياس فكما حُمِلَت (خلا) في حال النصب على (عدا)؛ لما فيها من معنى المجاوزة، كذلك تحمل (عدا) على أختها (خلا) في حال الجر، وسهّل ذلك ضعفها بسبب الجمود.

---

(١) ينظر: المرتجل: ١٨٨.

(٢) ينظر: المرتجل: ١٨٨، وشرح المفصّل: ٢/٧٧-٧٨.

(٣) ينظر: المصدران السابقان.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٨، والمقتضب: ٤/٤٢٦، والأصول: ١/٢٨٧، والمرتجل: ١٨٨، وشرح المفصّل: ٢/٧٧-٧٨.

(٥) من الطويل: نسب للأعشى في خزانة الأدب ٣/٣١٤، ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٢/٣١٠، وشرح ابن عقيل: ١/٥٦٢، والتصريح: ١/٥٦٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٨، ٣٤٩، والمقتضب: ٤/٤٢٦.

(٧) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢٣٣، ثم قال: «والوجه: النّصب»، والمقتصد: ٢/٧١٦، وشرح المفصل: ٢/٧٨، وابن الناظم: ٣١٠، والارتشاف: ٣/٥٣٤، وجواهر الأدب: ٤٧١، والمساعد: ١/٥٨٥.

(٨) من الوافر، ولم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٢/٣١٠، وشرح ابن عقيل: ١/٤٦٣، وابن الناظم: ٣١٠، والتصريح ١/٥٦٣، والشمطاء: العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

أمّا إذا سبقا بـ(ما) فهي المصدريّة، وتعيّن فعليتهما عِنْد الجُمهور[1]، وما بعدهما ينتصب وجوبًا، نحو: جاءني القَوْم ما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا.

ووجه تعيّن فعليتهما أنّ (ما) المصدرية لا يليها حرف جر بل توصل بالفعل، وتقدر مع معمولها بمصدر، وخلا وعدا فعلان جامدان، وإنما جاز وصلهما بـ(ما) على خلاف الأصل فقاعدتهما مستثناة، أو لأنهما فعلان متصرفان في الأصل والجمود فيهما عارض، أو لأنّ المصدر يقدّر من معناهما، فهما بمعنى المجاوزة[2] وذهب الفارسي، والجرمي، والربْعي، والكسائي، وابن جني إلى أنّ (ما) فيهما زائدة، فلا يجب النصب بهما، بل يجوز الجر أيضًا[3].

وقد وُسِم مذهبهم بالشذوذ؛ لأنّ (ما) إذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدّم عليه، بل تتأخّر عنه، كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[5]، وإنْ قالوه بالسّماع فهو من الشذوذ أيضاً. ولا يُقاس عليه[6].

ويترجح مذهب الجمهور لورود ذلك في السماع، ومن إعمالهما النّصب بعد (ما) المصدريّة، قول لبيد[7] -رضي الله عنه-:

ألا كُلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ   وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلُ

وقول الآخر[8]:

تُمَلُّ النَّدامَى ما عَدَاني فَإنَّني   بِكُلِّ الذي يَهْوَى نَدِيمي مُوَلَعُ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢، والمقتضب: ٤٢٦/٤، والأصول: ٢٨٧/١، والتبصرة: ٣٨٥/١، والجمل: ٢٣٣، والمقتصد: ٧١٧/٢، واللباب: ٣٠٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٩/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٠/٢، وشرح ابن القواس: ٦١٣/١، وحاشية الصبّان: ١٦٤/٢، وحاشية الخضري: ٢١١/١.

(٣) ينظر: كتاب الشعر: ٢٥/١، وشرح التسهيل: ٣١/٢، والصفوة: ٥٤٣/٢/١، ورصف المباني: ١٨٦، والارتشاف: ٣١٨/٢، والمغني: ١٧٩، والتصريح: ٥٦٥/١، والهمع: ٢٨٧/٣.

(٤) سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

(٥) سورة المؤمنون: الآية (٤٠).

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٠/٢، والمغني: ١٧٩.

(٧) من الطويل: ديوانه: ٢٥٦، وشرح المفصّل: ٧٨/٢، وشرح التسهيل: ٣١٠/٢، والمغني: ١٧٩، والتصريح: ٢١/١-٥٦٥.

(٨) من الكامل: لم أقف له على نسبة، وشرح التسهيل: ٣٠٧/٢، وأوضح المسالك: ٢٩٠/٢، والجنى الداني: ٥٦٦، والتصريح: ١١٥/١-٥٦٥، والهمع: ٢٨٧/٣، الندامى: جمع نَدمان، وهو النديم في الشرب.

ومن أدوات الاستثناء (حاشا)، وتأتي على ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أنْ تكون فعلاً متعدّياً متصرفًا، تقول حاشَيْتُ بمعنى: استثنيتُ، أحاشي بمعنى: أستثني.

الثاني: أنْ تكون للتنزيه فهي ليست حرفاً باتفاق، نحو قوله تعالى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[2]، وهي عند المبرد والكوفيين فعل[3]، وقيل: إنّها اسم، وهو قول الزجاج[4]، وصحّحه ابن مالك[5]، والرضي[6]، وابن هشام[7].

الثالث: أنْ تكون من أدواتِ الاستثناء، نحو: قامَ القومُ حاشَا زيدٍ، (وهي محور الحديث في هذا الباب)، وللنحاة فيها مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنّها حرف دائمًا بمنزلة (إلا)، لكنّها تجرُّ المستثنى[8]، وفي ذلك تنبيه على أنّ الأصل في: جاءني القومُ إلا زيداً: الجر، وأنّ امتناعهم من ذلك لأجل دخول (إلا) على القبيلين[9] (الاسم والفعل) واستدلوا على ذلك بأمرين: **أحدهما:** عدم دخول (ما) عليه، فلا يُقال: ما حاشا، كما يقال: ما عدا وما خلا[10]، **والثاني:** عدم اتصالها بنون الوقاية، فلا يقال: حاشاني، وإنّما قالت بعض العرب: حاشاي.

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٥٨ وما بعدها، والمغني: ١٦٤-١٦٦.

(٢) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٥٣٥/٣، والجنى الداني: ٥٥٩، والمساعد: ٥٨٥/١.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٥٣٥/٣، والجنى الداني: ٥٦٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٨/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ١٢٤/٢.

(٧) في مغني اللبيب: ١٦٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢، والأصول: ٢٨٨/١، وعلل النحو: ٣٩٧، والإيضاح: ١٧٨، والمقتصد: ٧١٥/٢، والمرتجل: ١٨٩، والإنصاف: ٢٧٨/١، واللّباب: ٣٠٩/١، وشرح المفصّل: ٨٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٨/٢، ٢٤٩، وشرح التسهيل: ٣٠٦/٣.

(٩) ينظر: المقتصد: ٧١٥/٢.

(١٠) ينظر: الإنصاف: ٢٨٠/١، وشرح التسهيل: ٣٠٧/٣، وجواهر الأدب: ٥٢٦.

ومنه قول الشاعر[1]:

في فتية جعلوا الصليبَ إلهَهُمْ   حاشاي إنّي مسلمٌ معذُورُ

وقد أبطل ابن مالك كلا الدليلين، فرد على الأول منهما قائلاً: وهذا غير لازم، فإن من أفعال هذا الباب «ليس ولا يكون» ولم توصل (ما) بهما، وأيضاً فإنَّ الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل، حتى يُقدّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أنَّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يُبَالي بانفراده بذلك[2].

وقد روى الأخفش النصب بـ(ما حاشا)، في قول الشاعر[3]:

رأيْتُ النَّاسَ ما حاشا قريشاً   فإنّا نحنُ أفضلُهم فِعالاً

ورُد؛ لاحتمال أن يكون (حاشا) فعلاً متعدّياً متصرِّفاً، أو يخرج البيت على النُّدرة والشذوذ[4]، واستدل ابن مالك بما جاء في حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أسامة أحبُّ الناس إلَيَّ ما حاشا فاطمةَ»[5]، ورُدّ عليه بأن (ما): نافية، والمعنى: أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثنِ فاطمة، ويرده أنه في معجم الطبراني: «ماحاشى فاطمة ولا غيرها»[6] فحاشا يحتمل أن تكون فعلاً متصرفاً متعدياً من حاشيته بمعنى استثنيته[7] وحَمَله ابنَ النَّاظم على النُّدرة[8]. ودخول (ما) على (حاشا) له وجه يُسوِّغه، وهو حمله على عدا وخلا؛ لتساويهما في معنى الاستثناء، ثم إنَّ عدم التقدير في الشواهد أولى من التقدير.

---

(١) من الكامل: هو المغيرة بن عبدالله الأسدي، ويلقّب بالأُقَيشر، ينظر: ديوانه: ٦٠، وشرح التسهيل: ٣٠٧/٢، وأوضح المسالك: ١٩٩/١، وجواهر الأدب: ٥٢٥، والتصريح: ١٢١/١، معذور أي مختون.

(٢) شرح التسهيل: ٣٠٧/٢.

(٣) من الوافر: ينسب إلى الأخطل، في ديوانه ١٦٤؛ شرح الكافية للرضي: ١٢٣/٢، الجنى الداني: ٥٦٥، وشرح ابن عقيل: ٥٦٦/١، والخزانة: ٣٧٨/٣، والتصريح: ٣٦٥/١.

(٤) ينظر: الأشموني: ٢٧٧/٢، والتصريح: ٥٦٨/١.

(٥) الحديث أخرجه أحمد في المسند: ٤٤٤ برقم ٥٧٠٧، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٧٤٥).

(٦) المغني: ١٦٤.

(٧) ينظر: التصريح: ٥٦٨/١.

(٨) في شرحه على الألفية: ٣٠٩.

الثاني: مذهب الفراء[1] أنها فعل لا فاعل له، وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدّرة، ومذهبه مردود: لارتكابه محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، والجر بحرف جر مقدر وهو نادر[2]؛ لأنّ حرف الجر عامل ضعيف، فلا يعمل محذوفاً.

الثالث: مذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وابن جني[3]، ونسب إلى الفراء[4]، وتابعهم ابن مالك[5] أنّ (حاشا) تأتي فعلا تارة، فتنصب المستثنى، وتكون فعلاً جامداً غير متصرف، وفاعله ضمير مستتر لا يظهر مطلقاً -كبقية أخواتها- وتأتي حرفاً فتجر المستثنى، وهذا المذهب هو الراجح؛ لورود السَّماع به، وما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أنّ العرب تخفض بها وتنصب[6]، فقد حكى أبوعثمان المازني عن أبي زيد فقال: سمعت أعرابياً يقول: «اللّهم اغفرْ لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ[7]» فنصب بها، وكقول الشاعر[8]:

حاشا قريشًا، فإنَّ اللَّهَ فضَّلَهُم ... على البريّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

وقول الآخر[9]:

حاشا أبا ثوبان إنَّ أبَا ... ثوبانَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

ويُروى أيضاً بالجر «حاشا أبي»[10].

---

(١) ينظر: الإنصاف ونسبه إلى الكوفيين: ٢٧٨/١، وشرح المفصل: ٨٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٢٣/٢، والجنى الداني: ٥٦٤.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٨٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٢٣/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٩١/٤، والأصول: ١٨٨/١، واللمع: ١٢٦، والتبصرة: ٣٨٥/١، واللُّباب للعكبري: ٣٠٩/١، ووافقهم ابن يعيش في شرح المفصّل: ٨٥/٢، والارتشاف: ١٥٣٢/٣، وجواهر الأدب: ٥٢٦.

(٤) في شرح التسهيل: ٣٠٧/٢ ، وينظر: المغني: ١٦٥

(٥) في شرح التسهيل: ٣٠٦/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ٨٥/٢، وشرح التسهيل: ٣٠٧/٢، والمغني: ١٦٥.

(٧) ينظر: شرح المفصّل: ٤٧/٨، وشرح التسهيل: ٣٠٦/٢، وابن الناظم: ٣١٠، وشرح الكافية للرضي: ١٢٣/٢، والمغني: ١٦٦.

(٨) من البسيط قائله: الفرزدق ليس في ديوانه، ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٧/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٥٦٥/٢، والأشموني: ٢٧٤/٢.

(٩) من السريع قائله: الجميح الأسدي: المغني: ١٦٦، والأشموني: ٢٧٥/٢، وحاشية الصبان: ١٦٥/٢، فَدْم: العيّ عن الكلام.

(١٠) المغني: ١٦٦.

كما يؤيّد هذا المذهب جواز حمل (حاشا) على بقية أخواتها، فكما جاز في تلك الأدوات الحرفية والفعلية، جاز فيها ذلك أيضاً إلا أنَّ الحرفية هي الأغلب في (حاشا).

وعلى كل فجميع تلك الأدوات ضعيفة سواء أكانت أفعالاً أم حروفًا.

المبحث الثامن

الزيادة

الأصل في الزيادة للحروف، أمّا زيادة الأفعال فقليلة، وزيادة الأسماء أقل[1]. ومن الأفعال التي وقعت زائدة (كان)، وإنما جاز زيادتها، لأنّها أشبهت الحروف في أنَّ معناها في غيرها[2]، وسهّل ذلك أنَّ (كان) في الأصل فعل ضعيف لنقصانها وازدادت ضعفاً بزيادتها واشترط لزيادتها شرطان[3]:

١- أنْ تكون بلفظ الماضي؛ لأنه شبيه بالحرف لبنائه.

٢- أنْ تكون متوسطة[4]؛ لأنَّ وقوعها في أول الكلام يدل على العناية؛ والزيادة تدل على عدمها فتنافيا، وأجاز بعض النحويين زيادتها آخراً قياساً على إلغاء (ظن) آخراً[5]. واعترض عليهم ابن مالك بقوله: «والصحيح منع ذلك لعدم استعماله؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة»[6].

وقد شذ زيادتها بلفظ المضارع، خلافاً للفراء[7]، كقول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ ... إذا تهبُّ شمْألٌ بَلِيلُ[8]

وأجاز الفرّاء زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما يكونُ أطولَ هذا الغلام، ويشهد لقوله قول رجل من طيء[9]:

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٤، ومعترك الأقران للسيوطي: ١/٣٣٨.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٧٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٠٨، وما بعدها، وشرح التسهيل: ١/٣٦٠، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٢/٨٦٤، والصفوة الصفيّة: ٢/١/١٦.

(٤) وقد أجاز الجوهري زيادتها متقدمة نحو قوله تعالى: ﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾ وهو خلاف مذهب أئمة النحاة، ينظر: الصحاح: ٢/٤٠٤، ونتائج التحصيل: ٣/١٢١٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٦١، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٩٢، والصفوة: ٢/١/١٦، والهمع: ٢/٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٦١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٦٢، والارتشاف: ٣/١١٨٦.

(٨) من الرجز: شرح التسهيل: ١/٣٦٢، وشرح ابن الناظم: ١٤٠، والارتشاف: ٣/١١٨٦، والخزانة ٩/٢٢٥، والشمآل: الريح تهب من ناحية القطب، وبليل: فيها ندى.

(٩) من الكامل: شرح التسهيل: ١/٣٦٢، والمساعد: ١/٢٦٨، ونتائج التحصيل: ٣/١٢١٥. يَبُذُّ: من بذّه يبذّه بذّاً: أي غلبه.

صَدَّقتَ قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا   طفلاً يَبُذُّ ذوي السِّيادة يافعًا

ونحو قول الشاعر[1]:

ما كانَ أسعَد مَنْ أجَابَكَ آخذاً   بِهُدَاكَ مجتنباً هوًى وعِنَادَا

ومن مواضع زيادتها: أنها تزاد بين الفعل والفاعل، نحو قول العرب: «وَلَدَتْ فاطمةُ بنت الخرشب الكملة من بني عبس، لم يوجدْ -كان- مثلُهُم»[2].

وبين الصفة والموصوف، كقول الشاعر[3]:

في غُرَف الجنَّة العليا التي وَجَبَت   لهم هناك بسعيٍ -كان- مشكورِ

وتزاد بين المعطوف والمعطوف عليه، كقول الشاعر[4]:

في لجَّةٍ غَمَرَتْ أباكَ بحورُها   في الجاهلية -كان- والإسلامِ

وتزاد بين المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ -كان- قائمٌ.

وتزاد بين (نِعْم) وفاعلها، قال الشاعر[5]:

ولبِسْتُ سربالَ الشباب أزورُها   ولنِعْمَ- كان- شبيبةُ المحتالِ

وشَذَّ زيادتها بين الجار والمجرور[6]، كقول الشاعر[7]:

سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسامَى   على -كان- المُسَوَّمةِ العِرَابِ

فـ(كان) في هذه المواضع زائدة، وزيادتها بين (ما) وفعل التعجب قياسية، وما سواها مسموع[8].

---

(١) من الكامل وقائله: هو عبدالله بن رواحة رضي الله عنه، شرح التسهيل: ٣٦٢/١، وشفاء العليل: ٣٢١/١، وشرح الأشموني: ٤٥/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٧، وشرح الكافية للرضي: ١٩١/٤، والخزانة: ٢١١/٩.

(٣) من البسيط القائل: الفرزدق: ديوانه (١٦٥)، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٧، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٨٦٦/٢، والخزانة: ٢١٠/٩.

(٤) من الكامل القائل: الفرزدق: ديوانه: ٨٥٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٧، والخزانة: ٢١١/٩.

(٥) من الكامل: لم أقف على نسبه، شرح الأشموني: ٣٣٦/١، ونتائج التحصيل: ١٢١٢/٣.

(٦) أوضح المسالك: ٢٥٧/١.

(٧) من الوافر: لم أقف له على نسبة: ينظر: إصلاح الخلل: ١٥٧، وشرح المفصل: ٩٨/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٨/١، والخزانة: ٢٠٩/٩. وسراة: اسم جمع السَّرى وهو: ذو السخاء والمروءة، العراب: الخيل العربية.

(٨) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٥١، وشرح ابن عقيل: ٢٦٧/١.

ولا يزاد من أفعال هذا الباب إلا (كان)، خلافاً للكوفيين[1] الذين أجازوا زيادة (أمسى) و(أصبح) في التعجب، وحكوا: ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها! ونُسب هذا الرأي للأخفش[2]، وأجاز أبوعلي الفارسي زيادة (أصبح، وأمسى) كما في قول الشاعر[3]:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشانِيهِمَا   أصبحَ مشغولٌ بمشغولِ

وقول الآخر[4]:

أعاذلُ قُولي ما هَويتِ فإنَّني   كثيراً أرى أمسى لديك ذُنُوبي

وأجاز بعض النحويين زيادة (أضْحى) وسائر أفعال هذا الباب[5]، وكذلك زيادة كلّ فعل لازم من غير هذا الباب، واستدلوا بقول شاعر[6]:

الآنَ قرَّبْتَ تهجُونا وتشْتِمُنا   فاذْهَبْ فما بِك والأيَّام مِن عَجَبِ

والمعنى: فما بك والأيّام من عجبٍ، ولم ترد أنْ تأمره بالذهاب[7].

وكقولِ حسَّان بن ثابت رضي الله عنه:

على ما قامَ يشْتِمُني لئيمْ   كخنْزِيرٍ تمرّغَ في رَمَادِ[8]

والمعنى: على ما يشتمني لئيم؟ ولا فائدة لـ«قام»[9].

وكذلك قولهم: «فلانٌ قَعَد يتهكّم بعِرضِ فلان»، فـ(قَعَد) لا معنى لها، وإنّما أراد أنْ يقول: فلانٌ يتهكّم بعِرْض فلان[10].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١، والارتشاف: ١١٨٦/٣، ونتائج التحصيل: ١٢١٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٤/٤.

(٣) من السريع: لم أقف له على نسبة: تخليص الشواهد: ٢٥٢، والهمع: ١٠٠/٢، ونتائج التحصيل: ١٢١٤/٣.

(٤) من الطويل: لم أقف له على نسبة: تلخيص الشواهد: ٢٥٢، وشرح الأشموني: ٣٤٠/١، ونتائج التحصيل: ١٢١٤/٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١، ونتائج التحصيل: ١٢١٤/٣.

(٦) من البسيط: لم أقف له على نسبة، الكتاب: ٣٨٣/٢، والإنصاف: ٤٦٤/١، وشرح المفصّل: ٧٨/٣-٧٩.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١.

(٨) من الوافر: ديوانه: (١٢١)، وروايته: ففيم يقول يشتمني، ولا شاهد فيه، ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١، ونتائج التحصيل: ١٢١٥/٣.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٥/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٠.

ومن الأفعال التي وقعت زائدة (كاد)، وأجاز ذلك الأخفش[1]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[2]، وقول حسّان بن ثابت -رضي الله عنه-:

وتكاد تَكْسَلُ أنْ تجيءَ فِراشَها   في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوَامِ[3]

وردَّه ابنُ مالك بقوله: «والصحيح أنَّها لا تزاد، وأمَّا قوله تعالى: ﴿أكاد أُخْفِيها﴾، فقيل معناه: إنَّ السَّاعة آتيةٌ أكَادُ أُخْفِيها، فلا أقول: هي آتية، وقيل معناه: أكاد أخفيها عن نفسي... وأمّا قولُ حسَّان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله»[4].

وخلاصة القول في المسألة أنَّ زيادة الأفْعال خلاف الأصل، وما جاء ممّا ظاهره الزيادة فأنْ يخرج على أنّه غير زائد- إنْ أمكن- حُمِل على ذلك، وإلا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه، ولا يقاس ذلك[5]، والأخذ بقياسية زيادة (كان) دون سائر أخواتها أوْلى، لكونها أم الباب، فهي خصيصة لها، والعرب يتوسّعون في أمِّ الباب ما لا يتوسعون في غيرها.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٤٠٠.

(٢) سورة (طه): الآية (١٥).

(٣) من الكامل: ديوانه: (٤١٨)، والمحتسب لابن جني: ٢/٤٨، وشرح المفصل: ٧/١٢٠، وشرح التسهيل: ١/٤٠٠، خَرْعَبَة: الشابَّة الحسنة الجسيمة.

(٤) شرح التسهيل: ١/٤٠٠، وينظر نتائج التحصيل: ٤/١٣٣٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤١٦.

الفصل الثَّاني

أسباب الضّعف الوضعي

المبحث الأول : كون العامل حرفًا

المبحث الثاني : الفرعيّة

المبحث الثالث : التخفيف

المبحث الرابع : الجمود

المبحث الخامس : كون العامل معنوياً

المبحث الأول

كون العامل حرفاً

يعد الحرف في المرتبة الثانية بعد الفعل في العمل[1]، وله أقسام من حيث الاختصاص، والعمل وعدمهما، فما يختص منه على قسمين:

الأول: ما يختص بالأسماء، وهو نوعان:

أ- عامل: كحروف الجر، وحروف تنصب وترفع كـ (إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس)، وحروف ترفع وتنصب كـ(ما الحجازية وأخواتها).

ب - ومهمل: وهو ما نزل من الاسم منزلة الجزء مثل (أل) المعرفة، وغيرها من الموصولة والزائدة.

الثاني: ما يختص بالأفعال، وهو نوعان:

أ - عامل: كحروف الجزم والنصب.

ب- ومهمل: كأدوات العرض والتحضيض.

وما لا يختص من الحروف، وهي الداخلة على الأسماء والأفعال -على حد سواء- كحروف العطف، وهل وهمزة الاستفهام؛ لأنَّ ما لا يختص لا يعمل[2].

ويمكن تقسيم الحروف العاملة إلى قسمين:

الأوّل: ما يعمل بالأصالة، وهي: حروف الجر، وحروف الجزم.

الثاني: ما يعمل بالشبه أو الحمل على الفعل، مثل (إنّ) وأخواتها، و(ما) الحجازية وأخواتها، والحروف الناصبة للمضارع حملاً على (إنّ).

وعمل الحروف جميعاً عمل ضعيف -لما سيأتي- غير أن عوامل الأفعال منها أضعف من عوامل الأسماء[3]؛ لأنّه لما كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل، كانت عوامله أصلاً لعوامل الأفعال[4]. هذا مجمل القول في عمل الحروف.

---

(١) اللباب للعكبري: ٣٥٣/٢.

(٢) ينظر: أصول النحو: ٥٥/١، والجنى الداني: ٢٦.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ٦٨١/٢، وشرح اللمع لابن بَرهان: ٣١٥/١.

(٤) شرح التسهيل: ٣٩/١، وينظر: شرح المفصل: ٦١/٧.

١- حروف الجر

قبل الحديث عن حرف الجر وسبب ضعفه، يقتضي الأمر أنْ أُجْمِلِ القول في عامل الجر -بصفة عامة- إذ هو من العوامل المختصة بالأسماء، وقسّمه النحاة إلى قسمين:

الأول: عامل لفظي، وهو نوعان:

أ- حرفي: وهو أصل عمل الجر.

ب - اسمي: ينوب مناب الحرف، ويُسمّى المضاف، وهو العامل في المضاف إليه عند الجمهور[١]، خلافاً لمن يرى أنّ العامل حرف جر مقدّر[٢].

الثاني: عامل معنوي، وهو على أربعة أضرب:

- التبعيّة: عند الأخفش[٣].

- الإضافة: عند الأخفش والسُّهيلي وأبي حيان[٤].

- الجر: بالجوار[٥].

- الجر: بالتوهّم[٦].

وأقوى هذه العوامل حرف الجر؛ لأن الاسم المضاف إنما عمل بالنيابة عنه، كما أن العامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي. وإنما كان الأصل في الجر للحروف لأمرين:

أحدهما: أنّ أصل العمل للأفعال، والحروف دخلت مُوَصّلة لها إلى الأسماء، فلما اختصت عملت، فكانت تلي الأفعال في العمل، أما الأسماء فمعمول فيها، فلم تكن عاملة.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١- ٤٢٠، واللُّباب للعكبري: ٣٨٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٨/١.

(٢) عند الزجاج وابن يعيش، ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦، وشرح المفصّل: ١١٧/٢.

(٣) ينظر: المرتجل: ١١٥، وأسرار العربية: ٦٦.

(٤) ينظر: أمالي السهيلي: ٢٠، والنّكت الحسان: ١١٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٦٧/١، ٤٣١، ٤٣٧، وشرح شذور الذهب: ٣٣٠-٣٣١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٦٧/١، ١٠٠/٣، والضرائر في الشعر لابن عصفور: ٢٨٠-٢٨١، وينظر: العوامل المعنوية في النحو العربي د/محمد الحربي: ١١٠، وقضايا عامل الجر في الاستعمال العربي، د/فاطمة رمضان: ٢٦ وما بعدها.

والثاني: أنَّ الإضافة تقدّر بالحرف، فدلّ ذلك على أنّه الأصل»[1].

وهذه الحروف إنما عملت في الاسم؛ لاختصاصها به، ولم تنزّل منه منزلة الجزء، وما كان كذلك كان حقه أنْ يعمل، ووجب أنْ تعمل الجر؛ لأنَّ إعراب الأسماء رفعٌ ونصبٌ وجر، فلمّا سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع في الفاعل، وإلى النّصب في المفعول، لم يبقَ إلا الجر[2]، كما أنّها جرّت الأسماء من قِبل أنَّ الأفعال التي قبلها ضَعُفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، وتناولها إيّاها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، فرُفِدَت بحروف الإضافة، فقالوا: عجبْتُ مِنْ زيدٍ، ونظرْتُ إلى عمروٍ، وجعلتَ هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها، لفظ ما بعد الفعل القوي[3].

ورغم أصالة هذه الحروف في العمل إلا أنها عوامل ضعيفة، يقول ابن عصفور -رحمه الله-: «والحروف أضعف في العمل من الأفعال، وأيضاً فإن الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررْتُ بزيدٍ، فإنّما خفضت (زيداً) بمررْتُ بواسطة (الباء)، فلمّا احتاجت في عملها إلى غيرها، كان عملها ضعيفاً، فلم يُتصرَّف فيها لذلك»[4].

فسبب ضعفها كونها حرفاً وإنْ لم تتضمّن معنى الفعل، إلا أنها تفتقر إلى الفعل أو ما يعمل عمله فتتعلق به، لذا كان لابُدّ لحروف الجر مع معمولها من متعلّق ظاهراً أو مقدّراً، باستثناء الزائد منها، والشبيه بالزائد، كـ(رُبَّ)، و(لعلّ) في لغة عقيل، و(لولا) عند سيبويه والجمهور[5].

وقد فصّلت غالب كتب النحو الحديث عن هذه الحروف وتقسيماتها المتعددة، من حيث مبانيها، وأصالتها وزيادتها، وما يتعلق منها ومالا يتعلّق، ومن حيث نوع المجرور بها، وما يستعمل حرفاً، وما يستعمل حرفاً وغيره من اسم أو فعل. وهي تتفاوت فيما بينها في قوة وضعفاً، فالأصلي منها أقوى من الزائد، وما يعمل في المضمر والظاهر على حد سواء، أقوى

---

(١) اللباب للعكبري: ١/٣٥٣.

(٢) أسرار العربية: ١٣٩.

(٣) سر الصناعة: ١/١٢٤-١٢٥، وينظر: شرح المفصل: ٨/٨.

(٤) شرح الجمل: ١/٤٨٣-٤٨٤ وينظر: شرح التسهيل: ١/٣٩.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٨٢، والمغني: ٣٦١-٣٧٧.

مما يعمل في المضمر فقط، مثل: حتى، والكاف، والواو والتاء في القسم، ومذ ومنذ الحرفيتان، ورُبَّ، وهذه الحروف منها ما لا يختص بظاهر بعينه، نحو: حتى، والكاف، والواو[(١)]، وما يختصّ بالزمان كـ (مُذْ ومُنْذ)[(٢)]، و(ربُّ) بالنكرات[(٣)]، و(التاء) في القسم باسم الله تعالى[(٤)]، وبعضها يعمل بشروط كـ(حتى) فإنّ عملها الجر ليس بأصل، بل محمول على (إلى)، فلا تجر الا الاسم الظاهر دون المضمر[(٥)] خلافاً للكوفيين والمبرد[(٦)]، وأنْ يكون ما بعدها جزءاً لما قبلها من دليل جمع مصرح بذكره نحو: ضربْتُ القومَ حتى زيدٍ فـ(زيد) جزء ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره وهو مضروب انتهى الضرب به، ويجوز أنْ يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده[(٧)]، كما اشتُرط أن يكون مجرورها آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، مثال ذلك: أكَلْتُ السمكةَ حتى رأسِهَا، وسرْتُ النهارَ حتى الليلِ، خلافاً لابن مالك[(٨)].

و(ربَّ) حرف جر عند البصريين[(٩)]، لا تجر إلا الاسم الظاهر والنكرة، نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه، واشترط المبرِّد وابن السراج والفارسي وجوب وصف المجرور بـ(رُبَّ) إما بالفعل أو الاسم[(١٠)]، وخالفهم ابن مالك في ذلك[(١١)]، ويأتي مجرورها مضمراً، ويلزم فيه أنْ يكون مُبْهماً مفسّراً بنكرةٍ متأخرةٍ منصوبة على التمييز، نحو: رُبَّهُ رجلاً أكرمْتُ، ويلزم في هذا الضمير الإفراد والتذكير[(١٢)]، خلافاً للكوفيين[(١٣)]. واختلف في هذا الضمير،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٤/١، وأوضح المسالك: ٣/١٦-١٧-٢١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٦٦/٤، والجنى الداني: ٥٠٣، وأوضح المسالك: ١٩/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٤٧/١، والمقتصد: ٣٨٠/٢، وأوضح المسالك: ١٩/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٩/١، ٢١٧/٤، والمقتصد: ٨٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٥/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٨٣/٢، والجنى الداني: ٥٤٣.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٣، والمغني: ١٦٦.

(٧) شرح التسهيل: ١٦٦/٣.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٦/٣، والجنى الداني: ٥٤٤، والمغني: ١٦٦-١٦٧، وأوضح المسالك: ٤٧/٣.

(٩) ينظر: الكتاب: ١٦١/٢، والمقتضب: ٥٧/٣-٦٦، وعند الكوفيين اسم ووافقهم الرضي في شرح الكافية: ٢٩٠/٤، والبسيط: ٨٦٠/٢، والارتشاف: ١٧٣٧/٤، والجنى الداني: ٤٣٩.

(١٠) ينظر: الأصول: ٤١٨/١، والإيضاح: ٢٥١/١، وشرح التسهيل: ١٨١/٣، والبسيط: ٨٦٥/٢.

(١١) ينظر: شرح التسهيل، والارتشاف: ١٧٤١/٤، والجنى الداني: ٤٥٠.

(١٢) ينظر: الكتاب: ١٧٦/٢، وشرح المفصل: ٢٨/٨، والبسيط: ٨٦٧/٢، والجنى الداني: ٤٤٩.

(١٣) ينظر: الارتشاف: ١٧٤٨/٤، والجنى الداني: ٤٤٩، والمساعد: ٢٩٠/٢-٢٩١.

٢- حروف الجزم

من العوامل المختصة بالفعل أدوات الجزم، وهي نظير الجر في الأسماء[١]؛ إذ بينهما قرابة وتآخٍ من حيث الاختصاص، فحروف الجزم تختص بالأفعال، وليس للأسماء فيها نصيب، وكذلك حروف الجر تختص بالأسماء دون الأفعال.

وعملت هذه الحروف بالأصالة، فلم تتضمَّن معنى الفعل كحروف النصب، وهي أضعف من حروف الجر، من حيث إنَّ الفعل حُمِل في الإعراب على الاسم، فعوامله فرع لعوامل الأسماء.

وتنقسم حروف الجزم إلى قسمين: قسم يجزم فعلاً واحداً وهي: لم، ولا الناهية ولام الأمر، ولمَّا، وقسم يجزم فعلين وهو: (إن) الشرطيَّة، وما ضُمِّنَ معناها من الأسماء، فهي تطلب فعلين، الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه. وعملت (لم ولمّا) الجزم حملاً لهما على حرف الشرط؛ لمشاركتهما في نقل الفعل من زمان إلى زمان، فينقلانه إلى الماضي، وحرف الشرط ينقله إلى المستقبل، ولأنهما لمّا نقلا معنى المضارع إلى الماضي ازداد ثقلاً بقلب معناه على كونه فعلاً، فخفف بالحذف، أمّا (لام) الأمر فعملت حملاً على صيغة الأمر للمخاطب؛ لأنهما لمّا اشتركا في معنى الأمر جعلا لفظ المعرب كلفظ المبني، ولأن (لام) الأمر نظير (لام) الجر، وأمّا (لا) في النَّهي فإنّما عملت الجزم حملاً على الأمر، وعمل (إنْ) الشرطية يقتضي جملتين: شرطاً وجزاءً، فعملتْ الجزم لأنَّه أخفّ وأحسن مع الإطالة[٢]. وتُعدّ (إنْ) أُمَّ الباب[٣]، وتجزم فعل الشرط، أمّا جوابه ففي جزمه بها خلاف[٤]، فمذهب المحققين من البصريين أنَّ أداة الجزم عملت في الجواب، كما عملت في الشرط لاقتضائها إيّاه[٥]، وقد رُدّ بأنَّ عامل الجزم أضعف من عامل الجر، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع[٦].

---

(١) الكتاب: ٩/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٥٧/٤، وشرح ابن القواس: ٣١٨/٣- ٣١٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٣/٣، وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ م(٩٤)، واللباب للعكبري: ٥١/٢، وشرح المفصل: ٤١/٧-٤٢، وشرح التسهيل: ٧٩/٤، ٨٠-٨١، وشرح الكافية للرضي: ٩١/٤، وشرح ابن القواس: ٣٣١/١-٣٣٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٨/٣، والهمع: ٣٣١/٤-٣٣٢، والأشموني: ٤٣/٤، ٤٤.

(٥) شرح ابن القواس: ٣٣١/١، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٨/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٨٠/٤.

وذهب الأخفش[1]، إلى أنَّ الأداة تجزم فعل الشرط، والجواب مجزوم بالشرط وحده؛ لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه، ورُدّ بأنه قول ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل[2].

وقيل: الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً، وهو ظاهر قول سيبويه -رحمه الله-: «واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إنْ تأتني آتِك، فـ(آتِك) انجزمت بـ(إنْ تأتني)، كما تنجزم إذا كان جواباً للأمر حين قلت: ائتني آتِك»[3]، وبه قال المبرِّد في المقتضب: «فإذا قلت: إنْ تأتني آتِك فـ(تَأتني) مجزومة بأنْ، و(آتِك) مجزومة بإنْ و(تأتني) ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيدٌ منطلقٌ، فزيد: مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ»[4]. ورُدّ بأنّ الشرط فعل، والأصل في الفعل أنْ لا يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أنْ يعمل في الفعل، و(إنْ) له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[5] لذا يرى الأنباري[6] ومن وافقه[7] أنّ العامل في الجواب هو (إنْ) بواسطة فعل الشرط، وليس فعل الشرط عاملاً معه، كما أنّ النار تُسَخِّن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما؛ لأنَّ التسخين إنّما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا[8].

ومذهب الكوفيين[9]: أنَّ الجواب مجزوم بالجوار، قياساً على الجر بالجوار؛ إذ هما أخوان ورُدّ بأمور منها[10]:

---

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٦٨، وشرح ابن القواس: ١/٣٣١، وتوضيح المقاصد: ٣/١٢٧٨.

(٢) الإنصاف: ٢/٦٠٨.

(٣) الكتاب: ٣/٦٢، ٦٣.

(٤) المقتضب: ٢/٤٩.

(٥) الإنصاف: ٢/٦٠٨، وشرح المفصّل: ٧/٤٢، وينظر شرح الكافية للرضي: ٤/٩١، والتذييل والتكميل: ٥/ورقة ١٥٧.

(٦) في الإنصاف: ٢/٦٠٨.

(٧) ينظر: ابن يعيش في شرح المفصل: ٧/٤٢.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٢/٦٠٨، وشرح المفصّل: ٧/٤٢..

(٩) ينظر: الإنصاف: ٢/٦٠٢، واللُّباب للعكبري: ٢/٥١، وشرح التسهيل: ٤/٧٩-٨٠.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٧٩-٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/٩٢.

أنَّ الخـفض على الجـوار لا يكون واجـبـاً، وجـزم الجـواب واجب، وأنَّ الخـفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً؛ لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر، كما أنَّ الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال. ومذهب المازني[1]: أنَّ الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ونُسِب إليه قوله: إنَّ الجواب مبني، وفعل الشرط معرب.

وضُعِّف رأيه بأنَّ الفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب، نحو: «لن تقوم»، وبعد حروف الجزم نحو: «لم يَقُمْ»، وإنْ لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، على أنَّ وقوعه موقع الأسماء إنَّما هو موجب لنوع من الإعراب وهو الرفع[2].

وسبب الخلاف بين النحاة راجع إلى ضعف أداة الشرط وهذا الخلاف صُورِيّ، لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نطقي، ولا اختلاف في معنى الكلام[3].

---

(١) الإنصاف: ٦٠٢/٢، وشرح المفصَّل: ٤٢/٧، وفي شرح الكافية استحسن الرضي هذا الرأي: ٩٢/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦٠٩/٢، وشرح المفصل: ٤٢/٧، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٨/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ورقة ١٥٧، والهمع: ٣٣٢/٤.

المبحث الثاني
الفرعيَّة

تعد الفرعية سبباً من أسباب ضعف العامل، وهي تكثر في الحروف والأسماء لكونهما فرعين في العمل عن الفعل، وتقل في الأفعال لاستحقاقها العمل؛ لذا لم يأت من الأفعال فرعاً غير (القول) الجاري مجرى الظن.

وتتفاوت الفرعيَّة، فهناك الفرع، وفرع الفرع، فـ(إنَّ) وأخواتها فرع عن الفعل في العمل، وكذلك (ما) الحجازية وأخواتها فرع عن الفعل (ليس)، و(لا) النافية للجنس فرع عن (إنَّ)، وهي فرع عن الفعل، والحروف الناصبة للفعل فرع في العمل عن الحروف الناصبة للاسم وهي فرع عن الفعل.

وكذلك الأسماء، فاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة فروع عن الفعل، وكذا المصدر واسم الفعل، واسم التفضيل فهي فروع عن الفعل في العمل، أمّا اسم المصدر فهو محمول على المصدر، وكذلك الصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل.

كما أنَّ الاسم المضاف فرع في العمل عن حروف الجر. والأسماء الجازمة فرع عن حروف الجزم.

وكلّما زادت الفرعيَّة ازداد العامل ضعفاً، فالفرع ضعيف، وفرع الفرع أضعف منه.

وقدَّمْت الحديث عن الحروف، لكونها تالية للفعل في العمل، فجاءت عوامل الأسماء أولاً، ثم عوامل الأفعال؛ لأنَّها الأضعف.

١- إنَّ وأخواتها

تعدُّ هذه الحروف من العوامل، وكان حقُّها ألا تعمل لأنّها داخلة على الجملة، فهي طالبة لمضمون تلك الجملة، وما كان كذلك لا يعمل، ولكنّها عملت النصب والرفع، ويعلّل الزجاجي سبب ذلك بقوله: «فأمّا العلّة القياسيَّة فأنْ يقال لمن قال نصبْت (زيداً) بإنّ، في قوله: إنَّ زيداً قائمٌ، ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لمّا ضارعته»[١]. ووجه مشابهتها للفعل من جهتين -كما ذكر النحاة- جهة اللفظ، وجهة المعنى، أمّا اللفظ فيتمثل في الآتي[٢]:

١- أنّها مبنية على ثلاثة أحرف، كما أنَّ أقل بناء الفعل على ثلاثة أحرف.

٢- اتصال ضمائر النّصب بها، تقول: إنّك، إنّها، إنني، إنّه، وتعلّقها بها كتعلّقها بالأفعال ضربني، ضربها، ضربنا.

٣- دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل.

٤- أشبهت مطلق الفعل الماضي لفظاً في البناء على الفتح، وأشبهت (كان) في لزوم المبتدأ والخبر.

وأما الشبه المعنوي، فيظهر في[٣]:

١- الاختصاص: فهذه الحروف تختص بالأسماء، ولا تدخل على غيرها.

٢- تدل على معاني الأفعال، (فإنَّ) و(أنَّ) تدل على أكدت، و(لكنَّ) تدل على استدركت، و(ليت) تدل على تمنيّت، و(لعلّ) تدل على ترجّيت، و(كأنَّ) تدل على: شبّهت.

وبسبب تلك المشابهة عملت ولكن بضعف، لأنها فرع عن (كان) لذا قُدِّم منصوبها على مرفوعها. وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع[٤]، ولم يحتج إلى ذلك في (ما) المحمولة

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٩٤، وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ١٣٤-١٣٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٠٨/٤، والأصول: ٢٣٠/١، وعلل النحو: ٢٣٤، والمرتجل: ١٦٩، وأسرار العربية: ٩٣، والإنصاف: ١٧٦/١-١٧٨، وترشيح العلل: ١٣٩، وشرح المفصل: ١٠٢/١، وشرح التسهيل: ٨/٢، والبسيط: ٧٦٩/٢.

(٣) ينظر: علل النحو: ٢٣٤، واللباب: ٢٠٧/١، وشرح المفصل: ١٠٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٢/١.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري: ٢٠٨/١- ٢٠٩.

على (ليس)؛ لأنَّ فرعيتها ثابتة بينة الثبوت، لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفي بإلا، أو تقدم الخبر، أو وجود إنْ، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان[1]، ثم إنَّ عمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه؛ لأنه في الرتبة متراخ عنه، فلمّا كان المنصوب أضعف، والمرفوع أقوى جُعل الأضعف يلي (إنَّ) ليقوى بتقدمه، فيعمل فيه العامل الضعيف، وأُخّر المرفوع لأنّه بقوته يستغني عن قوة ملاصقة العامل، كما أنَّ المرفوع لو تقدّم لجاز إضماره، والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع، بخلاف ما إذا تأخر[2]. أضف إلى ذلك كونها حروفاً.

فهي بذلك تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ويشترط في المبتدأ الذي تنصبه ألا يكون اسم شرط، أو اسم استفهام، أو (كَمْ) الخبرية، أو (ما) التعجبيَّة، أو أيمن الله في القسم؛ وسبب ذلك أنَّ هذه الأسماء لها صدر الكلام، وجَعْلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عمّا استقر لها من الصّدرية[3]، أمّا قول الشاعر[4]:

إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً   يلْقَ فيها جآذراً وظباءَ

يخرج على أنّ اسم (إنَّ) ضمير الشأن، والجملة الشرطية بعدها خبرها.

أمّا الخبر فيشترط فيه ألا يكون جملة طلبيَّة، فلا يجوز أنْ يقال: إنَّ زيداً اِضْرِبْهُ، وإنَّ عمراً لا تَضْرِبْه، وإنّما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً عن هذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف[5]، وأجاز الفارسي[6]، وتبعه الرضي[7] وقوع الجملة الطلبيَّة خبراً عن (إنَّ) وأخواتها على قلّة، نحو قول الشاعر[8]:

ولو أرادَتْ لقالَتْ وهي صادقةٌ   إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْك للشيبِ

(١) شرح التسهيل: ٨/٢.

(٢) اللباب: ٢٠٩/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٨/١، وانظر شرح التسهيل: ١١/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٧/٤ ومابعدها.

(٤) من الخفيف والقائل: هو الأخطل التغلبي ليس في ديوانه، أمالي ابن الشجري: ٢٩٥/١، وشرح المفصل: ١١٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٣٧٦/٤، والخزانة: ٤٥٧/١، ٤٤٨/١٠. الجآذر: جمع جُؤْذَر: وهو ولد بقر الوحش.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٨/١.

(٦) في كتاب الشعر: ٣٢٦.

(٧) شرح الكافية: ٣٣٨/٤.

(٨) من البسيط والقائل هو: الجُميح الأسدي (منقد بن الطماح)، كتاب الشعر: ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري: ٣٣٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٨/١، والخزانة: ٢٤٦/١٠، الرياضة: تهذيب الأخلاق.

ورُدّ بأن الكلام يقدّر على إضمار القول، كأنه قال: أقول لك: لا تنصبْك للشيب[1]، أو يخرج على الشّذوذ[2].

وعمل هذه الحروف النصب والرفع على مذهب جمهور البصريين[3]، أمّا الكوفيون[4] وتبعهم -السُّهيلي[5]- فلا يعملون هذه الحروف إلا في الاسم، والخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها، وحجتهم أنّها عملت حملاً على الفعل فهي فرع عنه، والفرع أضعف من الأصل، فلو عملت النصب والرفع، لتساوى الأصل والفرع[6].

والمرجّح مذهب البصريين؛ لأنَّ هذه الحروف تعمل في الاسم لاقتضائها إيّاه وكذلك الخبر، وذلك من قِبَل أنَّ الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلمّا زال العامل بطل أنْ يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإنّا وجدنا كُلّ ما عمل في المبتدأ عمل في الخبر نحو: (ظن) وأخواتها، وكذلك (كان) وأخواتها، لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع؛ لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع، ولا يجوز أنْ يقدّم خبرها ولا اسمها عليها، ولا أنْ يفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أنْ يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً[7].

وبعض العرب ينصب الاسم والخبر معاً بـ(إنَّ) وأخواتها، وتُنْسب إلى بعض بني تميم وهم قوم رؤبة ذكرها ابن سلام في طبقاته[8]، وقيل: هي لغة بني تميم عامّة[9]، وسمع ذلك

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٨/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٨/٤، والأصول: ٢٣٠/١، والإنصاف: ١٧٨/١، واللباب: ٢١٠/١. وشرح المفصل: ١٠٢/١، وشرح التسهيل: ٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٨٨/١، والارتشاف: ١٢٣٧/٣، والجنى الداني: ٣٩٣، وشرح ابن عقيل: ٣١٩/١.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) ينظر: نتائج الفكر: ٣٤٢.

(٦) ينظر: الأصول: ٢٣٠/١، والإنصاف: ١٧٨/١ وما بعدها، ونتائج الفكر: ٣٤٢-٣٤٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٨٨/١.

(٧) ينظر: الأصول: ٢٣٠/١-٢٣١، والإنصاف: ١٧٦/١ ومابعدها، واللُّباب: ٢١٠/١، وما بعدها، وشرح المفصّل: ١٠٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٨٨/١.

(٨) ينظر: طبقات الشعراء: ٧٨/١-٧٩.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ١٠٤/١، والإرتشاف: ١٢٤٢/٣، والخزانة: ٢٣٥/١٠.

في خبـر (إنَّ) و(لعلّ)، وكثـر في (ليت)، ولم يحفظ في خبـر (أنَّ) ولا في (لكنَّ)[1]، ونقل عن الفراء[2] جواز نصب الاسم والخبر، بعد (ليت)، نحو: ليت زيداً قائماً؛ لأنه بمعنى: تمنَّيت، ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً[3]. ومن شواهد إعمالها في الجزأين قول الراجز[4]:

يا ليْتَ أيّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

فنصبت (ليت) الاسمين الأول (أيام) والثاني (رواجعا).

وكقول الشاعر[5]:

كأنَّ أُذنيهِ إذا تشوّفا

قادِمةً أو قَلَماً مُحرّفَا

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسوَدّ جنحُ الليلِ فلْتأتِ ولْتَكُنْ خُطَاك خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا[6]

ومنه المثل القائل: «ليت القِسِيَّ كُلَّها أرْجُلا»[7].

فهذه جملة الشواهد على لغة مَنْ ينصب الجزأين، وهي لغة ثابتة ومسموعة عن بعض العرب، حكاها يونس عنهم في قولهم: لعلّ أباك منطلقاً[8]، وذكر ابن السِّيد أنّها لغة بعض العرب[9]، وإنما عملت قياساً على (ظنّ) وأخواتها، وتشبيهاً بوددت، وتمنّيت لأنها في معنى لعلَّ وليت[10].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٢٤٢/٣.

(٢) ينظر: الأصول: ٢٥٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٤/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٣٤/٤.

(٤) ينسب للعجاج، ملحقات ديوانه (٨٢)، والكتاب: ١٤٢/٢، وتحصيل عين الذهب: ٢٨٩، وشرح المفصل: ١٠٣/١، ١٠٤، ٨٤:٨، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٤/٤، والخزانة: ٢٣٤/١٠.

(٥) من الرجز والقائل: هو محمد بن ذؤين العُماني، شرح المفصَّل: ٨٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٥/١، وشرح التسهيل: ٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٥/٤، والخزانة: ٢٣٧/١٠، قادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه، محرّفاً: عدل بأحد طرفيه على الآخر.

(٦) من الطويل: ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٤/١، وشرح التسهيل: ٩/٢، والمغني: ٥٥، والهمع ١٥٦/٢.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال: ٢٢٢/٢. يُضرب للمتمنِّي مُحالاً.

(٨) ينظر: المغني: ٣٧٧.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١٠/٢.

(١٠) ينظر: ابن يعيش: ١٠٤/١

وتباين موقف النُّحاة في هذه المسألة، فالجمهور لا يقبلون هذه اللغة، ويتأول تلك الشواهد بتأويلات مختلفة، ففي بيت الراجز الأول يقدِّر سيبويه خبر (ليت) محذوفاً، و(رواجع) حال من ضميره، والتقدير: يا ليت لنا أيام الصِّبا رواجعَ، فيكون (أيَّام الصِّبا) اسم (ليت)، والخبر الجار والمجرور (لنا)، أو أنّ الخبر الجملة الفعلية وتقديره: يا ليت أيَّام الصّبا أقبلَتْ رواجعَ، وإنما نوّن (رواجعًا) للضرورة[1] ويقَدِّر الكسائي (كان)، أي: يا ليت أيام الصّبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛ لأن (كان) و(يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم: إنْ خيراً فخير[2].

أمّا البيت الثاني فخُرِّج على عدة أوجه، قيل: إن البيت فيه لحن، وقد خُطِّئ قائله وقت إنشاد هذا البيت، والصواب: تحسبُ أذنيه إذا تشوَّفا قادمة[3]، وقيل: الخبر محذوف أي: يحكيان، وقيل: إنّ (قادمة) و(قَلَمًا) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأنَّ أُذَنيه إذا تشوّفا يخلفان قادمة[4]، وقيل: إنَّ الرّواية: «تخال أذنيه»[5]، وقيل: الرواية: قادمتا أو قلما محرّفا بألفات غير منوّنة، على أنَّ الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة[6]، وقائل هذا البيت متأخر عن زمن الاحتجاج، وإنما ذكروه استئناساً بثبوت تلك اللُّغة.

أمّا البيت الثالث فتأوّله الجمهور على حذف الخبر تقديره: تجدهم أُسداً، أو تلقاهم أسداً، أو يشبهون أسداً[7].

هذا موقف الجمهور من المسألة، وقد تأولوها بتأويلات مختلفة، وفي المقابل نجد أنَّ بعض النُّحاة يقبل هذه اللُّغة دون تأويل، يقول السهيلي:

«ومن العرب مَنْ أعملها في الاسمَيْن جميعاً، وهو قوي في القياس؛ لأنّها دخلت لمعانٍ

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٢/١، وشرح المفصّل: ١٠٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٥/١، والخزانة: ١٣٤/١٠.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٣٣٤/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٣٥/٤، والمغني: ٢٥٥.

(٤) شرح التسهيل: ١٠/٢.

(٥) المغني: ٢٥٥.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٥/١، وشرح التسهيل: ١٠/٢.

في الجملة، فليس أحد الاسمين أَوْلى بأن تعمل فيه من الآخر»[1]، ويقول الشيخ مصطفى الدسوقي معلِّقاً على قول ابن هشام: «لعل: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أنّ ذلك لغة بعض العرب، وحكى: لعلّ أباك منطلقاً وتأويله عندنا على إضمار يوجد وعند الكسائي على إضمار يكون»[2] فأباك اسمها، ومنطلقاً: خبر، فرد عليه الدسوقي بقوله: «إذا كانت هؤلاء الفرقة هذه لغتهم أي نصب الجزأين بها، فلا يحتاج لتأويل، وإنما يحتاج له إذا كانوا ينطقون برفع الخبر كثيراً، وينصبونه قليلاً فيحتاج حينئذ للتأويل لأجل ردّها لوجه واحد، اللهم إلا أنْ يكون ثبت أنّ هؤلاء الفرقة نطقت بالأمرين»[3].

ويتبين من ذلك أنّ للعرب في إعمال (إنّ وأخواتها) لغتين الأولى نصب الاسم ورفع الخبر، وهذه اللغة المعتمدة السائدة عند القبائل العربية، والثانية لغة بعض بني تميم، وهم قوم رؤبة وهي لغة قليلة لا تمثل لغة تميم كلّها[4]؛ فإذا ثبت صحة ورود تلك اللغة فلا حاجة إلى التأويل والتخريج، والقول بقبولها هو الأرجح، لمنطقية حججهم، وإنْ كانت القواعد النحويَّة توضع على الأغلب الأعم من لغة العرب دون اللغة القليلة[5].

---

(١) ينظر: نتائج الفكر: ٣٤٣.

(٢) المغني: ٣٧٧

(٣) حاشية الدسوقي على المغني: ١/٢٨٩، وينظر ما قاله داود عبده في كتابه: أبحاث في اللغة العربية (ص٢١).

(٤) ينظر: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للدكتور عبدالله الحسيني: ٧٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

٢- (لا) النافية للجنس

يمتد بنا الحديث عن نواصب الاسم إلى الحديث عن (لا) النافية للجنس، لأنها محمولة على (إنَّ) في العمل، وكان الأصل في (لا) ألا تعمل، لعدم اختصاصها بالاسم، ولكن لمّا قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالأسماء، وعملت بالحمل على (إنّ) غير أن عملها ضعيف لكونها فرعاً عن (إنّ)، وأضعف منها، وعلة ذلك العمل لمشابهتها إيّاها في عدة أوجه[١] هي:

أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنّ (إنَّ) كذلك، ولها حقُّ الصدارة، وإفادة التوكيد، إذ هي لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات فهي نقيضة (إنَّ)، والعرب يحملون الشيء على نقيضه، كما يحملونه على نظيره.

وقال بعضهم[٢]: هي محمولة على (أَنْ) الخفيفة لوجهَيْن:

أنّها على حرفين مثلها، و(أنْ) الخفيفة تعمل وتلغى، كما أنَّ (لا) كذلك.

كما أنّها أشبهت (مِنْ) الجارة في استغراق الجنس، والجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فجعلت (لا) مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد؛ لشبهها بـ(منْ)، وجُعل عملها النَّصب لشبهها بإنَّ، وأيضاً فإنَّ (لا) تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بـ(ليت) في العمل[٣]، وبسبب تلك المشابهة عملت، غير أنّ عملها اقتضى شروطاً لكونها عاملاً ضعيفاً، وهي[٤]:

أنْ يكون معمولاها نكرتين، وأنْ لا يفصل بينها وبين اسمها بأيّ فاصل، وأنْ يكون النّفى بها نصًا في الجنس، وأن يُقصد بها النّفي العام، وأنْ تكون النكرة غير معمولة لعامل غير (لا)، وأن لا يدخل عليها جار، وأنْ لا تتكرر.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٤- ٢٧٥، والمقتضب: ٤/٣٥٧، وما بعدها، واللُّباب للعكبري: ١/٢٢٦-٢٢٧، وشرح المفصّل: ٢/١١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٩، وما بعدها، وشرح التسهيل: ٢/٥٤، والارتشاف: ٣/١٢٩٥.

(٢) ينظر: التبصرة: ١/٣٨٦، واللباب: ١/٢٢٦- ٢٢٧، والصفوة الصفية: ٢/١/٨٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٥٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٦، والمقتضب: ٤/٣٥٩، وما بعدها، واللباب للعكبري: ١/٢٢٦-٢٢٧، وشرح المفصّل: ١/١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٦٩، وما بعدها، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٦٠، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/٩٣٦، والارتشاف: ٣/١٢٩٥.

يقول ابن مالك -رحمه الله تعالى-: «إذا قصد بـ(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصّت بالاسم؛ لأنَّ قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (مِنْ) لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إمّا جر وإمّا رفع وإمّا نصب، فلم يكن جرّاً؛ لئلاً يعتقد أنّه بـ(مِنْ) المنْويَّة، فإنّها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول الشاعر:

فقام يذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بسيفِهِ ... وقَالَ ألا لا مِنْ سبيل إلى هندِ

ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنّه بالابتداء، فتعيَّن النّصب»[1].

فإذا وُجدتْ الشروط السابقة عملت عمل (إنَّ)، واسمها إمّا مفرد أو مضاف، أو مشبه بالمضاف، ويُسمَّى أيضاً مطوّلاً وممطولاً، فالمضاف والمطوّل معربان، نحو: لا صاحبَ برٍّ مذمومٌ، ولا راغباً في الشرِّ محمودٌ[2]، وأجاز الكوفيون بناء المطوّل فيقولون: لا ضاربَ ضرباً كثيراً، ولا قائلَ قولاً حسناً[3]. أمَّا إذا كان الاسم مفرداً فاختلف النحاة فيه من جهة أنّه معرب أو مبني، فذهب الأخفش[4]، والمازني، والمبرد[5]، والفارسي[6]، وأكثر البصريين[7] إلى أنّه مبني في اللفظ منصوب المحل، فحركته للبناء، واختلفوا في موجب البناء، فمنهم من قال: إنما بني لتضمُّنه معنى (مِنْ)، كأنَّ قائلاً قد قال: هل من رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، ومنهم مَنْ قال: إنما بني لتركبّه؛ لأنّه تركّب مع (لا) وصار كالاسم الواحد مثل: خمسة عشر[8]، وللتنبيه على ضعف عملها وحطاً

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١/٥٢١-٥٢٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب: ١/ ورقة ٨٣، والتخمير: ١/٤٩٧، وشرح التسهيل: ٢/٥٤، ٥٥، والصفوة: ٢/١/٨٧.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٣/١٣٠٥، والهمع: ٢/١٩٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤/٣٦٠.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٣٩، والمسائل المنثورة: ٨٤، ٨٥.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١/٣٦٦ وما بعدها، والمقتصد: ٢/٧٩٩، واللباب للعكبري: ١/٢٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٧١، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/٩٣٨.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٤ وما بعدها، والمقتضب: ٤/٣٥٧، والتبصرة: ١/٣٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٧١.

لها عَنْ درجة (إن)[1] فإنْ كان الاسم مثنى أو مجموعاً بالواو والنون، فإنه يبنى على ما ينصب به أيضاً نحو لا غلامَيْن لك، ولا بنين لك[2]، وذهب المبرد إلى أنّهما معربان يقول -رحمه الله-: «وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت: لا غلامَيْن لك، أنّ (غُلامَيْن) مع (لا) اسم واحد وتثبت النون، كما تثبت مع الألف واللام، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه، نحو قولك: هذان أحمران، وهذان المسلمان، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين، فرقوا بين النون والتنوين، واعتلُّوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك؛ لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون، لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد»[3].

وردّ عليه ابن يعيش بقوله: «وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أمّا إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً، وأمّا أنْ يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا»[4].

وذهب الكوفيون، والجرمي، والزجاج، والسيرافي والرماني[5] إلى أنه معرب، وفتحته فتحة إعراب، وحجتهم أنّ المضاف والمشبّه به لما كانا معربَيْن معاً، وجب أن يكون المفرد معرباً عملاً بالاستصحاب؛ ولأنّ (لا) لما كانت فرعاً على (إنّ) في العمل، و(إنّ) تنصب مع التنوين نصبت (لا) من غير تنوين؛ لينحطّ الفرع عن درجة الأصول؛ لأنّ الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول[6].

---

(١) ينظر: شرح ابن القواس: ٩٣٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٨٢/٢، والأصول: ٣٨٣/١، وشرح المفصل: ١٠٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٢/٢.

(٣) المقتضب: ٣٦٦/٤، وينظر: شرح التسهيل: ٥٧/٢-٥٨، وشرح الكافية للرضي: ١٥٦/٢-١٥٧، والمغني: ٢٣٨/١.

(٤) شرح المفصل: ١٠٦/١، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٢/٢، وشرح التسهيل: ٥٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٥٦/٢-١٥٧.

(٥) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة٨٣، والإنصاف: ٣٦٦، وشرح التسهيل: ٥٨/٢-٥٩، وشرح الكافية للرضي: ١٥٦/٢، وشرح ابن القواس: ٩٣٨/٢، والارتشاف: ١٢٩٦/٣، والجنى الداني: ٢٩١، والمساعد: ٣٤٢/١، وفي شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٠/٢، نسب ذلك للزجاجي ولم أجده في الجُمل.

(٦) ينظر: تفصيل المسألة في الإنصاف: ٣٦٦/١، واللُّباب للعكبري: ٢٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٠/٢-٢٧١، وشرح ابن القواس: ٩٤٠/٢.

وسبب هذا الخلاف بين النحاة عائد إلى إجمال سيبويه الحكم في هذه المسألة ،يقول -رحمه الله-: «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسةَ عشرَ؛ وذلك لأنَّها لا تُشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجْري مُجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلمّا خُولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ»[1]. فقوله: (فتنصبه) أي: تنصب (لا) الاسم، والنَّصْب علم الإعراب لذا فَهِم بعض النُّحاة أنّ الاسم المفرد فتحته إعراب، والذي يظهر لي أن سيبويه يتحدّث عن طبيعة عمل (لا) فهي محمولة في النصب على (إنّ)، فنصبت المضاف والشبيه بالمضاف، أما الاسم المفرد فإنها عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ(خمسة عشر)، ومعلوم أنه اسم مبني على فتح الجزأين، ولا يقول أحد من النحاة بنصبه، ومثله اسم (لا) المفرد فهو مبني في محل نصب. والقول ببناء الاسم المفرد مع (لا) هو الأرجح؛ لذا جاز في النعت الإتباع على المحل فينصب، أو على اللفظ فيبنى، فيقال: لا رجلَ ظريفاً في الدار ولا رجلَ ظريفَ في الدار، كما يجوز الإتباع بالرفع على محل (لا) مع اسمها فهما في محل رفع مبتدأ، فيقال: لا رجلَ ظريفٌ. فبناء الاسم مع (لا) دليل على انحطاط درجتها عن إن، كما يظهر ذلك الضعف في:

١- (إنَّ) تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا) لا تعمل إلا في النكرة.

٢- (إنَّ) لا تركّب مع الاسم لقوتها، و(لا) تركب مع الاسم لضعفها.

٣- (إنَّ) تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف والمجرور، و(لا) لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا بالجار والمجرور.

٤- (إنَّ) تعمل في الاسم والخبر عند الجمهور، و(لا) إنما تعمل في الاسم دون الخبر -عند سيبويه- في حال التركيب[2] -كما سيجيء-.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٧٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/١٧٠، والمغني: ٣١٣.

وكما اختلف النحاة في حركة الاسم المفرد، اختلفوا أيضاً في رفع الخبر، إذا ركبت (لا) مع الاسم، فقد ذهب المحققون[1] من النحاة إلى أنَّ (لا) وما ركِّب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل (لا) فيه. وهو الظاهر من كلام سيبويه[2]، وحجته شيئان:

أحدهما: أنّه لمّا كان موضع (لا) واسمها رفعاً كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير.

والثاني: أنَّ (لا) ضعيفة جداً، فلم تعمل في الاسمين بخلاف (كان) و(إنَّ)[3]. ونسب هذا الرأي للكوفيين فعندهم أن خبر (إنّ) وأخواتها، وكذا خبر(لا) التبرئة، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف؛ لضعفها عن عملين[4]، وذهب الأخفش والمازني والمبرِّد والسيرافي إلى أنه مرفوع بـ(لا) كحاله مع المضاف والشبيه به؛ لأنَّها اقتضت اسمين، وعملت في أحدهما، فتعمل في الآخر كـ«إنّ»[5]، وصحح هذا الرأي ابن مالك بقوله: «وغير ما ذهب إليه سيبويه أوْلَى؛ لأنَّ كُلَّ ما استحقت (لا) به العمل باقٍ، فليبْقَ ما ثبت بسببه، ولا يضرُّ التركيب، كما لم يضرّ (أنّ) صيرورتها -بفتح الهمزة- مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها العمل في الاسم؛ لأنّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر، وأيضاً فإنّ عمل (لا) في الخبر أَوْلَى من عملها في الاسم؛ لأنّ تأثيرها في معناه أشدُّ من تأثيرها في معنى الاسم»[6].

ويظهر أنه الرأي الراجح، إذا أضيف إلى ما سبق أنَّ (لا) العاملة عمل (ليس) مع ضعفها، وقلّة إعمالها رفعت الاسم ونصبت الخبر، فإعمال (لا) النّافية للجنس مع كثرته أَوْلَى. أمّا إنْ كان اسمها مضافاً أو شبيهاً له، فلا خلاف في رفعها للخبر حملاً على (إنَّ).

---

(١) ينظر: اللُّباب للعكبري: ١/٢٣٣-٢٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٧٣، وافق ابن عصفور هذا الرأي، وشرح التسهيل: ٢/٥٥، والارتشاف: ٣/١٢٩٧، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٣٦٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/٢٧٥-٣٠٠.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري: ١/٢٣٣-٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/٢٨٨، والتبيين: ٣٦٩.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤/٣٥٧، واللباب للعكبري: ١/٢٣٤، وشرح التسهيل: ٢/٥٥، وشفاء العليل: ١/٣٨١، والارتشاف: ٣/١٢٩٧، والجنى الداني: ٢٩١، والمساعد: ١/٣٤١، والهمع: ٢/٢٠٢.

(٦) شرح التسهيل: ٢/٥٦.

٣- الحروف العاملة عمل (ليس)
(ما) و(لا) و(إنْ) و(لات)

الأصل في هذه الحروف ألا تعمل لأنها لا تختص، وما لا يختص حقُّه ألا يعمل، غير أنّ من العرب مَنْ لمح فيها شبها بـ(ليس) من حيث دلالتها على النفي، ودخولها على الجملة الاسمية، فحملت عليه في العمل، وإعمالها على سبيل الجواز لكونها عوامل ضعيفة عملت بالفرعية، والفروع لا ترقى لدرجة الأصول، وهذه الأحرف لا تعمل إلا بشروط ترقى بها إلى مرتبة العامل، وقد تحدَّث النحاة عن كلٍّ حرف منها على حدة، وأبدأ بأولها وهي (ما):

فقد عملت حملاً على (ليس) على لغة أهل الحجاز[١] -خلافاً لبني تميم- لمشابهتها لها في عدة أوجه، سبق ذكر وجهين منها[٢]، ويبقى وجه هو: دخول (الباء) في خبرها، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ، كما تدخل على خبر (ليس) نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ، وبسبب تلك المشابهة سَرَى من (ليس) إلى (ما) العمل، كما سَرَى من (ما) إلى (ليس) الجمود[٣]، فعملت الرفع والنصب، وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم[٤] في قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٦]، إلا أنَّ عملها ضعيف؛ لأنها أشبهت فعلاً ضعيفاً من جهة المعنى، لذا اشترط في عملها شروط تلحقها بـ(ليس)[٧]، وهي:

الشرط الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإنْ كان خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففيه خلاف بين النحاة[٨]، فمنهم من أجاز تقديمه قياساً على (إنّ) التي يتقدّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: ما

---

(١) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، والمقتضب: ١٨٩/٤، والأصول: ٩٢/١، والخصائص: ١٦٧/١، والمقتصد: ٤٣٠.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٦٦/١، وشرح المفصل: ١٠٨/١، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٨٨٦/١.

(٣) ينظر: الصفوة الصفيّة: ٣٤/١/٢.

(٤) ينظر: الخصائص: ٢٦٠/٢، وشرح التسهيل: ٣٦٩/١، والتهذيب الوسيط: ١٣٥.

(٥) سوة يوسف: الآية (٣١).

(٦) سوة المجادلة: الآية (٢).

(٧) ينظر: المقتضب: ١٩٠/٤، وشرح التسهيل: ٣٧٠/١، وشرح ألفيَّة ابن معطي لابن القواس: ٨٨٦/١، وما بعدها، والارتشاف: ١١٩٧/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٨١/١-٢٨٢، والجنى الداني: ٣٢٢ وما بعدها.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٥/١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٨١/١.

في الدار زيدٌ، وهذا رأي البصريين[1]، ومنع الأخفش ذلك التقديم مطلقاً، كما منع أن يقاس هذا على (إنَّ)؛ لأنّها أقوى من (ما)؛ وذلك أنّها اختصت بما دخلت عليه، و(ما) ليست كذلك، ويترجح مذهب الجمهور لورود السماع بذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[2]، وأجاز الفراء نصب الخبر المتقدم[3]، نحو: ما قائماً زيدٌ، وقال الجرمي[4]: إنَّه لغة، وحكى: «ما مُسيئاً مَنْ أعْتَبَ»[5].

الشرط الثاني: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا يقال: ما زيدٌ إلا قائماً، وأجاز يونس إعمالها، إلحاقاً لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض، ووافقه ابن مالك[6].

الشرط الثالث: ألا يزاد بعدها (إنْ)، فلا يقال: ما إنْ زيدٌ أخاك على الإعمال، وأجاز الكوفيون إعمالها[7]، وأنشد ابن السكيت شاهداً على الإعمال:

بَني غُدَانةَ ما إنْ أَنْتُم ذَهَباً ولا صَرِيفاً، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ[8]

و(إنْ) عند الكوفيين هي: النافية جيء بها بعد (ما) توكيداً، والذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما: أنّها لو كانت نافية مؤكدة لم تغيِّر العمل، كما لا يتغيّر لتكرير (ما). والثاني: أنَّ العرب قد استعملت (إنْ) زائدة بعد (ما) التي بمعنى (الذي)، وبعد (ما) المصدرية التوقيتية؛ لشبههما في اللفظ بـ(ما) النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بـ(ما) النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوِّغ[9]، والجمهور يروون البيت بالرفع: «ما إنْ أنتمْ ذهبُ» على الإهمال.

الشرط الرابع: ألا يتقدَّم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإذا

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٥.

(٢) سورة الحاقة: الآية (٤٧).

(٣) ينظر: الارتشاف: ١١٩٧/٣، والجنى الداني: ٣٢٤، وشفاء العليل: ١/ ٣٣٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٨، والارتشاف: ١١٩٨/٣، والجنى الداني: ٣٢٣.

(٥) في مجمع الأمثال: ٢/ ٣٤١، وأساء من أعتب «يضرب لمن يعتذر إلى صاحبة، ويخبر أنه سيُعْتِبُ»، وانظر المقتضب: ٤/ ١٩٠، والمساعد: ١/ ٢٨٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٧٤، والارتشاف: ١١٩٩/٣- ١٢٠٠، والجنى الداني: ٣٢٥.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٢٠٠، والجنى الداني: ٣٢٧.

(٨) من البسيط: لم أقف على على نسبة، شرح التسهيل: ١/ ٣٧٠، والجنى الداني: ٣٢٨، وشرح شذور الذهب: ١٩٤، والخزانة: ٤/ ١١٩، وبني غدانة، هي من بني يربوع، والصَّريف: الفضَّة.

(٩) شرح التسهيل: ١/ ٣٧١.

تقدم معمول الخبر، بطل عمل (ما) نحو: ما طَعامَكَ زيدٌ آكلٌ، وأجاز ابن كيسان نصب (آكل)، مع تقديم المعمول[1]، فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عمل (ما)، نحو: ما عندكَ زيدٌ مقيماً[2]، لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

الشرط الخامس: ألا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها، نحو: «ماما زيدٌ قائمٌ»، على اعتبار (ما) الثانية نافية لنفي الأولى أو زائدة، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب[3]، وكذلك أجاز ابن مالك إعمالها في هذه الصورة[4]، وأنشد على العمل قول الراجز[5]:

لا يُنْسِكَ الأسَى تَأَسِّيًا، فما

ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

الشرط السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، نحو: ما زيدٌ شيءٌ أو بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به[6]، فعندها لا تعمل، وفي كتاب القاسم البطليوسي[7] جواز نصب الخبر، ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، وردّه أبوحيان بقوله: «وهو وهم فاحش»[8].

فإذا استوفت (ما) هذه الشروط جاز إعمالها عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، وإليه ذهب البصريون، أما الكوفيون فيمنعون عملها في الخبر، وعندهم الخبر منصوب بحذف حرف الجر، وحجتهم أنّ (ما) عملت لأنّها أشبهت (ليس) وهو شبه ضعيف، فلم تقو على العمل في الخبر كما عملت (ليس)؛ لأنّ (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل[9]، ورد البصريون بأنَّ ضعف (ما) يظهر في أنها لا تعمل في جميع المواضع؛ إذ يزول عملها لأدنى عارض[10]، كما يُرَدُّ على الكوفيين بثلاثة أوجه:

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٢٨، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٢٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٠، وأوضح المسالك: ١/٢٨٣، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٢٨٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٠٠، والجنى الداني: ٣٢٨، وشرح ابن عقيل: ١/٢٨٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧١.

(٥) لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ١/٣٧١، والجنى الداني: ٣٢٨، والهمع: ٢/١١٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/٣١٦، والارتشاف: ٣/١٢٠١، والجنى الداني: ٣٢٩.

(٧) هو شرح على كتاب سيبويه، اسمه شرح الصفّار. ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٥٦.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٠١.

(٩) ينظر: الإنصاف: ١/١٦٦، وما بعدها.

(١٠) ينظر: الإنصاف: ١/١٦٥، وما بعدها، والتبيين: ٣٢٤، وائتلاف النصرة: م(٤٣).

«أحدهما: أنَّ هذا يقتضي أنّ حرف الجر فيه أصل، وليس كذلك.

والثاني: أنَّ هذا إيجاب العمل بالعدم.

والثالث: أنَّ حرف الجر يحذف من مواضع ولا يجب النَّصب، كقولك: بحسبك قول السوء، وكفى بالله شهيداً وما جاء لي من أحدٍ»[1]، فلو حذف حرف الجر في هذه الأمثلة لارتفع الاسم ولم ينتصب، ثم إنّ حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس إلا مع (أنَّ) و(أنْ)[2].

فإذا اختلَّ شرط من الشروط السابقة أهملت (ما)، وسيأتي الحديث عن ذلك في آثار الضعف.

ومثل (ما) في الإعمال عمل (ليس) (لا) النافية، وعملت ذلك العمل؛ لمشابهتها (ليس) من الأوجه السالفة الذكر في (ما) فترفع الاسم وتنصب الخبر على لغة أهل الحجاز[3] -خلافاً لبني تميم- بشروط تجيز إعمالها، وهي[4]:

الشرط الأول: أن يكون معمولاها نكرتين، وعلَّل لذلك ابن الشجري بقوله:

«وعلّلوا هذا- يعني: كون معموليها نكرتين- بأنّ (لا) ضعيفة في باب العمل؛ لأنها إنما تعمل بحكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل، والنكرة ضعيفة جداً، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات، كقولك: عشرون رجلاً، ولي مثله فرساً، وزيدٌ أحسنُهم أدباً، فلمّا كانت (لا) أضعف العاملين، والنكرة أضعف المعمولين، خصوا الأضعف بالأضعف[5]» وأجاز ابن جني إعمالها في المعرفة[6] مستشهداً بقول النابغة الجعدي -رضي الله عنه-[7]:

وحلَّت سوادَ القلْبِ لا أنا باغياً ... سواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا

---

(١) اللباب للعكبري: ١/١٧٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١٩٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/١٠٨، وشرح الكافية الشافية: ١/٤٣٠، وشرح شذور الذهب: ١٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٦، والمقتضب: ٤/٣٨٢، وشرح المفصّل: ١/١٠٩، والارتشاف: ٣/١٢٠٩.

(٥) أمالي ابن الشجري: ١/٤٣٠، ٤٣١.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٤٣١، والارتشاف: ٣/١٢٠٩، والمغني: ٣١٦.

(٧) من الطويل: ديوانه: ١٧١، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٣٢، وشرح التسهيل: ١/٣٧٧، وتخليص الشواهد: ٢٩٤، والمساعد: ١/٢٨٢.

وتأوّله ابن مالك بقوله: «ويمكن عندي أنْ يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال تقديره: لا أرى باغياً، فلمّا أُضْمر الفعلُ برز الضمير وانفصل، ويجوز أنْ يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال[1]».

وما جاء على مثل قول النابغة الجعدي، فيحمل على الشذوذ[2].

الشرط الثاني: أنْ يكون الاسم مقدماً على الخبر، فلا يقال: «لا قائماً رجلٌ»[3] فلا يجوز تقديم الخبر ولا معموله نحو: لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأةٌ.

الشرط الثالث: ألا يفصل بينها وبين مرفوعها[4]، فإن فصلت أهملت.

الشرط الرابع: ألا ينتقض النفي، بإلا، فلا يقال: لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيدٍ»[5].

فإذا تحققت هذه الشروط في (لا) جاز إعمالها عمل (ليس)، وهي لغة أهل الحجاز، وعليه الجمهور، ومذهب الزجاج[6] أنّها أُجريت مُجرى (ليس) في رفع الاسم خاصّة، ولا تعمل في الخبر شيئاً. وقال الرضي: «عمل (لا) عمل (ليس) شاذ، قالوا يجيء في الشعر نحو قوله:

مَنْ صَدَّ عن نيرانها　　　فأنا ابنُ قَيْسٍ لا براح

والظاهر أنّه، لا تعمل (لا) عمل (ليس)، لا شاذاً، ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) و(ليس)، وهي في نحو: لا براحٌ، ولا مستصرخٌ الأَوْلى أن يقال: هي التي في نحو: لا إله إلا الله، أي «لا» التبرئة»[7].

ومذهب الجمهور أرجح؛ إذ يعضّده السماع، ومن شواهد إعمال (لا) عمل (ليس)

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٤٤١/١، وينظر: شرح التسهيل: ٣٢٥/١، والهمع: ١٢٠/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٧/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩١/١.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٩/٣، والهمع: ١٢٠/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٩٢/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٦٣/٥-٦٤، والارتشاف: ٢٠٨/٣، والجنى الداني: ٢٩٣.

(٧) شرح الكافية: ٢٩٣/١.

قول الشاعر[1]:

تَعـزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيـاً ولا وَزَرٌ ممّا قضَى اللهُ وَاقِيـاً

وقول الآخر[2]:

نصرْتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُمَاةِ حصينَا

ومثله قول سواد بن قارب -رضي الله عنه-:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذُو شفاعة بمغْنٍ فَتيلاً عن سواد بن قاربِ[3]

وهي وإن كانت تعمل عمل (ليس) إلا أنَّ عملها قليل، لأنها ضعيفة بل أضعف من (ما)، إذا لا تعمل إلا في النكرات دون غيرها من الأسماء.

ومما يعمل عمل (ليس) من الحروف (لات)، وإنما عملت -كأختيها- لمشابهتها لليس من وجهين[4]:

الأول: اشتراكهما في النفي.

الثاني: أنَّ (لات) شابهت (ليس) في اللفظ، إذ صارت على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن. وقبل أن أتحدّث عن عملها، أودّ أنْ أذكر رأي النحاة في حقيقتها، ولهم في ذلك عدة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الجمهور أنهما كلمتان (لا) النافية و(التاء)، وزيادة التاء إمّا للتأنيث كما في (ثُمّت) و(رُبّت)، أو للمبالغة كالتي في «نسّابة» و«علامة»، وفتحت التاء للفرق بينها وبين الداخلة على الفعل[5].

---

(١) من الطويل: لم أقف له على نسبة، شرح التسهيل: ٣٧٦/١، وتخليص الشواهد: ٢٩٤، والمساعد: ٢٨٢/١، وَزَرٌ: أي ملجأ.

(٢) من الطويل: لم أقف له على نسبة، شرح التسهيل: ٣٧٦/١، والمغني: ٣١٦، والمساعد: ٢٨١٢/١، الكماة: جمع كَمِيّ، وهو الشجاع المتكمّي في سلاحه؛ لأنه كَمَى نفسه أي:سترها بالدرع والبيضة.

(٣) من الطويل: شرح التسهيل: ٣٧٦/١، وشرح أبيات المغني: ٢٧٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١، شرح الكافية للرضي: ١٩٧/٢، والصفوة الصفية: ٤٣/١/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٢١/٤، وشرح القواس على ألفية ابن معطي: ٨٩٥/٢، والارتشاف: ١٢١٠/٣، والجنى الداني: ٤٨٥، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٩٤/١، والخزانة: ١٧٣/٤.

المذهب الثاني: أنّها كلمة واحدة فعل ماضٍ، ثم اختلف أصحاب هذا المذهب على قولين: أحدهما: أنها في الأصل بمعنى (نقص)، من قوله تعالى: ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾[١]، ثم استعملت للنفي وهذا رأي الخشني[٢]، والثاني: أنّ أصلها (لَيِس) بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُبْدِلَت السين تاء، وهذا قول ابن أبي الربيع[٣].

المذهب الثالث: أنّها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنّها (لا) النافية، و(التاء) زائدة في أوّل (الحين)، قاله أبوعبيد وابن الطراوة، فيقال على رأيهم: «فعلتُ هذا تحين كذا»[٤]، وهو بعيد مخالف لخط المصحف[٥].

المذهب الرابع: أنّها حرف مستقل ليس أصلها (ليس) و(لا)، نقله الشاطبي في شرح الألفيّة[٦] والراجح رأي الجمهور، ويشهد لهم أنّه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنّها رُسمت منفصلة عن (الحين)، وأنّ (التاء) قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين[٧].

وبسبب مشابهة (لات) لليس عملت عملها عند أهل الحجاز، غير أنّ إعمالها هذا العمل بشروط لابد من توفرها، وهي[٨]:

الشرط الأول: أن تختص بلفظ (الحين)، ومن النحاة من أعملها في (الحين) ومرادفه، وإلى ذلك ذهب الفراء[٩]، وأبوعلي الفارسي[١٠]، وابن مالك[١١]،

---

(١) سورة الحجرات: الآية (١٤).

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٢١٠/٣، والمغني: ٣٣٤.

(٣) في البسيط: ٧٥٣/٢، وينظر: الارتشاف: ١٢١٠/٣، والجنى الداني: ٤٨٥، والمغني: ٣٣٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٥٢/٣، والإنصاف: ١٠٨/١، واللباب للعكبري: ١٧٩/١، والتبيان: ١٠٩٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٩٧/٢-١٩٨.

(٥) ينظر: إعراب مشكل القرآن: ٦٢٣/٢.

(٦) ينظر: الخزانة: ١٧٣/٤.

(٧) ينظر: المغني: ٣٣٥، ومعاني القرآن للفراء: ٣٨٨/٢، والكشاف: ٣٥٩/٣.

(٨) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، والأصول: ٩٥/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٥١/٣، وشرح المفصل: ١٠٩/١، ١١٦/٢-١١٧، والمقرب: ١٠٥/١، وأوضح المسالك: ٢٦٩/١.

(٩) ينظر: معاني القرآن: ٣٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٩٦/٢.

(١٠) ينظر: المسائل البصريات: ٦٠١-٦٠٣.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٧/١، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥١.

واستشهدوا بقول الشاعر:[1]

نَدِمِ البُغَاةُ ولاتَ ساعةَ مندَمِ   والبغيُ مرتعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

الشرط الثاني: يلتزم حذف اسمها.

الشرط الثالث: أنْ يكون الاسم الذي يليها نكرة خلافاً لابن عصفور[2]. يقول سيبويه -رحمه الله تعالى-: «وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها -أي (ما)- بـ(ليس)، إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع (الحين) خاصة، لا تكون (لات) إلا مع (الحين)، تضمر فيها مرفوعاً، وتنصب (الحين) لأنه مفعول به، ولم تمكّنْ تمكنُهَا، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها.. ونظير (لات) في أنّه لا يكون إلا مضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً»[3].

فإذا استوفت هذه الشروط عملت فرفعت ونصبت، وشاهده قول الله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4] بنصب (الحين) خبراً، وحذف الاسم المرفوع والتقدير «ولاتَ الحينُ حينَ مناص»، وهذا مذهب الجمهور، وقد قرئ «ولاتَ حينُ مناص»[5]. برفع (الحين) على أنه اسم (لات)، والخبر محذوف، والتقدير: «ولات حينُ مناصٍ لهم.. وهذه اللغة قليلة[6].

وذهب آخرون إلى أنَّ (لات) تعمل عمل (لا) التبرئة فتنصب وترفع، وهو عمل (إنَّ) ونُسِبَ هذا الرأي للأخفش والكوفيين[7]، ووافقهم الرضي[8]، وردّ هذا الرأي

---

(١) من الكامل: ينسب لمحمد بن عيسى التيمي أو مهلهل بن مالك الكناني، شرح التسهيل: ٣٧٧/١، والارتشاف: ١٢١١/٣، والمساعد: ٢٨٣/١، والخزانة: ١٧٥/٤.

(٢) في المقرب: ١٠٥/١.

(٣) الكتاب: ٥٧/١.

(٤) سورة (ص): الآية (٣).

(٥) قرأ بها أبوالسمال، مختصر شواذ القرآن: ١٣٠، وينظر إعراب مشكل القرآن لم ينسبها: ٦٢٣/٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٣٩٠/٢، والبحر المحيط: ٣٦٧/٧، والدر المصون: ٣٤٧/٩.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥٨/١.

(٧) ينظر: الكشاف:٨٥٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٩٧/٢، والارتشاف: ١٢١١/٣.

(٨) في شرح الكافية: ١٩٧/٢.

ابن يعيش بقوله: «(لات) القياس أن تكون المشبهة بـ(ليس)؛ لأنّها في معنى ما تدخله تاء التأنيث، وليست كذلك الناصبة؛ لأنّها في معنى (إنَّ)، وليستَ (إنَّ) مما تدخله (تاء) التأنيث، ولأنّه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير، فعلم أنها بمعنى (ليس)، إذ لو لم تكن بمعنى (ليس) لزم تكريرها»[1]. ونقل الفراء في معاني القرآن أنَّ (لات) تأتي حرف جر[2].

وخلاصة القول: أنَّ (لات) عملها ضعيف بل أضعف من (لا)؛ لكونها فرعاً عليها، وذلك من وجهين: أحدهما: أنَّ الأكثر حذف اسمها لضعفها، بخلاف (لا) فإنها أكثر ما يحذف خبرها. والثاني: أنّها لا تعمل إلا في (الحين)[3]، أو مرادفه فقط دون سائر الأسماء.

وآخر هذه الحروف العاملة (إنْ)، وعملت على لغة أهل الحجاز -خلافاً لبني تميم-؛ لمشابهتها (ليس) في الدلالة على النفي، ولدخولها على المعرفة والنكرة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، نحو: إنْ زيدٌ إلا فيها[4]. وبسبب ذلك عملت الرفع والنصب، غير أنّ لعملها شروطاً كشروط (ما) و(لا) يقول الرضي: «ومَنْ رأى إعمال (إنْ) عمل (ليس) يعتبر أيضاً هذه الشروط»[5] أي: شروط إعمال (ما) و(لا) غير أنها تعمل في المعرفة والنكرة، ومع ذلك فإنّ إعمالها -قياساً على أخواتها- قليل، وممنْ أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين[6]، ومن البصريين المبرِّد[7]، وابن جني[8]، وابن السراج[9]،

---

(١) شرح المفصَّل: ٢/١١٦

(٢) معاني القرآن: ٢//٣٩٧، وينظر: التبيان: ٢/١٠٩٧، والبحر المحيط: ٧/٣٦٧، وذكر قراءة عيسى بن عمر (ولاتِ حين مناص).

(٣) ينظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/٨٩٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٥.

(٥) شرح الكافية: ٢/١٩٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٥، وشفاء العليل: ١/٣٣١، والارتشاف: ٣/١٢٠٧، والمغني: ٣٥.

(٧) المقتضب: ٢/٣٦٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٥، والارتشاف: ٣/١٢٠٧، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٢٩٢.

(٩) ينظر: الأصول: ١/٩٥، ٢/١٩٥.

ونقل عن أبي علي الفارسي الإعمال[1]، غير أنَّ رأيه في «المسائل البصريات» عكس ذلك يقول: «ولا يجوز على هذا أنْ تنصب بـ(إنْ) كما تنصب بـ(ما) وإنْ كانت نافية؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ(ما)، ألا ترى أنك تقول: إنْ جئتني أمس».. ثم يقول: «ولا ينبغي أنْ يجوز ذلك في (إنْ) كما جاز في (لا)؛ لأنّ باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أنْ يخرج شيء منها عن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعاً في (إنْ) كما جاء في (لا)؛ فأمّا ما يقوله أبوالعبّاس أنّه يجيز قياساً «إنْ زيدٌ قائماً»، ويقيسه على (لا)، فليس بشيء كما أعلمتك»[2]، وممّن أجاز إعمال (إنْ) ابن مالك[3]، وصححه أبوحيّان[4]، واختلف النقل عن سيبويه، فمنهم من نقل أنَّ سيبويه يمنع إعمالها كالمبرد في قوله: «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فَصْل بينها وبين (ما) في المعنى»[5]، وذكر ابن مالك جواز إعمالها عند سيبويه[6]، واستدل على ذلك بقول سيبويه: «وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إنَّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أنْ تكون من حروف ليس»[7]، ثم قال ابن مالك: «فعلم بهذه العبارة أنَّ في الكلام حروفاً مناسبة لليس من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا) فتعيّن كونهما مقصودين»[8]،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١، والارتشاف: ١٢٠٧/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٩٢/١.

(٢) المسائل البصريات: ٦٤٧/١- ٦٤٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٤/١.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٨/٣.

(٥) المقتضب: ٣٦٢/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١، وشرح الجمل لابن خروف: ٥٩١/٢.

(٧) الكتاب: ٢٢١/٤.

(٨) شرح التسهيل: ٣٧٥/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٦/١-٤٤٧، ونقل أبوحيّان في الارتشاف أنَّ السهيلي نقل جواز الإعمال عن سيبويه: ١٢٠٨/٣.

والذي يفهم من كلام سيبويه أنه يتحدث عن (إن) النافية التي تكف (ما) عن عملها، عما تكف (ما) (إنّ) عن عملها وليس في نص سيبويه ما يشير إلى إعمال (إنْ).

والرأي القائل بالإعمال -وإن كان قليلاً- أرجح؛ لورود السماع به نثراً ونظماً، فقد جاء في لغة أهل العالية: «إنْ ذلك نافعَك ولاضارّك»، و«إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية»، وقال أعرابي: إنْ قائماً، يريد إنْ أنا قائماً[1]، حذف الهمزة، ونقل حركتها إلى نون (إنْ) وأدغم. ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير -رحمه الله- بتخفيف (إنْ) ونصب (عباداً): ﴿إِنْ الَذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُم﴾[2] على إعمال (إنْ)، قال ابن جني: «ينبغي -والله أعلم- أنْ تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: «ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم»[3]. وعلّق أبوجعفر النحاس على هذه القراءة بقوله: «وهذه القراءة لا ينبغي أنْ يُقرأ بها من ثلاث جهات:

إحداها: أنّها مخالفة للسّواد، والثانية: أنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّ عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها فهي أضعف منها، والجهة الثالثة: أنّ الكسائى زعم أنّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما)، إلا أنْ يكون بعدها إيجاب، كما قال جلّ وعز: ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ [4]﴾»[5].

وقد ردّ عليه أبوحيّان بقوله: «وكلام النّحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنّها قراءة مرويّة عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية»[6]، وقد خرّج أبوحيّان تلك القراءة على أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشدّدة، ونصب خبرها على لغة من ينصب

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٨/٣، والجنى الداني: ٢٠٩، والمغني: ٣٦.

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٩٤)، وانظر: شواذ ابن خالويه: ٥٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٧٩/١، وقراءة الجمهور: «إنّ الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم».

(٣) المحتسب: ٢٧٠/١، وينظر: الكشاف: ٥٩٢/١.

(٤) سورة الملك: الآية (٢٠).

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ١٦٨/٢- ١٦٩.

(٦) البحر المحيط: ٤٤٠/٤.

أخبار (إنّ) وأخواتها، وعلى إضمار فعل[1] ومن شواهد عملها نظماً، قول الشاعر[2]:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ   إلا على أضعفِ المجانين

وقول الآخر[3]:

إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حياتِه   ولكنْ بأن يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

---

(١) البحر المحيط: ٤/٤٤٠، وفي تخليص الشواهد لابن هشام: ٣٠٦- ٣٠٧ ردّ على أبي حيان.

(٢) من المنسرح: لم أقف له على نسبة، ينظر: شرح التسهيل: ١/١٥٠-٣٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٩٦، والخزانة: ٤/١٦٦.

(٣) من الطويل: لم أقف له على نسبة، ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٦، وشرح ابن عقيل: ١/٢٩٣، والخزانة: ٤/١٦٨.

٤- حروف نصب الفعل المضارع

من العوامل الداخلة على الفعل حروف النَّصب، وعملت في الفعل المضارع لاختصاصها به، وسبب عملها النَّصب لمشابهة (أَنْ) الناصبة، (أنْ) المخففة من الثقيلة الناصبة للاسم، ومن أوجه الشبه بينهما[1]: تقارب لفظهما، وهما ومعمولاهما يقدران بمصدر له موقع من الإعراب، وكل واحدة منهما تدخل على جملة.

ويسبب تلك المشابهة عملت (أنْ) النصب في الفعل المضارع باتفاق النحاة، وهي عامل ضعيف؛ لأنها فرع الفرع فأَنَّ إنَّما عملت حملاً على (كان)، و(كان) عامل ضعيف، فما حَمِل عليه أضعف، وكذلك ما حُمِل على الأضعف فهو ضعيف أيضاً، وإنما جعلوا عوامل الأسماء أصلاً لعوامل الأفعال، لقلة ما يعمل في الأفعال وكثرة ما يعمل في الأسماء[2]، ثم إنَّ أصل الإعراب للأسماء، والأفعال محمولة عليها في ذلك. وعوامل نصب المضارع أضعف من عوامل الجزم؛ لأنَّ الجزم عمل بالأصالة، فالاسم لا يجزم، أما النَّصب فله وجه في الأسماء يحمل عليه، فمن هذا الوجه ضعفت عوامل النَّصب، وأصل هذه الحروف (أَنْ) فهي أمّ الباب، وسائر النواصب محمولة عليها؛ لمشابهتها لها في تخليص المضارع للاستقبال[3]، وهذه النواصب عند البصريين هي: لَنْ، وكي، وإذن[4]، وما عدا ذلك فالناصب (أنْ) المضمرة إمّا وجوباً بعد: لام الجحود، وحتى، وواو المعية، وأو، وفاء السببيّة، وإمّا جوازاً بعد: لام التعليل، والواو، والفاء، وثم، وإنما جاز لها أن تعمل مضمرة وظاهرة لكونها أمّ الباب، فلها من الخصائص ما ليس لأخواتها، ولعلَّ تلك الميزة هي التي حملت الخليل بن أحمد[5] -

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٣٢٨، والإنصاف: ٦٣/٢، واللّباب للعكبري: ٣٠/٢، وشرح المفصل: ١٥/٧، وشرح التسهيل: ٧/٤، وشرح ابن القواس: ٣٣٨/١، ورصف المباني: ١٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١١١/٣.

(٣) ينظر: المرتجل: ٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٣، وأسرار العربية: ٣٢٨، وشرح المفصل: ١٥/٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٦/٣، والمقتضب: ٦/٢، والأصول: ١٤٧/٢، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٧٨، والمقتصد: ١٠٤٩/٢، وشرح المفصل: ١٥/٧، والتهذيب الوسيط: ٢٤٠.

(٥) ينظر: المقتضب: ٦/٢، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٤، وشرح المفصل: ١٨/٧.

رحمه الله- أنْ يقصر عمل النصب عليها فقط دون سائر أخواتها، فهي عنده النَّاصبة فقط ظاهرة أو مضمرة. ولـ(أنْ) موضع يتعين فيه كونها ناصبة إذا وقعت بعد فعل لا يدلّ على علم، ولا ما يؤدِّي مؤدّاه، ولا يؤدي معنى القول، ولا بعد الظَّنِّ فهي مصدريَّة لا غير[1]، ومنه قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[2]، فـ(أنْ) ناصبة مصدرية. وإذا كان العلم مؤولاً بغيره جاز عند الأخفش وسيبويه أنْ تكون الناصبة، نحو: ما علمْتُ إلا أنْ تَقومَ؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أشيرُ عليك أنْ تقُومَ[3]، ومنعه المبرد نظراً إلى ظاهر اللفظ[4].

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري أنْ تنصب بعد العلم غير المُؤوَّل[5]، وشاهدهما قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[6]، واستحسن ابن الناظم ذلك المذهب بقوله: «وهو مذهب حسن؛ لأنّه قد جاء به السماع، ولا يأباه القياس»[7]، ولعلَّ جواز ذلك يرجع إلى أنَّ (أنْ) الناصبة حُمِلَت في هذا الموضع علي أختها المخفَّفة من الثقيلة؛ للشبَّه اللفظي بينهما، وهذا سائغ في القياس.

أمّا (لَنْ) فهي حرف ومذهب سيبويه[8] أنّها بسيطة، وذهب الخليل[9] والكسائي[10] إلى أنَّها مركبة من (لا) و(أنْ) حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٦٦/٣، والمقتضب: ٣٠/٢، ٧/٣، وشرح التسهيل: ٧/٤، وشرح ابن الناظم: ٦٦٨، وتوضيح المقاصد: ١٢٣٦/٢، والتهذيب الوسيط: ٢٤٢.

(٢) سورة النساء: الآية (٢٨).

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦٨/٣، والمقتضب: ٨/٣، وشرح التسهيل: ١٣/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٣٦/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٨/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٢/١، وشرح التسهيل: ١٢/٤، وتوضح المقاصد: ١٢٣٦/٣.

(٦) سورة (طه): الآية (٨٩)، وتُنسب هذه القراءة لأبي حيوة في شواذ ابن خالويه: ٩٢، والكشّاف: ٥٥٠/٢، والبحر المحيط: ٢٥٠/٦، وفي شرح التسهيل: ١٢/٤ نسبت إلى مجاهد، وقراءة الجمهور بالرفع.

(٧) شرح التسهيل: ١٣/٤.

(٨) ينظر: الكتاب: ٥/٣.

(٩) ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٨/٢، والأصول: ١٤٧/٢، والمسائل الحلبيات: ٤٥، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٢-٨٣، والمقتصد: ١٠٥٠/٢، وشرح المفصل: ١٥/٧، وشرح التسهيل: ١٥/٤.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١١٦١/١، وشرح التسهيل: ١٥/٤، والارتشاف: ١٦٤٣/٤، والخزانة: ٤٤١/٨.

الساكنين، ورُدَّ بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: أَمَّا زيداً فلنْ أضربَ[1] وأجيب بأنّه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله[2]، وحجتهما قرب لفظها منهما وأنّ معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها[3]، وذهب الفراء[4] إلى أنَّها (لا) النافية أبدل من ألفها نون، وردّ عليه السيرافي بقوله: «وهذا ادعاءُ شيءٍ. لا نعلم فيه دليلاً، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت: فلا يجدُ سبيلاً إلى ذلك»[5]. ومذهب سيبويه أرْجح؛ لأنَّ الإفراد أصل فالحمل عليه أَوْلى من التركيب، وعليه فإن (لَنْ) حرف نصب لشبهها بأنْ في تخليص المضارع للمستقبل. وأمَّا (كي) فهي حرف اتفاقاً، وعند الأخفش دائماً جارة، وانتصاب الفعل بعدها بـ(أنْ) مضمرة[6]، وعند الكوفيين حرف نصب في جميع استعمالاتها[7]. أمّا (كي) عند سيبويه[8] وأكثر البصريين فتأتي على ضربين[9]:

أحدهما: أنْ تكون حرف جر بمعنى اللام، فتجر (ما) الاستفهامية، في قولهم في السؤال عن العلة: كيمه، بمعنى لمه؟، وتجر (ما) المصدرية، كقول الشاعر[10]:

إذا أنت لم تنفَعْ فَضُرَّ، فإنَّما ... يُرَجَّى الفتى، كيما يضُرُّ وينفَعُ

فـ(كي) جارة لمصدر مؤوّل من (ما) وصلتها، أي: يراد الفتى للضرِّ والنفع.

---

(١) وهو رد سيبويه في الكتاب: ٥/٣، وينظر: المقتضب: ٨/٢، وشرح السيرافي: ١/ ورقة ٨٢، ٨٣.

(٢) ينظر: المقتصد: ١٠٥٠/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٩/٣.

(٣) ينظر: التصريح: ٣٥٨/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٨٣، وشرح التسهيل: ١٥/٤، وشرح الكافية للرضي: ٣٨/٤، وشرح ابن القواس: ٣٤٠/١، والجنى الداني: ٢٧٢.

(٥) شرح السيرافي: ١/ورقة ٨٣، وانظر: شرح الكافية للرضي: ٣٨/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٢٧/١، وشرح الكافية للرضي: ٤٨/٤، ٤٩، والارتشاف: ١٦٤٥/٤، والخزانة: ٤٨٢/٨.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٥٧٠/٢، وشرح الكافية للرضي: ٥٠/٤، والارتشاف: ١٦٤٥/٤، والجنى الداني: ٢٦٢.

(٨) ينظر: الكتاب: ٦/٣.

(٩) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٨٣، وشرح المفصّل: ١٧/٧، وشرح التسهيل: ١٦/٤، وشرح الكافية للرضي: ٥٠/٤، والارتشاف: ١٦٤٥/٤.

(١٠) من الطويل: ينسب للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (٢٤٦)، وقيل: للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (٢٣٥)، وينظر: شرح التسهيل: ١٤٩/٣، ١٦/٤، وشرح الكافية الشافية: ٧٨٢/٢، ١٥٣٢/٣، والمغني: ٢٤١، وأوضح المسالك: ١٠/٣، والخزانة: ٤٩٨/٨.

والثاني: أنْ تكون مصدريَّة ناصبة للمضارع، عملت النصب لمشابهتها (أنْ) في تخليص المضارع للاستقبال، ويتعيّن كونها ناصبة إذا سُبِقت باللام، نحو قوله تعالى: ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾[1]، فإنّ حرف الجر لا يجوز أن يدخل على مثله[2]، وتتعيَّن التعليلية الجارة إنْ تأخّرت عنها اللام أَوْ أنْ. فمن الأوَّل قول عبيدالله بن قيس الرُّقيَّات:

كي لتقْضِيَني رُقَيَّةُ ما وعدتني غير مُخْتَلَسِ[3]

فـ(كي) هنا حرف جر، واللام بعدها مؤكدة؛ لأنَّ توكيد حرف بمثله ثابت، وتأخير (اللام) عن الحرف المصدري غير ثابت[4]، و(تقضيني) فعل منصوب بأنْ مضمرة. والثاني كقول الشاعر[5]:

فقالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أصبحْتَ مانحاً لسانَك كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

فتكون (كي) جارَّة، وشذ إظهار أنْ بعدها للضرورة[6]؛ وقيل: يجوز أن تكون النَّاصبة للفعل، وقد شذّ توكيدها بِأَنْ للضرورة، والراجح كونُها جارَّة؛ لأنّ توكيد الحرف بالحرف شاذ في الاستعمال دون القياس، فكان القول به أوْلى[7].

أمّا (إِذَنْ) فقد اختلف النُّحاة في نوعها: فذهب الجمهور إلى أنَّها حرف[8]، وبعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف[9]، ووافقهم الرضي، وذكر أنَّ أصلها: (إذْ) حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوِّض منها التنوين[10]. واختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنّها

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (٣٧).

(٢) شرح التسهيل: ١٦/٤.

(٣) من المديد: ديوانه (١٦٠)، وأوضح المسالك: ١٥١/٤، والخزانة: ٤٨٨/٨، والتصريح: ٢٣١/٢، والهمع: ١٨١/١.

(٤) شرح التسهيل: ١٧/٤.

(٥) من الطويل: لجميل ثبينة ديوانه (١٢٥)، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٣، وشرح المفصل: ١٦/٩، ٤، ١٦، وشرح التسهيل: ١٦/٤، والمغني: ٢٤٢، ونُسِب لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٧/٤، والمغني: ٢٤٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٧/٤.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٢/٣، ١٣، والأصول: ١٤٨/٢، وشرح المفصل: ١٦/٧، والارتشاف: ١٦٥٠/٤.

(٩) ينظر: الارتشاف: ١٦٥٠/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٤٠/٣، والمغني: ٣٠، والهمع: ١٠٤/٤.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٩/٤، ورده ابن الناظم في شرح التّسهيل: ٢٠/٤.

بسيطة[1]، وذهب الخليل إلى أنَّها مركّبة من (إذْ) و(أَنْ) فنقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحُذِفت والتزم هذا النقل[2]. والقول بكونها بسيطة هو الصحيح[3].

وقد اخْتُلِف أيضاً في معناها فهي عند سيبويه تفيد الجواب والجزاء[4]، وقال الشلوبين: «هي كذلك في كلِّ موضع»[5]، وعند الفارسي تكون للجواب والجزاء في الأكثر، وقد تأتي للجواب فقط، نحو: أنْ يقول لك القائل أحبُّك، فتقول: إذِنْ أظنُّك صَادِقًا[6]. كذلك اختلف النحاة في لفظها[7] عند الوقف عليها، فقيل: يوقف عليها بالنون؛ لأنَّها كنون (لَنْ، وإنْ)، روي عن المازني والمبرد، وقيل: إنَّ نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب وصحَّحه ابن هشام[8]، وينبني على الوقف عليها خلاف في كتابتها[9] على ثلاثة مذاهب: **أحدها:** أنَّها تكتب بالألف وعليه الجمهور، وكذلك رُسِمَتْ في المصحف[10]، **والثاني:** أنَّها تكتب بالنون رُوي عن المازني والمبرد، والثالث: التفصيل، فإنْ أُلغيت كتبت بالألف لضعفها، وإنْ عملت كتبت بالنون، نُسِب للفراء وابن خروف، وقال صاحب رصف المباني: «والذي عندي فيها الاختيار أنْ ينظر، فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وقف عليها كُتبت بالألف، لأنّها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة مثل: دماً، ويداً في حال النصب، وأنّ النون فيها كالتنوين، وأنَّها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً»[11].

---

(١) الارتشاف: ١٦٥٠/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٤٠/٤، والجنى الداني: ٣٦٣، والمغني: ٣٠.

(٢) شرح التسهيل: ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي: ٤٦/٤، والارتشاف: ١٦٥٠/٤، والجنى الداني: ٣٦٣، والمغني: ٣٠، والمساعد: ٧٤/٣.

(٣) ينظر: المغني: ٣٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢/٣-١٣.

(٥) ينظر: التوطئة: ١٤٥، وينظر: المغني: ٣٠.

(٦) ينظر: المقتصد: ١٠٥٤/٢، ورصف المباني: ٦٢، والارتشاف: ١٦٥٤/٤، والمغني: ٣٠.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٣٦٥، والمغني: ٣١، والأشموني: ٥٢٠/٣.

(٨) في المغني: ٣١.

(٩) شرح ابن القواس: ٤٣١/١، ورصف المباني: ٦٧-٦٨، والجنى الداني: ٣٦٦، والمغني: ٣١، والأشموني: ٥٢٠/٣.

(١٠) نُسب هذا الرأي للمازني في شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢، رصف المباني: ٦٨، وردّه صاحب الجنى الداني بناء على أنها تكتب بالنون عند الوقف عليها، كما نقل عنه فلا ينبغي أن يكتبها بالألف. ينظر: الجنى الداني: ٣٦٦.

(١١) رصف المباني للمالقي: ٦٨.

وقد آثرتُ في الكتابة مذهب المازني والمبرِّد؛ لعدم الالتباس، ولأنَّها الطريقة المشهورة الثابتة في كتب النُّحاة[1]. أمَّا مسألة إعمالها فللنحاة فيها رأيان:

الرأي الأول: عدم إعمالها مطلقاً، والنصب بعدها بأنْ مضمرة، وهو مذهب الخليل[2]، وبه قال الزجاج[3]، والفارسي[4].

والرأي الثاني: أنَّها تنصب بنفسها عند سيبويه[5]، ولكنَّها لا تعمل إلا بشروط اخْتُلِفَ في تعدادها. فمن النحاة من جعلها ستّة شرائط[6]، وقيل: خمسة شرائط[7]، والجمهور على أنها في مجموعها ثلاثة شروط[8]، ولا خلاف في حقيقة تلك الشروط وإن كان ظاهره غير ذلك وتتلخص فيما يلي:

أنْ تكون متصدرة في جملتها، وتكون جواباً، وأنْ يكون الفعل بعدها مستقبلاً، غير مفصول عنها إلا بالقسم، وأن يعتمد الفعل عليها، وأن لا يكون معها حرف عطف. فإذا اجتمعت فيها هذه الشرائط وجب إعمالها عند الجمهور؛ لأنها بوجودها تصير مختصة بالفعل، فتقوى جهة العمل، وعملت النَّصب حملاً على أختها (أنْ)، لمشابهتها لها في تخليص المضارع للاستقبال، واختصاصها بالجواب، واختصاص الجواب في مثل هذا بالفعل[9].

ومثال إعمالها: إذنْ أُكْرِمَك، جواباً لمن قال: أُريدُ أنْ أزورَك؟

---

(١) ينظر: ما قاله ابن عصفور في ترجيح كتابتها بالنون في شرح الجمل: ٢/١٧٠.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٨٤، وشرح التسهيل: ٤/٢٠، والارتشاف: ٤/١٦٥٠، وتوضيح المقاصد: ٣/١٢٤٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢/٦٣، والارتشاف: ٤/١٦٥٠، وتوضيح المقاصد: ٤/١٢٤١، والهمع: ٤/١٠٤.

(٤) ينظر: المسائل البصريات: ١/٧٠٥، والارتشاف: ٤/١٦٥٠، وتوضيح المقاصد: ٤/١٢٤١، والهمع: ٤/١٠٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/١٦.

(٦) ذهب إلى ذلك سابق الدين ابن يعيش في التهذيب الوسيط: ٢٤٥.

(٧) قال به العكبري في اللباب: ٢/٣٤- ٣٥، وابن القواس في شرحه على الألفية ابن معطي: ١/٣٤٢، والنيلي في الصفوة: ١/١/٢١٢.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣/١٢-١٣، الأصول: ٢/١٤٨، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٤، والمقتصد: ٢/١٠٥٤، وشرح المفصَّل: ٧/١٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٧٢، وشرح التسهيل: ٤/٢٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/٤٤، والبسيط: ١/٢٣١، والمغني: ٣١.

(٩) ينظر: اللباب للعكبري: ٢/٣٥، وشرح ابن القواس: ١/٣٤٤.

وخلاصة المسألة: أنّ حروف النصب جميعها ضعيفة، إلا أنَّ لها مراتب في الضعف، فأضعف هذه الحروف (إذنْ)؛ لأنّها في الأصل غير مختصة، فكان القياس فيها عدم الإعمال، ولم تعمل إلا بشروط قوّتها، وقد سمع عن بعض العرب عدم إعمالها مع تلك الشروط أيضاً[1]، ولها مواضع تعمل فيها وتهمل، وأقوى الحروف (أنْ)؛ لأنّها أُمّ الباب، فتعمل ظاهرة ومضمرة إذا دلّ عليها دليل، وإعمالها باتفاق النحاة، ولها من القوة والتصرف ما لغيرها، فإنه يليها الفعل ماضياً ومستقبلاً بخلاف أخواتها، مما حمل الخليل -رحمه الله- على أنْ يقصر عمل النصب عليها وحدها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مذهب الكوفيين مخالف لبعض آراء البصريين، إذ إنّ الناصب عندهم بنفسه: أنْ، ولن، وإذن، وحتى، ولام الجحود، ولام كي، وما بقي ينصب عندهم بالمخالفة[2].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/١٦.

(٢) ينظر: الرد عليهم في الإنصاف: ٢/٥٥٥ وما بعدها، مسألة ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، وشرح المفصل: ٧/٩١-٢١، وشرح الجمل لابن عصفور على الجمل: ٢/١٤١؛ وشرح الكافية للرضي: ٤/٥٣-٥٤، والهمع: ٤/١١٢.

٥- المشتقات أو الصِّفات

الأسماء العاملة عمل الفعل تُسمَّى المشتقات أو الصّفات، ويقصد بالصِّفة: ما دلّ على حدث وذات، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصِّفة المشبهة، وتتفاوت هذه الأسماء في مراتب العمل قوة وضعفاً، فأقواها اسم الفاعل والمفعول ثم صيغ المبالغة ثم الصِّفة المشبهة. أمّا اسم الفاعل فهو الصفة الجارية مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطرد فيه وذلك نحو: ضَارِبْ ومُكْرِم ومُنْطَلَق كله جار على فعله الذي هو يضرب وينطلق ويكرم، فإذا أريد به ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللَّفظ والمعنى[١]؛ لذا عمل اسم الفاعل حملاً على الفعل لمشابهته إياه من هذا الجانب، فهو فرع عنه، وكذلك اسم المفعول، وإن لم يجر مجرى الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل، وهو يبنى من الفعل المبني للمجهول فيحمل عليه في العمل، فهما فعلان في صورة الاسم، ومع مشابهتهما للفعل؛ لا يجوز أنْ يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل، لأنهما عاملان ضعيفان عملا بالفرعية، فلا يقويان قوّة الأصل؛ كما أنهما في الأصل اسمان، وحقُّ الاسم أنْ يكون معمولاً معرباً، فلا بُدَّ في إعمالهما من شروط تقرِّبهما إلى جانب الفعليَّة. فهما إمّا أن يكونا صلة لـ(أل) أو لا، فإن لم تدخل عليهما (أل) عملا بشروط هي[٢].

الأول: أنْ يكونا بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنهما حُمِلا على المضارع، كما أنَّ المضارع حمل على الاسم في الإعراب، فإنْ كانا بمعنى الماضي لم يعملا خلافاً للكسائي[٣] في إجازته إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، وتبعه هشام وأبوجعفر؛ لأنّهم يعدونه فِعْلاً دائماً يعملُ بالأصالة[٤]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٥]،

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٦/٦٨، والمُرتجل: ٢٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/١٠٨، والمقتصد: ١/٥٠٩ وما بعدها، واللُّباب للعكبري: ١/٤٣٩، وشرح المفصل: ٦/٧٩، وشرح التسهيل: ٣/٧٠٣-٧٠٤، وشرح ابن الناظم: ٤٢٣-٤٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤١٦-٤١٧، والبسيط: ٢/٩٩٨-٩٩٩، والارتشاف: ٥/٢٢٦٧-٢٢٦٨.

(٣) ينظر: المرتجل: ٢٣٨-٢٣٩، وشرح المفصل: ٦/٧٧، وشرح التسهيل: ٣/٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤١٨.

(٤) ينظر: مجالس العلماء: ٣٤٩، ومدرسة الكوفة: ٢٨١.

(٥) سورة الكهف: الآية (١٨).

فعمل (باسط) النصب، في (ذراعيه) وهو بمعنى الماضي، حملاً على جنسيَّة الأفعال لا مخصوصها، وراعى اللَّفظ، وقوّة شبهه ونظر إلى أحد الطرفين، ولم يلتزم النظر إلى الطرف الآخر وهو الإعراب[1]. وردّ هذا الرأي الجمهور وخرجُوه على حكاية الحال[2].

ومعنى حكاية الحال أنْ تقدِّر نفسك وكأنّك موجود في ذلك الزمان، أو تقدِّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أنَّ اللفظ الذي في ذلك الزَّمان محكي الآن على ما تلفظ به[3]. واشتراط الحال والاستقبال في النفس منه شيء؛ لأنّ اسم الفاعل والمفعول عملا لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى، فإذا كانا بمعنى الماضي فإنهما يدلان على ما يدل عليه الفعل، من دلالة على الحدث والزمن، ودلالة مبهمة على ذات قامت بالحدث، أو وقع عليها الحدث، فهذه مشابهة من حيث المعنى، كما أنهما يشبهان الفعل لفظاً في اشتمالهما لحروفه فـ(ضارب) و(مضروب) يشتملان على حروف الفعل (ضرب)، ومع هذه المشابهة للماضي لم يُشفع لهما بالعمل، مع أنَّ الحروف الناسخة وهي أضعف من اسم الفاعل والمفعول عملت لمشابهتها الماضي لفظاً ومعنى، فكان للأسماء المشتقة الحق نفسه، ولو كان هذا العمل على سبيل القلّة، وبه يمكن تخريج الآيات الواردة بصيغة الماضي، كالآية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾[4]، بجر الملائكة ونصب (رسلاً)[5]، والقراءة الأخرى بنصب (الملائكة)[6]، وهي تنص على إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في المفعولين، وقد قُرئ بدل (جاعل) جَعَل الملائكة[7] وهو ماضٍ وعليه فإن اسم الفاعل يعمل النصب كثيراً فيما بعده إذا كان بمعنى الحال أو

---

(١) ينظر: المرتجل: ٢٣٧.

(٢) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٤٣٧/١، وشرح المفصل: ٧٧/٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١، وشرح التسهيل: ٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤١٨/٣، والبسيط: ١٠١٢/٢، وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤١٨/٣.

(٤) سورة فاطر: الآية (١).

(٥) ينظر: أجاز السيرافي إعمال اسم الفاعل المضاف عمل الماضي، وأما الجمهور فينصب عندهم على إضمار فعل.

(٦) وفي البحر المحيط: ٢٨٤/٧- ٢٨٥ قرأ بها الحسن.

(٧) في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: قرأ بها يحيى بن يعمر: ١٢٣، وفي المحتسب: نسبها لخليد بن نشيط: ١٩٨/٢، وفي البحر المحيط: قرأ بها يحيى بن يغمر وخليد بن نشيط: ٢٨٤/٧.

الاستقبال وقليلاً إذا كان بمعنى الماضي[1]؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير.

الشرط الثاني: أنْ يكونا معتمدَيْن، يبيّن ذلك العكبري بقوله: «وإنما يعمل اسم الفاعل وما حُمِل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله، مثل: أنْ يكون خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة، أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام؛ لأنه ضعيف في العمل لكونه فرعاً، فقوي بالاعتماد»[2].

وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط الاعتماد؛ لقوّة شبهه بالفعل، فأجازوا إعماله بلا اعتماد[3]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ودَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا﴾[4]، فرفع (دانية) على الابتداء، و(ظلالها) فاعل، ورُدّ بجواز كون (ظلالها) مبتدأ مؤخر، وخبره (دانية)، والتقدير: ظِلالُها دانيةٌ عليهم[5]. وهناك قراءة أخرى للآية قرأ بها أُبَيّ: «ودانٍ عليهم ظلالُها»، فـ(دانٍ) مبتدأ، و(ظلالها) فاعل سد مسد الخبر، ولا يحتمل وجها آخر[6].

الشرط الثالث: ألا يكونا مصغّرين، قال سيبويه -رحمه الله تعالى-: «واعلم أنّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً، وهو ضُوَيرِبُ زيدٍ»[7]. وهذا مذهب البصريين والفراء[8] لأن التصغير من خواص الأسماء، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز الإعمال[9]، وتابعهم أبوجعفر النّحاس[10]، دليلهم قول

---

(١) ينظر: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري: ١٢٠.

(٢) ينظر: اللُّباب للعكبري: ١/٤٤٠، والمقتصد: ٢/٥٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٥٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٥٤، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤١٧، والمساعد: ٢/١٩٤، والارتشاف: ٥/٢٢٦٩.

(٤) سورة الإنسان: الآية (١٤)، وفي الكشاف: ٣/١٩٧، وفي التبيان وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٢/٨٢٥٩، لم يذكرا من قرأ بها، وفي البحر المحيط: ٨/٣٨٨، ذكر أنها قراءة أبي حيوة، وقراءة الجمهور بنصب (دانية).

(٥) ينظر: اللباب للعكبري: ٢/١٢٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٥٤.

(٦) البحر المحيط: ٨/٣٨٨، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣/٢/٥٦٦.

(٧) الكتاب: ٣/٤٨٠.

(٨) ينظر: شفاء العليل: ٢/٦٢٣، والارتشاف: ٥/٢٢٦٧.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٧٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٤٢، والارتشاف: ٥/٢٢٦٨، وتوضيح المقاصد: ٣/٨٥١.

(١٠) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦٨، والمساعد: ٢/١٩١، والهمع: ٥/٨١.

بعضهم: «أظنني مُرْتحلاً سُوَيِّراً فرسخاً، فنصب (فرسخاً) باسم الفاعل المصغّر (سوَيِّراً)، ورُدّ بأنَّ (فرسخاً) ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل[1].

وقيل: إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ به مكبّراً جاز إعماله[2]، كقول الشاعر[3]:

فما طَعْمُ راحٍ في الزُّجاج قُـدامةٌ   تَرَقْرَقَ في الأيدي كُمَيتٍ عصيرُها

حيث رفع (كُمَيْت) وهو وصف مصغر فاعله (عصيرُها)، وجوّز ذلك أنه لم يلفظ بمكبّره.

الشرط الرابع: ألا يكونا موصُوفَيْن قبل العمل، لأنَّ الوصف يقوّي فيهما جانب الاسمية، فإن وصفا بعد العمل جاز إعمالهما، نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ[4] وأجاز الكسائي إعمالَه قياساً على المثنى والمجموع[5]، كما أجاز تقديم المعمول على اسم الفاعل وصفته، فأجاز: أنا زيداً ضاربٌ أيُّ ضاربٍ[6]، وردَّ عليه ابن مالك بقوله: «فلا حجّة فيه؛ لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب، بل ذكرهُ تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجّة، لأنه كان يُحمل على أنَّ (زيداً) منصوب بضارب، و(ضارب) خبر (أنا)، و(أيُّ ضارب) خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يُعْدَل عنه»[7].

أما إذا كان الوصف صلة (لأل) ففيه مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الجمهور[8]: أنَّ (أل) فيه موصولة، فتعمل الصفة عمل فعلها

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٥١/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٥١/٢.

(٣) من الطويل والقائل: هو مضرّس بن ربعي، الارتشاف: ٢٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٥١/٢، والهمع: ٨١/٥، والأشموني: ٥٦٥/٢، راح: وهو الخمر، كميت: هو الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد، ترقرق: تلألأ أو لمع.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٤/١، وشرح التسهيل: ٧٤/٣، والبسيط: ١٠٠٠/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٧٨/٣، والارتشاف: ٢٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٥٢/٢، والأشموني: ٥٦٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٣، والارتشاف: ٢٢٦٨/٥.

(٧) شرح التسهيل: ٧٤/٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٧٧/٦، وشرح التسهيل: ٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤١٩/٣، والبسيط: ١٠٠١/٢، ومنهج السالك: ٣٣١.

مطلقاً، أي: بمعنى الماضي والحال والاستقبال، هذا الضاربُ زيداً أمس أو الآن أو غداً، فالألف واللام فيه بمعنى (الذي)، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عَمِل عَمَلَهُ، فهو اسمٌ لَفْظاً، وفعلٌ معنى[1]، فوقع موقعاً يجب تأوُّله فيه بالفعل، فقام تأوّله مقام ما فاته من الشَّبه اللَّفظي[2].

ومن شواهد إعماله قوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾[3]، فنصب اسم الفاعل المحلى بأل: (الحافظين) و(الذاكرين) المفعول به وهو: (فروجَهُم)، ولفظ الجلالة (الله).

وكقول الشاعر[4]:

فَبِتُّ والهَمُّ تَغْشَاني طَوارِقُـــهُ ... مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنِ الظَّاعِنِينَ غَدَا

فَنُصِبَ (غدا) باسم الفاعل المحلّى بأل (الظّاعنين)، ويحتمل انتصاب (غدا) باسم المصدر (رحلة) بمعنى الارتحال، وبالمصدر (بَيْن).

المذهب الثاني: ذهب قوم منهم أبو عليّ الفارسي والرُّماني[5] إلى أنّ اسم الفاعل المحلّى بأل لايعمل حالاً ولا مستقبلاً، وإنّما يعمل ماضياً، نحو: الضَّاربُ زيداً أمس عمروٌ، وحملهما على ذلك أنَّ سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بـ(أل) لم يقدِّرْه إلا (بالذي فعل) فقال: «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة (الذي فَعَل) في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضّاربُ زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضَرَبَ زيداً»[6]، ووضّح ابنُ مالكٍ رأي سيبويه بقوله: «ولم يتعرّض -أي: سيبويه- للذي بمعنى المضارع؛ لأنّه قد صَحَّ له العمل دون الألف واللام، فعمله عند اقترانه بهما على معنى (الذي) أحقُّ وأوْلى»[7].

---

(١) شرح المفصّل: ٧٧/٦.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٧٥-٧٦

(٣) سورة الأحزاب: الآية (٣٥).

(٤) من البسيط والقائل: جرير، ديوانه: (١٨٧) ببعض اختلاف في ديوانه، وكتاب الشعر: ٨٢/١، وشرح التسهيل: ٧٧/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤١٩/٣، والخزانة: ١٣٩/٨، الطوارق: الدّواهي، والبَيْن: الفراق.

(٥) شرح التسهيل: ٧٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤١٩/٣، والبسيط: ١٠٠٨/٢، ومنهج السّالك: ٣٣١، والارتشاف: ٢٢٧٣/٥.

(٦) الكتاب: ١٨١/١، ١٨٢.

(٧) شرح التسهيل: ٧٦/٣، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٤١٩/٣.

المذهب الثالث: ذهب الأخفش[1] إلى أنّه لا يعمل، وأنّ (أل) ليست موصولة، بل معرفة، وما انتصب بعده ليس مفعولاً، بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

المذهب الرابع: قال قوم: إنّه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر[2].

أما إذا كان الوصف ماضياً مضافاً ففيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: أنّه يعمل مطلقاً، وأنه يجري مجراه معرفاً بالألف واللام فتقول:

هذا معطي زيدٍ أمس درهماً، فيكون (درهماً) منصوب بمعطي، وهو مذهب السيرافي[3].

المذهب الثاني: أنّ اسم الفاعل إذا كان مضافاً وكان بمعنى الماضي، فإن كان من باب (ظننتُ) عمل، فتقول: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، فـ(شاخص) ينتصب بـ(ظانّ) ولا يجوز غير ذلك؛ لأنّك إذا نصبْت بإضمار فعل أدّى إلى اقتصار (ظننت) على مفعول واحد، و(ظننت) لا يكون ذلك فيها، ونُسِبَ هذا الرأي لأبي علي الشّلَوبين[4].

المذهب الثالث: أنّ اسم الفاعل المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي وإن كان من باب (ظننت)، وإنما يعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل المجرد من الألف واللام ومن الإضافة وهذا مذهب الجمهور[5].

فإذا استوفى اسم الفاعل شروط إعماله عند الجمهور قوي شبهه بالفعل فيعمل عملهُ متقدِّماً ومتأخراً، نحو: هذا ضاربٌ زيداً، وهو عمراً مكرِم، كما يعمل مضمراً، نحو هو ضاربٌ زيداً وعمراً، فيقدر (عمراً) منصوب بفعل أو اسم فاعل منون يكون الظاهر دليلاً عليه، كما يعمل في المعرفة كلها والنكرة[6]، وينطبق ذلك الحكم على اسم المفعول إذا استوفى الشروط.

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٩١/١، وشرح المفصّل: ٧٧/٦، وشرح التسهيل: ٧٧/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٢٠/٣، والارتشاف: ٢٢٧٣/٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧/٣-٧٨، وتوضيح المقاصد: ٨٥٣.

(٣) ينظر: البسيط: ١٠٠٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٧٨/٣، والبسيط: ١٠٠٨/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٧٨/٣، واختار هذا المذهب ابن أبي الربيع في البسيط: ١٠٠٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٠٨/١، وشرح المفصّل: ٦٨/٦، ٦٩.

إلا أنّه مع هذه المشابهة ينقص عن مرتبة الأفعال، حيث إنّه لا يعمل إلا إذا كان معتمداً على ما قبله، والفعل يعمل معتمداً وغير معتمد لقوته، كما أنّه يعمل في الحال والاستقبال كثيراً وفي المضي قليلاً، إذا كان مجرداً من (أل)، أما الفعل فيعمل في جميع الأزمنة. ثم إنّ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله وجب إبراز ضميره -عند البصريين-[1] وحجتهم أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير والمشبّه بالشيء أضعف من المشبه به، فلو تحمّل اسم الفاعل الضمير في كلِّ حالة؛ لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز لأنّ الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول، ثم إنّ ترك إبراز الضمير يفضي إلى اللَّبس في بعض المواضع، نحو: زيدٌ أخوهُ ضاربُهُ، لو جعلْتَ الفعل لـ(زيد) ولم تبرز الضمير؛ لأدّى ذلك أنْ يسبق إلى فَهْم السَّامع أنّ الفعل للأخ دون (زيد)، ولو أبرز الضّمير لزال هذا الالتباس فوجب إبرازه[2].

وذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير في الوصف إذا جرى على غير مَنْ هو له لا يجب إبرازه، نحو قولك: هندٌ زيدٌ ضاربَتْهُ هي، واحتجوا لذلك بالسَّماع والقياس، فمن السّماع قراءة بعضهم[3]: ﴿إلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إنَاهُ﴾[4] بجر (غير)، ولم يبرز الضمير فلم يقُل: (ناظرين أنتم)[5]، ومثله قول الشاعر[6]:

يرى أرْياقَـهُمْ مـتـقلِّديهـا ... كما صَدِئَ الحديدُ على الكُماةِ

فلم يقل: متقلِّديها هُمْ بإبراز الضمير، فدل على أنّ إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له ليس واجباً.

---

(١) ينظر: المسألة في الكتاب: ٥٢/٣-٥٣، والمقتضب: ٩٣/٣-٩٤-٢٦٢-٢٦٣. ومعاني القرآن للأخفش: ٤٤٣/٢، والخصائص: ١٨٦/١-١٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، والإنصاف: ٥٧/١ ومابعدها.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٩/١-٦٠، وائتلاف النُصرة: ص(٣٣).

(٣) في الكشاف: ٢٧١/٣، وفي البحر المحيط: ٢٣٧/٧ تنسب القراءة لابن أبي عبلة، وفي التبيان: ١٠٦٠/٢، وفي إعراب القراءات الشواذ: ٣١٥/٢ بلا نسبة، وقراءة الجمهور بنصب (غيرَ) على الحال.

(٤) سورة الأحزاب: الآية (٥٣).

(٥) ينظر: التبيين: ٢٦١.

(٦) من الوافر: لم أقف له على نسبة: الإنصاف: ٥٩/١، والتبيين: ٢٦١، والأرياق: جمع (رِيق) بكسر الراء أو فتحها، وأصله: الحبل والحلقة التي تشد بها الغنم الصّغار لئلا ترضع، متقلّديها: جاعليها في أعناقهم في موضع القلادة.

أمّا احتجاجهم بالقياس فهو أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، والفعل لا يجب فيه إبراز الضمير، وكذلك ما يعمل عمله.

ولم يرتضِ البصريون هذا الرأي، وردُّوا الاحتجاج بالقراءة المذكورة بأنَّها بعيدةُ الصِّحة، ولا يكون (غير) مجروراً بالجر وصفاً للطَّعام إلا أنْ يُقال: «غير ناظرينَ أنتم بإبراز الضمير»[1]، أمّا قولُ الشاعر: «متقلِّديها» فهو على حذف مضاف تقديره: ترى أصحابَ أرْبَاقِهِم متقلِّديها، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه[2]، كما رَدُّوا احتجاج الكوفيين بالقياس بوجهَيْن[3]:

أحدهما: أنَّ الفعل هو الأصل في العمل وفي استحقاق الفاعل، واسم الفاعل ليس كذلك.

والثاني: أنَّ الضمائر في اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمة؛ ولذلك لا يظهر الضمير فيها لفظاً. بل هي على صورة واحدة في كُلِّ حال، بخلاف الفعل فإنَّ ضمير التثنية والجمع والتأنيث يظهر فيه لفظاً، نحو: ضَرَبَا، وضَرَبُوا، وضَرَبْنَ.

واعتراض البصريين على رأي الكوفيين فيه نظر؛ لاختلاف وجهةِ كُلِّ فريق، إذ يرى البصريون أنَّ اسم الفاعل حقّهُ ألا يعمل لأنَّه اسم؛ وإنَّما جاز له العمل حملاً على الفعل؛ لأنَّه فرع عنه، أمَّا الكوفيون فإنَّهم يعدُّون اسم الفاعل فِعْلاً دائماً، يعمل بالأصالة وليس بالحملِ على غيره، فلا يتوجَّه عليهم بذلك الاعتراض.

ومما يجري مجرى اسم الفاعل في العمل (صِيَغ المبالغة)، ويُعدُّ ضَرْباً من أسماء الفاعلين جرى مجرى الفعْل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإنْ لم يكُن جارياً عليه في اللفظ. نحو: زيدٌ ضَرَّابٌ عَبْدَهُ[4]، فتأخذ حكم اسم الفاعل في العمل بالشروط المذكورة فيه آنفاً، فتعمل متقدِّمة ومتأخِّرة وظاهرة ومضمرة؛ لأنَّ ما فيها من المبالغة

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٤٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجّاج: ٤/٢٣٤-٢٣٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٥٨١، والتبيين: ٢٦١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٦١، والتبيين: ٢٦٢.

(٣) ينظر: التبيين: ٢٦٢.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٦/٧٠.

وزيادة الحرف جَبْرٌ لِما دخلها من النَّقْص عن اسم الفاعل في جريانه على الفعل[1]، وتجئ هذه الصيغ على خمسة أوزان -على خلاف بين النُّحاة كما سيأتي- وهذه الأوزان هي: فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِل[2]، وزاد ابنُ خروف (فِعِّيل)[3]، واعترض عليه ابن أبي الرَّبيع بقوله: «وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخِّر لم أرَ أحداً من المتقدِّمين قاله، ولا يصحُّ أنَّ (فِعِّيلا) يعمل[4]». ومِنْ حيث العمل تنقسم إلى قسمين: قسم اتفق النَّحويون على إعماله عمل اسم الفاعل، وقسم فيه خلاف، فالعامل بالاتفاق: «فَعَّال» كقول القُلاخ:

أخَا الحربِ لبَّاسًا إليها جِلالَها ... ولَيْسَ بوَلاجِ الخَوَالِفَ أَعْقَلاَ[5]

فنصب (جلالها) بـ(لَبَّاس)؛ لأنَّه تكثير (لابَس).

ومثله قولهم: «أمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّاب»[6]، فنصب: (العَسَل) بـ(شَرَّاب)؛ لأنَّه تكثير (شارِب)، و(مِفْعَال)، نحو قولهم: «إنَّه لمِنْحَارُ بوائِكَها»[7]، فنصب (بَوَائِكَها) بـ(مِنْحار)؛ وهو تكثير (ناحِر) و(فَعُول)، وممَّا جاء على هذا الوزن، قول أبي طالب بن عبدالمطلب[8]:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إذا عَدِموا زاداً فإنَّك عاقِرُ

فنصب (سُوق) بـ(ضَرُوب)، وهو تكثير (ضارِب). فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق البصريين، أمَّا القسْم المختلف فيه، فهو إعمال(فَعِيل) و(فَعِل)،

---

(١) ينظر: اللُّباب للعكبري: ١/٤٤١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/١١٢-١١٣، والمقتضب: ٢/١١٣، والأصول: ١/١٢٣، والتبصرة والتذكرة: ١/٢٢٥، وشرح المفصّل: ٦/٧٠، وشرح التسهيل: ٣/٧٩، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤٢١.

(٣) في شرح الجمل لابن خروف: ١/٥٥١، وفي الهمع: ٢/٨٨، قال: «أعمل ابن ولاد وابن خروف (فِعِّيلاً)».

(٤) البسيط: ٢/١٠٦٢.

(٥) من الطويل ينظر: الكتاب: ١/١١١، والمقتضب: ٢/١١٣، وشرح السيرافي على الكتاب: ١/ورقة ٢٢٤، وتحصيل عين الذهب: ١١٢، وشرح المفصّل: ٦/٧٩-٨٠، وشرح التسهيل: ٣/٧٩، (جلالها): ما يلبس في الحرب من الدروع والسِّلاح، و(الولاج): من الولوج وهو الدخول في البيت لضعف همته، و(الخوالف): جمع (خالفة) وهي في الأصل عماد البيت، وأراد بها البيت نفسه، و(أعْقَلا) من العقل، يقال: أعقَل الرجل: إذا ضعفت رجلاه من الفزع أو الخوف.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/١١١، وشرح السيرافي على الكتاب: (١/ورقة ٢٢٤).

(٧) ينظر: الكتاب: ١/١١٢، والأصول: ١/١٢٤، (بوائِكَها): جمع (بَائِكَة) وهي: السَّمينة الحسناء من النُّوق.

(٨) من الطويل ينظر: ديوانه (٣٦)، والكتاب: ١/١١١، والمقتضب: ٢/١١٤، وشرح أبيات سيبويه للنَّحاس: ٧٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/١١٦، والخزانة: ٤/٢٤٢.

فمذهب سيبويه جواز إعمالهما، إلا أنَّ (فَعِل) أقلّ من (فَعِيل) بكثير[1]، وممَّا جاء على (فَعِل) قول الشاعر[2]:

أو مِسْحلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٌ   بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وكُلُومُ

نصب (عِضَادَةَ) بـ(شَنِج)؛ لأنّه تكثير (شانج).

ومثله قول الشاعر[3]:

حَذِرٌ أمُوراً لا يضيرُ وآمِنٌ   ما لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

فنُصِبَ (أموراً) بـ(حَذِرٌ)؛ لأنَّه تكثير (حَاذِر).

ومما جاء على (فَعِيل)، قول الشاعر[4]:

حَتَّى شآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   باتَتْ طراباً وباتَ اللَّيلَ لم يَنَمِ

نُصب (مَوهِناً) بـ(كَلِيل)؛ لأنّه بمعنى (مُكِلٌّ) أو (كالّ)[5].

وقد خالف سيبويه بعض النَّحويين كالمازني والمبرِّد وابن السّرّاج[6]. في تعديته صيغتي (فعِيل) و(فَعِل)؛ لأنَّهما بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان

---

(١) ينظر: الكتاب: ١١٢/١.

(٢) من الكامل: نسبه سيبويه في الكتاب: ١١٢/١ لعمرو بن أحمر، وتابعه الأعلم الشَّنْتمري في النُّكت: ٢٤٦/١، وتحصيل عين الذهب: ١١٤، وابن يعيش في شرح المفصَّل: ٧١/٦، والصَّحيح أنَّ البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: (١٢٥)، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٦٠/١، والخزانة: ١٦٩/٨، و(المِسْحل): حمار الوحش، و(الشَّنج): المتقبض في الأصل، و(السَّمحج): الأتان الطويلة، و(سراته) أعلاه، و(النَّدب): الأثر، و(الكُلُوم): الجراحات، و(عضَادة): جنب، يراد به في البيت الملازم، كأنه قال: أو مسحل ملازمٌ جنب أتان لا يفارقها.

(٣) من الكامل: ينسب لأبي يحيى أبان اللاحقي، وقيل: هو الأخفش، وقيل: ابن المقفَّع، ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٢٥، وتحصيل عين الذهب: ١١٥، والنُّكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٤٧/١، وشرح المفصَّل: ٧٢/٦، وشرح الكافية الشافية: ١٠٣٨/٢، والخزانة" ١٦٩/٨، وبلا نسبة في الكتاب: ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٧٤.

(٤) من البسيط وقائله: هو ساعدة بن جويَّة الهذلي: ديوان الهذليين (١١٢٩/٣)، والكتاب: ١١٤/١، والمقتضب: ١١٥/٢، وشرح السيرافي على الكتاب: (١/ ورقة ٢٢٥)، وتحصيل عين الذهب: ١١٦، وشرح المفصل: ٧٢/٦، والخزانة: ١٥٥/٨، (شآها): بمعنى ساقها، والضمير عائد إلى البقر الوحشي، (كليل): بَرْقٌ ضعيف، (مَوْهِن): آخر الليل، (العَمِل): الدائب المجتهد في أمره الذي لا يفتُر، (باتت طراباً) يعني: البقر الوحشية طراباً إلى السير إلى الموضع الذي فيه البرق، و(بات الليل لم ينم) أي: بات البرق الليل أجمع لا يفتُر.

(٥) ينظر: شرح المفصّل: ٧٢/٦.

(٦) ينظر: المقتضب: ١١٣/٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، والأصول: ١٢٤/١، والارتشاف: ٢٢٨٣/٥، والمساعد: ١٩٣/٢.

عليها، فهما كقولك: رجلٌ كريمٌ وظريفٌ، ورجلٌ عَجِلٌ ولَقِنٌ إذا كان ذلك في طبعه[1]، كما أنكروا احتجاجه بالأبيات الثلاثة السابقة، وحملوها على غير ما ذكره، فأمّا البيت الأول «أو مِسْحل شَنِجٌ عِضَادة سَمْحَج»، فقالوا بأنّ (عِضَادة) منتصب على الظرفيّة لا على المفعول به[2]، كأنه قال: أو حمارٌ لازمٌ يَمنَةَ أتان، أو يسرة أتان، فيكون المراد بالعضادة: الناحية[3].

وأمّا قول الشاعر: (حَذِرٌ أموراً لا يضير وآمن...)، فقد ردّه المبرِّد بقوله: «وهذا بيت موضوع مُحدَث»[4]، وقيل: إنّ المازني روى عن أبي يحيى اللاحقي قوله: «سألني سيبويه عن شاهد في تعدِّي (فَعِل)، فعملْتُ له هذا البيت»[5]. ويُرْوى أيضاً أنّ البيت لابن المقفّع[6]، وقيل: إنّه للأخفش[7].

أمّا البيت الثالث في قول الشاعر: (حتّى شآها كليلٌ مَوْهِنًا...) فقد رده المبرِّد أيضاً بقوله: «وليس هذا بحجّة؛ لأنّ (مَوْهِناً) ظرف وليس بمفعول، والظرف إنّما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعدِّياً، أو غير متعدٍّ»[8].

فهذه جملة اعتراضات المخالفين لسيبويه، إلا أنّ كثيراً من النّحويين حملوا لواء الدفاع عن رأي سيبويه، وانبروا للردِّ على مُعَارضيه، كابن ولّاد، والسيرافي، والصيمري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك[9]، وأجاز الجرمي إعمال (فَعِل) دون (فَعِيل)؛ لأنّه على وزن الفعل كـ(عَلِمَ، وفَهِمَ، وفَطِنَ)[10]، واختار أبوحيّان جواز القياس في (فَعُول)،

---

(١) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٢٤، وشرح المفصّل: ٧٢/٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٢٤، والانتصار: ٦٨، وشرح المفصل: ٧٢/٦، وانظر: الانتصار: ٧٠.

(٣) ينظر: شرح السيرافي: ١/ ورقة ٢٢٤، وشرح المفصل: ٧٣/٦.

(٤) المقتضب: ١١٧/٢.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١١٥، وشرح المفصل: ٧٢/٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٢/١، وشرح التسهيل: ٨١/٣.

(٦) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٢٥، وشرح المفصّل: ٧٢/٦.

(٧) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٢٥.

(٨) المقتضب: ١١٥/٢.

(٩) ينظر: الأصول: ١٢٥/١، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٢٢٥، والتبصرة: ٢٢٧/١، وشرح الكافية الشافية: ١٠٤٠/٢، والتصريح ١٦/٢.

(١٠) وفي الارتشاف: ٢٢٨٣/٥ ذكر أبوحيان أنّ الجرمي أجاز إعمال (فَعِيل) دون (فَعِل).

و(فَعَّال)، و(مِفْعَال)، والاقتصار في (فَعِيل)، و(فَعِل) على المسموع[1]. ويتمثل رد المؤيدين لسيبويه فيما يلي:

إنَّ صفات المبالغةَ إذا كانت معدولةً جاز أن تتعدّى فمن ذلك: (فَعُول)، و(مِفْعال) فكذا سبيل (فَعِيل) إذا كان معدولاً، كـ(رحيم) من (رَاحِم)، و(عليم) من (عالم)، فيجوز: زيدٌ رحيمٌ عمراً، كما تقول: راحمٌ عمراً[2]، أمّا إن كان (فَعِيل) غير معدول، بل جارٍ على فعله نحو: كريم وظريف، فهذا لا يعمل عمل اسم الفاعل[3]، أمَّا (فَعِل) فهو اسم جارٍ على (فَعِل)، نحو: حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وهو بمعنى المبالغة، فقد اجتمعت فيه العلتان اللّتان هما أصل الباب في التعدي: العدول عن اسم الفاعل للمبالغة لكونه جاريًا على فعل متعدٍّ[4].

وأمَّا رَدّهم على المخالفين في البيت الأول، فعلى أنَّ (عضادةَ) ليست من الظروف؛ لأنه يريد به جَنْبَها، وأعضاؤها ليست بظروف[5]، أمّا ما ذكره المبرّد عن قول الشاعر: (حذرٌ أموراً) بأنَّه موضوع مُحْدَث فردّه ابن عصفور بقوله: «وهذا الذي ذكره أبوالعبّاس المبرِّد لا يُلْتَفتُ إليه؛ لأنَّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقي هو الذي أنشده، وسيبويه أحفظ لما يرويه من أنْ ينقله من غير ثقة، فلا يُطعنُ في روايته بقول من أقرّ على نفسه بالكذب»[6]، كما أنّه تبيّن سابقاً الاختلاف في نسبة وضع البيت، مما يُشعر بأنّها رواية موضوعة، وإنّما يُحمل القدح في البيت المذكور على أنَّه من وَضْعِ الحاسدين وتقوُّل المتعنتين كما قال ابن مالك[7].

وفي البيت الثالث احتج المعارضون بأنَّ (موهناً) منصوب على الظرفيّة، ورفض الأعلم هذا الرأي في قوله: «وهذا الردُّ غير صحيح؛ لأنّه لو كان (كليلاً) لم يَقُلْ: (عَمِل) وهو الكثير العمل، ولا وصفه بقوله: باتَ الليلَ لم ينمِ، والمعنى على مذهب سيبويه أنه

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٨٣.

(٢) ينظر: الانتصار: ٧١، والتبصرة: ١/٢٢٦، وشرح المفصّل: ٦/٧٣.

(٣) ينظر: التبصرة: ١/٢٢٦.

(٤) ينظر: الانتصار: ٧١.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/١٦١، وشرح المفصّل: ٦/١٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٣، والخزانة: ٨/١٧٠، وانظر: «ابن ولاد على تخريج نصب (عضادة) تشبيهاً له بالمفعول في الانتصار: ٧٠.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٣٩.

وصف حماراً وأُتُناً نظرت إلى برقٍ مُستطيرٍ دالٍّ على الغيث يَكِلُّ المُوْهِنَ برُوقه وتوالي لمعانه»[1]، كما اعتذر لسيبويه بأنَّ (كليلاً) بمعنى (مُكِلّ)، كأنه قال: هذا البرقُ يكِلُّ الوقت بدوامِهِ عليه، كما يقال: أتعَبْتَ يومَك وغير ذلك من المجاز[2].

ويرى ابن مالك أنَّ سيبويه ذكر هذا البيت شاهداً على أنَّ (فَاعِلاً) قد يُعْدَلُ به إلى (فَعِيل) أو (فَعِل) على سبيل المبالغة، فذكر هذا البيت لاشتماله على (كَليل) للعدل به عن (كالّ)، وعلى(عَمِل) المعدول به عن (عَامِل)، ولم يتعرض لوقوع الإعمال[3].

والحق أنَّ مذهب سيبويه أقوى ويعضِّدُه القياس -كما مرَّ- والسماع نحو قول بعض العرب: «إنَّ اللهَ سميعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»[4]، فنصب (دعاءَ) بـ(سَمِيع)، ومثله قولهم في صفة الله عزّ وجل: «هو سميعٌ قولَكَ وقولَ غيرِك»[5] فنصب (قولك) بـ(سَمِيع)، ولا يتوجَّه لهذين الشاهدين ما اعترض به عَلَى ما سبق من شواهد.

ومما يُحْتَجّ به على رأي سيبويه قول عبيدالله بن قيس الرقيات:

فتاتان أمَّا منهما فشبيهةٌ هلالاً والأخرى مُنْهُما تشبه البَدْرَا[6]

فأعمل (شَبِيهة) أنثى (شَبِيه) في (هلالاً).

وذكر الأعلم[7] شاهداً يؤيِّد مذهب سيبويه وهو قول زيد الخيل[8]:

أتاني أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْن لها فَدِيدُ

(١) تحصيل عين الذهب: ١١٧.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: (١/ ورقة ٢٢٥)، وتحصيل عين الذهب: ١١٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٣٦، ١٠٣٧، والمغني: ٥٦٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٨٠-٨١، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٣٧، ووافقه ابن هشام في المغني: ٥٦٩، وضَعَّفَ هذا الرأي، ينظر: الخزانة: ٨/١٥٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٨٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٣٧.

(٥) ينظر: الخزانة: ٨/١٦٠.

(٦) من الطويل: ديوانه: (٣٤)، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٣٧، وشرح التسهيل: ٣/٨١، والتّصريح: ٢/١٥.

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١١٦، وشرح المفصّل: ٦/٧٣.

(٨) من الوافر: وقد سمّاه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإسلام بزيد الخير، ينظر: ديوانه (٤٢)، وشرح المفصل: ٦/٧٣، والمقرّب لابن عصفور: ١/١٢٨، وشرح التسهيل: ٣/٨١، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٤٠، والتصريح: ٢/١٦، والخزانة: ٨/١٦٩، ١٧١. (مَزِقُون): جمع مَزِق، من المَزْق وهو شقُّ الشيء، و(جحاش): جمع جحش وهو ولد الحمار، و(الكِرْمِلَيْن): اسم ماء في جبل طيء، و(الفَدِيد): الصّياح والتّصويت.

فعمل (مَزِقون) جمع (مَزِق) في (عِرْضي)؛ و(مزق) على (فَعِل)، وهذا البيت لا يحتمل غير هذا التأويل.

فهذه الصيغ تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المذكورة في اسم الفاعل، كما تعمل مثله مفرداً وجمعاً، وبعد استيفائها للشروط تعمل في الحال والاستقبال، ولا تعمل في الماضي عند البصريين، وذهب ابن خروف إلى جواز إعمالها في الماضي[1]، وهذه الأمثلة عنده أقوى في العمل من اسم الفاعل، وذلك أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، وهذه تعمل وإن كانت بمعنى الماضي، لما فيها من المبالغة[2]، والقول في هذه المسألة أنها تعمل في الحال والاستقبال كثيراً، وبمعنى الماضي قليلاً كاسم الفاعل؛ وضَعُفَتْ من الجانب الذي ضَعُفَ منه، وهو كونه فرعاً عن الفعل في العمل.

وللكوفيين رأي آخر إذ لا يعملون هذه الصِيَغ ألبتة؛ لفوات الصيغة التي شابه بها اسم الفاعل للفعل، وإنْ جاء بعده منصوب فيقدّر له فعل ناصب[3]، والسّماع في هذه المسألة يُعَضِّد رأي البصريين. ومما يعمل عمل الفعل **(الصِّفَة المشبّهة)** باسم الفاعل، وتعرَّفُ بأنها: «الصِّفة المصوغة من فعل لازمٍ صالحةٍ للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى»[4] وقد عَمِلَتْ لمشابهتها لاسم الفاعل، وإن لم تكن مثله في شبه الأفعَال، إذ عدم موازنتها للفعل المضارع كـ«حسن»، و«جميل» أكثر من موازنتها له كـ«طاهر القلبِ» و«ضامرِ البطنِ»[5]، ووجه مشابهتها لاسم الفاعل تتمثلَ في كونها صفة كما أنَّ اسم الفاعل كذلك، وهي محتملة للضمير، وطالبة للاسم بعدها كاسم الفاعل، فيقال: مَرَرْتُ برجُلٍ حسن الوَجْهِ، كما تقول: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، وكذلك تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثله[6]، غير أنّه لا يُقصد من ذلك أنّهما سواء؛ لأنه لا يطرد ذلك في الألوانْ والعيوب،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٥٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٤/١.

(٢) ينظر: البسيط: ١٠٥٦/٢، ورد ابن عصفور عليه في شرح الجمل: ٥٦٥/١.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ١٢٤، ١٩٦، واللُّباب للعكبري: ٤٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦١/١، وشرح الكافية للرضي: ٤٢٢/٣، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٨٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٥٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٥٥/٢، وأوضح المسالك: ٢٤٨/٣.

(٦) ينظر: الأصول: ١٣٠/١، والمرتجل: ٢٤٠، وشرح المفصل: ٨١/٦، وشرح الكافية الشافية: ١٠٥٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٣٣/٣، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٩٥/٢، والصفوة الصفية: ١٤٣/١/٢.

فلايقال: أبيضون، وأبيضة، كما يقال: ضَارِبُون، وضاربة[1]. وهي مع تلك المشابهة أضعف من اسم الفاعل لكونهما فرع الفرع، فنقصت مرتبتها عنه من حيث إنّها لا تعمل إلا في شيئين: **أحدهما:** ضمير الموصوف، **والثاني:** ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فيقال: مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ، ففي (حسن) ضمير يعود إلى الموصوف وهو في موضع رفع بـ(حَسَن)، ويقال: مررْتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ، فرفع (حسن) (وجهه) على الفاعلية، وهو من سبب (رجل)، ولولا (الهاء) العائدة من (وجهه) إلى (رجل) لم تجز المسألة، ولو قلت: مَررْتُ برجلٍ حسنٍ عمرو لم يجز؛ لأن الحُسْن لعمرو، فلا يجوز أنْ يُجعل صفة لـ(رجل) إلا بوجود (الهاء)[2].

وهي لا تعمل إلا بالشروط المذكورة في اسم الفاعل، بل إنّ ذلك فيها أولى لضعفها، فتعمل بالاعتماد على نفي أو استفهام، نحو: أَحَسَنٌ أخواك؟ وما حَسَنٌ غُلاماك، أو وقعت خبراً نحو: زيدٌ حسنٌ غلاماه، أو حالاً نحو هذا عمروٌ قَوياً غُلاماه، وجاءني زيدٌ حسناً ثيابُه، أو كانت صفة نحو: هذا رجلٌ جميلُ الوجْهِ[3]، وتكون الصفة المشبهة بمعنى الماضي فتعمل خلافاً لاسم الفاعل؛ لأنه لا يعمل إلا إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال، ويوضح ابن يعيش ذلك بقوله:

«هذه الصّفات وإنْ كانت من أفعال ماضية إلا أنَّ المعنى الذي دلّتْ عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أنَّ (الحُسْنَ) و(الكَرَم) معنيان ثابتان، ومعنى الحال أنْ يكون موجوداً في زمن الإخبار، فلمّا كان في معنى الحال أعمل فيما بعده، ولم يخرجْ بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين، فإنْ قصد الحدوث في الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدّال على الحال أو الاستقبال وذلك كقولك: «هذا حاسِنٌ غداً»[4].

وإذا قُصِد إعمال الصّفة المشبهة: فإمّا أنْ تكون مجرّدةً من الألف واللام، وإمّا أنْ تكون

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٤٣٣.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٢٢٩، وشرح المفصّل: ٦/٨٢، وشرح الكافية الشافية: ١/١٠٥٨.

(٣) ينظر: المقتصد: ١/٥٣٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٥٨، وفي البسيط: ٢/١٠٧٥: «أن ابن الطراوة خالف النحاة في إعمال الصفة المشبهة حملاً على اسم الفاعل، وإنما عملت الصفة المشبهة بالحمل على اسم الفاعل إنما هو النعت، وأمّا الرفع فاستحقته بحق الأصل».

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٦/٨٣.

مُصاحبةً لهما، وكذلك المعمول: إمَّا مصاحب الألف واللام، وإمّا مجرد، وإمّا مضاف[1]، ولا يخلو ذلك المعمول أنْ يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، فإنْ كان مرفوعاً فعلى الفاعلية، نحو: مررْتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواه، فرفع (حسن) (أبواهُ)[2]، وإنْ كان مجروراً فبالإضافة، نحو: هذا رجلٌ حَسَنُ الوَجْهِ، وإنْ كان منصوباً فلا يخلو من أنْ يكون معرفة أو نكرة، فإنْ كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول[3]، نحو قول النابغة:

ونأخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ   أَجَبَّ الظَّهرِ ليس له سَنَامُ[4]

يُرْوى: (أجَبُّ الظَّهْرُ)- بالرّفع- على الفاعلية، ويروى: (أَجبَّ الظَّهْرَ) -بالنصب- على التشبيه بالمفعول، ويروى: (أَجَبَّ الظَّهرِ) -بالجرِّ- على الإضافة[5] وإنْ كان المعمول منصوباً نكرة فعلى التمييز[6]، وعند الكوفيين منصوب على التمييز مطلقاً[7].

كقول الشّاعر:[8]

هيفاءُ مُقْبِلةً عجزاءُ مُدْبِرَةً   محطوطةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيابَا

نصبَتْ (شنباء) التمييز النّكرة (أنيابًا).

والرفع في هذا الباب أحسن من النّصب والخفض؛ لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز،

---

(١) ينظر: تفصيل ذلك في: المقتضب: ١٥٩/٤-١٦٢، والتبصرة والتذكرة: ٢٣٠/١-٢٣١، وشرح المفصل: ٨٤/٦ وما بعدها، وشرح التسهيل: ٩٠/٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: ١٠٥٩/٢.

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٠/١، «وإنْ كان مقترناً بالألف واللام ففيه خلاف، فمذهب سيبويه - رحمه الله- أنه فاعل، وعلى مذهب أبي علي الفارسي أنّه بدل من الضمير الذي في الصفة، والصحيح مذهب سيبويه».

(٣) ينظر: المقتضب: ١٦١/٤، ١٨٢، والمرتجل: ٢٣٩، وشرح المفصّل: ٨١/٦، وشرح الكافية الشافية: ١٠٥٩/٢، وشرح التسهيل: ٩٣/٣.

(٤) من الوافر، ينظر: ديوانه (٢٣٢)، الكتاب: ١٩٦/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٦٣/١، وتحصيل عين الذهب: ١٦٢، وشرح المفصّل: ٨٣/٦، وشرح الكافية الشافية: ١٠٦٦/٢، (الأجبّ): الجمل المقطوع السّنام.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٦٦/٢.

(٦) وفي شرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٠/١: «وإنْ شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به».

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/٣.

(٨) من البسيط وقائله: أبوزيد الطائي: ينظر: ديوانه (٣٦)، والكتاب: ١٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه للنّحاس: ٦٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٤٩/١، وشرح المفصّل: ٨٣/٦، (هيفاء): الهَيَفَ: ضُمُر البطن. (محطوطة): مَلْسَاء الجلد براقته، (جُدِلت): المجدولة المفتولة الجسم، ليست بمسترخية اللّحم، (شنباء): قيل: الشَّنَب حِدَّةٌ في الأسنان، وقيل: بَرَدٌ في الأسنان.

ثُمَّ يليه الخفض لأنّها إذا خفضَتْ ما بعدها كانت في اللَّفظ غير عاملة، فقرُبَتْ من الأصل، ثم النَّصب»[1].

فتبيّن أنَّ الصِّفة المشبهة أضعف المشتقات، فهي تصاغ من الفعل اللازم، ولا يتقدّم عليها معمولها، ولا تعمل مضمرة، ولا يُفْصل بينها وبين معمولها بأيّ فاصل، خلافاً لباقي المشتقات[2].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٧٠، وينظر الكتاب: ١/١٩٤، وشرح السيرافي على الكتاب: (٢/ورقة ١٢).
(٢) ينظر: الكتاب: ١/١١٥، وشرح السِّيرافي: (١/ورقة ٢٢٥، ٢٢٦).

٦- المصدر واسمه

من الأسماء العاملة عمل أفعالها المصدر، ويُقصد به: «الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل، كالضَرْب، والإكْرام[١]» وكان حَقُّه ألا يعمل، لكونه اسماً في الأصل، ولكن سُمِعَ إعماله، وتحدّث النحاة عن سبب ذلك الإعمال، ولهم في المسألة آراء مختلفة، فمنهم من يرى أنَّه عمل لشبهه بالفعل[٢]، وقائل بأنَّ عمله بالنيابة لا بالشَّبه[٣]، وآخرون يرون أنَّ عمله كان بالأصالة لا بالفرعيَّة[٤].

فعلى الرأيين الأوّلين يعمل المصدر بالفرعيَّة سواء أكان بالشَّبه، أم بالنيابة؛ لأنّ المشبّه أقل من المشبه به في وجه الشبه وفرع عليه، والنائب فرع عن المنوب عنه.

أمَّا القول الثالث فإنّه نظر إلى أنَّ المصدر يقتضي المعمول كالفعل[٥]، لدلالته على الحدث، الذي يستلزم محلاً يقع عليه الحدث، كما أنَّ الفعل كذلك.

والرأي الراجح أنَّ عمل المصدر إنَّما هو بالفرعيَّة عن الفعل لذلك كان عاملاً ضعيفاً، فكما أنَّ المصدر أصل للفعل في الاشتقاق[٦]، فإنَّ الفعل أصل للمصدر في العمل، والمشابهة متحققة بينهما من جانبين:

الأول: دلالة المصدر من حيث المعنى على الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل[٧]، فكلٌّ منهما يتطلب ما بعده للفاعلية أو المفعوليّة.

والثاني: اشتمال المصدر على نفس حروف الفعل غالباً[٨].

كما أنّه يعمل في مواضع بشروط، والفعل يعمل مطلقاً، مما يدل على أنه فرع على

---

(١) شرح قطر الندى: ٤٣٢، وينظر: شرح ابن القواس: ٢/١٠٠٧.

(٢) ينظر: المقتصد: ١/٥٥٣، وشرح المفصل: ٦/٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٤.

(٣) ينظر: المساعد: ٢/٢٢٩.

(٤) ينظر: التخمير: ٣/٩٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠١١.

(٥) ينظر: شرح ابن القواس: ٢/١٠٠٧.

(٦) على مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فالمصدر عندهم مشتق من الفعل، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، والإنصاف: ١/٣٥.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١/٥٠٥.

(٨) ينظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/١٠٠٧.

الفعل، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول، فضعف من هذا الجانب.

وبما أنه عامل ضعيف، فقد اشترط لإعماله شروط إذا اختل منها شرط لم يعمل، وتنحصر في الآتي:

الشرط الأول: أنْ يصحّ حلول الفعل -محلّه- مع حرف مصدري وهو (أَنْ) إذا أريد به الماضي والمستقبل، و(ما) إذا أريد به الحال[1]، من ذلك قولهم: أعجبني إكرامُك زيداً، ويعجبني إكرامُكَ عمراً، فإنه يصح أنْ تقول مكان الأول: أعجبني أنْ أكرمْت زيداً، ومكان الثاني: يعجبني أنْ تكرمَ عمراً، ومثال تقدير الفعل مع (ما) قولهم: «يعجبني ضربُك زيداً الآن»، فتقول: يعجبني ما تضربُ زيداً.

وأجاز ابنُ مالك اشتراط تقدير الفعل مع (أَنْ) المخففة، فقال: «وشرطت في ذلك تقديره بفعله وبـ(أَن) الخفيفة، أو (أَنْ) المصدريَّة، أو (ما) أختها، احترازاً من المصدر المؤكَّد والمبيّن الهيئة، ومثال المقدّر بـ(أنْ) المخففة: علمْتُ ضربَك زيداً، فتقديره علمْتُ أنْ قد ضربْتَ زيداً، فـ(أنْ) هذه المخففة من (أنَّ)، لأنَّها بعد (علم)، وهو موضع مخصوص بالمخففة غير صالح للمصدرية»[2]. ولعلَّ الذي حمل ابن مالك على القول بذلك كون (أنَّ) من حروف المصدر، فلا يمنع أنْ تقدر مع الفعل حملاً لها على أختيها (أَنْ) و(ما)، ومع ذلك فإن ابن مالك خالف الجمهور في عدم اشتراط هذا الشرط لعمل المصدر، بل جعله غالباً[3]، وهذا يتوجّه مع رأيه، لأن المصدر يعمل عنده بالأصالة لا بالفرعيَّة.

الشرط الثاني: أن يكون مكبَّرا[4]، فلا يجوز أن يعمل مصغراً نحو: أعجبني ضُرَيْبُك زيداً؛ لأنَّ التصغير من خواصّ الأسماء، وما شأنه كذلك يبعد شبه المصدر بالفعل، وحينئذ لايعمل وقيل: يعمل مصغراً نحو رويداً زيداً[5].

---

(١) ينظر: التبصرة: ١/٢٣٩، والمرتجل: ٢/٢٤٧، واللباب للعكبري: ١/٤٤٨، والمقرب: ١٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٥-٤٠٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٠٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١١١، ورده أبوحيان بقوله: «والذي تقدر عند أصحابنا أن شرط عمل هذا المصدر أن يقدر بحرف مصدر والفعل» شرح التذييل والتكميل: ٣/ورقة ٢٣٢.

(٤) اللباب للعكبري: ١/٤٤٩، وشرح التسهيل: ٣/١٠٦، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤١١، والارتشاف: ٥/٢٢٥٨.

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٢٨٦.

الشرط الثالث: أنْ يكون ظاهراً، فلو أضمر لم يعمل عند الجمهور[1]، وحجتهم أنّ إعمال المصدر كان بسبب مشابهته للفعل في الحروف، فإذا أُضمر المصدر فقد بَعُد شبهه بالفعل، وللكوفيين رأي مخالف، فلا يمنعون إعماله مضمراً؛ لأنَّ ضمير المصدر عندهم كالمصدر، فيقولون: مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمروٍ قبيح، فيعلِّقون (الباء) بالضمير (هو)[2]. ومستندهم في ذلك السماع، كقول الشاعر[3]:

وما الحربُ إلا ما علمْتُمْ وذُقْتُمُ ... وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

فـ(عنها) متعلِّق بالضمير (هو). ولم يرتض الجمهور ذلكَ، وأوَّلُوا هذا الشاهد بوجوه منها: أَنَّ (عنها) متعلّق بـ(المُرَجَّم) في آخر البيت، وقد تقدّم عليه ضرورة[4]، أو متعلِّق بمحذوف دلّ عليه (المرجّم)، أي: وما هُو بمرجَّمٍ عنها بالحديث المرجّم وحذف (مرجّم) الأول لدلالة الثاني عليه[5]، أو متعلِّق بفعل محذوف تقديره: أعني[6].

وأجاز أبوعلي الفارسي[7]، وابن جني[8]، وتبعهما الرضي[9] إعماله مضمراً في الجار والمجرور، وقياس عمله في الجار والمجرور يوجب عمله في الظرف إذ لا فرق بينهما، وجوّز ذلك عندهم؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، وهما يكتفيان برائحة الفعل.

الشرط الرابع: أنْ يكون غيرَ محدود بالتاء التي تدل على الوحدة[10]؛ لأنَّ تاء

---

(١) ينظر: الأصول: ١/١٦٢، ١٦٣، والإنصاف: ١/٥٧، وشرح المفصل: ٦/٦٠، وشرح التسهيل: ٣/١٠٦، والبسيط: ١/٥٢٧، والارتشاف: ٥/٢٢٥٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٠٦، والارتشاف: ٥/٢٢٥٧، والبحر المحيط: ٦/٤٧.

(٣) من الطويل: من معلقة زهير بن أبي سلمى: ينظر: ديوانه: (١٨)، وشرح التسهيل: ٣/١٠٦، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٧، والمساعد: ٢/٢٢٦، والمرجّم: الذي في غير موضع اليقين.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٨، والمساعد: ٢/٢٢٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٨، وشرح التسهيل: ٣/١٠٦، وشرح التذييل: ٣/ورقة ٢٣٠.

(٦) ينظر: شرح الجمل: ٢/٢٨، ومنهج السالك: ٣١٨.

(٧) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠، والمساعد: ٢/٢٢٦.

(٨) ينظر: الخصائص: ٢/١٩-٢٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٧.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٠٨، والارتشاف: ٥/٢٢٥٨، وتوضيح المقاصد: ٣/٨٤٢، والمساعد: ٢/٢٢٨.

الوحدة من خواص الأسماء نحو: ضَرْبَة، وشَرْبَة، وما كان شأنه كذلك يبعد شبه المصدر بالفعل، فلايقال: عرفْتُ ضَرْبَتك زيداً أمَّا قول الشاعر[1]:

يُحَايي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ بضَرْبَةِ كفَّيهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ

فقد أضاف (ضَرْبة) إلى (كفّيه) على أنه فاعل، ثم نصب (الملا) بـ(ضَرْبة) على أنه مفعوله، فهذا يحكم بشذوذه ولا يُقَاس عليه[2]، فإن كانت (التَّاء) في أصل بناء المصدر، كـ«رحمة»، و«رغبة»، لم يمنع عمله، كقول الشاعر[3]:

فَلَوْلا رجاءُ النَّصْرِ منك ورَهْبَةٌ عقابَك قد كانوا لَنَا كالمَوَارِدِ

فنصب (عقابك) بـ(رهبة)؛ لأنَّ (التاء) في (رهبة) قد بني عليها المصدر.

الشرط الخامس: يشترط لإعمال المصدر ألا يكون موصوفاً قبل العمل[4]؛ لأن الوصف يبعد شبه المصدر بالفعل فلا يعمل، كما أن الوصف يفصل بينه وبين معموله، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مفصولاً، ولا يفصل بين الموصول وصلته، والمصدر موصول ومعموله من صلته[5]. فلا يقال: أعجبني ضَرْبُكَ الشديدُ زيداً، وحكم بقية التوابع حكم النّعت فيمتنع: عجبتُ مِنْ شُرْبِكَ وأكْلِكَ اللبَنَ، وقتالك نفسَهُ زيداً، ومن إتْيانِك مشيُك إلى زيدٍ، وإن أُخِّر النعت وتوابعه جاز إعماله[6]، وما جاء من إعماله متبوعاً بتابع قبل أخذه متعلَّقاته فشاذ لا يقاس عليه، ومن ذلك قول الحطيئة[7]:

أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً من نَوَالِكُمْ ولَنْ تَرى طارِداً للحُرِّ كاليأسِ

فالظاهر أنّ الجار والمجرور (من نوالكم) متعلّق بالمصدر (يأساً)، وهو ما لم يقبله

---

(١) من الطويل: لم أقف له على نسبة، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٢٥/٢، وتوضيح المقاصد: ٨٤٢/٣، والمساعد: ٢٢٨/٢، يحايي: بمعنى يحيى من الإحياء، الجَلْد: الصلب الحازم، الملا: التراب.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٨/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٤٢/٢.

(٣) من الطويل: لم أقف له على نسبة: ينظر: الكتاب: ١٨٩/١، وشرح المفصل: ٦١/٦، وشرح التسهيل: ١٠٨/٣.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري: ٤٤٩/١، والارتشاف: ٢٢٥٨/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٤٣/٢، والمساعد: ٢٢٩/٢.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري: ٤٤٩/١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢٢٥٨/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٤٣/٢، وشرح قطر الندى: ٤٣٨.

(٧) من البسيط: ينظر: ديوانه (٤٨)، والخصائص: ٢٥٨/٣، وشرح التسهيل: ١٠٩/٣، والمغني: ٧٦٦.

جمهور النحاة، ويعبّر عن ذلك الرأي ابن جني في قوله: «فلا يجوز أنْ يكون قوله: (من نوالكم) متعلّقاً بـ(يأس)، وقد وصفه بـ(مبين) وإنْ كان المعنى يقتضيه، إلا أنّ الإعراب مانع منه، لكن تُضمِرُ له، حتى كأنك قلت: يئسْتُ من نوالكم»[1].

وفي المقابل يجيز الكوفيون إعمال المصدر الموصوف قبل تمامه[2]، ولعلَّ العلّة عندهم طرد الباب على وتيرة واحدة. وأجاز الزمخشري[3] إعماله في الظرف والجار والمجرور؛ لأنه يعمل فيهما رائحة الفعل.

الشرط السادس: ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل[4] مطلقاً؛ لكونه فرعاً وضعيفاً ولأن المصدر مقدَّر بحرف مصدري والفعل، فلا يفصل بينهما، وأجاز الزمخشري إعماله مع الفصل، وحجته قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[5]. قال الزمخشري: «يوم تبلى السرائر، منصوب بـ(رَجْعِه)»[6]، فيلزم على قوله الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله بخبر (إنَّ) وهو (لقادر) كما لا يجوز أنْ يكون متعلقاً بـ(لقادر)؛ لأنه يظهر من ذلك تخصيص القدرة في ذلك اليوم وحده[7]، وإنما يتعلَّق هذا الظرف بناصب تقديره: يرجعه يومَ تبلى السرائر، يدل عليه المصدر (رجعه)[8].

وأجاز ابن الحاجب الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور إذا كانا متعلّقين بالمصدر، فيقال: ضربي في الدارِ زيداً حَسَنٌ[9]، للتوسّع فيهما.

الشرط السابع: لا يجوز إعماله محذوفاً[10]؛ لأنه فرع على الفعل في العمل والفعل يعمل محذوفاً ومذكوراً لقوته، أما المصدر فهو ضعيف لا يقوى على العمل محذوفاً كما

---

(١) الخصائص: ٣/٢٥٨-٢٥٩، وينظر: المغني: ٧٦٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦/٤٤٠، وانظر البحر المحيط أيضاً: ٦/٣٤٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢/٥٤٥، ٥٨٥.

(٤) ينظر: الإيضاح: ١٤٢، والخصائص: ٣/٢٥٨، والمرتجل: ٢٤٧، وشرح المفصّل: ٦/٦٧.

(٥) سورة الطارق: الآيتان (٨)، (٩).

(٦) ينظر: الكشاف: ٤/٢٤١.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٨/٤٥٠.

(٨) ينظر: الخصائص: ٣/٢٥٦، والتبيان: ٢/١٢٨١، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٢٠.

(٩) ينظر: الأمالي لابن الحاجب: ٢/٧٥١، ٧٥٢.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٦، ومنهج السالك: ٣١٩، وشرح قطر الندى: ٤٣٩.

أنّ فيه حذف الموصول مع بعض الصّلة[1]، فإذا احتيج إلى تقدير عامل محذوف فلا يقدّر بمصدر عند الجمهور، وأجاز الرضي إعماله محذوفاً، بشرط أن يدل عليه دليل[2]، وخَصَّه أبوحيَّان بالشعر[3].

الشرط الثامن: ألا يكون مؤخَّراً عن معموله، فإنْ تقدَّم المعمول عليه لم يعمل، لأنَّ المصدر فرع في العمل على الفعل، فلا يقوى على العمل متأخراً لضعفه، كما أنه مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم شيء من الصلة على الموصول فلا يقال: زيداً ضَرْبُك خيرٌ له، كما لا يقال: زيداً أنْ تضربَ خيرٌ له[4] فيمنع تقديم المعمول مطلقاً، فإنْ ورد ما يُوهم تقديم معمول المصدر عليه، نحو قول الشاعر[5]:

وبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ـلِ للذِّلَّةِ إذعانُ

فليس (اللام) من قوله: (للذِّلة) متعلقاً بما بعده من المصدر، بل بمصدر محذوف يدلُّ عليه الموجود بعده، والتقدير: وبعضُ الحِلْم عند الجهل إذعانٌ للذلَّة إذعانٌ[6].

وقد نسب أبوحيان وتبعه السيوطي[7] إلى ابن السّراج إجازته تقديم المفعول به على المصدر، نحو: يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ، وما وجد في الأصول يخالف ذلك، إذ يمنع ابن السَّرَّاج ذلك، حيث قال: «واعلم أنَّه لا يجوز أن يتقدّم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر، لأنَّه في صلته»[8].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٦، وشرح قطر الندى" ٤٣٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٦.

(٣) ينظر: منهج السالك: ٣١٩.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/١٥٧، والخصائص: ٢/٤٩٠، والمرتجل: ٢٤١، واللباب للعكبري: ١/٤٥١، وشرح المفصل: ٦/٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٨، وشرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٦، وشرح قطر الندى: ٤٤١.

(٥) من الهزج، القائل: الفند الزّمّاني، واسمه سهل بن شيبان، ينظر: أمالي القالي: ١/٢٦٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٩، والمساعد: ٢/٢٣٣.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٩، والمساعد: ٢/٢٣٣.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٥٦، والهمع: ٣/٤٦.

(٨) الأصول: ١/١٣٧.

وأجاز بعض النحاة تقديم معمول المصدر عليه، إذا كان المصدر بدلاً من فعله، نحو: ضرباً رأسَهُ، لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة، فيقال: رأسه ضرباً[1]، وذلك إذا كان المصدر بدلاً من فعله، وسيأتي الحديث عن هذه المسألة.

وأجاز آخرون تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه كالسهيلي[2]، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[3]، ووافقه الرضي الذي علّل بقوله: «بلى لا يتقدّم عليه المفعول الصريح؛ لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل، حتى إنّه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[4]، فقوله: «بنعمة ربِّكَ» متعلِّق بمعنى النفي، أي: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون»[5]. وهذا الرأي له وجاهته؛ لأن الظرف والجار والمجرور مما يتوسع فيهما، كما أنّ الأصل عدم التقدير، وفي البيت السابق إعمال المصدر المحذوف، وهو مخالف لما اشترطه النُّحاة.

الشرط التاسع: شرط جمهور النحاة لإعمال المصدر الإفراد[6]، فلا يعمل مثنى ولا مجموعاً، لأنّهما يخرجانه عن صيغته الأصليّة، ويقربان شبهه بالاسم؛ لأنّهما من خصائص الأسماء، فإنْ ثني لم يجز إعماله، فلا يقال: عجبْتُ من ضَرْبَيْك زيداً، وإنْ كان مجموعاً جمع تكسير، فقد أجاز قوم إعماله وهو اختيار ابن هشام اللخمي[7]، وابن جني[8]، وابن عصفور[9]، وابن مالك[10]، الذي قال: «لكن التصغير، مع كونه مزيلاً للبنية الأصليّة، فيه توهين للمعنى ويحدث به معنى الموصوفيّة، فكان مانعاً من إعمال المصدر، كما كان مانعاً من إعمال الصفة بخلاف الجمع فإنه وإنْ كان مزيلاً للبنية الأصليّة، ففيه

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٥٧، والمقتصد: ١/١٣، ١٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/١٠٢٤.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٤٤١.

(٣) سورة الكهف: الآية (١٠٨).

(٤) سورة القلم: الآية (٣).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٧.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ٦/٥٩، والارتشاف: ٥/٢٢٥٧، وتوضيح المقاصد: ٣/٨٤٣، وشرح قطر الندى: ٢٩٢.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٥٧.

(٨) ينظر: الخصائص: ٢/٢٠٧.

(٩) ينظر: المقرب: ١/١٤٤.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٥.

تقوية للمعنى؛ لأنه بمنزلة تعدد بعطف أو توكيد، فلم يمنع الإعمال في المصادر، كما لم يمنع الإعمال في الصِّفات»[١] إلا أنَّ جمع المصدر قليل بالنسبة لجمع اسم الفاعل، فقلّت شواهد إعماله مجموعاً[٢] ومِنْ شواهد إعماله مجموعاً، قول العرب: تركْتُه بملاحس البقرِ أولادَها[٣] فأعمل (ملاحس) جمع (مَلْحس) بمعنى: لحْس، ونصب به (أولادها) ومثله قول أعشى قيس:

قَدْ جَرَّبُوهُ فما زادَتْ تجارِبُهُم   أبا قُدَامَةَ إلاَّ المَجْدَ والفَنَعا[٤]

فأعمل المصدر المجموع (تجاربهم) النصب في المفعول (أبا قُدَامة).

ومثله قول الآخر[٥]:

وقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِداً لَوْ وَفَتْ به   مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بيثربِ

فعمل (مواعيد) جمع (مَوْعِد) النصب في مفعوله (أخاه) ويحتمل أنْ يكون منه قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا أُخبركم بأحَبِّكُمْ إليَّ وأقربِكُمْ منِّي مجالس؟ محاسنِكم أخلاقاً»[٦]، فالمحاسن جمع المصدر (مَحْسن)، وعمل النصب في مفعوله (أخلاقاً)[٧].

وأجاز ابن العلج إعماله مجموعاً في التمييز؛ لأنَّ التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف، نحو: عجبْتُ من تصبباته عرقاً[٨]، ومنع ابن سيده إعماله مجموعاً، واختاره أبوحيّان[٩].

---

(١) شرح عمدة الحافظ: ٦٩٢، ٦٩٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠١٥/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٧/٣.

(٣) مجمع الأمثال: ١٨٤/١، وينظر: الخصائص: ٢٠٧/٢، وشرح الكافية: ١٠١٦/٢، والمساعد: ٢٢٧/٢.

(٤) من البسيط: ينظر: ديوانه (١٣)، والخصائص: ٢٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٠١٦/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٦٩٤، والفنعا: الكرم والعطاء.

(٥) من الطويل: قيل: إنه لابن عبيد الأشجعي، وقيل: للشماخ، ملحق ديوانه (٤٣٠-٤٣٢)، والكتاب: ٢٧٢/١، والخصائص: ٢٠٩/٢، وشرح المفصّل: ١١٣/١، والمساعد: ٢٢٧/٢.

(٦) مسند الإمام أحمد: ١٩٢/٤-١٩٤، وجوّد إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢١/٨.

(٧) ينظر: المساعد: ٢٢٨/٢.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٢٢٥٨/٥، والمساعد: ٢٢٨/٢.

(٩) ينظر: الارتشاف: ٢٢٥٨/٥.

فهذه مجمل الآراء في إعمال المصدر مجموعاً، ولم أظفر بشاهد على إعماله مثنى في المراجع التي بين يدي، مما جعلني اعتقد أنَّ عدم إعماله مثنى مجمع عليه بين النحاة، بخلاف ما إذا كان مجموعاً، والذي أميل إليه في هذه المسألة رأي الجمهور، وما سمع من أعماله جمعاً فقليل يحفظ ولا يقاس عليه[1].

وبَعْد فإنَّ المصدر إذا استوفى الشروط السابقة عَمِل عمل فِعْله رفعاً ونصباً، وله أحوال من حيث الإعمال تتفاوت بين القوة والضعف، وقبل أن أنتقل إلى الحديث عن تلك الأحوال، رأيْتُ أنْ أتوقف عند سؤال يسترعي الانتباه، أيُّهما أقوى في العمل المصدر أم اسم الفاعل؟

فأقول: ظهر لي من البحث أنَّ النحاة اختلفوا في هذه المسألة، فمنهم من يرى أنَّ المصدر أقوى من اسم الفاعل، وثان يرى أنه أضعف من اسم الفاعل، ومحور الخلاف يتمركز حول إعماله بمعنى الماضي، إذ لا يشترط فيه كونه دالاً على الحال أو الاستقبال كاسم الفاعل فيعمل في الأزمنة الثلاثة، وهو مستند من قال بأَنَّه أقوى من اسم الفاعل[2] في العمل، أمَّا الفريق المخالف فيرى أنَّ طلبَ المصدر للفاعل والمفعول لكونهما من ضرورياته عقلاً لا وضعاً، فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل، واسما الفاعل والمفعول يطلبان الفاعل والمفعول لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما، فبعد حصولهما لهما يحتاجان إلى مشابهة قويَّة للفعل، وإلى شروط حتى يعملا عمل الفعل، فطلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته، وعمله فيهما ضعيف، لضعف مشابهته للفعل لفظاً ومعنى، وطلب اسم الفاعل والمفعول لمعموليهما ضعيف؛ لكونه يتضمن المصدر وعملهما فيهما قوي؛ لكون مشابهتهما للفعل قوية لفظاً ومعنى[3]، فالموضوع يتناول جانبين: جانب الاشتقاق، وجانب العمل، فبالنظر للاشتقاق فالمصدر أصل للفعل -عند البصريين- وهو بالتالي أصل لاسم الفاعل والمفعول، فأعطي ميزة العمل في الأزمنة الثلاثة، أمَّا من حيث قوة العمل وضعفه فهو فرع على الفعل في

(١) شرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٥.

(٢) ينظر: البسيط: ٢/٦٢٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٢٢٥.

هذا الجانب، فضعفت مرتبته عن الفعل وعن اسم الفاعل والمفعول، وهو الرأي الذي أميل إليه، ومستندي في ذلك عدة أمور منها: أنّ اسم الفاعل يعمل ظاهراً ومضمراً مقدماً ومؤخراً عن معموله؛ لقوة شبهه بالفعل، ومثله اسم المفعول بخلاف المصدر فيمتنع إعماله عند الجمهور مضمراً، أو مؤخراً، ويعمل اسم الفاعل مفرداً وغير مفرد، ولا يعمل المصدر إلا مفرداً عند الجمهور، ومجموعاً عند بعض النحاة وهو قليل لا يقاس عليه، وإضافة اسم الفاعل العامل عمل فعله إضافة لفظية في تقدير الانفصال، أمّا المصدر فإضافته في جميع الأحوال محضة كإضافة الأسماء، واسم الفاعل يتحمل الضمير كالفعل، أمّا المصدر فلا يتحمل الضمير، لأنه اسم جامد، ولذلك يحذف الفاعل معه ولا يضمر، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾[1]، فـ(إطعام) خبر مبتدأ محذوف، والفاعل محذوف أي: إطعام هو، وأجاز الكوفيون إضمار الفاعل، فيتحمله كما تتحمله الصفة المشبهة والظرف[2] وهذا ضعيف؛ لأنّ تلك الأشياء يوصف بها، وتكون أحوالاً فجرت مجرى الفعل[3]. وتدخل (أل) على اسم الفاعل العامل فتكون موصولة عند الجمهور أمّا في الصفة فهي معرِّفة لا موصولة، فتحقق هذه المسائل يرجّح كفة اسم الفاعل في العمل على المصدر، لذا قدّمْتُ المشتقات على المصدر، أمّا الصّفة المشبهة وإنْ كانت كالمصدر لا تعمل مضمرة ولا متأخرة إلا أنَّ تحمّلها للضمير كالفعل، جعل لها ميزة في تقدُّمها على المصدر.

ويعود بنا الحديث مرة أخرى عن أحوال المصدر في العمل إذ له ثلاثة أحوال فيأتي: مضافاً، ومنوَّناً، ومحلًّى بأل، وتتفاوت أحواله في العمل بين الكثرة والقلة، فمن النحاة من يرى أنّ إعماله مضافاً أكثرُ من المنوّن، وإعماله منوّناً أكثر من إعماله مقروناً بالألف واللام[4]، ويعلِّل ابن مالك ذلك بقوله: «وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف؛ لأنَّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من

---

(١) سورة البلد: الآية (١٤)، (١٥).

(٢) ينظر: اللباب للعكبري: ٤٥٢/١، والمساعد: ٢٣٢/٢.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري: ٤٥٢/١.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٨٢/٦، وشرح التسهيل: ١١٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٠٨/٣، والتذييل والتكميل: ٣/ورقة ٢٣٦، والمساعد: ٢٣٤/٢.

الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنوّن والمقترن بالألف واللام، إلا أنَّ في المنوّن شبهاً بالفعل المؤكّد بالنون الخفيفة، استحقّ به أنْ يكون أكثر إعمالاً من المقترن بالألف واللام»[1].

فعمل المضاف أكثر، والمنوّن أقيس، والمحلّى بأل قليل[2]. وذهب الزجاج[3]، والفارسي[4]، وأبوعلي الشلوبين[5] إلى أنَّ إعماله منوّنا أقوى[6]، وذهب بعض النحويين[7] إلى إعماله مضافاً ومنوّناً على حدٍّ سواء. ونُقِل عن الكوفيين أنهم لا يعملون المصدر المنوَّن، وأنّه إنْ وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل[8].

أما المصدر المحلّى بأل فللنحاة فيه مذاهب أيضاً:

المذهب الأول: جواز إعماله كالمصدر المنوّن بلا قبح، وهو مذهب الجمهور كسيبويه[9]، والمبرد[10]، وابن عصفور[11] وابن مالك[12].

المذهب الثاني: جواز إعماله على قبح وهو مذهب الفارسي[13].

والمذهب الثالث: منع إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام مطلقاً؛ لأنَّ (أل) من

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١١٥/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن النّاظم: ٤١٦، وأوضح المسالك: ٢٠٥/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٢٦٢/٥، والمساعد: ٢٣٦/٢.

(٤) ينظر: المقتصد: ٥٦٤/١، والارتشاف: ٢٢٦٢/٥.

(٥) ينظر: التوطئة: ٢٢٧- ٢٧٨.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦/٢، والصفوة: ١٥٢/١/٢، والارتشاف: ٢٢٦٢/٥.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ورقة ٢٣٧.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٢٢٦٠/٥، والمساعد: ٢٣٤/٢.

(٩) ينظر: الكتاب: ١٩٢/١.

(١٠) ينظر: المقتضب: ١٤/١، ١٥.

(١١) ينظر: شرح الجمل: ٢١/٢.

(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠١٢/٢، ١٠١٣.

(١٣) ينظر: الإيضاح: ١٤٢، ١٤٣، والارتشاف: ٢٢٦١/٥.

خواص الأسماء، فإذا دخلت على المصدر زال شبهه بالفعل، وهو مذهب الكوفيين[1]، واستحسنه ابن السّراج[2] من البصريين، ووافقه ابن الخشاب[3].

والمذهب الرابع: يفصل أصحابه المسألة، فيجوز عندهم إعمال المصدر على أنْ يعاقب الضمير (أل)، وإلا فلا يجوز إعماله، وهو مذهب ابن الطراوة[4]، وأبي بكر بن طلحة[5]، واختاره أبوحيّان[6].

ولعلّ الخلاف راجع إلى أن المصدر وسط بين الاسميّة والفعليَّة فتجاذ به شبهان: شبه بالفعل لذا عمل عمله فيرفع وينصب، وشبه بالاسم لدخول علاماته على المصدر كالإضافة، والتنوين، والتعريف بـ(أل)، فمَنْ منع إعماله في هذه الأحوال احتج بأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، ومَنْ أجاز إعماله نظر إلى دلالة تلك العلامات في المعنى، فالتنوين قد يدل على التنكير في المعنى، والإضافة قد تقع منفصلة فلا تفيد تعريفاً، وأمّا (أل) فهو أضعف النوعين، ولا يمكن تخريجه على الزيادة؛ لأنَّ الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا معرفة[7].

والفيصل في هذه الأحوال هو السماع؛ لذا كان إعمال المضاف أكثر، و(أل) أقل، ومن الأمثلة التي استشهد بها النُّحاة على إعمال المصدر في الأحوال الثلاثة ما يلي:

إعماله مضافاً: فيضاف إلى الفاعل والمفعول والظرف والصِّفة، فمِنْ إضافته إلى الفاعل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾[8] فـ(دفع) مصدر أضيف إلى الفاعل وهو لفظ الجلالة، و(النَّاس) مفعول به للمصدر.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦٠، والمساعد: ٢/٢٣٤.

(٢) ينظر: الأصول: ١/١٣٧.

(٣) ينظر: المرتجل: ٢٤٦.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦١، والمساعد: ٢/٢٣٥.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦١، وينظر: ابن طلحة النحوي: حياته وآثاره وآراؤه: د.عيّاد الثبيتي: ١٢٠ وما بعدها.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢/٢٢٦٢.

(٧) ينظر: شرح المفصّل: ٦/٦٠، والمقتصد: ١/٥٦٤، وقد قيل بزيادتها انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦١.

(٨) سورة الحج: الآية (٤٠).

ومن إضافته إلى المفعول قول الشاعر[1]:

ألا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المرءُ بيِّنٌ إذا لم يَصُنْهَا عَنْ هوىً يَغْلِبُ العقلا

فالمصدر (ظُلْم) أضيف إلى مفعوله (نفسه)، ورفع فاعله (المرءُ). ومن إضافة المصدر إلى الظرف قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[2] فأضاف المصدر (تربص) إلى ظرف الزمان (أربعة).

ومن إضافته إلى الصفة، قوله تعالى: ﴿ ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾[3] فـ(مكر) مصدر أضيف إلى الصفة (السيء).

ومن شواهد **إعماله منوناً**: قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ﴾[4]. فعمل المصدر (إطعام) المنوّن النصب في مفعوله (يتيماً) وقدر الكوفيون له فعلاً ناصباً أي: يطعم يتيماً[5].

ومن ذلك قول الشاعر[6]:

بضربٍ بالسُّيوفِ رؤوسَ قومٍ أزَلْنا هامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

فعمل المصدر المنوّن (بضربٍ) النَّصب في مفعوله (رءوسَ قوم).

أما شواهد **إعماله مُحلّى بأل**، فقد قال ابن مالك: «ولم يجيء إعمال المقترن بالألف واللام إلا في موضع محتمل، وهو قوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾[7]، فيحتمل أنْ يكون (مَنْ) في موضع رفع بـ(الجهر) على تقدير: لا يحبُّ اللهُ أن يجاهرَ بالسُّوءِ من القولَ إلا مَنْ ظُلِمْ»[8]

---

(١) من الطويل: لم أقف له على نسبة، شرح التسهيل: ٣/١١٨، وشرح قطر الندى: ٤٤٢، والتصريح: ٢/٦٣.

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٢٦).

(٣) سورة فاطر: الآية (٤٣).

(٤) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥.

(٥) المساعد: ٢/٢٣٤.

(٦) من الوافر: وقائله هو المرّار بن منقذ التميمي، الكتاب: ١/١٩٠، وشرح المفصل: ٦/٦٢، وشرح التسهيل: ٣/١٢٩، وشرح الألفية للهواري: ٣/١٣١، والأشموني: ٢/٥٤٢، المقيل: الأعناق.

(٧) سورة النساء: الآية (١٤٨).

(٨) شرح التسهيل: ٣/١١٦، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٧٢، شرح الكافية للرضي: ٣/٤٠٩، وشرح ابن القواس: ٢/١٠١١.

ومثله قول الشاعر[1]:

ضَعِيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأجَلْ

فنصب المصدر المعرّف بـ(أل) (النكاية) مفعوله وهو (أعداءه).

ومثله قول الآخر[2]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنَّني كَرَرْتُ، فَلَمْ أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فعمل المصدر المقترن بأل (الضّرب) النَّصب في مفعوله (مِسْمَعا).

وذهب الكوفيون إلى عدم إعماله[3]، ويقدِّرون فعلاً ناصباً في البيت الأول تقديره: يَنْكَى أعداءه، وفي البيت الثاني: ضَرَبْتُ مسمعا[4] ونسب الرضي[5] إلى المبرِّد منعه إعمال المصدر المعرّف بأل، لاستفحال الاسميَّة فيه، ويقدّر الناصب مصدراً محذوفاً يدل عليه المصدر المذكور، وما قاله المبرِّد في المقتضب يخالف ما نُقِل عنه حيث يقول مُعَلِّقا على البيت السابق: «أراد: عن ضَرْبِ مِسْمَعٍ، فلمَّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل عمل الفعل»[6].

والرأي الذي يترجح هو القائل بإعمال هذا النوع من المصادر لورود السماع به؛ ولأن عدم التقدير أولى من التقدير.

وهناك نوع من المصادر اختلف النحاة في إعماله، وهو المصدر النائب عن فعله، فمذهب سيبويه إعمال المصدر النائب عن فعله إذا كان للأمر، يظهر في قوله: «ومما أُجْرِي مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

على حِينَ ألْهَى النَّاسَ جُلُّ أمورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالِبِ

---

(١) من المتقارب: لم أقف له على نسبة: الكتاب: ١٩٢/١، والبيان: ٢٧٢/١، وشرح التسهيل: ١١٦/٣، والمساعد: ٢٣٥/٢، والخزانة: ١٢٧/٨-١٢٨.

(٢) من الطويل: نسبه سيبويه للمرّار الأسدي، وقيل: لمالك الباهلي، الكتاب: ١٩٣/١، والمقتضب: ١٤٨، وشرح المفصّل: ٦٤/٦، وشرح الكافية للرضي: ٤١٠/٣، والخزانة: ١٣٢/٨، أولى المغيرة: أول الخيل المغيرة، أنكل: أرجع عن القتال جبناً، مسمع: رئيس القوم وهو ابن شيبان من بني قيس بن ثعلبة، ويجوز أن يكون نصب (مسمعا) بلحقتُ، والأوّل أولى لقرب الجوار، انظر: تحصيل عين الذهب: ١٦١.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٢٦١/٥، والهمع: ٧٢/٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٥/٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٤١٠/٣.

(٦) المقتضب: ١٥٠/١.

كأنه قال: انْدُلْ»[1]، ويعلِّق: الأعلم الشنتمري على ذلك بقوله: «الشاهد في نصب (المالَ) بقوله (نَدْلاً)؛ لأنّه بدل من قولك: (انْدُل)، كما تقول: ضَرْباً زيداً، بمعنى: اضربْ زيداً»[2].

فالعامل هو المصدر النائب عن فعله، وليس الفعل المحذوف ووافقه المبرِّد[3]، وابن السَّرَّاج[4]، خلافاً لما نقل عنهما من منع ذلك[5] يقول المبرِّد: «فقولك: (ضَرْباً زيداً) ينتصب (أي: زيداً) بالأمر، كأنَّك قلت: اضْرِبْ، إلا أنَّه صار بدلاً من الفعل لمَّا حذفته»[6]، وهو مذهب الفارسي[7]، والفراء من الكوفيين[8]، ووافقهم ابن يعيش[9]، وابن مالك[10]، وابنه[11]، وابن أبي الربيع[12]، وصحّحه ابن عقيل[13]. ونُقِل عن الأخفش قولان الجواز والمنع[14].

ومن النحاة مَنْ يجعل الناصب هو الفعل المبدل منه المصدر، لا المصدر نفسه كالسيرافي[15]، وابن الحاجب[16]، وابن هشام[17]، وينبني على هذا الخلاف الخلاف في جواز تقديم معمول هذا المصدر، فعلى الرأي الأول القائل بأنَّ المصدر هو العامل، منهم مَنْ يرى إجازة إعماله مقدَّماً ومؤخّراً؛ لأنه ليس بمنزلة موصول، ولا معموله بمنزلة

---

(١) الكتاب: ١/١١٥- ١١٦.

(٢) تحصيل عين الذهب: ١١٨.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/١٥٧.

(٤) ينظر: الأصول: ١/١٣٩.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٥٥.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/١٥٧.

(٧) ينظر: المساعد: ٢/٢٤٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٢٣.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٦/٥٩.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٢٨- ١٢٩.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٢٢.

(١٢) ينظر: البسيط: ٢/٦٢٦.

(١٣) ينظر: المساعد: ٢/٢٤٤.

(١٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٠٨، والارتشاف: ٥/٢٢٥٥، والبحر المحيط: ١/٤٥٢.

(١٥) في شرحه على كتاب سيبويه: ١/ورقة ٢٢٦.

(١٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٣٤.

(١٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٦٦.

صلة، فيقال: ضَرْباً رأسه، ورأسَهُ ضرباً[1]، فالمصدر قوي قُوَّة فعله، لذا التزم حذف فعْله لوجود المصدر، وفريق يرى امتناع تقديم معموله عليه. فلا يقال في ضرباً زيداً، زيداً ضرباً، وممن قال به الفراء[2]؛ لكونِ المصدر فرعاً على الفعل، فإذا قيل: زيداً ضرباً بتقدم المعمول، كان العامل في (زيداً) فعل مضمر قبله، واختار هذا الرأى أبوحيان عندما قال: «والأحْوط أنْ لا تُقْدِمَ على التقديم إلا بِسماع»[3].

ومن قال بأنَّ العامل هو الفعل المضمر، فيجوز عنده التقديم والتأخير، فيقال: زيداً ضَرْباً بالتقديم، وضَرْباً زيداً بالتأخير، وتميل النفس إلى الرأي الأول القائل بإعمال المصدر النائب عن فعله إن كان بمعنى الأمر أو الدعاء؛ لأن الأولى عدم التقدير، كما أنّه من المعروف في كلام العرب أنَّهم يستغنون عن الشيء لدلالة غيره عليه، فالفعل المقدّر في المسألة السابقة (أمر)، والمصدر النائب عنه معناه الأمر أيضًا، لذا التزم حذف الفعل، لنيابة مصدره عنه، فيقوم مقامه في العمل.

كما أنَّ عدم تقديم المعمول على المصدر النائب عن فعله هو الأرجح؛ لضعف المصدر عن الفعل، فلا يقوى على العمل مؤخرًا، وينبغي كما قال -أبوحيان- أن لا يُقْدَمَ على التقديم إلا بسماع.

ومما يعمل عمل الفعل ما يُسمَّى المصدر الميمي، ويعلّل ابن هشام ذلك بقوله: «ما يعمل اتفاقاً، وهو مابدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمَضْرَب والمَقْتل؛ وذلك لأنَّه مصدر في الحقيقة، ويُسمَّى المصدر الميمي، وإنما سمّوه اسم مصدر تجوّزًا»[4].

وحكم هذا النوع حكم المصادر في شروط الإعمال وفي تقسيمه إلى مضاف، ومنوّن، وذي (أل)، ومن شواهد إعماله قول الشاعر[5]:

أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكم رَجُلاً   أهدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٥٧/٤، وشرح الكافية الشافية: ١٠٢٤/٢، والبسيط: ٦٢٦/٢.

(٢) في معاني القرآن: ٣٢٢/١- ٣٢٣.

(٣) الارتشاف: ٢٢٥٥/٥.

(٤) شرح شذور الذهب: ٤١٠.

(٥) من الكامل والقائل: هو الحارث بن خالد المخزومي أو العرجي: ينظر: الأصول: ١٣٩/١، والتبصرة: ٢٢٤٥/١، وشرح شذور الذهب: ٤١٨، والمساعد: ٢٣٩/٢، والهمع: ٧٧/٥.

ف(مصاب) مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، و(رجلاً) مفعوله.

ومما يعمل عمل المصدر ولكن بقلّة اسم المصدر وهو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوِّه- لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله دون تعويض[1]، فاسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، ونقص عن حروف فعله فلم يكن مصدراً، كالثواب، والعطاء، والكلام. وهو على ضربين: عَلَم، وغير علم. فالعلم: ما دلّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام؛ لتضمّن الإشارة إلى حقيقة، كـ«بَرّة» للمبرّة، و«فجارِ» للفَجْرَة[2]. وهذا القسم لا يعمل اتفاقاً؛ لأنّها أعلام خالفت المصادر في عدم قصد الشياع، وأنّه لا يضاف، ولا يقبل (أل)، ولا يقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل؛ ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مرّاته[3]. وغير العلم وهو ما يُسمّى باسم المصدر -سبق تعريفه- نحو: الثواب، والعطاء ففي إعماله خلاف بين النّحاة، فالبصريون يمنعون إعماله مطلقاً وما جاء بعد هذه الأسماء منصوبًا قدّرُوا لها أفعالاً[4]. وفي المقابل يجيز الكوفيون إعمال هذه الأسماء[5]، ومستندهم السّماع، من ذلك قول الشاعر[6]:

أكُفْراً بعد رَدِّ المَوْتِ عنِّي ... وبَعْدَ عَطَائِكَ المائةَ الرِّتاعا

فعمل اسم المصدر (عطائك) النصب في (المائة) بعد إضافته لفاعله. وعدّه البصريون من النوادر[7]. ومن إعمال اسم المصدر (ثواب) في قول حسان بن ثابت: رضي الله عنه:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ ... جِنانٌ مِنَ الفِرْدَوسِ فيها يُخَلَّدُ[8]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١١٩-١٢٠، وشرح شذور الذهب: ٤١٠، وشرح ابن عقيل في الألفية: ٢/٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٢١، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٤٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٢١، والمساعد: ٢/٢٣٨، والهمع: ٥/٧٧، والأشموني: ٢/٥٤٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٧، وشرح التسهيل: ٣/١٢٣، والارتشاف: ٥/٢٢٦٤، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٤٤، والمساعد: ٢/٢٤١.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦٤، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٤٤، وشرح شذور الذهب: ٤١٢، والتصريح: ٢/٧، والهمع: ٥/٧٧.

(٦) من الوافر والقائل هو: القطامي: ينظر: ديوانه (٣٧)، والأصول: ١/١٤٠، والتبصرة: ١/٢٤٤، وشرح التسهيل: ٣/١٢٣، وشرح الشذور: ٤١٢، الرّتاع: جمع راتعة، وهي الإبل التي ترتع.

(٧) ينظر: التبصرة: ١/١٤٥.

(٨) من الطويل ينظر: ديوانه: (٩١)، وشرح التسهيل: ٣/١٢٣، وشرح شذور الذهب: ٤١٣، والهمع: ٥/٧٨.

فأعمل اسم المصدر (ثواب) عمل فعله فنصب المفعول به وهو قوله: (كُلّ موحّد) بعد إضافته لفاعله لفظ الجلالة.

ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطّأ: «من قُبلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ»[1]، فأعمل اسم المصدر (قبلة) عمل فعله، فنصب المفعول (امرأته). ويخرّج ذلك عند البصريين على تقدير فعل محذوف[2].

واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فإنها لا تعمل فلا يقال: عجبتُ من خَبْزِكَ الخبزَ، ولا مِنْ دهنك رأسَك، ولا مِنْ: قوتِكَ عيالَك، وأجازها الفراء، وقال هشام: لا تمتنع في القياس[3].

ورجّح أبوحيّان مذهب البصريين في قوله: «والذي أذهب إليه في هذا المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب بعده ليس منصوباً باسم المصدر. ولا أُجري مُجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها، بل هو منصوب بإضمار فعل يفسِّره ما قبله»[4]، وهو الرأي الراجح؛ وذلك لبُعْد اسم المصدر عن مشابهة الفعل فهو فرع الفرع فإهماله أوْلى، وما سُمع من تلك الشواهد يحفظ ولا يقاس عليه؛ ليطرّد الباب على وتيرة واحدة.

---

(١) الموطأ للإمام مالك كتاب الطهارة باب الوضوء برقم (٥٧، ٥٨، ٥٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٢٣، وتوضيح المقاصد: ٢/٨٤٤.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦٥، والمساعد: ٢/٢٤١، والهمع: ٥/٧٨.

(٤) التذييل والتكميل: ٣/ورقة ٢٤١.

٧- أَفْعَل التفضيل

من الأسماء التي تعمل عمل الفعل في موضع بعينه (أفعل التفضيل)، وهو الاسم المشتق من فعل على جهة الزيادة على غيره[1]، ولا يكون إلا على صيغة (أفْعل)، ويعد أضعف من الأسماء المشتقة؛ لأنه لا يرفع الظاهر بل المضمر فقط، ويلزم لفظاً واحداً فلا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، يقول سيبويه -رحمه الله-: «ولم تقو هذه الأحرف قُوَّة الصّفة المشبة، ألا ترى أنّك تؤنّثها وتذكّرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ أبوه، كما تقول: مررْتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، وهو مثل قولك: مررْتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه، فإنْ جئْتَ بـ(خيرٍ منك) أو (عشرين) رفعت؛ لأنّها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل، فلم تقو قوّة المشبهة، كما لم تقو المشبّهة قوة ما جرى مجرى الفعل»[2].

فـ(أفعل التفضيل) يلزم وجهاً واحداً وهو: الإفراد، والتذكير، والتّنْكير، ولا ينصب إلا اسماً نكرة وهو التمييز، «لأنه عَمَل العامل الضّعيف؛ وذلك لأنَّ العامل أدلُّ على النكرة منه على المعرفة، فعملت في النكرة التي العامل أدلّ عليه، ولم تعمل في المعرفة التي تضعف دلالة العامل عليه؛ لئلا يجتمع ضعفها في نفسها وضعف الوجه الذي تعمل عليه، فلهذا تميّز ما يجوز أن تعمل فيه ممّا لا يجوز، وسُمِّي (تمييزاً) ليفرق بينه وبين المفعول»[3] و(لأفْعل) التفضيل شبه (بأفْعل) التعجب من حيث اللّفظ، فكلاهما يلزم حالة واحدة ويبنى مما يبنى منه فعل التعجب ومن حيث العمل إذ (أفعل) التفضيل فرع في العمل على (أفعل) التعجب، فيرفع المضمر وكذلك الظاهر بشروط سيأتي ذكرها، وينصب النكرة على التمييز دون المفعولية؛ لكونه فرعاً والفروع لا ترتقي إلى درجة الأصول، أمّا (أفْعل) التعجب فينصب مفعولاً باعتباره فعلاً وهو أقوى من (أفْعل) التفضيل، الذي لا يقوى على رفع الظاهر إلا بشروط تقوّي جانب العمل فيه، ومعلوم أنَّ رفع العامل لمعموله لا يحتاج إلى شرط وتتمثل هذه الشروط في مجيء (أفْعَل) التفضيل صفة لاسم نكرة، مسبوق بنفي، ومرفوعه أجنبيّ مفضّل على نفسه باعتبارَيْن،

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ١٠٠٢/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٣/١- ٢٠٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبة: ٤٧٨/٢.

من ذلك قولهم: «ما رأيْتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ». وتعرف بمسألة (الكحل)[1]، والمعنى: أنَّ (الكُحْل) في عين زيدٍ أحسنُ من نفسهِ في عين غيره من الرجال، فيجوز في هذا الموضع أنْ يقع موقعه فِعْل بمعناه، فيقال: ما رأيْتُ رجلاً يْحسُنُ في عينِه الكحلُ كحسنِهِ في عين زيد، فلمّا جاز أنْ يقدّر له فعل من معناه عمل في هذا الموضع الرفع، ولا يعمل في غيره؛ لشدّة ضعفه، ولو لم يعمل اسم التفضيل في هذه المسألة الرفع للزم أنْ يكون خبراً (للكحل)، وهذا ممتنع؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين العامل الضعيف ومعموله وهو (منه) بأجنبي وهو (الكحل)[2]، فإذا عمل الرفع انتفى المانع، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: «ما مِنْ أيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيهَا الصَّومُ منه في عشرِ ذي الحجّة»[3]، فرفع أفْعل التفضيل (أحبّ) الاسم الظاهر وهو (الصّوم)، وقد وقع صفة (للأيّام)، و(الهاء) في (فيها) للأيّام، وفي (منه) (للصّوم)[4]، و(الصّوم) مفضّلٌ على نفسه باعتبارَين، وسُبق أفعل التفضيل بنفي، فتحقّقت فيه شروط عمله عمل فعله[5]، ونُقِل عن أنَّ يُونس حكى عن العرب رفعه للظاهر بلا اعتبارٍ لتلك الشروط، نحو: مررْتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه[6]، وهي لغة ضعيفة وغير مشهورة، وأجاز ابن مالك أنْ يسبق (أفْعل) التفضيل في حال رفعه الظّاهر باستفهام ونهي فيه معنى النّفي، نحو: لا يكُنْ غيرُك أحبُّ إليه الخير منه إليك، وهَلْ في النَّاسِ رجلٌ أحقُّ به الحمد لله منه بمحسنٍ لا يَمُنُّ بمِنَّة[7]. والذي يترجح رأي الجمهور باشتراطهم سبقه بالنفي، إذ رفع (أفعل) التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ، لكونه عاملاً ضعيفاً- والأوْلى- الاقتصار فيه على مورد السّماع ولا يقاس عليه[8] ولا يقوى (أفْعل) التفضيل على نصب المفعول به لا حقيقة ولا على التشبيه لضعفه، فإنْ جاء ما بعده

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣١/١، والمقتضب: ٣/٢٤٨-٢٥٠، والتبصرة: ١٧٩/١، واللُّباب للعكبري: ٤٤٧/١، وشرح التسهيل: ٦٥/٣، والبسيط: ١٦٠٩/٢، والارتشاف: ٢٣٣٥/٥-٢٣٣٧، وأوضح المسالك: ٢٩٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٢/١، والتبصرة: ١٧٩/١، وشرح التسهيل: ٦٨/٣، وشرح الكافية للرّضي: ٤٦٨/٣.

(٣) مسند الإمام أحمد: رقم الحديث: (١٩٦٨) وإسناده حسن.

(٤) ينظر: التبصرة: ١٨٠/١.

(٥) وقد قصر ابن بابشاذ عمل (أفْعل) التفضيل الرفع للظاهر على المسألتين السابقتين، وغلّطه في ذلك ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية: ٣٣٦.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ١٠٦/٦، وشرح الكافية للرضي: ٤٦٤/٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٦٨/٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٦٩/٣، والارتشاف: ٢٣٣٧/٥.

منصوب فيقدر له فعل محذوف عند الجمهور[1]، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[2]، فـ(مَنْ) مفعول به لفعل محذوف تقديره: «يعلمُ مَنْ يُضِل»[3]، وكقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[4]، فـ(حيث) مفعول به لفعل محذوف مدلول عليه بـ(أعلم)، ولا يجوز أنْ تكون ظرفاً؛ لأنّ علمه سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة[5]، وكقول العباس بن مرداس:

أكرَّ وأحْمَى للحقيقةِ منهــمُ   وأضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القوانِسَا[6]

فـ(القوانس): مفعول به لفعل محذوف يدل عليه (أضرب)؛ لأنَّ (أَفْعَل) التي للتفضيل تجري مجرى فعل التعجب، فلا يقال: ما أضْرَبَ زيداً عمراً؛ وذلك لضعف هذا الفعل وعدم تصرُّفه، فضَعُفَ (أفْعَل) التفضيل عن نصب المفعول أَوْلى. وأجاز بعضهم أن يكون (أفعل) التفضيل ناصباً لما بعده إذا تجرد من التفضيل؛ لأنّه اسم مأخوذ من فِعل، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة[7].

وهذا الرأي له وجاهته من حيث إنّ عدم التقدير أَوْلى من التقدير، إلا أنَّ بُعد (أفْعَل) التفضيل عن مشابهة الأسماء العاملة يضعف فيه جانب العمل بالنصب، ويُكتفى فيه بعمل الرفع في المضمر والظاهر بالشروط السالفة الذكر؛ ليظهر ضعفه وقصور مرتبته عن بقية الأسماء العاملة، فهو فرع عن عامل ضعيف وهو (أفْعل) التعجب، والفرع أضعف من الأصل.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٠٦/٦، وشرح التسهيل: ٦٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ٤٦٤/٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية (١١٧).

(٣) ينظر: المسائل البصريات: ٥٤٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٦٦/١، والتبيان: ٥٣٤/١، والبحر المحيط: ٢١٣/٤.

(٤) سورة الأنعام: الآية (١٢٤).

(٥) ينظر: التبيان: ٣٥٧/١، وشرح المفصّل: ١٠٧/٦، وشرح التسهيل: ٦٩/٣، والبحر المحيط: ٢١٨/٤-٢١٩.

(٦) من الطويل، ينظر: ديوانه: (٦٩)، ونوادر أبي زيد: ٢٦٠، وشرح المفصّل: ١٠٦/٦، وشرح التسهيل: ١٦٩/٣، والمغني: ٨٠٤، القوانس: مقدم البيضة في رأس الفارس.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٦٩/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٤٦٩/٢.

٨- اسم الفعل

من العوامل الضعيفة اسم الفعل وهو: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ك(شتّان) بمعنى: افترق، و(صَهْ) بمعنى: اسكت، و(مَهْ) بمعنى: انكفِفْ، واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة[١]. فهو يدل على المعنى الذي يدل عليه الفعل، فيفيد ما يفيده الفعل من الحدث والزمان فيقتضي الفاعليَّة، وينصب مفعوله إذا كان فعله متعدّيًا؛ لذا عملت بالفرعية علي الرأي القائل بأنها أسماء أفعال، وهذا يجرُّنا إلى الحديث عن حقيقة هذه الألفاظ، فقد اختلف النُّحاة فيها على عدة مذاهب[٢].

المذهب الأول: مذهب البصريين: أنَّها أسماء قامت مقام الأفْعال في العمل، ويسمونها أسماء أفعال[٣].

المذهب الثاني: مذهب جماعة من البصريين أنَّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ورُدَّ هذا الرأي من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ المصادر لم توضع للدلالة على الزّمان، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم يكن دالاً على الزَّمان، ولم يكُنْ منه الماضي والمضارع والأمر.

والجهة الثانية: أنَّ المصادر النائبة عن الأفعال معربة، نحو قولك: ضرباً زيداً أمّا اسم الفعل فهو مبني[٤].

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين أنّها أفعال حقيقيّة، لدلالتها على الحدث والزمن، ورُدّ رأيهم بأنه فاسد من وجوه:

أحدها: أنَّها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربيّة.

وثانيها: أنَّ منها ما ينوَّن، والفعل لا ينوّن.

وثالثها: أنَّ منها ما وضع على حرفين أصالة ك«مَهْ» و«صَهْ»، وليس هناك فعل وضع على حرفين.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٦١١، وأوضح المسالك: ٨١/٤، والتصريح: ٢٨١/٢-٢٨٢.

(٢) ينظر: البسيط: ١٦٣/١-١٦٤، والارتشاف: ٢٢٨٩/٥، وتوضيح المقاصد: ١١٥٩/٣، والأشموني: ٣٦٢/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٤١/١، والمقتضب: ٢٠٢/٣، والأصول: ١٦٧/١.

(٤) ينظر: عدة السالك: ٨٢/٤.

ورابعها: أنَّها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة.

وخامسها: أنَّ الدّال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد(١).

المذهب الرابع: ذهب بعض البصريين إلى أنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء، وهذا راجع في الحقيقة لقول الكوفيين(٢).

المذهب الخامس: ذهب بعض المتأخرين إلى أنّها ليست أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروفاً، وتُسمَّى خالفه، فهو قسم رابع من قسمة الكلمة(٣). وهذا الرأي يخالف ما أجمع عليه أهل العربيَّة على أنَّ أنواع الكلمة تنحصر في ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، ولو كان ثمّة نوع رابع لعثروا على شيء منه(٤).

وهذا النوع من الكلمات تجاذبه شبهان: شبه بالفعل من حيث العمل، وشبه بالاسم لدخول التنوين عليه، فلا هي أفعال خالصة، ولا أسماء خالصة، إنما هي بين بين؛ لذا سُمِّيت أسماء أفْعال -عند الجمهور- وتدخل تحت باب الأسماء، إذ شبهها بها أقرب، فهي جامدة كالأسماء، وأوزانها تخالف أوزان الفعل، وهو ما يرجِّح رأي الجمهور.

والفرق بين هذه الأسماء وبين مسمَّياتها من الأفعال أنَّها وإن عَمِلتْ عملها فإنّها ليست بصريح أفعال لعدمها التصرّف الذي هو خاصٌّ بالفعل، ولذا نقص تصرُّفها في معمولها عن تصرُّف الفعل، وانحطّت في ذلك عن رتبته(٥).

أمّا سِرُّ عدول العرب عن الفعل إلى اسمه فَلِمَا في ذلك من الاختصار والإيجاز، والسَّعة في اللغة، والمبالغة(٦)، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظ واحد، وصورة واحدة، فتقول للواحد وللاثنين: صه، وللجماعة: صه، وللمؤنث: صه، ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة، لوجب فيه التثنية والجمع والتأنيث،

---

(١) ينظر: عدة المسالك: ٨٢/٤.

(٢) ينظر: التذييل: ٥/ورقة ١٥، والأشموني: ٣٦٢/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٢٨٩/٥.

(٤) ينظر: شرح قطر النّدى: ٣٩.

(٥) ينظر: المرتجل: ٢٤٨.

(٦) ينظر: المرتجل: ٢٤٨، وشرح المفصل: ٢٥/٤.

فتقول: اسكتا، واسكتي، واسكتوا، واسكتن. أما وجه السَّعة في اللغة، فيوضّحه ابن جني بقوله: «ألا تراك لو احتجت في قافية لوزن قوله:

قدنا إلى الشّام إياد المِصْرَيْن.

لأمكنك أنْ تجعل إحدى قوافيها (دَهْدُرّيْن)، ولو جعلت هنا ما هذا اسمه وهو -بَطَل- لفسدِ وبطل»[1].

وأمَّا المبالغة: فإنّ قولنا: صه أبلغ في المعنى من (اسكُتْ)، وكذلك البواقي[2]. ثم إنّهم قسّموا هذه الأسماء من حيث الأصالة إلى: مرتجل، نحو: شتان، وصه، ومنقول: وهو ما نُقِل من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف مكان أو جار ومجرور، نحو: عليك بمعنى: الزم، ودونك زيداً، بمعنى: خُذْه، ومكانك بمعنى: أثبت وأمَامَك بمعنى: تقدّم، ومصدر أُهمل فعله نحو: بَلْه زيداً، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـ«دَعْ» و«اترك»[3].

واسم الفعل بقسمَيْه يعمل عمل فعله تعدِّياً ولزوماً، إلا أنّه أضعف من الفعل، باعتبار كونه فرعاً عنه في العمل، لأنّ أصله اسم، ولاحظٌ للأسماء في العمل إلا ما حُمِل على الفعل، ولضعفه آثار سيأتي ذكرها إنْ شاء الله.

---

(١) الخصائص: ٤٦/٣، ٤٧، وينظر: اللباب للعكبري: ٤٥٥/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٢٥/٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٨٦/٣.

٩- الأسماء العاملة عمل الحرف

تقدّم الحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل، ويمتد الحديث عن القسم الثاني من الأسماء العاملة التي عملت عمل الحرف، وهذا النوع من الأسماء أضعف العوامل الاسميَّة، إذ عملت حملاً على عامل ضعيف وهو الحرف، فالفرع أضعف من الأصل، وهي على قسمين: قسم يعمل الجر وهو المضاف، وقسم يعمل الجزم حملاً على (إنْ)، وهذه الأسماء أضعف من المضاف من حيث إنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وما حُمِل عليهما كذلك.

فالاسم المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، وكان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظّ له في عمل الجر، لكنّ العربَ اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب الاسم مناب حرف الجر فعمل عمله بالموقع، ويدل على ذلك اتصال الضمائر به، ولا تتصل الضمائر إلا بعاملها[(١)]، كما أنَّ المضاف هو الطالب للمضاف إليه، وأصل العمل راجع إلى الطلب[(٢)]، وهذا على رأي الجمهور[(٣)]، بأنَّ المضاف عامل في المضاف إليه، وثمّة رأي ثانٍ يرى أنَّ العامل هو حرف الجر المقدّر، وحجته أنّه قد ثبت عمل الحرف للجر فجَعل الحرفُ عاملاً؛ ليكون ذلك باباً واحداً أولى من جعله مختلفاً، كما أنّ معنى قولك: غلامُ زيدٍ: غلامٌ لزيدٍ.

فوجب أنْ تكون (اللام) عاملة[(٤)]، وممن أخذ بهذا الرأي الزمخشري في قوله: «لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أنَّ الفاعلية والمفعوليّة هما المقتضيان للرفع والنَّصب، والعامل هنا غير المقتضى، كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: مررْتُ بزيدٍ، وزيدٌ في الدار، وغلامُ زيدٍ، وخاتم فضة»[(٥)]، ويوافقه ابن يعيش

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ورقة (٦٥)، والمساعد: ٣٢٩/٢، والهمع: ٨٦٥/٤.

(٢) ينظر: البسيط: ٨٨٦/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١- ٤٢٠، والمرتجل: ٢٦٠، والمقتصد: ٨٧١/٢، واللُّباب للعكبري: ٣٨٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٨/١، ٧٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٠٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٧٢/١-٧٣، والبسيط: ٨٨٦/٢، وشرح ابن القوّاس على ألفية ابن معطي: ٧٣١/١-٧٣٢، ومنهج السالك: ٢٦٤- ٢٦٥، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤٢/٢، والهمع: ٢٦٥/٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٤٠١/١.

(٥) شرح المفصّل: ١١٧/٢.

في قوله: «فالعامل هنا حرف الجر المقدر، والتأثير له وتقديره: غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ من فِضَّة، لا ينفك كلّ إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر»[1]، ونُسِبَ هذا الرأي للزّجاج وابن الحاجب[2] وفي الإيضاح على شرح المفصّل ما يخالف ما نقل عن ابن الحاجب، فهو يوافق رأي الجمهور[3]، وقد رُدّ على أصحاب هذا الرأي بأنَّ تقدير عمل الحرف يؤدي إلى إعمال حرف الجر مضمراً، وذلك لا يجوز؛ لأن حرف الجر عامل ضعيف فلا يقوى على العمل مضمراً إلا في ضرورة أو نادر الكلام[4]، كما أنَّ ما ذكروه من المعنى غير مُستقيم، إذ معنى قولك: غلامُ زيدٍ ليس كـ«غلامٍ لزيدٍ»، إذ أحدهما معرفة والآخر نكرة[5].

ويرى فريق ثالث أنَّ العامل في المضاف إليه عامل معنوي وهو الإضافة وبه قال الأخفش، وتبعه السُّهَيْلي، وأبوحيّان[6]، وحجتهم أنَّه قد بطل أنْ يكون الحرفُ عاملاً، ولا وجه لعمل الاسم؛ لأنّه على خلاف القياس[7] ورُدّ عليهم بأنَّ عملَ المعنى أبعدُ عن القياس[8]، كما أنَّ الإضافة هي المعني المقتضي للإعراب، والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي له فلا تكون عاملة؛ لامتناع تقوُّم الشيء بنفسه[9].

وبهذا يترجح مذهب الجمهور؛ لأن عمل المضاف ليس باعتبار كونه اسماً، بل باعتبار اقتضائه المضاف إليه كاقتضاء كلِّ عاملٍ لمعموله[10]، فالمضاف يطلب المضاف إليه ويتعلّق معناه به، وعمله الجر إنما هو لنيابته عن حرف الجر، وحرف الجر عامل ضعيف كما

---

(١) شرح المفصل: ٢/١١٧.

(٢) ينظر: الهمع: ٤/٢٦٥.

(٣) ١/٤٠١.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: اللامات: ٦٢-٦٣، والإيضاح في شرح المفصّل: ١/٤٠١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٧٥، والبسيط: ٢/٨٨٦.

(٦) ينظر: أمالي السُّهيلي: ٢٠، والنُّكت الحسان: ١١٧، ويرجّح أبوحيان في منهج السالك مذهب الجمهور: ٢٦٥، والهمع: ٤/٢٦٥، والتصريح: ١/٦٧٤.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٠١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) ينظر: شرح المفصّل: ٢/١١٧، وشرح ابن القوّاس: ١/٧٣٣، والتصريح: ١/٦٧٤.

(١٠) ينظر: شرح ابن القواس: ١/٧٣٢.

ثبت سابقاً، فما عمل عمله أضعف من باب أوْلى، إذ الفروع لا ترقى إلى درجة الأصول. ويقدّر النّحاة حرف الجر بأنّه على معنى (اللام) بأكثريّة[1]، لذلك ذهب الزّجاج إلى أنَّ المضاف إليه مجرور بمعنى (اللام)، ولم يذكروا لهذا النوع ضابطاً.

وتكون على معنى (مِنْ)، وضابطه: أنْ يكون المضاف بعض المضاف إليه، وصالحاً للإخبار به عنه، كـ«خاتم فضة»، فيقال: هذا الخاتم فضّة[2]، وذهب ابن كيسان[3] والسيرافي[4] إلى أنه وإن لم يصح فيه الإخبار، فإنَّه إضافة بمعنى (مِنْ) وأنْكر ابن الضائع الإضافة التي بمعنى (مِنْ)، وإنما الإضافة عنده بمعنى (اللام) في كل حال، ومعناها الاستحقاق على كل حال[5].

وتأتي الإضافة بمعنى (في) عند الشيخ عبدالقاهر الجرجاني[6]، وعند ابن الحاجب[7]، وعند ابن مالك الذي قال: «وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[8]، وكقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[9]، فلا يخفى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد لا غنى عن اعتباره، وأنَّ اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه يتكلف لا مزيد عليه»[10].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٤، والأصول: ٥/٢، والإيضاح العضدي: ٢١١، والخصائص: ٢٦/٣، والمقتصد: ٨٧١/٢، والتوطئة: ٢٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٨/١، وشرح التسهيل: ٢٢١/٣-٢٢٣، وشرح قطر الندى: ٤٢١.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٤، والأصول: ٥/٢، والإيضاح العضدي: ٢١١، والخصائص: ٢٦/٣، والتوطئة: ٢٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٨/١، وشرح التسهيل: ٢٢٣/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٦/٢، وشرح المفصل: ١١٩/٢، وشرح ابن الناظم: ٣٨١، وأوضح المسالك: ٨٦/٢، وشرح قطر الندى (٤٢١)، والهمع: ٢٦٦/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٠٥/٢، والارتشاف: ١٧٩٩/٤، والهمع: ٢٦٦/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٣/٣، والارتشاف: ١٧٩٩/٤، والهمع: ٢٦٦/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٨٠٠/٤- ١٨٠١، والهمع: ٢٦٧/٤.

(٦) ينظر: المقتصد: ٨٧٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٦/٢.

(٨) سورة البقرة: الآية (٢٠٤).

(٩) سورة البقرة: الآية (٢٢٦).

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢١/٣، وما بعدها، والارتشاف: ١٨٠٠/٤، وشذور الذهب: ٣٣٠، وشفاء العليل، ٧٠١/٢، والمساعد: ٣٢٩/٢، ولم يرتض ذلك المذهب ابن الناظم في شرحه على الألفية: ٣٨١ ومابعدها.

وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى (عند)[1]، وذهب أبوحيّان إلى أنَّ الإضافة ليست على تقدير حرف جر أصلاً، وإنّما تفيد الاختصاص[2]. وهذا النوع من أنواع الإضافة وهي المعنوية، وسمِّيت بذلك لأنَّها تفيد أمراً معنوياً وهو التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: غُلامُ زيدٍ، والتخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة كـ«غلامُ امرأةٍ» وتُسمَّى كذلك (محضة)؛ لأنَّها خالصة من تقدير الانفصال[3]، وهناك إضافة ثانية تُسمَّى الإضافة اللفظيَّة وضابطها: أنْ يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة[4]. وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً إنّما تفيد التخفيف، ورفع القبح[5]، وتُسَمَّى غير محضة؛ لأنها في نيَّة الانفصال وهذه لا يقدر فيها حرف جر، وقد اختلفوا في إضافة المصدر واسم التفضيل هل هما من قبيل الإضافة المعنويَّة أو اللفظيَّة؟. فعند الجمهور إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة[6]، وذهب ابن برهان[7]، وابن الطراوة[8] إلى أنّها غير محضة فلا تعرّف[9]. أمّا إضافة أفْعل التفضيل فقد ذهب سيبويه، والأكثرون إلى أنّ إضافته محضة[10]، وذهب الكوفيون والفارسي[11] إلى أنّها غير محضة، وعند ابن السّراج إنْ أضيفت على معنى (مِنْ) فتكون في حكم الانفصال ولا تتعرف، وعلى غير (مِنْ) فتتعرَّف[12] فهذا النوع من الإضافة لا يتقدّر فيه حرف جر، بل العامل فيه المضاف،

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٨٠٠/٤، والمساعد: ٣٣٠/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٨٠١/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٤، ٢٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٨/٢، وأوضح المسالك: ٨٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٦٦/١، ١٩٩، ٢٠٠، ٤٢٥، ٤٢٧، والمقتضب: ٢٢٧/٣، ١٤٩/٤، ١٥٨، ١٩١، ٢٨٩. والارتشاف: ١٨٠٣/٤، وأوضح المسالك: ٨٩/٣.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٩٢/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٨/٣، والارتشاف: ١٨٠٥/٤، والمساعد: ٣٣٢/٢.

(٧) ينظر: شرح اللمع لابن الدهان: ١٠٣/١، وشرح التسهيل: ٢٢٨/٣، والارتشاف: ١٨٠٥/٤.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٨٠٥/٤، والمساعد: ٣٣٢/٢، وشفاء العليل: ٧٠٤/٢.

(٩) ينظر: وقد ضعّف ابن مالك هذا الرأي، انظر: شرح التسهيل: ٢٢٨/٣.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١، وشرح التسهيل: ٢٢٨/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٨/٢، والارتشاف: ١٨٠٥/٤.

(١١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢١٢، ٢١٣، والمقتصد: ٨٨٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٧/٢.

(١٢) ينظر: الأصول: ٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٧/٢، والارتشاف: ١٨٠٥/٤.

لكونه فرعاً عن الحرف، وعليه فإنّ المضاف عامل ضعيف، ولذلك الضعف آثار سيأتي ذكرها في موضعها.

أمّا الأسماء التي تعمل الجزم فهي على ضربين: اسم ظرف، واسم غير ظرف نحو: أين، ومتى، وأنَّى، وحيثما، ومَنْ، ومَا، وأي، ومهما[1]، وإنَّما عملت هذه الأسماء لتضمّنها معنى (إنْ) الشرطيّة، فهي فرع عنها وذلك التضمين طريق للاختصار، إذْ كان يطول الكلام لو قيل في: مَنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ إنْ ضَرَبْتَ زيداً ضربْتُ، وإنْ ضربْتَ بكراً ضربْتُ إلى ما لا يتناهى[2]. وهي كـ(إنْ) تجزم فعلَيْن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، وعملها ضعيف لكونها اسماً في الأصل ولفرعيتها في العمل على (إنْ)، ولذلك الضعف آثار سيأتي بيانها إن شاء الله.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٥٦/٣، والمقتضب: ٤٦/٢، والأصول: ١٥٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٩١/٤.

المبحث الثالث
التخفيف

يعد التخفيف ضرباً من الحذف وهو يدخل على الحروف، كما في (إنَّ وأخواتها)، و(رُبَّ) من حروف الجر، وهذا التخفيف مما يأباه القياس[1] فيقال: إنْ وأنْ ولكنْ وكأنْ، أمّا (لعلّ) فلا تخفف خلافاً لأبي علي الفارسي[2].

وهذا التخفيف يضعف شبهها بالفعل، فازدادت ضعفاً على ضعفها، ولم تعد بذات القوّة التي كانت عليها حال التشديد؛ لذا وقع خلاف بين النحاة في جواز تخفيف هذه الحروف، وبُسطت هذه القضية في ثنايا الكتب، وأُفرد لكل حرف منها حديث مستقلّ، وأحكام خاصة.

أمَّا (إنَّ) فقد أجاز البصريون تخفيفها[3]، ومنعه الكوفيون[4]، وما جاءت صورته كذلك فهي (إنْ) النافية لا عمل لها. وكذلك أجاز البصريون تخفيف (أنَّ)، أمَّا الكوفيون فيرون أنها إذا خففت فلا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر[5]، و(لكنَّ) تخفف فتضعف، وكذلك (كأنَّ) تخفف فيضعف عملها، ووجه ضعف هذه الحروف يظهر في أمرين:

الأول : جواز إعمال بعضها بعد أن كان واجباً، مثل (أنْ)، و(كأنْ) و(إنْ) و(لكنْ) تعمل عند غير الجمهور.

الثاني: أنَّ هذه الحروف إذا عملت، فإنها لا تقوى على العمل في كل اسم، بل يشترط في اسمها وخبرها شروطاً تقيّد من عملها.

(فأَنْ) على مذهب الجمهور إذا خففت فإنّها تعمل، ويشترط في اسمها أنْ لا يكون ظاهراً، بل يكون مضمراً لا يلفظ به إلا في الضرورة، كقول الشاعرة[6]:

بِأَنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ   وأنْكَ هُنَاك تكونُ الثِّمَالاَ

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٧١/٨.

(٢) ينظر: كتاب الشعر: ٧٤، والمسائل البصريات: ٥٥٢- ٥٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢، والمقتضب: ٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٧/١، وشرح المفصّل: ٧١/٨ وما بعدها.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٢٧٥/٣، والجنى الداني: ٢١٩.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٧٥/٣، والجنى الداني: ٢١٩.

(٦) من المتقارب والقائل هي: لجنوب بنت العجلان الهذلية ترثي أخاها عَمْراً، الإنصاف: ٢٠٧/١، وشرح ابن الناظم: ١٨٠، وتوضيح المقاصد: ٥٣٨/١، وشرح قطر الندى: ٢١٦، مريع: الخَصيب، والثِّمال: الذخر والغيّاث.

فالكاف: اسم (أنْ) المخففة، وعليه فلا يلزم أن يكون ضمير الشأن -كما ذهب بعضهم[1]- فقد قدّر سيبويه -رحمه الله تعالى- قوله تعالى: ﴿ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ﴾[2] أي: أنك يا إبراهيم[3]. أما خبرها فيشترط فيه أن يكون جملة إما اسمية كقوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[4]، أو جملة فعلية فعلها جامد، كقوله تعالى: ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[6]، فلا يفصل بين (أنْ) والفعل الجامد بفاصل؛ لشبهها بالأسماء، فكأنها لم يلها إلا الاسم[7]. وقد يليها فعل متصرف للدعاء كقراءة نافع بإسكان (أنْ) وبسكر الضاد وفتح الباء في (غضبَ) فعلاً ماضياً، ورفع لفظ الجلالة على الفاعليه، كقوله تعالى: ﴿والخَٰمِسَةَ أَن غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾[8]، فلا يفصل بينهما بفاصل، قال سيبويه -رحمه الله-: «وأمّا قولهم: أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خيراً؛ فإنّهم إنّما أجازوه لأنّه دعاء»[9]. فإنْ وقع الخبر جملة فعليّة فعلها متصرف لغير الدعاء فلابد أنْ يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، وهذه الفواصل هي: (قد)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا ﴾[10]، أو حرف التنفيس كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾[11]، أو حرف نفي: كقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾[12]، أو الجملة المصدرة بـ(إذا)، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا ﴾[13]،

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ٢١٣، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٣٥١.

(٢) سورة الصافات: الآيتان (١٠٤) - (١٠٥).

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/١٦٣.

(٤) سورة يونس: الآية (١٠).

(٥) سورة الأعراف: الآية (١٨٥).

(٦) سورة النجم: الآية (٣٩).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٣٧.

(٨) سورة النور: الآية (٩)، وهي قراءة نافع، ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٦٠، والكشف عن وجوه القراءات: ٢/١٣٤، والتيسير: ١٦١، والنشر: ٢/٣٣٠، والإتحاف: ٣٢٢.

(٩) الكتاب: ٣/١٦٧.

(١٠) سورة المائدة: الآية (١١٣).

(١١) سورة المزمّل: الآية (٢٠).

(١٢) سورة طه: الآية (٨٩).

(١٣) سورة النساء: الآية (١٤٠).

ويفصل بـ(لو)، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾[1]، وإنما جاء هذا الفصل عوضاً عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال، ولم تعوّض مع الاسم؛ لأنه مع الاسم لحقها ضرب واحد من التغيير، ومع الفعل ضربان الحذف ووقوع الفعل بعدها[2]. وفي كل هذه الأمثلة الاسم مضمر والجملة بعده الخبر، وقد نقل عن سيبويه أنّه يجوّز إلغاء (أَنْ) لفظاً وتقديرا[3]، والذي ظهر لي بعد مراجعة رأيه في المسألة خلاف ما نُقِل عنه إذ يقول: «ومن قال: «والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عليها» فكأنّه قال: أَنّه غَضَبَ الله عليها، لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضْطُرُّوا بـ(كأنْ) إذا خففوا يريدون معنى (كأنّ)، ولم يريدوا الإضمار»[4]، ويقول في موضع آخر: «قولك: قد علمْتُ أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقّنْتُ أن لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقول، وأنّك لا تفعلُ»[5]. فهو يُعمل (أنْ) في المضمر. وقد يرد بعدها الفعل بلا فصل. كقول الشاعر[6]:

علمُوا أنْ يؤمَّلُون فجادوا ... قبل أنْ يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

(فأنْ) الأولى المخففة من الثقيلة ووليها الفعل المتصرف لغير الدعاء بلا فصل للضرورة الشعرية، ويمتنع كونها الناصبة؛ لأنها سبقت بفعل يدل على اليقين، ولأنّ الشاعر قد نصب بأنْ في قوله (أن يُسألوا)، فدل على أنّ لغة الشاعر النصب بأنْ ومن البعيد أنْ يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

والتشابه بين (أَنْ) المخففة من الثقيلة و(أَنْ) الناصبة واضح في اللفظ، وكذلك في المعنى لكونهما حرفي المصدر فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل يدل على

---

(١) سورة سبأ: الآية (١٤).

(٢) ينظر: الكتاب: ١٦٩/٣، والمقتضب: ٣/٥-٦، وشرح المفصّل: ٧٤/٨، ٧٥، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٩١/٢.

(٣) ينظر: التوطئة: ٢٣٥، والارتشاف: ١٢٧٦/٣.

(٤) الكتاب: ١٦٣/٣، ١٦٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١٦٥/٣.

(٦) من الخفيف: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٤٤/٢، وشرح ابن الناظم: ١٨٢، وشرح قطر الندى: ٢٢٥، وشرح ابن عقيل: ٣٥٦/١.

اليقين، كالبيت السابق ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطمع والإشفاق، نحو: اشتهيت، وأردتُ وأخاف؛ لأنّ هذه الأفعال يجوز فيها أَنْ يُوجَد ما بعدها وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلا (أنْ) الناصبة للأفعال، لأنّه لا تأكيد منها ولا مضارعة لما فيه تأكيد، أمّا إذا وقعت بعد فعل الظن، جاز أن تكون مخففة وناصبة[(1)].

كقوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾[(2)] قرئ بالرفع والنصب[(3)]، ولا تقع المخففة مجرورة الموضع كالمشددة لضعفها بالتخفيف[(4)].

ومثل (أنْ) في وجوب الإعمال عند الجمهور (كأنْ) المخففة[(5)]، حملاً على الفعل الذي حذف منه فلم يغيّر عمله[(6)]، إلا أنّها بعد التخفيف قد ازدادت ضعفاً، إذا اختلف البصريون في اسمها، فمنهم مَنْ يرى أنّ الأجود إبطالُ عملها ظاهراً؛ لنقص لفظها بالتخفيف، واسمها ضمير الشأن محذوف، فيقال: كأنْ زيدٌ أسدٌ، والمراد: كأنْهُ زيدٌ أسدٌ أي: الشأن والحديث[(7)]، وأجاز سيبويه إعمالها في الظاهر، ومنه قول الشاعر[(8)]:

وصدرٌ مُشرقُ اللَّونِ ... كأنْ ثَدْيَيهِ حُقَّانِ

ويروى بالرفع، «كأنْ ثدياه حقّان»، فـ(ثدياه حقّان) مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر (كأنْ)، واسمها ضمير الشأن محذوف، ولا يلزم في خبرها أنْ يكون جملة كما

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/١٦٦-١٦٧، والمقتضب: ١/٤٨-٤٩، ٣/٧، وشرح المفصل: ٨/٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٢، وشرح الكافية لعبدالعزيز الموصلي: ٢/٥٠٥.

(٢) سورة المائدة: الآية (٧١).

(٣) قرأ بالرفع أبوعمرو وحمزة والكسائي، ينظر: السبعة: ٢٤٧، والتيسير: ١٠٠، وتخرج على أنّها المخففة من الثقيلة، وقرأ بالنصب ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، انظر: السبعة: ٢٤٧، والتيسير: ١٠٠، وتخرّج على أنها الناصبة للفعل.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٣٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/١٤٣، والمقتضب: ٤/٥٠، والتوطئة: ٢٣٨، وشرح المفصل: ٨/٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٣٦، وشرح التسهيل: ٢/٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٧٠.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/١٤٠.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٨/٨٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٧٠، والارتشاف: ٣/١٢٧٨.

(٨) من الهزج: لم أقف له على نسبة: الكتاب: ٢/١٣٥-١٤٠، وشرح المفصل: ٨/٨٢، وشرح التسهيل: ٢/٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٧٠.

في (أنْ)، بل قد يكون مفرداً، كقول الشاعر[1]:

ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ　　　كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَم

أي: كأنْهَا ظبيةٌ، ويُروى بالنصب (ظبيةً)، فهي اسم (كأنْ) والخبر محذوف تقديره: كأنْ ظبيةٌ عاطيةٌ. ويروى بالجر «ظبيةٍ» على زيادة (أنْ) شذوذاً بين حرف الجر (الكاف) ومجروره[2]، وإذا جاء خبرها جملة فعليَّة فعلها مضارع لزم أنْ يفصل بينهما بـ(لم)[3]، وقد جاءت في جميع مواقعها في القرآن الكريم بعدها الجملة الفعليَّة المجزومة بـ(لم)، ولم يصرّح باسمها معها، ولم يقع بعدها[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[6] ولا تعمل (كأنْ) عند الكوفيين؛ لضعف شبهها بالفعل بعد الحذف[7].

وإذا وقع بعدها الفعل الماضي يفصل بينهما بـ(قد)، كقول الشاعر[8]:

أزِفَ الترَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنَا　　　لمّا تزُلْ برحالِنَا وكأنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالَتْ، فحذف الفعل[9].

وأمّا (لَعلَّ) فلا تخفف عند الجمهور، خلافا للفارسي الذي أجاز ذلك في قوله: «فإنْ قُلْتَ: فهلاّ خفِّفت (لعلّ) كما خُفِّفَت إنَّ، وأنَّ ولكنَّ؟ فالقول في ذلك أنَّ (لعلّ) إنما هو: علّ، واللام فيه زيادة، وعلى التخفيف يُحمل ما أنشده أبوزيد، من قول الشاعر:

فقُلْتُ ادْعُ أخرى وارفع الصَّوتَ دعوةً　　　لعلَّ أبي المغوار مِنكَ قريبُ

---

(١) من الطويل: نُسِب لعلباء بن أرقم الشكري، وقيل لباعث بن صريم البشكري ونسب لغيرهما: الكتاب: ١٣٤/٢، وشرح المفصل: ٧٦/٤، وشرح التسهيل: ٤٦/٢، تعطو: تتناول، والسَّلم: الشجر.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٧١/٤، وشرح قطر النّدى: ٢١٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤٥/٢، وشرح قطر الندى: ٢٢٠.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٤٠/٢، ٢٤٢، القسم الأول.

(٥) سورة النساء: الآية (٧٣).

(٦) سورة يونس: الآية (٢٤).

(٧) اختار ذلك الرضي في شرح الكافية: ٣٧٠/٤، وينظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٢٥/٢، والارتشاف: ١٢٧٨/٢.

(٨) من الكامل والقائل هو: النابغة الذبياني ديوانه (٣٠)، وشرح الكافية للرضي: ٣٧١/٤، وشرح قطر الندى: ٢٢٢.

(٩) شرح قطر الندى: ٢٢٢.

إنْ فتحت اللام أو كسرت فوجه الكسر ظاهر، وأمّا الفتح فإنّ لام الجر يفتحها قوم مع المظهر كما تفتح مع المضمر، فإنّما خفّف (لعلّ) وأضمر فيه القصّة والحديث، كما أضمر في إنَّ وأنّ، والتقدير: لعلّهُ لأبي المغوار منك قريب»[1]. وهذا تكلّف كثير، ولم يثبت تخفيف (لعلّ)، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أنَّ الجر بـ(لعلّ) لغة قوم بأعيانهم[2].

(١) ينظر: كتاب الشعر: ٧٤، والمسائل البصريات: ٥٥٢-٥٥٤، والارتشاف: ٣/١٢٨٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٤٧، المغني: ٣٧٧، والجنى الداني: ٥٨٥.

المبحث الرابع

الجمـــود

من العوامل الضَّعيفة الأسماء الجامدة، وهي تبعد عن مشابهة الفعل، خلافاً لاسم الفعل، وإنْ كان من الأسماء الجامدة إلا أنَّ مشابهته للفعل في المعنى واضحة جليَّة، فاستحقَّ العمل فيرفعُ وينصب كفعله. لذا استثني من هذا المبحث.

أمّا الأسماء الجامدة فيعمل بعضها بشروط تقوي جانب الفعلية كالظَّرف والجار والمجرور، أو بالحمل على المشتقات كالمقادير، والأعداد، وكنايات العدد، والاسم المنسوب، وكان حقَّ هذه الأسماء ألا تعمل لجمودها، وبيان ذلك أن الظرف والجار والمجرور يعملان عمل الفعل، وقد ذكرهما ابن هشام في شذوره[1] تحت باب الأسماء العاملة عمل الأفعال، وإنّما كان عملهما بالنِّيابة على سبيل الجواز لا الوجوب، فهما عاملان ضعيفان؛ لذا اشترط الجمهور[2] شروطاً تقوي فيهما جانب العمل، وذلك بأن يتقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حَال، نحو: ما في الدار زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[3]، وزيدٌ عندك أخوه، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾[4]، ومررْتُ برجلٍ معه صَقر، ومررْتُ بزيدٍ في الدار أبوه، وجاءَ الذي في الدار أبوه، فالمرفوع بعدهما يجوز أن يرفع على الفاعليَّة، أو يرفع على الابتداء مخبر عنه بهما. ورجّحَ ابن مالك رفع ما بعدهما بفعل محذوف[5]، وقيل: يجب كون المرفوع بعدهما فاعلاً بفعل محذوف[6]. وقد رجّح ابن هشام مذهب الجمهور وهو أن المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع بهما لنيابتهما عن (استقر)، وقربهما من الفعل لاعتمادهما واستدل على ذلك بدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالساً، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤١٠، والهمع: ١٣١/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٩/١-٥٠، ١٣٤/٣، ١٣٥، ١٣٦، والإنصاف: ٥١/١، واللباب للعكبري: ١٤٣/١، وشرح المفصّل: ١١٤/٨-١١٥، والمغني: ٥٧٨، وشرح شذور الذهب: ٤١٠، والهمع: ١٣١١٥، وشرح حاشية الفاكهي: ٥٧٩.

(٣) سورة إبراهيم الآية (١٠). وانظر: الدُّر المصون: ٧٤/٧.

(٤) سورة البقرة: الآية (١٩).

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٣/١، والمغني: ٥٧٩.

(٦) ينظر: المغني: ٥٧٩.

والثاني: قول الشاعر[1]:

فإنْ يَكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ فإنَّ فؤادِي عندَكَ الدهرَ أجمَعُ

حيث أكّد الضمير المستتر في الظرف (عند) والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أنْ يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف يتنافيان، ولا لاسم (إنَّ) على محلِّه من الرفع بالابتداء؛ لأنَّ الطالب للمحل قد زال، واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأنَّ الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإنَّ الضمير لا يستكنُّ إلا في عامله[2].

وقد يجاب عن الدليل الأول: بأنّه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه إذا أضمر؛ لضعفه بالإضمار ووجوب الحذف[3] وعن الثاني: أنَّ الخليل وسيبويه جوّزا الجمع بين حذف المُؤكَّد لدليل، وبقاء توكيده، نحو: جاء زيدٌ ومرْرتُ بعمروٍ أنفسهما، برفع (أنفُسهما)، بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، ذكر ذلك ابن هشام في ثنايا حديثه عن شروط الحذف عندما قال: «وأمّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف لدليل كالثابت»[4].

أمَّا إذا لم يعتمدا أي: الظرف والجار والمجرور على شيء مما سبق، فالجمهور يوجبون الابتداء أي: المرفوع بعدها يعرب مبتدأ وليس فاعلاً لهما، واستدلوا على ذلك بأربعة أمور[5]:

أحدها: أنَّ العامل يتخطّى الظّرف فيعمل فيما كان مبتدأ، كقولك: إنَّ خَلْفَك زيداً، ولو كان عاملاً لم يبطله عامل آخر[6].

والثاني: أنَّك تضمر المبتدأ في الظّرف، وهو مقدّم كقولك: في داره زيدٌ، ولو كان عاملاً لكان واقعاً في رتبته، ولزم فيه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً.

---

(١) من الطويل والقائل: هو جميل بثينة، ديوانه: (١١٨)، ونسبه ابن الشجري في أماليه لكُثيِّر: ١/١٥، ٢/٧٨، وينظر: ديوان كثير (٢٠٤)، وبلا نسبة في المغني: ٥٧٩، وينظر: الخزانة: ١/٣٩٥.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب: ٥٧٩، وشرح الكافية للرضي: ١/٢٤٦- ٢٤٧.

(٣) حاشية الشُّمُني على مغني اللبيب: ٢/١٥٢، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢/٩٥.

(٤) مغني اللبيب: ٧٩٤.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٤٣، ١٤٤، وانظر: الإنصاف: ١/٥١.

(٦) ينظر: رد الكوفيين على ذلك في الإنصاف: ١/٥٣.

والثالث: أنَّ معمول الخبر يجوز أن يتقدّم على المبتدأ، كقول الشمّاخ:

كـــلا يَوْمَيْ طُوَالـة وصلُ أروى ظَنُونٌ آنَ مُطَرّحُ الظُّنون[1]

(وصلُ أرْوى) مبتدأ، و(ظنونٌ) خبره،و(كلا يومي طُوَالة) ظرف يتعلق بـ (ظَنُون) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه، لما جاز تقديم معمول خبره عليه، لأن المعمول لايقع إلا حين يقع العامل[2].

والرابع: أنَّ الظرف وحرف الجر غير مشتقين ولا معتمدين، فلم يعملا، على رأي الجمهور، أمَّا الكوفيون ومعهم الأخفش والمبرِّد[3] فيعملون الظرف والجار والمجرور بلا شرط الاعتماد فيرتفع ما بعدهما على الفاعليَّة، نحو: في الدّار زيدٌ، فـ(زيدٌ) فاعل عامله الجار والمجرور لتضمنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: قائمٌ زيدٌ، وإنّما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقدّم على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، وأمّا الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوِّز ارتفاعه بالابتداء أيضاً، إذ يجوّز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكن لمّا أجاز عمل الصِّفة بلا اعتماد آجاز كون زيد في قائم زيد فاعلاً أيضاً، وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأنَّ الظّرف أضعف في عمل الفعل من الصِّفة[4].

ويرى السهيلي عدم إعمالهما سواء اعتمدا أو لا، فيرفع ما بعدهما على الابتداء، كما ارتفع في نحو: قائمٌ زيدٌ بالابتداء لا بـ(قائم)، يقول السهيلي معلِّلاً لرأيه: «قد توهَّم قوم أنَّ هذا هو مذهب سيبويه، وأنّه يجيز أن يرتفع بالظرف إذا قلت: «زيدٌ في الدار أبوه» و«مررْتُ برجلٍ معه صقرٌ»، وليس هذا مذهب الرجل، وقد بيّن أبوسعيد السيرافي مراد سيبويه، وشرح وجه الغلط عليه بما فيه غنية، والفرق بين الظّرف وبين اسم الفاعل، أنَّ اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن التي يقوّي بها معنى الفعل عَمِل عَمَل الفعل، والظّرف في قولك: «زيدٌ في الدارِ أبوه» لا لفظ للفعل فيه، إنما هو معنى يتعلّق به الحرف ويدل عليه، فلم يكن في قوة

---

(١) من الوافر، ينظر: ديوانه (٣١٩)، الإنصاف: ٦٧/١، واللباب للعكبري: ١٤٤/١. طُوالة: موضع ببرقان فيه بئر، وأروى: من أسماء النساء، ظنون: غير مقطوع به، ومُطرَّح: مصدر ميمي بمعنى: الاطراح.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦٧/١

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥١/١، واللباب للعكبري: ١٤٣/١، والتبيان: ٢٣/١، وشرح المفصّل: ١٤/٨، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٦/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٤٧/١- ٢٤٨، والإنصاف: ٥١/١ وما بعدها.

القرينة التي اعتمد عليها أنْ تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دون قرينة أنْ يكون كالفعل، حتى يجتمع الاعتماد المقوّي لمعنى الفعل مع اللفظ المشتق من الفعل، فيعمل حينئذ عمل الفعل، فتقول: زيدٌ ذاهبٌ غلامُه، مرَرْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، ووجه آخر من الفرق بين المسألتَيْن، وهو أنّك إذا قلت: مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فالقيام -لا محالة- مسندٌ إلى الأب في المعنى، وهو في اللّفظ جارٍ على ما قبله، وفي المعنى مسند إلى ما بعده، فأمّا الظرف والجار والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ يجري على ما قبله إنّما هو معنى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع، وخبر عنه، فصحّ أنّه مبتدأ والجار والمجرور خبر عنه، والجملة في موضع نعت أو خبر»[1].

والحق أنّ ذلك الخلاف صناعي، لا ينبني عليه خلاف في صِحّة الأساليب.

ومما يعمل من الأسماء الاسم المنسوب، نحو أنا قرشيّ مفتخراً[2]، فنصب (مفتخراً) على الحاليّة، وقد يرفع ما بعده على الفاعلية، تشبيها له بالصِّفة المشبهة، يقول سيبويه -رحمه الله-: «هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال، وما أشبهها من الصِّفات التي ليست بِعَمَل نحو: الحسن والكريم، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها، ثم قال: وكذلك: أقرشيٌّ قومُك؟ وأقرشيٌّ أبواك؟ إذا أردت الصِّفة جرى مَجرى حَسَن وكريم»[3]. فعمله بالحمل على عامل ضعيف وهو الصِّفة المشبهة فهو أضعف من باب أَوْلى.

ومن الأسماء الجامدة العاملة المقادير، نحو: لديَّ شبرٌ أَرْضاً، وعندي رطلٌ زيتاً، واشتريْتُ منوان عسلاً، وهذا راقودٌ خلاً، وما يشبه المقدار نحو: (مثل) في قولهم: إنّ لنا أمثالها إبلاً، و(غير) نحو: إنّ لنا غيرها شاء[4]. فهذه الأسماء نصبت ما بعدها على التمييز، وإنما عملت هذه الأسماء لأنها بمنزلة: ضاربٌ زيداً من أسماء الفاعلين؛ وذلك من حيث إنّه مفرد فإذا نونته نصبْتَ ما بعده، وإذا أزلت التنوين خفضت ما بعده، وهو

---

(١) نتائج الفكر: ٤٢٣- ٤٢٤، وينظر: الهمع: ١/١٣١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٣٦.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٣٦.

يقتضي ما بعده من النوع المميز، كما أنَّ اسم الفاعل إذا نوّنته نصبته، نحو: ضاربٌ زيداً، وإذا حذفت التنوين خفضت نحو: ضاربُ زيدٍ، وهو يقتضي ما بعده من المفعول؛ فلذلك وجب أن يعمل (الراقود) و(الرطل) وإن كانا من الأسماء الجامدة، و(منوان) كذلك لأنه بمنزلة (ضاريان) من الجهة المذكورة[(١)].

ومثل ذلك أسماء الأعداد تنصب ما بعدها على التمييز، وهي على قسمين:

الأول: ما هو في حكم المنوّن، نحو: أحد عشر إلى تسعة عشر، وإنّما ذهب التنوين منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منوّن[(٢)].

والثاني: ما كان فيه نونٌ، وهي ألفاظ العقود من (العشرين) إلى (التسعين)، نحو: عشرون درهماً، فالنُّون لازمة له[(٣)]، فهذه الأعداد بمنزلة (ضاربون) من حيث إنه مجموع بالواو والنون، كما أنَّ (ضاربون) كذلك، فشبهوها باسم الفاعل في اللفظ لما احتاج إلى مميّز وأتوا بالنكرة المفردة فنصبوها، فقالوا: عشرون درهماً، وثلاثون رجلاً، كما قالوا: ضاربون رجُلاً[(٤)] فهذه الأسماء لا تعمل إلا في اسم نكرة، ولا يتقدم عليها معمولها.

ويحمل عليها (كم) إذ تنصب ما بعدها على التمييز، يقول سيبويه -رحمه الله-: «أمّا (كَمْ) في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام منوَّن، قد عَمِل فيما بعده؛ لأنّه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمِل عليه، وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو: ثلاثين وأربعين»: ثم يقول: «واعلم أنّ (كَمْ) تعمل في كل شيء حَسُنَ للعشرين أنْ تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أنْ تعمل في شيء قَبُح ذلك في (كم)»[(٥)]. وكذلك (كم) الخبرية تعمل الجر فيما بعدها على التمييز، يبيّن ذلك سيبويه بقوله: «واعلمْ أنَّ (كَمْ) في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منوّن، يجرُّ ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو: مائتي درهم فانجرّ (الدرهم)؛ لأنَّ التنوين ذهب

---

(١) شرح المفصل: ٧١/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٧/٢، والمقتصد: ٧٣١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٠٦/١-٢٠٧، والمقتصد: ٧٣١/٢.

(٤) ينظر: المقتصد: ٧٣١/٢، والكتاب: ٩٥/١، ١٧٢/٢، واللُّباب للعكبري: ٢٩٧/١- ٢٩٨- وشرح المفصل: ٧١/٢، ٧٢، وفي التخمير، ٤٤٩/١، قال: «هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض».

(٥) الكتاب: ١٥٧/٢.

ودخل فيما قبله، والمعنى معنى (رُبَّ)... ثم يقول: جعلوها في المسألة (أي: السؤال والاستفهام) مثل: (عشرون) وما أشبهها، وجُعِلت في الخبر بمنزلة (ثلاثة) إلى (العشرة) تجرُّ ما بعدها كما جرّت هذه الحروف ما بعدها»[1] فحملت (كم) بنوعيها في العمل على أسماء الأعداد، وهي محمولة على عامل ضعيف وهو اسم الفاعل، ومثلها كذلك كناية العدد (كأيّن) و(كذا)، فهما اسمان جامدان عملاً فيما بعدهما، حملاً على اسم التفضيل، قال سيبويه -رحمه الله-: «وقال (أي: الخليل) (كذا)، و(كأيّن) عملتا فيما بعدهما كعمل (أفضلهم) في (رجل) حين قلت: (أفضلُهم رجلاً)، فصار: (أي) و(ذا) بمنزلة التنوين، كما كان (هم) بمنزلة التنوين»[2].

---

(١) الكتاب: ٢/١٦١.

(٢) الكتاب: ٢/١٧١.

المبحث الخامس

كون العامل معنوياً

يطلق العامل المعنوي، ويقصد به نوعان من العوامل هما:

أولاً: عوامل معنوية: تدرج ضمن العوامل اللفظيّة، وإنّما سميت معنويَّة، لتضمنها معنى الفعل دون حروفه[1] كأسماء الإشارة، وحرف التنبيه، والظرف والجار والمجرور (إذا لم يعتمدا).

ثانيًا: عوامل معنويَّة: تطلق ويراد بها ما يقابل العامل اللفظي، وهي عوامل مقصورة في الذهن فقط، كالابتداء العامل في المبتدأ، ورافع الفعل المضارع.

أمّا العوامل المعنوية التي عملت لتضمنها معنى الفعل، فقد ضَعُفت لكونها عاملة بالمعنى دون أن تتضمَّن حروف الفعل في اللفظ، فبعدت عن مشابهة الفعل، فإنْ كانت العوامل اللفظية التي تشبه الفعل ضعيفة، فهي أضعف من باب أَوْلى، وهذه العوامل هي:

اسم الإشارة[2]، نحو: ذا زيدٌ راكباً، فـ(راكباً) حال عامله اسم الإشارة وهو مذهب الجمهور[3]، خلافًا للسهيلي[4] الذي منع إعمال اسم الإشارة، والناصب في هذه المسألة فعل مُضمر تقديره: «انظُرْ»؛ لأنَّ اسم الإشارة ليس بمشتق من أشار يشير. ومثله حرف التنبيه[5] يعمل النصب في الحال نحو: هذا عمرو منطلقاً، (فهذا): مبتدأ، و(عمرو) الخبر، و(منطلقًا) نصب على الحال، والعامل فيه التنبيه، وتقديره: انتبه له منطلقًا[6]، ويجوز أن يكون العامل اسم الإشارة، والتقدير: أُشير إليه منطلقًا[7]، ومنع السهيلي إعمال حرف التنبيه في قوله: «وعندي أنّ حرف

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٦/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٥٨٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٨/٢، وشرح التسهيل: ٣٤٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٤/٢، والارتشاف: ١٥٨٤/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٧٨/٢، والمقتضب: ١٦٨/٤، ٣٠٧.

(٤) ينظر: نتائج الفكر: ٢٣٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٥٨/٢، والارتشاف: ١٥٨٤/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٥٨/٢.

(٧) ينظر: المقتضب: ١٦٨/٢، وشرح المفصل: ٥٨/٢.

التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني، لا يجوز أنْ تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف»[1].

ومما يعمل النصب في الحال الظرف والجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل (استقر) أو اسم الفاعل (مستقر)، فلا عمل لهما في اللفظ لعدم اعتمادهما على رأي الجمهور[2]، نحو: «فيها زيدٌ مقيماً»، (ففيها): خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر، و(مقيماً) حال، والعامل فيه الجار والمجرور لنيابته عن الفعل، وهو (استقر)، ومثله: «عندك عمرو جالساً»، (عندك) خبر مقدم، و(عمرو) مبتدأ مؤخر، و(جالساً) حال عامله الظرف؛ لنيابته عن الفعل (استقرَّ)، فالعامل معنى الفعل لا لفظه[3].

ومن العوامل المعنوية ما ذهب إليه ابن مالك من إعمال (أمّا)[4] في قولهم: «أمَّا عِلْماً فعالمٌ»، بنصب (عِلْماً) حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه (أمّا)، ونسبة العمل إلى (أمّا) مجاز، إذ الناصب للحال هو فعل الشرط المحذوف والتقدير: مهما يكُنْ من شيء، فالمذكورُ عالمٌ في حال علم[5].

كما ذهب ابن مالك أيضاً إلى إعمال الاستفهام المقصود به التعظيم[6]، من نحو قول أعشى ميمون[7]:

بانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ ... يا جارتا ما أَنْتِ جَارَه

فـ(ما): اسم استفهام مبتدأ، (أنت): خبره، و(جاره): حال[8]، والعامل في الحال هو (ما) عند ابن مالك[9].

---

(١) نتائج الفكر: ٢٢٩.

(٢) ينظر: إعمال الاسم الجامد، ص١٨٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٥٧/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٢٩، وتوضيح المقاصد: ٧١٠/٢، والهمع: ٣٠/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٥٧٣/٣، وتوضيح المقاصد: ٧١١/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٢، وشرح ابن الناظم: ٣٢٩.

(٧) من مجزوء الكامل، ينظر: ديوانه: (٢٠٣)، المقرب: ٢٨٢/١، وشرح التسهيل: ٣٤٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ٧٣/٢، وشذور الذهب: ٢٥٧.. بانت: فارقت، عفاره: اسم امرأة.

(٨) وقيل: تمييز نسبة غير محوّل، ينظر: شرح الكافية للرضي: ٧٤/٢، وشذور الذهب: ٢٥٨.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٢، وشرح ابن الناظم للألفية: ٣٢٩.

ومن العوامل المعنويَّة حرفا التمنِّي والترجِّي[1]؛ لقوتهما في التغيير اللفظي والمعنوي[2]، وهما لا يعملان عند الرضي[3]، وأبي حيّان[4]، وفي إعمال (كأنَّ) خلاف فأجاز ابن الشجري إعماله في الحال، ويعلِّل ذلك بقوله: «وقد أعملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة: كأنَّ وليت ولعلّ: وذلك لقوّة شبههنَّ بالفعل»[5].

ومن تلك العوامل اسم الجنس المقصود به الكمال، نحو: أنت الرجلُ علماً[6]، والمعنى: الكاملُ في حال علمٍ.

ومن ذلك التشبيه نحو: زيدٌ مثلُكَ شجاعاً، وزيدٌ زهيرٌ شَعراً وحاتمٌ جوداً، أي: مثلُ زهير في حال شعرٍ، وذهب أبوحيان إلى أنّ تلك المنصوبات انتصبت على التمييز[7].

ومنهم من أعمل حرف (النداء)[8]، وعند الجُمْهور أنَّ العامل في النِّداء فعل محذوف تقديره: أَدْعُو وأُنَادي[9]، ومنهم مَنْ عَدَّ حرف النِّداء من أسماء الأفعال[10].

فهذه العوامل إنما تعمل في الفضلات: كالظرف والحال والتمييز[11]، وهي جميعاً عوامل ضعيفة.

والقسم الثاني من العوامل المعنويَّة عوامل مقصورة في الذهن فقط، وهي أضعف العوامل جميعاً؛ إذ لا وجود لها حقيقة، وغير ملفوظ بها في الجملة؛ لذا قل عددها عند البصريين، فهي -عندهم- تتمثل في عاملين: هما: رافع المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، وزاد

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٢، والخصائص: ٢٧٦٠٢٧٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطي لابن القواس: ٥٦١/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٤/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٥٨٥/٣.

(٥) أمالي ابن الشجري: ١٠/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٢، والمساعد: ١٤/٢، والارتشاف: ١٥٧٢/٣.

(٧) ينظر: الارتشاف: ١٥٧٢/٣.

(٨) ينظر: الخصائص: ١٧٦/٢، وشرح المفصل: ١٢٠/٨، والصفوة الصفية: ٤٨٩/٢/١.

(٩) ينظر: الكتاب: ١٨٢/٢، والمقتضب: ٢٠٢/٤، والتخمير: ٣٢٥/١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ١٢٠/٨، والهمع: ٣٣/٣.

(١١) ينظر: المغني: ٥٧٢- ٥٧٣.

الأخفش عامل الصفة وهو: التبعية[1].

أمّا عند الكوفيين فقد كثرت هذه العوامل وفسَّرُوا بها كثيراً من الظواهر النحويّة، وقد أوصل أحد الباحثين العوامل المعنوية في مجموعها إلى ثلاثة وعشرين عاملاً[2]، وليس المقام تفصيل هذه العوامل، بل سأكتفي بأشهرها عند المدرستين، وهي:

الابتداء، ورافع الفعل المضارع، والخلاف.

١ - الابتداء

تعددت الآراء في تعريفه:

قال المبرد: «معنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ»[3].

وقال الزجاجي: «ذكرك الاسم في أول الكلام مرفوعاً لتسند إليه خبراً، وذلك الاسم مبتدأ»[4].

وقيل: «هو جعل الاسم أوّل الكلام لفظاً أو تقديراً، معرّى من العوامل اللفظيّة لتخبر عنه»[5].

ويقول ابن يعيش: «والصحيح أنَّ الابتداء: اهتمامك بالاسم، وجعلك إيّاه أوّلاً لثان كان خبراً عنه، والأوّليَّة معنى قائم به، يُكْسِبه قوّةً إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدِّمة على غيره»[6].

ويقول ابن مالك: «والحاصل أنَّ الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنيَّة، مجرّداً مسنداً إليه خبر، ومسند هو إلى ما يسد مسدّ الخبر»[7]، وهذه الأقوال وإن اختلفت في الظاهر، ولكنها تستقي من معين واحد.

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٦٦، والمرتجل: ١١٥.

(٢) ذكر ذلك الدكتور محمد باتل الحربي في بحثه بعنوان العوامل المعنوية في النحو العربي: ٧٠-٧١، وينظر: أيضاً: العامل وأثره في النحو العربي دراسة نحويَّة قرآنية، رسالة ماجستير لمنيرة العلولا: ٤٤ ومابعدها.

(٣) المقتضب: ٤/١٢٦.

(٤) الجُمل: ٣٦، وينظر: شرح الجمل لابن خروف: ١/٣٨٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٤٠.

(٦) شرح المفصل: ١/٨٥.

(٧) شرح التسهيل: ١/٢٦٩، وينظر: التبصرة: ١/٩٩، والبسيط: ١/٥٣٥.

ومُجمل ما سبق أنَّ الابتداء: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية وتقديمه أولاً والاهتمام به، بجعله أوّلاً لثانٍ يكون المبتدأ مسنداً إليه والخبر مسنداً.

وكما تعددت آراؤهم في تعريفه، اختلفت مذاهبهم في رافع المبتدأ: ذهب سيبويه والجمهور إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، يقول سيبويه: «فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه»[1]. وقيل: إن العامل فيه ما في النفس من الإخبار، روي عن الزجاج[2]؛ قوله الاسم لمّا كان لابُدَّ له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

وقد رُجِّح المذهب الأوَّل، واستُدِلَّ عليه من ثلاثة أوجه[3]:

أحدها: أن الابتداء معنى يختص بالاسم، فكان عاملاً كالفعل، واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أنْ يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً.

الثاني: أنَّ كون الاسم أولاً مسنداً إليه، أصل في الجملة فوجب أنْ يكون مرفوعاً بذلك، كالفاعل، فإنّه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين.

الوجه الثالث: أن المبتدأ معمول، ولا بد له من عامل، ولا يجوز أن يعمل في نفسه؛ لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه، كما يمتنع أنْ يكون الشيء علّةً لنفسه، ولا يجوز أنْ يكون تعرِّيه من العوامل اللفظية عاملاً؛ لأنَّ ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً[4].

ورُدّ على من قال بأنَّ العامل ما في النفس من معنى الإخبار بأمرين:

أحدهما: أنَّ تصوُّر معنى الابتداء سابق على تصوّر معنى الخبر، والسابق أولى أن يكون عاملاً.

---

(١) الكتاب: ٢/١٢٦، وينظر: المقتضب: ٤/١٢٦، والأصول: ١/٥٨، واللمع: ٧١، والمقتصد: ١/٢١٤، ٢٥٦، ٢٥٧، وشرح المفصل: ١/٨٤، ٨٥، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٤٥.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٢٦، وشرح المفصل: ١/٨٤، ٨٥، والبسيط: ١/٥٣٥.

(٣) ينظر: التبيين: ٢٢٥.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٢٦، وينظر الرد على هذا المذهب: الإنصاف: ١/٤٥.

والثاني: أن رتبة الخبر بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول، فيتنافيان[1].

وأمّا التعري من العوامل اللفظية فإنّه غير عامل؛ لأنّ ذلك عدم، والعدم لا يعمل[2]، ولا يجوز أنْ يكون الضمير العائد عاملاً لوجهَيْن:

أحدهما: أنَّ المضمر فرع المظهر، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى.

والثاني: أنَّ الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول[3].

واختلفوا -كذلك- في رافع الخبر:

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ[4]، ومنهم من قال: هو مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً[5]. ومنهم من ذهب إلى أن رافعه الابتداء وحده[6]، وقيل: إنّ الابتداء هو العامل بواسطة المبتدأ[7]. وعند الكوفيين رافع الخبر هو المبتدأ، كما أنّ المبتدأ يرفع بالخبر[8]، ووافقهم الرضي[9] وأبوحيان[10].

ولكل فريق حجته:

فمن قال إنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء، احتجّ بأنَّ الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[11] ورُدّ بأن المبتدأ اسم جامد ليس فيه معنى الفعل والجوامد لا تعمل، والمبتدأ لو كان عاملاً لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه، كما أنَّ الخبر هو المبتدأ في

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٢٧.

(٢) ينظر: التبيين: ٢٢٦، وشرح المفصل: ١/٨٤.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٢٧، والرد على الرأي القائل بأنّ الخبر هو العامل في المبتدأ، فسيأتي الحديث عنه.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/١٢٧، والمقتضب: ٤/١٢، والإنصاف: ١/٤٤، وشرح الكافية للرضي: ١/٢٢٧، وقد نسب هذا الرأي إلى أبي علي وابن جني، وينظر: اللمع: ٧٢، فقد جعل العامل في الخبر المبتدأ، وفي الخصائص: ٢/٣٨٥ ذهب إلى أنَّ العامل هو الابتداء والمبتدأ معاً.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/٤٨، ٤/١٢٦، والأصول: ١/٦٣، واللباب للعكبري: ١/١٢٨، وشرح المفصل: ١/٨٥.

(٦) ينظر: اللمع: ٨٢، والتبيين: ٢٢٩، وشرح المفصل: ١/٨٥، وشرح الكافية للرضي: ١/٢٢٧، والهمع: ٢/٨.

(٧) اختاره الأنباري في الإنصاف: ١/٤٦، وابن يعيش في شرح المفصّل: ١/٨٥.

(٨) ينظر: الإنصاف: ١/٤٤، واللباب: ١/٢٣٠، وشرح المفصل: ١/٨٥، وشرح الكافية: ١/٢٢٧.

(٩) ينظر: شرح الكافية: ١/٢٢٧.

(١٠) ينظر: الارتشاف: ٣/١٠٨٥، ونُسب هذا الرأي لابن جني.

(١١) ينظر: الإنصاف: ١/٤٧، وشرح المفصل: ١/٨٥.

المعنى[1]. أمّا من قال بأن الخبر رفع بالمبتدأ والابتداء معاً، فحجتهم أنّ الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أنْ يكونا هما العاملين فيه[2]. وردّ بأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[3].

أمّا مَنْ قال بأنّه يرتفع بالابتداء وحده، فاحتج بأنّ الابتداء يقتضي اسمين، وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر، كـ(كان) و(إن)[4].

ورد عليهم ابن مالك بقوله: «وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أنّ الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون إتباع.

الثاني: أنّ المعنى الذي ينسب إليه عمل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد.

الثالث: أنّ الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمّن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنُّك بالأضعف؟

الرابع: أنّ رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمّنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمّنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ»[5].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٧/١، والتبيين: ٢٣٢/١، وشرح المفصل: ٨٥/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٦/١، وشرح المفصل: ٨٥/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٦، وشرح المفصل: ٨٥/١.

(٤) ينظر: التبيين: ٢٣٠، وشرح المفصّل: ٨٥/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١.

ومن قال بأن الابتداء هو العامل بواسطة المبتدأ احتجّ بأنّ الخبر لا ينفك عنه، ورتبته أنْ لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإنْ لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماءً في قدر ووضعتها على النار، فإنّ النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنّار عند وجود القدر لا بها[1]. وهذا الرأي قريب من الرأي السابق. بأنَّ الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر، ويمكن الرد عليه بمثل ما رُدّ على سابقه، ويضاف عليه أن القول بأنّ الابتداء عامل مقوًى بالمبتدأ لا نظير له[2].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأنّ المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابُدَّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ولا يمتنع أنْ يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، ويدل على ذلك أدوات الشرط فإنها تجزم الفعل، وذلك الفعل ينصبها، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[3] فـ(أيًا) منصوب بـ(تدعوا)، و(تدعوا) مجزوم بـ(أي)[4].

وقد رُدَّ مذهبهم بوجهين:

أحدهما: أنّ ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحال؛ وذلك لأنّ العامل سبيله أنْ يقدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أنْ يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المحال محال.

والوجه الثاني: أنَّ العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل، فلمّا جاز أنْ يقال: كان زيدٌ أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك بطل أنْ يكون أحدهما عاملاً في الآخر. وأما ما استشهدوا به من أدوات الشرط، فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ الفعل بعد (أيًا) مجزوم (بأيّا)، وإنما هو مجزوم بإنْ، و(أيًّا) نابت عن (إنْ) لفظاً، وإن لم تعمل شيئاً.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٤٦-٤٧، وشرح المفصل: ١/٨٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٧١.

(٣) سورة الإسراء: آية (١١٠).

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/٤٥، والتبيين: ٢٢٧-٢٢٨.

الثاني: أنا نَسلم أنّها نابت عن (إنْ) لفظاً وعملاً، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا ويعمل كلّ واحد منهما في صاحبه، بخلاف ما هنا.

الوجه الثالث: إنما عمل كلُّ واحد منهما في صاحبه لأنه عامل، فاستحق أنْ يعمل، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ أخوك اسمان باقيان على أصلهما في الاسميّة، والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل[1].

والذي يظهر من هذه المذاهب أنَّ الأرجح مذهب سيبويه والجمهور، لأنَّ المبتدأ وإنْ كان اسماً جامداً فعمله في الخبر له نظير، فهناك أسماء تعمل فيما بعدها، ولم تشبه الفعل أو الحرف، كالاسم المضاف الذي يعمل في المضاف إليه؛ لتعلقه به في المعنى، فلا يمنع أن يكون المبتدأ كذلك؛ إذ معناه متعلق بالخبر. والله تعالى أعلم.

٢- عامل الرفع في الفعل المضارع

خالف الفعل المضارع سنن الأفعال فجاء معرباً، إذ الأصل في الأفعال البناء، إلا أنه حُمِل على الاسم في الإعراب فأعرب.

وذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما، والتي تتمثل في خمسة أوجه[2]:

الوجه الأول: أنْ يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص.

الوجه الثاني: أنه يدخل عليه لام الابتداء، كما يدخل على الاسم.

الوجه الثالث: أنَّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة.

الوجه الرابع: أن يكون صفة، كما يكون الاسم.

الوجه الخامس: أنَّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه.

أما رافع الفعل المضارع فقد اختلف النحاة فيه على عدة أقوال:

منهم من قال: إنّه ارتفع؛ لوقوعه موقع الاسم، وهو مذهب سيبويه[3]

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٨/١، والتبيين: ٢٢٨، وشرح التسهيل: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٩/٣-١٠، والمقتضب: ٨٤/٤، والإنصاف: ٥٤٩/٢- ٥٥٠، وأسرار العربية: ٢٥-٢٦، وشرح المفصل: ٦/٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٩/٣-١٠-١١، والمقتضب: ٥/٢، والأصول: ٥٧/١، والتبصرة: ٣٩٥/١، والإنصاف: ٥٥١/٢، وشرح المفصل: ١٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣٠/١.

والجمهور، ومنهم من قال: إنّ العامل فيه هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً، ونُسِب هذا القول إلى جماعة من البصريين ومنهم الأخفش[1]، ومنهم من قال: بأنه يرتفع لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة، ونُسب للكوفيين وللفراء منهم خاصة،[2] والأخفش من البصريين ووافقهم ابن مالك[3] وابن هشام[4]، وذهب ثعلب والزجاج[5] إلى أن الفعل المضارع ارتفع بنفس المضارعة للاسم، وذهب الشنتمري إلى أن المضارع ارتفع بالإهمال؛ إذ لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه فبقي مهملاً، والمهمل مرفوع[6]. وذهب الكسائى إلى أن الفعل المضارع ارتفع بحروف المضارعة في أوله فالعامل فيه لفظي[7].

وقد احتج سيبويه والبصريون لمذهبهم القائل بأنَّ رافع المضارع وقوعه موقع الاسم بوجهين:

أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فوجب أن يُعطي أقوى الإعراب وهو الرفع، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم[8]. وقد اعترض عليهم: بأنه لو كان مرفوعاً لحلوله محل الاسم لكان منصوباً، إذ كان الاسم منصوباً ومجروراً. ثم إنّ الفعل المضارع قد وقع مواقع كثيرة مرفوعاً، مع أن الاسم لا يقع فيها كما في الصلة، من نحو وقوعه بعد (هلا وألا والسين وسوف)، وهي أدوات لا يليها إلا الفعل، وبعد (كاد) من نحو: كاد زيدٌ يقوم، فلو كان يرتفع لوقوعه موقع الاسم لكان

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٢/٧، والتذييل: ٨/ورقة ١٠٠، والمساعد: ٥٩/٣، والهمع: ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١٢/٧، شرح الجمل: ١٣١/١، وشرح التسهيل: ٥/٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٦/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٥/٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١٤١/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٢/٧، والتذييل: ٨/ورقة ١٠٠، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٨/٣، والهمع: ٢٧٤/٢.

(٦) ينظر: التذييل: ٨/ ورقة ١٠٠، والهمع: ٢٧٤/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٥١/٢، واللباب: ٢٥/٢، وشرح المفصل: ١٢/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٨/٤، والهمع: ٢٧٣/٢.

(٨) ينظر: علل النحو: ١٨٧، والإنصاف: ٥٥٢/٢، واللباب للعكبري: ٢٥/٢، وشرح المفصّل: ١٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣٠/١.

خبر (كاد) اسماً، وليس فعلاً مضارعاً[(١)].

وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّ المضارع لم ينصب أو يجر إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وهذا فعل؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه[(٢)]، أمّا وقوعه بعد (كادَ) فإنّ الأصل كاد زيدٌ قائماً، ثم عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لإرادة الدلالة على قرب زمن وقوع فعله[(٣)]. أما وقوعه في الصلة نحو: الذي يضرب، وفي نحو: سيقوم وسوف يقوم، فيقال: إنه واقع موقع الاسم، من نحو: الذي ضاربٌ هو:، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً، غير الإعراب مع تقديره فعلاً، وعن نحو: سيقوم أنَّ (سيقوم)، مع السين واقع موقع قائم، لا يقوم وحده، و(السين) صار كأحد أجزاء الكلمة[(٤)].

أما الرأي القائل بأنّ العامل في المضارع تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً، فقد ضعِّف؛ لأن التعري عدم العامل، والعامل ينبغي أنْ يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً[(٥)]. واحتج الفراء والكوفيون لمذهبهم القائل: بأنَّ المضارع يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة بأمرين:

الأول: أنَّ تعرِّيه من العوامل اللفظية واستقلاله دونها يدل على قوّته فأشبه بذلك المبتدأ.

والثاني: أنَّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطل بخبر (كاد) فإنه مرفوع، ولا يقع موقع الاسم[(٦)].

ويظهر أن هذا المذهب قريب من المذهب السابق بدليل نسبته إلى الفراء، مما يدل على أنهمامذهب واحد تقريباً.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٥١/٢، ٥٥٢، وشرح المفصّل: ١٣/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٧/٤، وأوضح المسالك: ١٤١/٤، وشرح الأشموني: ٤٩٤/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٥٣/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٥٤/٢، وشرح المفصل: ١٣/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٧/٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٢٧/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصّل: ١٢/٧.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٥١/٢، واللباب للعكبري: ٢٥/٢، وشرح المفصّل: ١٢/٧.

وقد اعترض على مذهب الفراء والكوفيين بوجوه منها:

١- أنّه تعليل بالعدم المحض.

٢- أنّ ما قاله يُفْضي إلى أنّ أوّل أحوال الفعل مع النّاصب والجازم، والأمر بعكسه وأمّا خبر (كاد) فالأصل أن يكون اسماً، ثم أُقيم الفعل مقامه؛ ليدل على قرب الزمان - كما مرّ سابقاً-.

٣- أنّ التعري عن العوامل لو جاز أن يكون عاملاً، لم يصح أن يكون في الفعل عاملاً؛ لأنه قد صحّت مراعاته في رفع المبتدأ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل؛ لأنّ عوامل الأسماء مخالفة لعوامل الأفعال[1].

وأجيب عن ذلك: بأنه لا نسلّم أنّ التجرد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء، والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي[2].

واعترض على الرأي القائل بأنّ المضارع ارتفع بنفس المضارعة للاسم، بأنّ مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام، والمراد خصوص الرفع لا مطلق الإعراب[3].

وأما ما نُسِب للشنتمري بأن عامل الرفع هو الإهمال، فهو قريب المعنى من الرأي القائل بالتعري والتجرد من الناصب والجازم، فيرد عليه بما رد على مشابهه[4]. وهذه العوامل السابقة كلها معنوية باستثناء ما ذهب إليه الكسائي فعنده عامل الرفع لفظي وهو نفس حروف المضارعة، واحتج بأنّ الفعل قبل حَرف المضارعة مبني، وبعد وجوده وحده مرفوع، والرفع عمل لابد له من عامل، ولم يحدث سوى الحرف، فوجب أنْ يضاف العمل إليه، وإنما بطل عمله بعامل آخر؛ لأنّه أقوى منه كـ(إنْ) الشرطية يبطل عملها بـ(لم)[5].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/٥٥٣، واللباب: ٢/٢٦، وشرح المفصل: ٧/١٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٣١، والبسيط: ١/٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٦٦٥، وانظر: حاشية الصبان: ٣/٢٧٧.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٣/٢٧٧.

(٤) ينظر: الهمع: ٢/٢٧٤.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري: ٢/٢٥.

ووسم مذهبه بالفساد، ورُدَّ عليه بأمور:

أحدها: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

الثاني: أنّه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أنْ لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبداً في أوّله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه.

والثالث: أنَّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: إنّها هي العاملة؛ لأدّى ذلك إلى أنْ يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال[1].

وهذه الآراء اتفقت على رفع الفعل المضارع، واختلفت في تقدير العامل، وما أحسن قول أبي حيان: «والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال، يستدعي ضياع الزّمان فيما ليس فيه كبير جَدْوى؛ لأنَّ الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكم نطقي ينبغي أن لا يتشاغل به»[2].

٣- الصَّرف أو الخلاف

الصّرف أو الخلاف مصطلح كوفي، يُعدّ أهمّ العوامل المعنويّة عندهم، ويوضّح الفَرّاء مرادهم بذلك بقوله: «فإنْ قلت: وما الصرف؟ قلت: أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرف، كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مثله   عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمِّي صَرْفاً إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أنْ يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله في الأسماء التي نصبتها العرب، وهي معطوفة على مرفوع وقولهم: لو تُركت والأسدَ لأكلك، ولو خُلِّيتَ ورأيَك لضللت لمّا لم يحسن في الثاني أنْ تقول: لو تركت وترك رأيُك لضللت، تهيبوا أنْ يعطفوا حرفاً

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٥٥٣-٥٥٤، واللباب: ٢/٢٦، وشرح المفصّل: ٢/١٢.

(٢) التذييل: ٨/ورقة ١٠١.

لايستقيم فيه ما حدث في الذي قبله»[1].

وقال في موضع آخر. «والصّرف: أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد، أو الاستفهام ممتنعاً أنْ يكرّر في العطف، فذلك الصرف، ويجوز فيه الاتباع، لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث في أوّله، ألا ترى أنّك تقول: لست لأبي إنْ لم أقتلك، أو إن لم تسبقني في الأرض، وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيقَ عنك، ولا تُكَرّر (لا) في يضيق، فهذا تفسير الصّرف»[2].

وقد أعملوا هذا العامل في مسائل هي: الظّرف الواقع خبراً، والفعل المضارع المنصوب بعد واو المحيّة، وفاء السببيّة مسبوقتين بنفي أو طلب محضَيْن، و(أو) التي بمعنى (حتى) والمفعول معه.

وظهر من نص الفراء السابق أنَّ مرادهم بالخلاف أو الصرف هو أن الثاني مخالف للأول، فاقتضى ذلك أن يخالف بينهما في الحركة الإعرابية. ويرى بعض الباحثين المحدثين[3] أنَّ الكوفيين تصيَّدوا هذا العامل من كلام الخليل رأس المدرسة البصريّة فيما نقله عنه تلميذه سيبويه، تحت عنوان: «.. هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً» لأنَّه مُخرَج مما أدْخَلْت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم، حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله»[4]. ويقول سيبويه في موضع آخر: «وهذا شيء ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هو هو»، قال: واعلم، أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول، ولا هو هو، والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أنْ تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب، لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو»[5].

ويقول سيبويه: «تقول: لا تأتيني فتحدِّثني، لم ترد أنْ تدخل الآخر فيما دخل فيه

---

(١) معاني القرآن: ٣٤/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٣٥/١-٢٣٦.

(٣) ممن قال بذلك: د.مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة: ٢٩٣، ود. فارس بطانية في مقالته التي بعنوان: نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي، مجلّة اللسان العربي العدد: ٣٨، ١٩٩٤م.

(٤) الكتاب: ٣٣٠/٢.

(٥) المصدر السابق: ١٢٠/٢-١٢١، وينظر: الكتاب: ٤٠٦/١.

الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنّك لمّا حوّلْت المعنى عن ذلك تحوّل الى الاسم، كأنّك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أنْ تضمّ الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)[1]».

ويقول -رحمه الله-: «وتقول: ما أنت منّا فتحدِّثَنا، لا يكون الفعل محمولاً على (ما)؛ لأنَّ الذي قبل الفعل ليس مِنَ الأفعال، فلم يشاكله»[2].

من خلال النصوص السابقة يظهر أنَّ ثمّة توافقاً بين كلام الفرّاء وسيبويه، فيما يتعلق بمخالفة الكلام الثاني للأول في المعنى؛ مما يقتضي التغاير بينهما في العلامة الإعرابية.

غير أنَّ نقطة الخلاف بين المذهبين تبرز عند تحديد العامل، فالكوفيون يعدُّون (الخلاف) أو (الصَّرف) عاملاً معنوياً في بعض الأساليب[3] -كما سبق ذكره-.

أما البصريون فليس عندهم عامل معنوي سوى الابتداء ورافع الفعل المضارع، وما عداهما يُقَدَّر له عامل لفظي.

وهذا تفصيل الحديث عن الأبواب الثلاثة التي أُعْمِل فيها الخلاف على مذهب الكوفيين هي:

أ - الظرف الواقع خبراً:

من نحو: قولهم: زيدٌ أمامَكَ، وعمرو وراءَك، انتصب الظرف: (أمامك) و(وراءَك) على الخلاف عند الكوفيين، واحتجوا بأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، والظرف ليس هو معنى المبتدأ، فلمّا كان مخالفاً له نُصِب على الخلاف[4]. وقد رد على مذهبهم بأنه فاسد من أربعة أوجه:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣.

(٢) المصدر السابق: ٣٣/٣، ٣٤.

(٣) ووافقهم بعض الباحثين المعاصرين، وعدّوه من وسائل تيسير النحو، ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٩٣، والخلاف بين النحويين، د/السيد رزق الطويل: ١٨٦، ٦٤٤، ومقالة د/ فارس بطانية: ١٤٦ ومابعدها، العوامل المعنوية في النحو العربي، د/ محمد الحربي: ٩٦.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٤٦/١- ٢٤٨، وشرح المفصل: ٩١/١، وشرح التسهيل: ٣١٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٣/١.

أحدها: أن تخالف المتباينين في معنى نِسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر؛ فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أنَّ المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبوحنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم.. فلو صحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور؛ لعملت هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أنَّ المخالفة معنى لا تختص به الأسماء دون الأفعال، فلا يصح أنْ تكون عاملة؛ لأنَّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنَّه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أنَّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأنَّ فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم فإعمال ذلك العائد في الظرف؛ لقربه منه أحق[1].

أمَّا عند البصريين فالعامل مقدَّر إمَّا فعل فتقديره «استقر»، أو: اسم فاعل تقديره «مستقر»، وحجتهم أنّ الأصل في: «زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك»: في أمامك، وفي ورائك، وحروف الجر لابدّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، ثم حذف حرف الجر، فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، والتقدير: زيد استقر أمامك وعمرو استقر وراءك[2]. ورجّح الأنباري كون العامل المقدر الفعل، لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، فتقدير ما هو الأصل في العمل، وهو الفعل أوْلى من تقدير الفرع[3].

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب بالفعل؛ لأنَّ الأصل في قولك: «أمَامَك زيدٌ» حَلَّ أمامك، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل[4]، وردَّ مذهبه بأنه يؤدي إلى أنْ يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديرا[5].

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣١٣- ٣١٤، وانظر: الإنصاف: ١/٢٤٧، وشرح المفصَّل: ١/٩١، ٢/٤٩.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٢٤٦، والتبيين: ٣٧٦، وشرح المفصَّل: ٧/٢٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/٢٤٦، وانظر: التبيين: ٣٧٧.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/٢٤٥، والتبيين: ٣٧٧.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/٢٤٥.

ب - الفعل المضارع بعد (واو) المعية و(فاء) السببية مسبوقتين بنفي أو طلب محضَيْن و(أو) التي بمعنى (حتى) أو (إلا):

من نحو قولك: «لا تأكل السَّمك وتشرب اللَّبن»، وقولهم: «ائتنا فنكرِمَك» فالنصب على الخلاف أو الصرف عند الكوفيين، واحتجوا بأنَّ الثاني مخالف للأول، ومصروف عنه فصارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له وردّ مذهبهم: بأنّ الصّرف إنْ كان بمعنى أَنْ ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول فصحيح، وإنْ كان المعنى أنه انتصب بالصرف فخطأ، ولابد له من ناصب مقتضٍ له؛ لأنَّ المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها[1].

وذهب أبوعمر الجرمي والكسائي إلى أنَّ النصب بعد (الواو) و(الفاء) بهما أنفسهما، وكذلك (أو)، وردّ هذا الرأي بأنّ هذه الحروف لو كانت هي الناصبة بنفسها، لجاز إدخال حرف العطف عليها[2]. أمّا عامل النَّصب عند البصريين فهو (أنْ) المضمرة وجوباً بعد هذه الأحرف، وحجتهم أنَّ الأصل في هذه الأحرف (الواو، والفاء، وأو) أنّها للعطف، وحروف العطف لا تعمل لعدم اختصاصها، فتدخل على الاسم والفعل على حدٍّ سواء[3].

وهذا الرأي له وجاهته، إذ الخلاف وإنْ كان هو المقتضِي للنّصب ولكنّه ليس عاملاً، من حيث إنَّه علّة للمخالفة في الإعراب، فيكون عامل النصب هو (أنْ) المصدريَّة المضمرة؛ لأنّه لَمّا قُصِد النّص على كون (الفاء) السببيّة دون العطف، أُضْمرت (أنْ) بعدها، لتنتفي عن المضارع معنى الحاليّة المانعة من السببيّة، ومثله -أيضاً- أنّهم لَمّا قصدوا بـ(الواو) معنى (مع)، وبـ(أو) معنى (إلاّ) أو (إلى) نصب الفعل بعدهما؛ لأنَّ النَّصب بأمِّ النواصب (أَنْ) المصدريَّة أوْلى، فيكون معنى المصدريَّة مشعراً بكون (الواو) بمعنى (مع) التي لا تدخل إلا على الأسماء، وبكون (أو) بمعنى (إلاّ) أو (إلى) اللتين حقهما الدخول على الأسماء[4].

---

(١) ينظر: سر الصناعة: ٢٧٥/١، والإنصاف: ٥٥٧/٢، واللباب للعكبري: ٤٠/٢، وشرح المفصّل: ٢٢٧/٧، وشرح الكافية للرضي: ٥٤/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٥٩/١، وإصلاح الخلل: ٤٩، وشرح الكافية للرضي: ٥٤/٤، والارتشاف: ١٦٦٨/٤، والجنى الداني: ٢٣٢، والمساعد: ٨٤/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، والمقتضب: ٢٢/٢، والإنصاف: ٥٥٥/١-٥٥٧ ومابعدها، وشرح الكافية للرضي: ٧٧/٤، ومابعدها، والارتشاف: ١٦٦٨/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٤/٤.

جـ- المفعول معه :

من الأبواب التي عمل فيها الخلاف عند الكوفيين المفعول معه، نحو: استوى الماءُ والخشبة فنصب (الخشبة) على الخلاف[1]، إذ الثَّاني مخالفٌ للأوَّل ممَّا اقتضى أنْ يخالفَ بينَهُما في الحركة الإعرابيَّة وهو عامل معنوي[2]، وسيأتي الحديث عن تفصيل ذلك.

وجملة القول أنَّ الخلاف أو الصّرف ليس عاملاً؛ لأنه لم يثبت أنَّ العامل المعنوي ينصب. كما أن إحالة العمل على العامل اللفظي أوْلى، ما لم يضطر إلى العامل المعنوي[3].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٢٤٨، والتبيين: ٣٧٨، ٣٨١، وشرح المفصّل: ١/٩٠، ٢/٤٩، وشرح التسهيل: ١/٣١٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/٥١٨.

الفصل الثّالث

أثر ضعف العامل في الدّرس النّحوي

المبحث الأول : التزام الرتبة بين العامل الضعيف ومعمولاته

المبحث الثاني : إهمال العامل الضعيف

المبحث الثالث : امتناع الفصل بين العامل الضعيف ومعمولاته

المبحث الرابع : امتناع حذف العامل الضعيف وإبقاء عمله

المبحث الخامس : تقوية العامل الضعيف

المبحث الأول

التزام الرتبة بين العامل الضعيف ومعمولاته

من الأصول المرعيَّة أنْ يتقدّم العامل في الرُّتبة على معموله، إلا أنّه قد يحصل خلل في الترتيب فيتقدم المعمول ويتأخر العامل، وهذا يكون في الفعل باعتباره عاملاً قوياً، وخاصّة إذا كان متصرِّفاً، ومثله في الحكم ما حُمِل عليه في العمل من الأسماء المشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة غير أنَّ تقدُّمه على معموله أقوى من تأخره، إلا أن هناك عوامل لا يجوز أنْ يتقدّم عليها معمولها، بل يجب التزام الرتبة بينهما، وذلك لضعف العامل عن العمل متأخراً، كما إذا جاء فعلاً جامداً، أو حرفاً أو اسماً حُمِل في العمل على فعل جامد كاسم التفضيل، أو كان فرع الفرع كالصِّفة المشبهة، أو فرعاً عن الفعل وهو اسم جامد كاسم الفعل، أو كان اسماً جامداً، كالظرف والجار والمجرور، أو اسم العدد، أو اسم شرط، أو مضافاً فهذه جميعاً عوامل ضعيفة، لا تعمل إلا في موضع بعينه وهو أن تتقدم على معمولاتها.

ويظهر ذلك فيما يلي:

١- التزام الرتبة في باب التعجب

لا يتصرّف فيه بتقديم ولا تأخير، بل يلتزم تقدمه على معموله باتفاق، فلا يجوز: زيداً ما أحْسَن، ولا ما زيداً أحْسَنَ، كما لا يجوز تقدم المجرور على (أفْعِلْ)، فلا يقال: في «أحْسِنْ به»: به أحْسِنْ[١]، يقول سيبويه -رحمه الله- في باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكّنه: «وذلك قولك: ما أحْسَنَ عبدَالله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيء أحسَنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلّم به، ولا يجوز أنْ تقدِّم (عبدالله)، وتؤخّر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه»[٢]، كما لا يجوز أن يتقدم عليه الحال، فلا يقال: «ضاحكاً ما أحسنَ زيداً»، بل يجب تأخير الحال عنه، فيقال: «ما أحسن زيداً ضاحكاً»[٣]. فلا يعمل فعل التعجب متأخراً؛ وذلك لضعفه وغلبة شبه الاسم عليه[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٤٩/٧، والتوطئة: ٢٦٩.

(٢) الكتاب: ٧٢/١- ٧٣، وينظر: التوطئة: ٢٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٧/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤، وشرح ابن الناظم: ٤٦٤، وشرح ابن القواس: ٩٦٠/٢، والصفوة: ١٠٧/١/٢، وتوضيح المقاصد: ٨٩٩/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١٤٧/٢، والتصريح: ٦٤/٢، والهمع: ٦١/٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٨٨/١، والهمع: ٢٨/٤-٢٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٤٩/٧.

٢- التزام الرتبة في باب «نعم وبئس» وما جرى مجراهما

لا يجوز في باب (نعم وبئس) أنْ تتقدم النكرة المنصوبة على الفعل، فلا يقال: رجلاً نعم زيدٌ؛ لأنَّ الفعل غير متصرِّف، وما لا يتصرّف في نفسه لا يتصرّف في معمولاته؛ ولأن النكرة مفسِّرة لما قبلها فلو قُدِّمَتْ لكانت خلفاً[١].

ويمتنع تقديم المخصوص على (حَبَّذا)؛ لأنَّه فعْل غير متصرّف، فلا يتصرُّف في معموله، لا يقال: زيدٌ حبّذا[٢]؛ ولأنَّها فرع عن (نِعْم)، فلا يكون فيها كل ما يكون في الأصل، إذ يجوز تقديم المخصوص على (نِعْم)، فيقال: زيدٌ نِعْم الرجل، وعلّل ابن بابشاذ منع التقديم على (حبّذا) خوف توهم كون المراد من: (زيدٌ حبَّذا): زيدٌ أحبَّ هذا[٣]، ورَدّ عليه ابن مالك بقوله: «وتوهّم هذا بعيد، فلا ينبغي أنْ يكون المنع من أجله، بل المنع من أجل إجراء (حبّذا) مجرى المثل، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض، ولا بغير ذلك»[٤]. كما أنَّ (حَبَّذا) صارت كالحرف المثبِّت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام[٥].

---

(١) شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/٩٧٠.

(٢) ينظر: اللُّباب للعكبري: ١/١٨٨، وشرح التسهيل: ٣/٢٧، والتذييل: ٣/ورقة ١٧٤، وتوضيح المقاصد: ٢/٩٢٩.

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٨٢- ٣٨٥.

(٤) شرح التسهيل: ٣/٢٧.

(٥) ينظر: اللُّباب للعكبري: ١/١٨٨.

٣- حكم خبر (مادام) من حيث التقدم والتوسط

للخبر مع (دام) حالتان، حالة يتقدم فيها عليها، وحالة يتوسط بينها وبين اسمها، وتفصيل المسألتين كالتالي:

أولاً: تقدم الخبر على (مادام)، وله صورتان:

الأولى: أنْ يتقدم الخبر على (مادام) كلها، وهذا ممنوع باتفاق النحاة لأن (ما) مع (دام) في تأويل المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه[١]، ثم إن (مادام) فعل ضعيف غير متصرف، وما لا يتصرّف في نفسه لا يتصرّف في معموله.

والصورة الثانية: أنْ يتقدّم الخبر على (دام) وحدها، وهذه مسألة اختلف النحاة فيها على رأيين، رأي يجيز تقدم الخبر على (دام) وحدها، كقولهم: «لا أَصْحَبَك ما قَائِماً دامَ زيدٌ» وعلّلوا ذلك بأنَّ (ما) موصول حرفي غير عامل، بخلاف الحرف العامل مثل (أنْ)، فلا يفصل منها لشدة تعلقه بها، لأنه يطلبها للوصل بها، وللعمل فيها، وغير العامل يطلبها للوصل فقط[٢].

أما ابن مالك فقد ذهب إلى منع التقديم مطلقاً عند قوله في ألفيته:

«وكلٌّ سَبْقَهُ (دام) حَظَرْ» ووافقه ابنه في شرح الألفية بقوله: «ولا يجوز نحو ذلك في (دام)؛ لأنها لا تعمل إلا مع (ما) المصدريّة، و(ما) هذه ملتزمة صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها؛ ولا عليها مع (ما)»[٣].

ومذهب المانعين مرضي، فإنَّ (مادام) لا تتصرّف في نفسها، فلا تتصرّف في معمولها، كما أنَّ ما ذهب إليه المجوِّزون للتقديم لا يعضّده شيءٌ من السماع.

ثانياً: حكم توسط الخبر بين (مادام) واسمها، مسألة اختلف فيها النحاة، بين

---

(١) ينظر: المقتصد: ٤٠٦/١- ٤٠٧، وإصلاح الخلل: ١٣٨، وشرح المفصل: ١١٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٨/١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٨٦٢/٢، وتوضيح المقاصد: ٤٩٦/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٩٦/١، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ٢٥٦/١، والأشموني: ٣٢٢/١، وحاشية الصبّان: ٢٣٣/١، وحاشية الخضري: ١١٣/١-١١٤.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٤.

مانع، ومجوّز، وممن منع تقدم خبرها على اسمها ابن معطي[1]، ووجه المنع عنده أنّ (مادام) فعل لا يتصرف فيلزم طريقة واحدة، وهو الماضي فجرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تغيَّر، ولأن (ما) قبلها مصدرية، فلعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري، فلا يتصرف فيه بالتقديم[2]، وهذا الرأي كان سبباً في ثورة النحاة على ابن معطي فتلقوا رأيه بالرفض، وردوا عليه بأن توسط الخبر بين (مادام) واسمها جائز[3]، وسندهم في ذلك دليلان: دليل نقلي سماعي، ودليل قياسي.

أمّا الدليل السّماعي فاستدلوا بقول الشاعر[4]:

لا طِيبَ للعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لذاّتُه بادّكار المَوْتِ والهَرَمِ

فقد توسّط الخبر (منغصة) بين (مادام)، واسمها (لذاته).

ومثله قول الآخر[5]:

مادامَ حافظَ سرِّي مَنْ وثقتُ به ... فهو الذي لستُ عنه راغباً أبدا

وقول الشاعر[6]:

وأحْبِسُها مادام للزيتِ عَاصِرٌ ... وما طافَ فَوْقَ الأَرْضِ حَافٍ وناعلُ

فقد توسط الخبر (حافظ سرّي) بين (مادام) واسمها (مَنْ وثقت به)، وفي البيت الثاني توسط الخبر (للزيت) بين (مادام) واسمها (عاصرٌ). وأمَّا القياس: فإن «مادام» أقوى من «ليس» بدليل أنّ عدم تصرف «مادام» إنما كان عند اقترانها بـ(ما)، فإذا فصلت منها عادت متصرفة، و«ليس» لا تتصرف، وإذا كانت «ليس» من ضعفها لم يمنع تقدم خبرها على اسمها، كانت «مادام» أولى منها[7].

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي: ١٨١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٢/٨٦٣، وحاشية الصبّان: ١/٢٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٤٩، وشرح قطر الندى: ١٨٢-١٨٣، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٢٥٤، والتصريح: ١/٢٤٢- ٢٤٣.

(٤) من البسيط: لم أقف له على نسبة، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٤٩، شرح الكافية للرضي: ٤/٢٠٠، وشرح ابن الناظيم على الألفية: ١٤٣، الارتشاف: ٣/١١٦٩، وشرح قطر الندى: ١٨٢، والتصريح: ١/٢٤٣.

(٥) من البسيط: لم أقف له على نسبة، تخليصُ الشواهد: ٢٤٠، والتصريح: ١/٢٤٣، ونتائج التحصيل: ٣/١١٨٣.

(٦) من الطويل والقائل: هو مزرّد بن ضرار: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٢/٨٦، والمفضليات: ٥٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٤٩، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٢/٨٦٢.

وما رُدّ به على ابن معطي له تأويلات، لا تتوافق مع رأي المجوّزين، ففي البيت الأول يحتمل أن يكون الفعل الناسخ وخبره (منغصة) قد تنازعا الاسم (لذاته)، فأعمل الخبر فيه ورفعه على الفاعلية، واسم «دام» مستتر فيها[1]. ثم إنَّ إعراب «منغصّة» خبر (دام) مقدماً، يلزم عليه الفصل بين العامل، وهو (منغصة)، ومعموله (بادّكار) بأجنبي، وهو (لذّاته)[2].

البيت الثاني يقال فيه كما قيل في البيت الأول؛ بأنَّ اسم (دام) مستتر فيها، وخبرها (حافظ سرِّي)، و(مَنْ وثقتُ به) فاعلاً لحافظ، عن طريق التنازع[3] كما أنّ البيتين لم تعرف لهما نسبة.

أما البيت الثالث فلا دلالة فيه على التوسط؛ لأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفاً، والتقدير: مادام للزيت عاصرٌ في الوجود، وللزيت متعلق بـ(عاصر)[4]، فيظهر أنَّ مَن اعترض على ابن معطي لم يستند إلى دليل من النثر، وإنما استدل بأبيات شعرية تحتمل وجوهاً أخرى.

والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، أمّا الدليل القياسي فغير متعيّن؛ لأنَّ (ليس) صارت جامدة لشبهها بـ(ما) الحرفية، فجاز توسط خبر (ليس)[5]؛ ليظهر الفرق بين الفعل والحرف العامل عمله وفي(دام) لا يحتاج إلى ذلك.

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٤١، والتصريح: ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: حاشية الشيخ يس على التصريح: ١٨٧/١.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٤١، وحاشية الشيخ يس على التصريح: ١٨٨/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٨٦٣/٢.

(٥) ذهب ابن درستويه إلى منع توسط (خبر ليس) بينها وبين اسمها، تشبيهاً بـ(ما)، ينظر: الارتشاف: ١١٦٩/٣، وشرح قطر الندى: ١٨٣، والتصريح: ٢٤٢/١.

٤- امتناع تقدم خبر (ليس) عليها

دار جدل بين النحاة في مسألة تقدم خبر (ليس) عليها، فالكوفيون ومعهم المبرِّد، وابن السرّاج، وابن الأنباري، والجرجاني، وتبعهم ابن مالك[(١)] لا يجيزون تقدم خبر (ليس) عليها، وحجتهم أنّ (ليس) فعل غير متصرف، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره.

وذهب البصريون، والسيرافي، وابن برهان، وابن عصفور، ومعهم الفراء من الكوفيين إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها[(٢)]، واختلف النقل عن سيبويه، فنقل عنه الجواز كُلّ من السيرافي[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، وابن مالك[(٥)]، وذهب الجرجاني[(٦)]، والأنباري[(٧)] إلى أنَّه ليس لسيبويه في كتابه نص على جواز التقديم. وقد ظهر لي بعد مراجعة كلام سيبويه عند حديثه عن (كان) وبابها[(٨)]، أنه لم يصرح برأيه في الجواز وعدمه، ومَنْ نسب إليه الجواز استند على ما فهمه من نص لسيبويه في باب «ما ينصب في الألف» عند قوله: «أزيداً لستَ مثلَه»[(٩)]، يقول السيرافي شارحاً: «وقد فُهم مِن قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز: قائماً ليس زيدٌ، فتقدم خبر (ليس) عليها، وقد أنكر بعض النحويين تقديم خبرها عليها، وتقديمه جائز؛ لأنَّ الذي منع (ليس) من التصرف في نفسها أنّ معناها في زمان واحد، وإنما جاز تقديم الخبر في (ليس) كقولك: ليس قائماً زيدٌ، فهذا أحد ما يدل على جواز التقديم؛ لأنَّ تقديم الخبر على الاسم ضربٌ من التصرف»[(١٠)].

---

(١) ينظر: رأي الكوفيين في الإنصاف: ١/١٦٠، والمقتضب:٤/١٩٤، والأصول: ١/٨٩، ٩٠، والخصائص: ١/١٨٨، والمقتصد: ١/٤٠٨، وشرح التسهيل: ١/٣٥١، ووافقهم ابن هشام في شرح قطر الندى: ١٨٥.

(٢) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ١/ورقة ٢٠٩، وشرح اللمع: ١/٥٨، ٥٩، والإنصاف: ١/١٦١، والتبيين: ٣١٥ وما بعدها، وشرح المفصل: ٧/١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٨٩، والصفوة الصفية: ١/١/١٠-١١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ١/ورقة ٢٠٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٨٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٥٤.

(٦) ينظر: المقتصد: ١/٤٠٩.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١/١٦٠.

(٨) ينظر: الكتاب: ١/٤٥.

(٩) ينظر: الكتاب: ١/١٠٢.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي على الكتاب: ١/ورقة ٢٠٩.

وما قاله السيرافي مقبول، إذ الاسم المتقدم في (أزيداً لسْتَ مثلَه) منصوب بفعل محذوف يفسره العامل المذكور، والتقدير: «أَلَسْتَ زيداً لستَ مثله»، وما يفسِّر عاملاً فهو عامل، وعليه يفهم أنَّ مذهب سيبويه الجواز.

أمّا أبوعلي الفارسي[1] فكان الأَوْلى على مذهبه القائل بحرفيّة (ليس) أنْ يمنع تقدم خبر (ليس) عليها، ولكنّه جوّز المسألة قياساً على جواز تقدم خبرها على اسمها، نحو: ليس قائماً زيدٌ.

وقد احتجّ المجوِّزون بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، فتقدم معمول خبر (ليس) عليها وهو (يوم) يُؤْذن بتقدم الخبر (مصروفاً) عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[3]، وهذا الرأي كان محل نقد وتفنيد، فردّ عليه بأنّ (يوماً) ظرف، وقد يتوسع في الظروف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما[4]، ويحتمل أنْ يكون (يوم) مبتدأ وبني لإضافته إلى الجملة[5]، ويجوز أنْ يجعل (يوماً) منصوباً بفعل مضمر؛ لأن قبله (ما يحبسه) ف(يوم يأتيهم) جواب كأنّه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و(ليس مصروفاً) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة[6]، وقال بعضهم: العامل فيه محذوف دلّ عليه الكلام، أي: لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم، واسم (ليس) مضمر فيها، أي: ليس العذابُ مصروفاً[7]، وأمّا قولهم: إنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل فغير ملزم، إذ قد يقع المعمول حيث لا يقع العامل، نحو: أمّا زيداً فاضْرِبْ، فلا يجوز إيلاء الفعل ل(أمّا)، كما أجازوا إيلاء معمولها لها، وكذلك الفعل المنفي ب(لا) و(لن) نحو: عمراً لا تهنْ، وعمراً لن أَضْرِبَ، فأجازوا تقديم المعمول عليهما، ولم يجيزوا تقديم العامل[8].

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٨٠.

(٢) سورة هود: آية (٨).

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٨١، والإنصاف: ١/١٦٠ وما بعدها، وشرح المفصل: ٧/١١٤، والبسيط: ٢/٦٧٦ ومابعدها.

(٤) ينظر: البسيط: ٢/٦٧٨، وشرح قطر الندى: ١٨٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٥٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: التبيان: ٢/٦٩٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٥٤، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٠١، والدر المصون: ٦/٢٩٢.

والرأي الذي تميل إليه النفس القائل بالمنع؛ وذلك لأن (ليس) فعل ناقص ضعيف وازداد ضعفاً بالجمود وعدم التصرف، فأشبه الحرف، وهو من حيث الفعلية جاز تقديم خبره على اسمه، ليتميز عن (ما) في امتناع تقديم خبرها؛ ولينحط درجة عن (كان)؛ لعدم تصرفه فهو بين منزلتين[1].

وما استدل به أصحاب الرأي القائل بالجواز ليس فيه إلا تقدم معمول الخبر على (ليس)، ولا دليل لهم على تقدم الخبر نفسه على (ليس)، ويؤيّد ذلك ما قاله أبوحيان - رحمه الله-: «وقد تتبعْتُ جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) عليها ولا بمعموله، إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْبى فما يَزْدَادُ إلا لَجَاجَةً وكُنْتُ أَبِيًّا في الخَنَى لسْتُ أُقْدِمُ»[2]

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٤١، والإنصاف: ١/١٦٤.

(٢) البحر المحيط: ٥/٢٠٦.

٥- امتناع تقدم الخبر على أفعال المقاربة

لا تتقدم أخبار أفعال المقاربة عليها فلا يقال في: طَفِقْتُ أفْعلُ: أَفْعَلُ طَفِقْتُ، والسبب في ذلك أنَّ أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل، وأيضاً فإنّها أفعال ضعيفة لا تصرُّف لها، إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا «كاد» و«أوشك»، فإنَّ المضارع منهما مستعمل، فلهنَّ حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوّة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتفضُلها (كان) وأخواتها المتصرفة[1]، ثم إنها أفعال محمولة في العمل على (كان)، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول، فلا يتقدم عليها خبرها.

ونقل أبوحيَّان عن ابن الخباز قوله: «الظّاهر أنَّ القياس لا يمنع من تقديم خبر (كاد) عليها؛ لأنَّها فعل متصرّف، ولكنْ لم أره متقدماً، ولم يُعْثر على نصٍّ في التقديم ولا عدمه، ولو قيل: لا يتقدم تشبيهاً بخبر (عسى) لكان قولاً»[2].

أمّا حكم توسط خبرها بينها وبين اسمها ففيه أقوال حيث ذهب بعض النحاة ومنهم ابن مالك[3] إلى جواز توسط أخبار هذه الأفعال تفضيلاً لها على (إنَّ) وأخواتها، نحو: طَفِقَ يُصَلِّيان الزَّيْدَان، وكادَ يَطِيرُون المُنْهَزِمُون، ولا فرق عنده في التوسيط بين المجرد من (أن) أو المقترن بها نحو: عسى أنْ يخرجا غلاماك، على أنّ (غلاماك) اسم (عسى)، ومنع الشلّوبين توسط الخبر لضعف هذه الأفعال[4]، وأجاز المبرد، والسيرافي، والفارسي[5]، وابن عصفور[6] توسط الخبر إن كان مقروناً بـ(أنْ)، نحو: عسى أنْ يقوم زيدٌ، ويوشِكُ أنْ يقوم عمروٌ، على أن يكون (زيد) اسم (عسى)، و(عمرو) اسم (يوشك)، وأنْ والفعل في موضع الخبر[7]. وما نُسِب إلى المبرد من جواز تلك المسألة فيه نظر، إذ يفهم من كلامه خلاف ما نُقِل عنه حيث يقول: «فأمّا قولهم: عسى أنْ يقوم زيدٌ، وعسى أن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٩٤- ٣٩٥.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٢٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٩٥.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٣٠، والهمع: ٢/١٤٣، والتصريح: ١/٢٩١.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٣٠، والهمع: ٢/١٤٣، والتصريح: ١/٢٩١.

(٦) ينظر: المقرب: ١/١٠٠.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

يقوم أبواك، وعسى أنْ تقوم جواريك، فقولك: (أنْ يقوم) رفع؛ لأنَّه فاعل (عسى)[1]».
فـ(عسى) عند المبرد تامّة، و(زيد) فاعل لـ«يقوم»، وعلى كلا الرأيين فإنَّ هذه الأفعال ضعيفة لنقصها وجمودها باعتبار النقص، وللزومها باعتبارها تامَّة.

(١) المقتضب: ٣/٧٠، وينظر: اللباب للعكبري: ١/١٩٣.

٦- التزام الرتبة بين أدوات الاستثناء ومعمولاتها

ضعفت أدوات الاستثناء الواقعة موقع (إلا)، فهي جامدة تلزم طريقة واحدة إن كانت أفعالاً، وأضعف إن كانت حروفاً؛ لأن الحروف ضعيفة وضعاً؛ وترتّب على ذلك الضعف التزام الرتبة بين تلك العوامل ومعمولاتها، فلا يجوز تقديم المستثنى بـ(ليس) و(لايكون) عليهما، لأنهما يجريان مجرى (إلا)، فكما لا يجوز قام القوم زيداً إلا لا يجوز: قام القومُ زيداً ليس، وقام القوم زيداً لا يكون، فمن أجاز تقديم خبر (ليس) عليها، إذا كانت فعلاً ناقصاً، ينبغي ألا يجيز ذلك هنا.. وكذلك لا يجوز تقديمهما على الجملة الأولى لا يُقال: ليس زيداً قام القومُ، ولا يكون زيداً قام القومُ[1].

ويحمل عليهما في تلك الأحكام سائر أخواتهما من أدوات الاستثناء.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٣/١٥٣٩.

٧- التزام الرُّتبة بين حرف الجر ومجروره

لابُدَّ من تقدم حرف الجر على مجروره، ويمتنع تأخره لأنه عامل ضعيف لا يقوى على العمل مؤخراً، لذلك جاز تقدّم حرف الجر على (كم) بنوعيها مع أنّ لها الصّدارة، فيقال: بكمْ درهمٍ اشتريت؟[١].

وكذلك أسماء الشرط فإنّ لها حق الصّدارة، فإذا تقدّمها عاملٌ بَطَل عملها ما عدا حرف الجر، والاسم المضاف نحو قولك: بِمَنْ تُمرُر أمرُرْ، وغلامَ مَنْ يضربْ أضرِبْ؟[٢] وإنما جاز ذلك في حرف الجر وما ناب منا به؛ لئلا يتقدَّم المجرور على الجار لضعفه.

وقد جاء في الشّعر تقديم المجرور على الجار، كقول الشاعر[٣]:

أتَجْـزَعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمَـامُـها   فـهـلاّ التي عن بين جنبيْكَ تَدْفَعُ

يريد: فهلا عن التي بين جَنْبَيْك تدفعُ، وهو من القِلَّة بحيث لا يقاس عليه[٤]. وما ذلك إلا لضعف حرف الجر في العمل.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٧/٤.

(٢) ينظر: المقرّب لابن عصفور: ٢٧٧/١، والمساعد: ١٦٣/٣.

(٣) من الطويل: البيت: لزيد بن رزين، وقيل: إنّه لرجل من محارب، المحتسب: ٢٨١/١، وهي عند ابن جني شاهد على زيادة (عن)، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢١٣، والمغني: ١٩٨.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢١٣.

٨- التزام الرتبة في باب «إن» وأخواتها

من المعلوم أنَّ النحاة يعدون الحروف العاملة ضعيفة؛ إذ هي عاملة بالحمل على الفعل، فلا تقوى على التصرف في نفسها، وما كان حقه كذلك فإنه لا يتصرف في معمولاته بالتقديم أو التأخير؛ لذا وجب في معمولات هذه الحروف التزام الرتبة، وأي عارض يطرأ على ذلك الترتيب يبطل عمل تلك الحروف. وعليه فإنه يمتنع أنْ يتقدم على (إنّ) وأخواتها معمولاتها أو معمولات معمولاتها، فلا يجوز أن يقال: زيداً إنَّ قائمٌ، ولا قائمٌ إنَّ زيداً، ولو كان خبرها ظرفاً أو مجروراً فلا يتقدم عليها البتة، فلا يجوز: أمَامَك إنَّ زيداً، كما لا يتقدم معمول خبرها ولو كان ظرفاً أو مجروراً، فلا يقال: اليومَ إنَّ بكراً شاخصٌ. وسرُّ المنع ظاهر من كونها عوامل ضعيفة عملت بالفرعية، فلم يتصرفوا فيها، إلى جانب ذلك فهي حروف لها حق الصَّدارة، فلا يتقدم عليها شيء من جملتها، كما أن في تقدم الاسم عليها ما لا نظير له في الفعل المشبهة به وهو (كان)، فلا يجوز أنْ يتقدم اسم (كان) عليها، من حيث لا يجوز تقدم الفاعل على فعله، فما امتنع تقدمه مع الفعل كان أولى مع الحرف[1].

وامتنع تقدم معمول الخبر عليها -إضافة لما سبق- لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يجوز أنْ يتقدم العامل[2].

وامتنع تقدم خبرها على اسمها[3]، فلا يقال: إنَّ قائمٌ زيداً؛ لما ذُكر من ضعفها، إلا أنْ يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنّه يجوز تقديمه على الاسم وذلك نحو: إنَّ في الدار زيداً، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[4]، وقوله -جلّ شأنه-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[5] وسَهُل ذلك في الظروف والمجرورات؛ لأنَّ العرب يتوسعون

---

(١) ينظر: المقتصد: ٤٤٧/٢، اللباب للعكبري: ٢٠٩/١، وشرح المفصل: ١٠٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٩/١، والبسيط: ٧٧١/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر: البسيط: ٧٧٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٩/٤، والأصول: ٢٣١/١، وشرح المفصّل: ١٠٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٩/١، وشرح التسهيل: ٢٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٧٥/٣، والبسيط: ٧٦٩/٢، والارتشاف: ١٢٤٤/٣.

(٤) سورة المزمل: الآية (١٢).

(٥) سورة النازعات: الآية (٢٦).

فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما لكثرتها في الاستعمال، ولأنّها ليست مما تعمل فيها (إنّ)، إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة، وإنّما الخبر ما تعلّق به الظرف من معنى الاستقرار[1].

وقد يجب تقديم الخبر الظرف والمجرور نحو: إنَّ في الدار ساكنها»، فلا يجوز تأخير (في الدار)؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[2].

ويمتنع تقديم معمول الخبر على الاسم، فلا يجوز: إنَّ طعامَكَ زيداً آكلٌ[3]. لضعف (إنّ) من جهة، ولأنَّ المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل من جهة أُخرى، أما إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً ففي المسألة خلاف فقد أجاز سيبويه[4] تقدم معمول الخبر على الاسم إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ومثل لذلك بقوله: إنَّ فيك زيداً لراغبٌ، ويقول الشاعر[5]:

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بحبِّهَا　　　أَخَاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابلُهْ

فتوسط معمول الخبر (بحبها) بين الاسم والحرف، والخبر (مصابُ)، وبه قال أبوعلي الفارسي[6]، وصحّحه أبوحيان[7].

ومنع قوم آخرون[8] تقدم معمول الخبر على الاسم مطلقاً سواء أكان ظرفاً ومجروراً أم لا، وقصر الأخفش جواز تقدم المعمول الخبر الظرف والمجرور على المسموع[9]، وعلّل المانعون ذلك، بأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فلو كان

---

(١) ينظر: الأصول: ١/٢٣١، والمقتضب: ٤/١٠٩- ١١٠، وعلل النحو: ٢٣٨، والتبصرة: ١/٢٠٦، واللباب: ١/٢١٠، وشرح المفصل: ١/١٠٣.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٤٤، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٣٢٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٣٩، والبسيط: ٢/٧٧٦، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٣٢٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/١٣٢- ١٣٣، والبسيط: ٢/٧٧٦.

(٥) من الطويل: لم أقف له على نسبة: الكتاب: ٢/١٣٣، والأصول: ١/٢٠٥، وكتاب الشعر: ٢٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٤٠، والخزانة: ٨/٤٥٢، لا تلحني: لا تلمني، بلابله: الأحزان وشغل البال.

(٦) ينظر: كتاب الشعر: ٢٤٠.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٤٤.

(٨) ومنهم ابن عصفور في شرح الجمل: ١/٤٣٩، وابن عقيل في شرحه على الألفية: ١/٣٢٠.

(٩) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٤٤، والهمع: ٢/١٦٠.

(بحبها) متعلقاً بـ (مصاب)؛ لأدّى ذلك إلى تقديم (مصاب) على اسم إنّ وذلك لا يجوز[١٠]، وخرّجوا البيت على أن (بحبّها) متعلّقاً بعامل مضمر لا بمصاب، كأنه قال: أعني بحبِّها، وفصل بهذه الجملة الاعتراضيّة بين (إنَّ) واسمها[١]. والذي يترجح هو مذهب سيبويه ومَنْ وافقه؛ لأنَّ الظروف والمجرورات لها مزيَّة على غيرها، فيُتَوسَّع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، كما أنَّهم جوّزوا تقديم معمول خبر (ما) الحجازية وهو ظرف وجار ومجرور، فقالوا: ما عندك زيدٌ مقيماً، وهي أضعف من (إنَّ) فكما جاز فيها فمن الأَوْلى إجازته مع (إنَّ)؛ لقوتها.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٤٠.

٩- التزام الرُّتبة بين الجازم ومعموله

عامل الجزم ضعيف؛ لكونه حرفاً والحرف يأتي في المرتبة الثانية في العمل بعد الفعل، وكذلك ما حمل عليه من الأسماء، وهذه الأدوات لا تعمل متأخرة، فلا يتقدّم عليها معمولها[١]. لذلك امتنع عند أكثر البصريين تقدم جواب الشرط على أداة الشرط، لضعفها، وللزومها الصدارة في الكلام[٢]. وأجاز المبرّد تقدم الجواب إنْ كان فعل الشرط ماضياً يقول -رحمه الله-: «فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أنْ يتقدّم الجواب؛ لأنّ (إنْ) لا تعمل في لفظه شيئاً، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يَسُدُّ مسدّ جواب الجزاء»[٣]، ففي قولهم: آتيك إنْ أتيتني، فالمتقدم على الأداة (آتيك) عند الجمهور دليل على الجواب[٤]، وليس جواباً، وعند المبرد هو الجواب لأنّ فعل الشرط ماضياً، وأجاز المازني[٥] تقديم الجواب إذا كان مضارعاً سواء أكان فعل الشرط ماضٍ أم مضارعاً، نحو: أقومُ إنْ قام زيدٌ، وأقومُ إنْ يَقُمْ زيدٌ. فإنْ تقدّم ما يشبه الجواب كان دليلاً على حذف الجواب عند الجمهور، ويلزم أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً، أو مقروناً بلم، نحو: أضربُك إنْ ضربتني، وأضربك إنْ لم تعطني[٦]، ولا يكون مضارعاً بغير (لم)، نحو: آتيك إنْ تأتني إلا في الشعر[٧]. وذهب الكوفيون وأبوزيد والأخفش إلى جواز تقدم الجواب، وإعمال أداة الشرط؛ لأنها لا تلزم الصدارة عندهم، ومما استشهدوا به قول الشاعر[٨]:

فلم أرْقِهِ إنْ يَنْجُ منها وإنْ يَمُتْ ... فطعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ

وردّه ابن جني بقوله: «فذهب أبوزيد إلى أنه أراد: إنْ ينج منها فلم أرقِه، وقدّم الجواب، وهذا عند كافّة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع وعنه حاجز، وذلك أنّ جواب

(١) ينظر: التهذيب الوسيط: ٢٩١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٦/٣، ٦٨، ٧٠، والخصائص: ٣٨٧/٢-٣٨٨، وشرح التسهيل: ٨٦/٤، وشرح الكافية للرضي: ١٠٠/٤.

(٣) المقتضب: ٦٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٨٧/٤، وشرح الكافية للرضي: ٩٨/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٨٧٩/٤، والهمع: ٣٢٥/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٨٧/٤، وشرح الكافية للرضي: ١٠٠/٤، وأوضح المسالك: ٢٢١/٤، والارتشاف: ١٨٧٩/٤.

(٧) ينظر: الكتاب: ٧٠/٣، وشرح التسهيل: ٨٧/٤، وشرح الكافية للرضي: ١٠٠/٤، والارتشاف: ١٨٧٩/٤.

(٨) من الطويل والقائل هو: زهير بن مسعود: ينظر: النوادر لأبي زيد: ٢٨٣، والخصائص: ٣٨٨/٢، والإنصاف: ٦٢٦/٢، وشرح التسهيل: ٨٦/٤، الغُسّ: الضعيف، والمغمّر: هو الجاهل الغر الذي لم يجرِّب الأمور.

الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحالٌ تقدّم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار -وهو أقوى من الجازم؛ لأنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال- لا يجوز تقديم ما انجرّ به عليه، كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت، ووجه القول عليه أنَّ (الفاء) في قوله: (فلم أرقه) لا يخلو أنْ تكون معلّقة بما قبلها، أو زائدة»[1].

والمُرجَّح في هذه المسألة رأي الجمهور القائل بمنع تقدم الجواب على أداة الشرط، لضعف الجازم وتصدّره، ولأنه لو كان المتقدم هو الجواب للزم جزمه، وللزم (الفاء) سواء تقدم أو تأخّر؛ لأن مرتبته في الأصل أنْ يكون متأخراً عن الأداة وفعل الشرط[2].

أما البيت السابق الذي رواه أبوزيد فيعدُّ من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه.

وبناء على ما سبق منع الجمهور تقديم معمول الشرط وجوابه على أداة الشرط، لأنّ تقدّم المعمول يؤذن بتقدم العامل، وهو ممتنع للعلة السابقة، فلا يجوز: زيداً إنْ تضرِبْ أضْرِبْ، ولا يجوز: زيداً إنْ جاءَكَ فأكْرِمه.

وأجاز الكوفيون والأخفش تقديم معمول فعل الجزاء على أداة الشرط، نحو: «زيداً إنْ قام اضربْ» دون جواز تقديم معمول فعل الشرط، وحجتهم أن الأصل تقدم الجواب، نحو: أضربُ إنْ تضرِبْ، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار، ورُدّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى لازم، ومرتبة اللازم بعد الملزوم[3]، وجوّز الكسائي وحده تقديم معمول فعل الشرط وجوابه على الأداة، نحو: خيراً إنْ تفعل يثبْكَ الله، وخيراً إنْ أتيتني تُصِبْ[4]، وردّه أبوحيان بقوله: «ويحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من لسان العرب»[5].

أمّا جواز قولهم: «زيداً لم أضرِبْه» بتقدّم المعمول على أداة الجزم؛ فلأنَّ العامل يتخطّى (لم)، إذْ هي تغيّر معنى الفعل إلى الماضي حتّى صارت كجزئه[6].

---

(١) الخصائص: ٣٨٨/٢، وينظر: الإنصاف: ٦٢٨/٢، وشرح التسهيل: ٨٦/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٩٨/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٩٧/٤.

(٤) ينظر: تفصيل المسألة، الإنصاف: ٦٢٣/٢، والمقتصد: ١١٢٠/٢، وشرح الكافية للرضي: ٩٥/٤-٩٦، والتذييل: ٥/ورقة ١٦٠، والهمع: ٣٣٢/٤، وحاشية الصبان: ١٥/٤، وحاشية الخضري: ١٢٢/٢.

(٥) التذييل والتكميل: ٥/ورقة ١٦٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/١.

١٠- التزام الرُّتبة في باب نواصب الفعل المضارع

يلتزم الترتيب بين حروف النصب ومعمولاتها، فلا تعمل حروف النصب مؤخرة عن معمولاتها، ولا يتقدم عليها شيء منها؛ لضعف تلك الحروف في العمل.

فلا يجوز أن يقال: يعجبني زيداً أنْ تضرب، وزيداً أريدُ أن تضرَب؛ لأنّ (أنْ) المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما كمال شبه بجزأي الاسم، فيجب لهما وجب للجزأين من الترتيب[١]. وقد أجاز الكوفيون تقديم بعض هذا في أماكن فأجازوا نحو: طعامَك أريدُ أنْ آكل، وطعامَك عَسَى أنْ آكل[٢]، ولا يجوز ذلك عند البصريين، وأجاز الفراء التقديم مستشهداً بقول الشاعر[٣]:

وإنّي امرؤ من عُصْبَةٍ تغلبيَّة ... أبَتْ للأعادي أنْ تَذيخَ رقابُها

فظاهر البيت أن قوله: «للأعادي» الجار والمجرور متعلّق بقوله: (تذيخ) المتأخر عنه المعمول لـ (أنْ) المصدرية فيكون معمول صلة (أنْ) المصدرية قد تقدم على (أنْ)، وقد رُدَّ عليه بأنّ البيت لا حجة فيه لندوره، أو أن يتعلَّق الجار والمجرور بفعل محذوف يقدّر قبله، ويكون المذكور تفسيراً وبياناً له[٤].

وكذلك لا يجوز تقديم معمول منصوب (كي) عليها، نحو: جئتَ النَّحو كي أتعلَّمَ، والعلة المذكورة في (أنْ) هي المانعة للتقدم مع (كي)، وأجاز الكسائي تقديم معمول منصوب (كي) عليها[٥].

أمّا (لَنْ) فيجوز تقديم معمول معمولها عليها، ونقل سيبويه -رحمه الله- عن العرب: أمَّا زيداً فَلَنْ أضربَ[٦] وجاز ذلك فيها؛ لكونها نقيضة (سوف) التي يتخطاها العامل، نحو: زيداً سوف أضربُ[٧]، وكذلك (لَنْ) فإنَّ العامل يتخطاها.

ومنع الأخفش الصَّغير أبو الحسن (عليّ بن سليمان البغدادي) تقديم معمول

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٢/٤، والارتشاف: ١٦٤١/٤، والمساعد: ٦٢/٣، وشفاء العليل: ٩٩٩/٢، والهمع: ٩٠/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٢/٤، والارتشاف: ١٦٤١/٤، والهمع: ٩٠/٤، والخزانة: ٤٣٣/٨.

(٣) من الطويل: لم أقف له على نسبة، ينظر: المقتضب: ١٩٩/٤، والإنصاف: ٥٩٦/٢، وشرح التسهيل: ١٢/٤، وتذيخ: تذل.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥١/٤، والارتشاف: ١٦٤٩/٤، والمساعد: ٧١/٣، ٧٢، والهمع: ١٠٢/٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥/٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٢٩/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٤١/١- ٤٤٢، والهمع: ٩٦/٤.

المعمول عليها مطلقاً، لضعف (لن) من جهة؛ ولأنَّ النفي له صدر الكلام[1]، ويرد عليه في الثاني أنَّ (لَنْ) من حروف النفي التي لا تلزم الصدارة ك(ما).

وأجاز الكوفيون تقديم معمول (لام الجحود) عليها، بناء على أنها الناصبة بنفسها، واحتجوا بقول الشاعر[2]:

لقد عذَلتْني أُمُّ عمروٍ ولم أَكُنْ   مقَالَتَها ما كنْتُ حَيًا لأَسْمَعَا

فقدّم المفعول به (مقالتها) على عامله (لأسمع)، والتقدير: ولم أكُنْ لأسمع مقالتها، ومنع ذلك البصريون وخرجُّوه على تقدير فعل ناصب، أي: ما كُنْتُ أسمع مقالتها، ثم كرّر (لأسمعا) مفسّراً للمضمر[3]، ولام الجحود عند البصريين حرف جر، وينصب ما بعدها على إضمار (أنْ) وجوباً.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ورقة ٩٢، والهمع: ٩٦/٤.

(٢) من الطويل: لم أقف له على نسبة: الإنصاف: ٥٩٣/٢، وشرح المفصل: ٢٩/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤١/٢، وشرح التسهيل: ٢٣/٤، والخزانة: ٥٧٨/٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٩/٧، وشرح التسهيل: ٢٣/٤، وشرح الكافية للرضي: ٨٠/٤.

١١- التزامُ الرُّتبة بين الصفة المشبهة ومعمولاتها

تُعدُّ الصِّفة المشبهة أضعف من بقية المشتقات، إذ عملت لأنَّها فرع الفرع، ولذلك التزم الترتيب بينها وبين معمولها، فلا تعمل متأخرة عن معمولها، فلا يجوز أن يقال: هذا الوجهُ حسنٌ، كما يُقال ذلك في اسم الفاعل: هذا زيداً ضاربٌ[1]، لأنها نقصت عن مرتبة المشبه به، والفروع أبداً تنحط عن مرتبة الأصول. يقول المبرد: «واعلم أنَّ هذه الصفة لا يجوز أن يتقدّمها مفعولها، وذلك أنَّها ليست كالفاعل في الحقيقة، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد ضاربٌ عمراً، وزيداً ضاربٌ عمرو، وزيداً عمرو ضاربٌ أنَّ الثاني عمل في الأول، وأنَّ (ضارباً) صار بمنزلة (يضرب) في المعنى، ولو قلت: زيدٌ الحسنُ وجهاً، أو الحسنُ الوجْه لم يكن (الحسنِ) عمل في (الوجه) شيئاً، وإنّما (الحُسْن) في المعنى للوجه، فمن ثمَّ لم يجز أن تقول: وجْهاً زيدٌ حسن، ولا زيدٌ وَجْها حسنٌ»[2].

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري: ٤٤٣/١، وشرح المفصل: ٨٢/٦.

(٢) المقتضب: ١٦٤/٤.

١٢- التزام الرُّتبة بين (أَفْعل) التفضيل ومعمولاته

لابُدّ من التزام الرتبة بين (أفعل) التفضيل ومعمولاته، إذ لا يقوى على العمل مؤخراً؛ لشدّة ضعفه، وهو مع تقدمه لا يعمل إلا الرفع في المظهر بشروط سبق ذكرها[١]، ففي قولهم: هذا بُسْراً أطيبُ منه رطباً، لا يصح أنْ يكون العامل في الحال (بُسْراً) هو (أطيب)؛ لأنّ (أَفْعل) هذا لا يقوى قوّة الفعل فيعمل فيما قبله[٢]، وكذلك لا يجوز أن يقال: زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمروٍ، بتقدّم الحال، بل يجب فيه التأخير فيقال: زيدٌ أحسنُ من عمروٍ ضاحكاً[٣]، أمّا إذا تقدّم عليه الجار والمجرور ففيه خلاف بين النُّحاة، فمنهم مَنْ منع تقدّم معمول (أفْعل) التفضيل عليه ولو كان جاراً ومجروراً، وإلى ذلك ذهب أبوعليّ الفارسي فلا يجوز عنده: أنْتَ ممّنْ أفضلُ؟ ولا ممّن أنت أفضلُ؟ سواء أكان المجرور اسم استفهام أم غيره[٤].

أمّا ابن مالك فقد أوجب تقديم (مِنْ) والمفضول إنْ كان اسم استفهام، أو مضافاً إليه، نحو: ممّنْ أنْتَ أحلمُ؟ ومِنْ وجهِ مَنْ وجهُكَ أجملُ؟[٥]. لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، فإنْ كان غير ذلك لم يُجِزْ أحدٌ منهمُ التقديم، من نحو قول ذي الرّمة:

ولا عيبَ فيها غير أنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وألاّ شيء منهُنَّ أكْسَلُ[٦]

ومثله قول الفرزدق:

فقالت لنا: أهلاً وسهلاً وزوّدتْ جنى النّحل بل ما زوّدت منه أطيبُ[٧]

ففي البيتين تقدم الجار والمجرور على (أفْعل) التفضيل وهذا ممتنع، وعند الفارسي ضرورة[٨]، وعند ابن مالك من النوادر[٩]، وكما لا يقوى (أفْعل) التفضيل متأخراً عن

---

(١) ينظر: ١٦٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٤٠٠، والمقتضب: ٣/٢٥١، والمسائل الحلبيّات لأبي علي الفارسي: ١٧٧.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١/٥٨٨، والهمع: ٤/٢٩-٣٠.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيّات: ١٧٧، وشرح المفصّل: ٢/٦٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٥٤، وشرح عدة الحافظ لابن مالك: ٢/٧٦٥، والارتشاف: ٥/٢٣٣١.

(٦) من الطويل ينظر: ديوانه: (٤٦١)، وشرح التسهيل: ٣/٥٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/١١٣٤، قَطُوف: متقارب الخطو بطئ.

(٧) من الطويل ينظر: ديوانه: ١/٦٢، والمسائل الحلبيات: ١٧٧، وشرح التسهيل: ٣/٥٤، والضرائر للألوسي: ٢٦٩.

(٨) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٧٧، والضرائر للألوسي: ٢٦٩.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١١٣١، وشرح التسهيل: ٣/٥٤.

معموله، كذلك فإنّه لا يفسِّر عاملاً متأخّراً عن معموله يوضح ذلك الرمّاني في قوله: «وتقول: (أعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيد؟) فترفع الاسم؛ لأنَّ (أكرم) لا يعمل فيما قبله لضعفه، فإنْ قال قائل: فأنْتَ قد تُعمل العامل إذا امتنع أنْ يعمل بنفسه عن طريق التّفسير لعامل يصلح من غيره، فهلا أجرَيْت هذا ذلك المُجرى إذْ فيه معنى: «أعبداُلله تكَرَّم عليه؟» قيل له: إنما يجوز أنْ يعمل عن طريق الخلف من عامل تفسيرُه يصلح أن يعمل فيما قبله، كقولك: «بزيد مَررْتُ»، فهو يعمل في موضع (بزيد)، ولم يمتنع من العمل من أجل ضعفه عن أنْ يعمل فيما قبله، وإنَّما امتنع من أجل أنّه لا يصل إلا بحرف، فإذا كان معه الحرف صار يتعدّى بالحرف، وصلح أنْ يفسِّر ما يتعدّى بنفسه، وصلح أنْ يعمل فيما قبله عن طريق الخلف؛ لأنّه من العوامل التي لا يمتنع أنْ تعمل فيما قبلها، وليس كذلك العامل الضعيف عن أنْ يعمل فيما قبله، لأنّه إذا لم يصلح أنْ يعمل فيما قبله لو فُرِّغ له بنفسه، كان من أنْ يعمل إذا شُغِل بغيره عن طريق الخلف أبعد، فمن هنا فسد أن يعمل (أكرم عليه) في هذا الموضع، ولم يَفْسد أنْ يعمل (مارٌّ به)»[1].

وعليه فإنّه يمتنع تقدم المعمول عليه مطلقاً استفهاماً كان أو غيره، ليتبين نقصان مرتبته عن بقية المشتقات العاملة.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني: ١/٣٦٦-٣٦٧.

١٣- التزام الرُّتبة بين اسم الفعل ومعموله

لا يقوى اسم الفعل على العمل إلا إذا كان متقدِّماً، ويمتنع عند الجمهور أنْ يتقدّم المعمول عليه، يقول سيبويه -رحمه الله-: «واعلم أنّه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حَذَرَك؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أنْ تقول: (زيداً) فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر (عليك) بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوّة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معني (يفعل)»[١]، فهذا النوع من العوامل إنما امتنع تقدم معمولها عليها؛ لأنه غير متصرف في نفسه، فلا يتصرّف في معموله، فهو ليس فعل، وإنما وضع موضعه، فلا يقوى قوّته[٢]، إذ الفروع لا ترقى إلى درجة الأصول، وأجاز الكوفيون إعماله متأخراً، لأنه فعلٌ في الحقيقة، واحتجوا لذلك بالنقل والقياس، أمّا النقل فقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٣]، فَنُصِب (كتاب) بـ(عليكم) المتأخر، فدلّ على جواز تقديمهم المعمول عليه، ومثله قول الشاعر[٤]:

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دُونَكَا

إني رأيْتُ النَّاسَ يحمدُونَكَا

فـ(دلوي) نصب بـ(دونك) المتأخر، وأمّا القياس، فقالوا: أجمعْنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنّك إذا قلت: عليك زيداً، أي: الزمْ زيداً، وإذا قلت: «عندك عمراً» أي: تناولْ عمراً، وإذا قلنا: دُونَك بكراً، أي: خُذْ بكراً، فقدّمت المفعول لكان جائزاً، فكذا مع ما قام مقامه[٥].

ولم يرتض البصريون ذلك الرأي؛ لأن اسم الفعل فرع على الفعل، فهو عامل ضعيف، وعليه -كما سبق في كلام سيبويه- لا يجوز أن يتقدم معموله عليه بأيِّ حال من الأحوال. فإذا جاء ما ظاهره التقديم، فيقدّر له فعل مضمر ففي قوله تعالى: ﴿كتابَ

---

(١) الكتاب: ١/٢٥٢- ٢٥٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ٢/ورقة ١١٧، والمقتصد: ١/٥٧٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٩٤ والبسيط لابن أبي الربيع: ٢/٦٢٦.

(٣) سورة النساء: الآية (٢٤).

(٤) من كلام راجز جاهلي من بني أُسَيْد بن عمرو بن تميم، ونسب لجارية من مازن، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٦٠، وشرح السيرافي: ٢/ورقة١١٧، والإنصاف: ١/٢٣٤، والمقرّب: ١/١٣٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٩٤، والمائح: الذي ينزل البئر، فيملأ الدّلو إذا قلّ ماؤها.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/٢٢٨، وما بعدها.

الله عليكم﴾ نصب (كتاب) بعامل مقدّر، والتقدير: كتب كتاباً الله عليكم»، فهو منصوب لأنه مصدر، وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدّم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[1]، وأما قول الشاعر:

يا أيُّها المائح دلوي دونكا

فلا حُجَّة لهم فيه من وجهين[2]:

أحدهما: أنَّ قوله: «دلوي» ليس في موضع نصب، إنما هو في موضع رفع لأنَّه خبر مبتدأ مقدّر، تقديره: هذا دلوي دونكا، أو مبتدأ خبره الظرف (دونك)[3]، **والثاني:** أنّا نسلِّم أنّه في موضع نصب، ولكنّه لا يكون منصوباً بـ(دونكا)، وإنما هو منصوب بتقدير فعل، كأنّه قال: خُذْ دلوي دونَك، و(دونك) مفسِّر لذلك المقدّر[4]، وفي (عليك). و(دونك) ضعف فهما جار ومجرور، وظرف قبل النقل، وكذلك بعد نقلهما إلى اسم الفعل، لكونهما عملاً بالنيابة[5]، وقد وافق الفرّاء البصريين في هذه المسألة[6].

وعليه فلا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه -عند البصريين- سواء أكان مفعولاً به أم سائر المفعولات، فلا يصح أنْ يقال: مُسْرِعاً تزالِ بتقديم الحال عليه، كما لا يتقدّم عليه معموله وإنْ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يقال: الآن هَلُمَّ، ولا إليّ هَلُم. وما ذلك إلا لكونه عاملاً ضعيفاً.

وما ذهب إليه البصريون أرجح؛ لأنَّ هذه الألفاظ ليست أفعالاً حقيقية، لبعدها عن مشابهة الأفعال، حيث لها أوزان مخالفة لأوزانها، وفيها شبه من الأسماء، إذ تنوّن والأفعال لا تنوّن، وهي جامدة، وحملها في العمل على الأفعال له نظائره، فهي كباقي أخواتهن من الأسماء العاملة، هذه الفرعيَّة اقتضت ضعفاً في مرتبتها فلا تقوى على العمل متأخرة، بل تُلْتزم الرتبة بينها وبين معمولاتها.

---

(١) سورة النساء: الآية (٢٣).

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٢٣٤، وانظر: شرح السيرافي: ٢/ورقة ١١٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٨٩، وشرح ألفية ابن معطي لابن القوّاس: ٢/١٠٣٠، وفي التصريح: ٢/٢٩١، رُدّ بأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن (الدلو) بكونه (دونه).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٣٩٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٨٩.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/٢٦٠.

١٤- التزام الرُّتبة بين الأسماء الجامدة ومعمولاتها

من المعلوم أنَّ الأسماء الجامدة عوامل ضعيفة؛ لذا التُزِم في إعمالها طريقة واحدة، فلا يجوز أنْ يتقدم عليها معمولها.

فالظرف والجار والمجرور عملا عمل الفعل على ضعف؛ لذا فإنهما لا يعملان عند الجمهور إلا بشروط تقوّي جانب الفعليّة فيهما -كما سبق ذكر ذلك- وعليه فإنَّ ضعف تلك العوامل يقتضي التزام الرتبة بينها وبين معمولاتها، فلا تعمل متأخرة. كما في نصبها للحال فلا يقال مثلا: قائماً في الدار زيدٌ بتقديم الحال على عاملها الجار والمجرور، وهو مذهب جمهور البصريين[١] بخلاف ما كان العامل فعلاً فيجوز تقدم الحال عليه، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول.

أمّا الأخفش فقد جوّز تقديم الحال على عاملها الضعيف، فأجاز في قولهم: فداءً لك أبي وأمي، أنْ يكون (فداءً) منصوباً على الحال، والعامل فيه (لك)[٢]، وذلك بناء على مذهبه الذي يجيز إعمال الظرف والجار والمجرور بلا اعتماد.

وذهب ابن بَرْهان إلى التفصيل في المسألة، فلو كانت الحال ظرفاً أو حرف جر صحَّ تقدُّمها على معنى الفعل العامل فيها؛ لأنّ الظرف والجار والمجرور إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظهما فقط دون اعتبار ما نابا منابه وقاما مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[٣]، ف(هناك) ظرف زمان وهي حال، و(الله) خبر (الولاية) و(لام الجر) عملت في الحال مع تقدمها في الكلام[٤]، والمنع في غير ذلك[٥].

وكذلك يمتنع عند الجمهور أنْ يقدم الحال على العامل الضعيف دون صاحبه، فلا يقال: زيدٌ متكئاً في الدار[٦]، وأجاز الأخفش ذلك بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو:

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٧١، والمقتضب: ١٧٠/٤، وعلل النّحو: ٣٧٢، وشرح المفصَّل: ٧٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٤٦/٢.

(٢) ينظر: التذييل: ٣/ورقة ٨٦.

(٣) سورة الكهف: الآية (٤٤).

(٤) ينظر: شرح اللمع: ١٣٤/١-١٣٦، والتذييل: ٣/ورقة ٨٦، والمساعد: ٣٢/٢.

(٥) ينظر: التذييل: ٣/ورقة ٨٦، والهمع: ٣٣/٤.

(٦) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٢٩٠/١، والتذييل: ٣/ورقة ٨٦، والهمع: ٣٣/٤.

زيدٌ قائماً في الدار[١]، ووافقه ابن أبي الربيع[٢]. ومما استدلّ به قراءة بعض السلف[٣]: ﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[٤] بنصب (مطويات) على الحال من الجار والمجرور بـ«يمينه» وكقول الشاعر[٥]:

رهطُ ابنُ كُوزٍ محقبي أدْراعِهم   فيهم ورهطُ ربيعةَ بن جِذَارِ

فـ(محقبي أدراعهم) بالنصب حال، العامل فيه ما في قوله (فيهم) من معنى الفعل، وقد تقدّم عليه. ومثله قوله تعالى: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾[٦]. بنصب (خالصة) حال من العامل فيه وهو (لذكورنا). ولم يرتض الجمهور ذلك التخريج، وعندهم (مطويات) حال من (السموات)، و(بيمينه) متعلّق (بمطويّات)؛ و(خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة لـ(ما) و(لذكورنا) جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر[٧]. وقد يقدر لـ(مطويّات) عامل تقديره: أعني مطويّات، وكذلك (محقبي) يقدر له عامل «أعني محقبي»، وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر[٨]. وأجاز الكوفيون التوسط إذا كان صاحب الحال مضمراً مرفوعاً، فأجازوا نحو: أنت في الدار قائماً أنْ تقول: أنْتَ قائماً في الدار، أمّا إذا كان صاحب الحال ظاهراً فيمتنع التوسط[٩].

والذي يفهم من رأي الجمهور الذين يمنعون تقدم الحال على جملتها أو على العامل دون صاحبها نحو: زيدٌ في الدار قائماً، أنَّهم يعملون (الجار والمجرور) لنيابته

(١) ينظر: اللباب للعكبري: ٢٩٠/١، وشرح التسهيل: ٣٤٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤/٢، والمساعد: ٣٢/٢.
(٢) البسيط: ٥٢٦/١.
(٣) قرأ بها عيسى بن عمر، ينظر: مختصر شواذ ابن خالويه: ١٣١، والمحتسب: ٢٣٢/١، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ: ٤١٤/٢، وفي شرح عمدة الحافظ نُسبت القراءة إلى الحسن البصري: ٣٢٢، والبحر المحيط: ٤٤٠/٧، والجمهور على رفع (مطويّاتٌ).
(٤) سورة الزمر: الآية (٦٧).
(٥) عن الطويل: النابغة الذبياني: ينظر: ديوانه (٩٩)، شرح التسهيل: ٣٤٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٣٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٥/١، محقبي أدراعهم: واضعيها وراء ظهورهم في موضع الحقائب.
(٦) سورة الأنعام: الآية (١٣٩)، في مختصر ابن خالويه قرأ بها الزهري: ٢٤٦، وفي المحتسب: ١٣٢/١ قرأ بها ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين، وفي إعراب القراءات الشواذ بلا نسبة: ٥١٥/١
(٧) ينظر: التذييل: ٣/ورقة ٨٦، وأوضح المسالك: ٣٣٤/٢، وينظر: بهامشه عدة السالك.
(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٦/١، والتذييل: ٣/ورقة ٨٦.
(٩) ينظر: المساعد: ٣٣/٢، والهمع: ٣٣/٤.

مناب (استقرأ ومستقر) وليس العمل لمتعلّقه، مع أنَّ الجار والمجرور لم يسبق بأيٍّ شرط من شروط إعماله المذكورة سابقاً، فكان الأَوْلى على مذهبهم منع تقدُّم الحال لعدم تحقق شرط إعمال (الجار والمجرور) عمل الفعل أوْ ما أشبهه، وربما يحتمل على رأيهم أنَّ العامل هو المتعلّق دون (الجار والمجرور)، وإنما امتنع تقديم الحال عليه؛ لأنَّ العامل إذا حذف ضَعُف، فلا يقوى على العمل متأخراً. وقد يكون هذا التخريج أقرب إلى مذهب الجمهور.

وإذا كان الأمر كذلك فلا يظهر مانع من تقدم الحال على عاملها المقدّر (استقر أو مستقر)؛ لأنَّ الحال من الفضلات التي يعمل فيها الفعل وما أشبهه ومعنى الفعل كالتنبيه واسم الإشارة، ففي تقدمها على عاملها الفعل أو ما أشبهه مزية لهما عن العوامل الأخرى، خاصَّة وقد وردت قراءة عيسى بن عمر السابقة مؤيدة لذلك.

ولا يجوز تقدم التمييز على عامله العدد فلا يقال: عندي درهماً عشرون[(١)]؛ لأنه عامل ضعيف فألزم طريقة واحدة في البيان والتفسير، فلا يتقدم عليه معموله كما أنه يعمل في النكرات دون المعارف[(٢)].

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٨٣/٢، والصفوة الصفيّة: ٥١٠/٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٧/٢، وشرح المفصّل: ٧٢/٢.

١٥- التزام الرُّتبة بين المضاف والمضاف إليه

وفي باب المضاف لابد من التزام الرتبة بين المضاف والمضاف إليه، فلا يتقدم على المضاف، وكذلك لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف؛ لأنّ تقدّم المعمول يؤذن بتقدّم العامل؛ ولكون المضاف عاملاً ضعيفاً كما أنّ المضاف إليه ومعموله صلة للمضاف، فلا يقال في: أنت أوّلُ قاصدٍ خيراً، خيراً أنت أولُ قاصدٍ، فإنْ كان المضاف (غير) مراداً به النفي جاز أن يتقدّم عليه معمول ما أضيف إليه، كما يتقدّم معمول المنفى بـ(لم)، و(لن)، و(لا)[١]، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

إنّ أمرأً خَصّني يوماً مودّتَه   على التّنائي لعندي غيرُ مَكْفُورِ

والأصل: غير مكفورٍ عندي، وإنما قدم معمول المضاف إليه على المضاف، لأن المعمول ظرف والظروف قد اتسع فيها ما لم يتسع في غيرها، كما جاز ذلك التقديم لأن (غير) في معنى (لا) النافية وما بعد (لا) و(لم) و(لن) من حروف النّفي يجوز تقديم معمول منفيها عليها[٣]، فلو لم يُرَد بـ(غير) النفي لم يجز تقدم ما أضيف إليه، كقولك: أكْرمَ القومُ غيرَ شاتمٍ زيداً، فلو قال: أكرمَ القومُ زيداً غيرَ شاتمٍ لم يجز لأن النفي غير مراد[٤]. وأجاز الكسائي: أنت أخانا أولُ ضاربٍ، بمعنى: أنت أولُ ضاربٍ أخانا، وغير الكسائي يمنعه، وصحح ابن مالك المنع[٥].

فيظهر أنّ تقدم المضاف إليه أو معموله على المضاف ممتنع، ولا يجوز ذلك التقديم إلا في (غير) على وجه الخصوص، ولابدّ أنْ تكون بمعنى (النفي)، كما أنَّ المتقدّم عليها في البيت هو الظرف (عندي)، والظرف والجار والمجرور يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، وما سوى ذلك فلا يجوز لضعف المضاف.

كما يمتنع أن يتقدّم على أسماء الشرط عامل، ما عدا حرف الجر والاسم المضاف،

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٦/٣، والمساعد: ٣٣٦/٢.

(٢) من البسيط وقائله زبيد الطائي، ينظر: ديوانه: (٧٨)، والكتاب: ١٣٤/٢، وشرح التسهيل: ٢٣٦/٣، وشرح المفصل: ٦٥/٨، والمغني: ٨٨٥، والمساعد: ٣٣٧/٢. التنائي: البعد، مكفور: مجحود.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦٦/٨، وشرح التسهيل: ٢٣٦/٣، والمساعد: ٣٣٧/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٦/٨، وشرح التسهيل: ٢٣٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٥٩٥/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٦/٣، والمساعد: ٣٣٧/٢، ٣٣٨.

نحو: «بمَنْ تُمررْ أمْرُرْ، وغلامَ مَنْ تضربْ أَضْرِبْ»، فلا يبطل عملها حينئذ[1]؛ لأنّ حرف الجر وما ناب عنه أقوى من الجازم، فلا يتأخر عن معمولهُ كما لا يجوز أن يتقدّم عليها معمولها، فلا يقال: أقومُ متى قُمْت، فالمتقدم (أقوم) ليس الجواب، وإنما هو دليل على الجواب عند الجمهور[2]، وما ذلك إلا لكون هذه الأسماء عوامل ضعيفة بل أضعف من أداة الجزم (إنْ)، وتقدم الحديث عن تفصيل تلك المسألة.

(١) ينظر: الكتاب: ٨١/٣، ٨٢، واللباب للعكبري: ٥٦/١، والمقرّب: ٢٧٧/١، والمساعد: ١٦٣/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٨٧/٤، وشرح الكافية للرضي: ٩٨/٤.

المبحث الثّاني

إهمال العامل

الإهمال خلاف الإعمال، وهو بمعنى: ترك العمل في الكلمة وهذا أثر من آثار ضعف العامل.

ويدخل الإهمال الأفعال والحروف والأسماء، فأمّا الأفعال فتهمل إذا ابتعدت عن الصّدارة سواء أكانت أفعالاً مؤثرة أم قلبيّة، إلا أنّ بين الإهمالين فرقاً سيأتي ذكره في موضعه، كما يهمل الفعل إذا فُصِل بينه وبين معموله بفاصل يمنع عمل ما بعده فيما قبله، أو بالحمل على الحرف كحَمْل (ليس) في الإهمال على (ما)، أو كان الفعل زائداً، ويهمل كذلك إذا فقد شرطاً من شروط إعماله نحو إهمال (القول) بمعنى (الظنّ).

ويهمل الحرف إذا فقد شرطاً من شروط إعماله أو كان مخففاً أو حُمِل على حرف آخر لا يعمل أصلاً.

وتُهْمل الأسماء العاملة إذا فقدت شرطاً من شروط إعمالها.

كما تُهمل الأفْعال والحروف والأسماء إذا كُفَّت بـ(ما).

ولكل نوع من هذه الأنواع أحكام عند إهماله، وفيما يلي تفصيلها:

١- إهمال العامل بالتأخر، والفصل

إنَّ وقوع الفعل في الصدارة موجِب لإعماله، وإذا ابتعد عن الصَّدارة -في الجملة- صار إعماله في المتقدم جائزاً. نحو: زيدٌ أكرمْتُ، فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(أكرمْتُ) خبره، فلم يسلّط الفعل على الاسم السابق، ويجوز أن يقال: زيداً أكْرَمْتُ بالإعمال على الأصل وأقوى منه أنْ يقال: زيدٌ ضربْتُهُ، لأنَّ الفعل استوفى فاعله ومفعوله وهو بمثابة المفسِّر لما قبله، فيجوز في (زيد) الرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل مقدّر يفسِّره الفعل الظاهر، والتقدير: ضربْتُ زيداً ضربْتُهُ؛ لاشتغال الفعل الظاهر بضميره، وهذا على مذهب البصريين[1]، أما قولهم: (زيدٌ مررتُ به)، فيجوز الوجهان السابقان، إلا أنه ينصب بفعل مقدر من معنى الفعل المذكور تقديره: لَقِيتُ زيداً مررْتُ به، ولا يجوز أنْ يعمل الفعل؛ لأنّه لا يتعدى إلا بحرف الجر[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الناصب هو الفعل الظاهر، وإنْ كان قد اشتغل بضميره؛ لأنّه هو الطالب له من جهة المعنى، وأصل العمل الطلب[3] ففي «زيداً ضربته» العامل فيه (ضَرَبْتُ)، وفي «زيداً مررْتُ به» العامل «مررت به» لسدِّه مسد (جاوزْتُ)، فليس ثمّة فعلٌ مضمر[4]. وقيل: إنَّ الفعل يعمل في الظاهر والضمير مُلْغَى[5]. ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنَّ العامل لا يعمل في ضمير الاسم ومُظْهَره، كما لا يجوز أنْ يُلغى الضمير؛ لأنَّ الأسماء لا تُلغَى بعد اتصالها بالعوامل[6]. وفي قولهم: زيداً مررْتُ به لا يجوز أنْ يكون العامل هو (مررْتُ به)؛ لأنَّ الفعل لازم، ولا يقوى على نصب مفعوله إلا بواسطة حرف الجر، ولا يجوز: بزيدٍ مررت به على تقدير: مررْتُ بزيدٍ مررْتُ به، لأنَّ إضمار حرف الجر وإبقاء عمله ممتنع؛ لأنّه عامل ضعيف، كما لا يجوز إضمار بعض

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨١/١، والإنصاف: ٨٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٤٣٨/١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤٧٠/١، والمقاصد الشافية: ٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٢/٣٠-٣١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٠/٢، والمقاصد الشافية: ٦٥/١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٨٢/١، وشرح المفصل: ٣٠/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٣٨/١، والمقاصد الشافية: ٦٥/١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ٤٧١/١.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

اللفظة، وإبقاء بعضها[1]. وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ الناصب في هذا الباب هو عامل معنوي وهو (القصد)[2]. ورُدَّ مذهبه بأنّ النصب على المعنى من حيث هو معنى لا يصح؛ لأنَّ معنى الفعل مجرّدٌ لا يعمل إلا في الظروف والمجرورات، بخلاف المفعول الصحيح، فلا يستقيم أنْ يُدَّعى ما لا يوجد في كلام العرب[3]، وعليه فإنَّ مذهب البصريين هو الراجح.

ونصب الاسم في بعض المسائل أقوى منه في بعض، فـ«زيداً ضربْتُه» أقوى من: زيداً ضربْتُ أخاهُ، وزيداً ضربْتُ أخاه، أحسن من: زيداً مررْتُ به، وزيداً مررْتُ به، أحسن من: زيداً مررْتُ بأخيه[4]. فإذا ابتعد الفعل عن ضمير الاسم السابق أو ملابسه، كأنّه قد ابتعد عن ذلك الاسم، فيضعف نصبه ويترجَّح رفعه، وهو الأَوْلى لسلامته من التقدير، وتكلُّف الإضمار[5]، ثم إنَّ الفعل ضعف بالتأخر، ويزداد ضعفاً إذا كان فعلاً لازماً.

ويُحمل على الفعل المتصرف في هذا الباب -أعني: باب الاشتغال- ما يشبهه من المشتقات وهي اسم الفاعل، واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال، وصيغ المبالغة، نحو: زيدٌ أنا ضَارِبُهُ الآن أو غداً»، وفي المصدر خلاف على ثلاثة مذاهب[6]:

أحدها: دخوله في هذا الباب، سواءٌ كان منحلاً لحرف مصدري، أو كان في باب الأمر والاستفهام، فتقول: زيداً ضربتُهُ قائماً، وأمّاً زيداً فضرباً إيّاه، أزيداً ضرباً أخاه.

الثاني: أنَّه لا يدخل في هذا الباب، والاسم السابق يجب رفعه على الابتداء.

الثالث: التفصيل، فلا يدخل إذا كان منحلاً، وإنْ كان بَدَلاً دخل، وأجاز المبرد أنْ يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوفة، فيجوز أنْ يُفَسِّر عاملاً.

وقال ابن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فُسِّر، ولا يعمل فيما تقدّم.

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ٣٦٣/١، والمقاصد الشافية: ٦٦/١.

(٢) ينظر: نتائج الفكر: ٢٧١، والمقاصد الشافية: ٦٦/١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٦٦/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٢/١.

(٥) ينظر: المصدر السابق: وأوضح المسالك: ١٦٠/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢١٦١/٤، وأوضح المسالك: ١٧٢/٢.

واسم الفعل لا يعمل فيما قبله خلافاً للكسائي الذي جوّز تقديم معموله عليه، نحو: زيداً عليْكَه[1]. أمّا أفعل التفضيل فلا يجوز اشتغاله؛ لأن معموله لا يتقدم عليه لضعفه، وكذلك الصفة المشبهة ومثلهما الفعل الجامد[2]؛ إذ يمتنع إعماله متأخراً، لجموده، فلا يتقدم عليه معمول.

وإذا فُصِل بين الاسم المتقدم وبين العامل بماله الصدارة، أو بما يمنع ما بعده من العمل فيما قبله، وجب رفع ذلك الاسم بالابتداء، وضعف العامل، فلا يفسِّر عاملاً قبله، وما لا يفسِّر عاملاً لا يعمل. مثاله: زيدٌ مَا ضَربْتُه، وزيدٌ متى تكرمْهُ يكرمْك، وزيدٌ هل أكرمْتَه؟ فقد فصل بما له الصدارة بين الاسم؛ مما استوجب رفع ذلك الاسم على الابتداء. وما حكاه ابن مالك[3] عن الخلاف في رفع الاسم الواقع قبل أدوات التحضيض والعرض والتمني بـ(ألا)، مردُّه الخلاف في وقوع هذه الأدوات في صدر الكلام، فمذهب الجمهور أنَّ لها صدر الكلام[4]، ومذهب الكوفيين عدم صدارتها[5].

والراجح مذهب البصريين؛ لأنها تغيّر معنى الكلام، وتؤثر في مضْمُونه، وما كان كذلك فحقُّه التصدُّر[6].

أمّا ما ذكره أبوحيّان من الخلاف في (لام القسم)، مردُّه -أيضاً- إلى الخلاف في صدارتها- فالمشهور عند الجمهور استحقاق (لام القسم) التصدر، مثل أختها (لام الابتداء)[7]، وذهب الفراء وأبوعبيدة[8] إلى جواز تقديم معمول ما بعد هذه (اللام) عليها مطلقاً فهي لا تلزم الصدارة.

والراجح مذهب الجمهور؛ لأنَّ الأحرف التي يتلقّى بها القسم كلها لها الصدر،

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢١٦٢/٤، وأوضح المسالك: ١٧٢/٢.

(٢) نقل أبوحيان في الارتشاف أنَّ سيبويه أجاز الاشتغال في (ليس): ٢١٦١/٤، وينظر: الكتاب: ١٠٢/١.

(٣) ينظر: في شرح التسهيل: ١٣٩/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١١٣/٤، وشرح عمدة الحافظ: ٣١٥/١، ٣٢٠، شرح الكافية للرضي: ٣٣٦/٤.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢١٣/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٣٦/٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢٩٧/٣، والإنصاف: ٣٩٩/١، والمقرب: ٨٨/١، والبحر المحيط: ٢٧٨/٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٣٧٥/٦.

والمشهور أن هذه الأحرف أربعة: «اثنان حال الإثبات، وهما اللام و(إنَّ)، واثنان حال النفي، وهما: (ما) و(لا)»[1]، وهذه (اللام) أصلها (لام الابتداء) يقول ابن يعيش: «وإنما قلنا أصلها الابتداء؛ لأنَّها قد تتعرَّى من معنى الجواب، وتخلَّص للابتداء، ولا تتعرى من الابتداء»[2]. وهم يحملون الشيء على نظيره. فيتعين في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء. وكذلك الحكم مع بقية أدوات الصدارة، والموانع الأخرى، التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن الفصل بين العامل ومعموله.

---

(١) التخمير: ٢٥٢/٤، ينظر: وشرح المفصّل: ٩٦/٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٢٦/١.

(٢) شرح المفصّل: ٢١/٩.

٢- «إهمال «ظنّ» وأخواتها

لمّا كانت (ظنّ) وأخواتها من أفعال القلوب التي لا تأثير لها في الحقيقة ضعفت عن العمل ونتج عن ذلك جواز إهمالها فخالفت سنن الأفعال. إذ الأصل في الفعل أنْ يعمل متقدِّماً ومتأخِّراً، وإنْ تفاوتت درجة قوته ولكن لا يمنع من العمل مطلقاً. أمَّا أفعال القلوب فتتأثّر بالتقديم والتأخير تأثراً واضحاً، فتلغى عن العمل لفظاً ومحلاً، وقد تلغى عن العمل لفظاً لا محلاً لمانع، وهو ما يعرف عند النُّحاة بمصطلح: «الإلغاء والتعليق»، ويختصان بأفعال (ظنّ وأخواتها) وما وافقهما.

ويقصد **بالإلغاء:** إبطال العمل لفظاً ومحلاً بسبب توسط الفعل القلبي أو تأخره[1]، وإنما اختصت أفعال هذا الباب بذلك؛ لأنَّ في الإلغاء رجوعاً بها إلى الأصل، إذ أصلها ألا تعمل لدخولها على الجملة، وما دخل على الجملة حقّه ألا يعمل، وإنّما عملت تشبيهاً لها بباب (أعطيت) من حيث إنّها أفعال، كما أنّ (ظنّ) وبابها أفعال، ويطلب كل من البابين مفعوليهما من جهتين مختلفتين[2]؛ ولأنّها عملت حملاً على باب (أعْطى) انفردت بالإلغاء؛ لأنَّ المشبّه لا يقوى قوّة المشبّه به، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول.

ولهذه الأفعال مع معمولاتها ثلاث حالات:

أنْ تتقدّم على معموليها، أو تتوسط بينهما أو تتأخّر عنهما.

- **الحالة الأولى: التقدّم على معموليها:**

وهذه الصورة تنقسم إلى صورتين:

- **الصورة الأولى:** أن يتقدّم الفعل القلبي على معموليه دون أنْ يسبق بشيء مطلقاً، نحو: ظننْتُ زيداً قائماً.

- **والصورة الثانية:** أنْ يتقدَّم الفعل القلبي على معموليه، ولكنّه لم يبتدأ به ابتداءً

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٨٨، والصفوة الصفيَّة: ١/٤٢٧، وأوضح المسالك: ٢/٥٤، والتصريح: ١/٢٥٣، والهمع: ٢/٢٢٧، والأشموني: ٢/٥٥.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٧/٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٣١٥، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٤٩، والبسيط: ١/٤٣١.

بل سبقه من الكلام ما ينقض تقدمه، نحو: أين تظن زيداً قائماً؟ وتبعاً لذلك يختلف عمل هذه الأفعال.

ففي **الصورة الأولى** التي يتقدّم فيها الفعل القلبي على معموليه، يجب إعماله على رأي الجمهور[1]؛ لأنها أفعال حقيقية متصرفة، ووقعت في أعلى مراتبها وهي الصّدارة، فحملوها على سائر الأفعال المتعديّة[2].

وذهب الكوفيون ومعهم الأخفش، ومحمد بن الوليد، وأبوبكر الزبيدي، وابن الطراوة إلى جواز الإلغاء مع الصدارة[3]، وحجتهم أنّها أفعال ضعيفة غير مؤثرة؛ إذ مطلوبها مضمون الجملة لا الجملة. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تدنو مودَّتَها ... وما إخالُ لدينَا منْكَ تَنْويلُ[4]

وقول الآخر:

كذاك أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي ... أنيَ وجدْتُ مِلَاكُ الشيمةِ الأدبُ[5]

ففي البيتين أُلغي الفعلان القلبيان «إخال» و«وجدت»؛ مع تقدمهما، وقد رُدَّ هذا الرأي بأقوال أهمها:

١- أنّ الفعلين عاملان، فـ(إخال) نصبتْ مفعولين الأول ضمير الشأن محذوف، والثاني الجملة الاسميّة (لدينا منك تنويلُ)، وكذلك (وجدت) نصبت مفعولين الأول ضمير الشأن محذوف، والثاني الجملة الاسمية (ملاك الشيمة الأدب)[6].

٢- تعليق الفعلين عن العمل بتقدير (لام الابتداء)، في الأول (إخال للدنيا)، والثاني

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٥/١، والتذييل والتكميل: ٢/ورقة ٨٨.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٦٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ١١/٢، والأصول: ١٨١/١، والارتشاف: ٢١٠٧/٤، أوضح المسالك: ٣٢٠/١، والمساعد: ٣٦٤/١، وشفاء العليل: ٣٩٧/١، والأشموني: ٢٨/٢.

(٤) من البسيط قائله: كعب بن زهير -رضي الله عنه- ينظر: ديوانه (٩)، وشرح التسهيل: ٨٦/٢، وأوضح المسالك: ٦٧/٢، والخزانة: ٣١١/١١.

(٥) من البسيط وينسب إلى بعض الفزارين، ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٥٦/٤، وأوضح المسالك: ٦٥/٢، والخزانة: ١٣٩/٩، ١٤٣.

(٦) شرح الكافية للرضي: ١٥٧/٤.

(وجدتُ لملاكُ الشيمة)؛ فيكون هذا أولى من أنْ يُلْغى الفعل بالكليَّة[1]، وقد ذكر ابن مالك أنَّ سيبويه أجاز أن يقال: أظنُّ زيدٌ قائم، على تقدير: أظنُّ لزيدٌ قائم[2].

٣- أو أنْ يكون من باب الإلغاء؛ لتوسط الفعلين في الكلام[3].

والحق: أنّ ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش له وجاهته، لسببين هما:

أولاً: أنَّ هذه الأفعال تختلف عن سائر الأفعال المتعدِّية، إذ هي ضعيفة في أصل وضعها ومعمولاها مضمون الجملة لا الجملة، فإلغاء عملها متقدمة خاصيَّة إضافيَّة تميِّزها عن باقي الأفعال.

ثانياً: أنَّ الأخذ بهذا الرأي فيه بُعْد عن التكلّف، إذ عدم التقدير أولى من التقدير، ولا يرد عليهم بأنَّ (ما) لها صدر الكلام، لذا وقع بعدها الفعل (ما إخال) متوسطاً؛ لأنّها على مذهبهم ليست من أحرف الصّدارة.

● وفي **الصورة الثانية:** أنْ يتقدم الفعل القلبي تقدُّماً حكمياً، إذ يُسبق بما يبتدأ به من نحو: متى تظن زيداً قائماً؟

فإنْ كان المتقدم معمولاً للفعل، وجب الإعمال على مذهب سيبويه[4]؛ لأنّ الفعل في الحقيقة متقدم على معموليه.

أما إنْ كان المتقدم معمولاً للخبر في قولهم: متى تظنُّ زيداً منطلقاً؟ فيجوز الإلغاء والإعمال[5]، وإنما جاز ذلك؛ لأنّ تقدّم المعمول يُؤْذن بتقدم العامل، وعليه فإن الفعل القلبي وقع متوسطاً بين معموليه، يقول سيبويه رحمه الله: «وهو (أي الإلغاء) في «متى» و«أين» أحسن إذا قلت: متى ظنك زيدٌ ذاهب؟ ومتى تظن عمرو منطلق؟ لأنَّ قبله

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٥٧/٤، والبسيط: ٤٣٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٨٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٥٧/٤.

(٣) ينظر: شرح عدة الحافظ: ٢٤٨/١- ٢٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٤/١، أوضح المسالك: ٦٨/٢، وينظر: شرح ألفية ابن معط: ٥٠٥/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢٣/١، والارتشاف: ٢١٠٨/٤.

(٥) ينظر: البسيط: ٤٣٨/١، والارتشاف: ٢١٠٨/٤.

كلاما..»[1]، وقال ابن السراج: «وتقول: خلفك أحسب عمرو قام، وقائم أظنٌّ زيد فتلغي، وإن شئت أعملت»[2].

- **الحالة الثانية : التوسط بين معموليها:**

إذا توسط الفعل القلبي بين معموليه ولم يؤكّد بمصدر صريح أو ضميره، أو الإشارة إليه، ولم يسبق بنفي، أو بلام الابتداء -جاز الإعمال والإلغاء على خلاف في الأولى منهما؛ لأنها أفعال ضعفت بالبعد عن الصدارة[3]، نحو: زيداً علمْتُ منطلقاً، جاز إعمالها؛ لأنها أفعال والأصل فيها العمل، ويجوز إلغاؤها لضعفها بالتوسط من ذلك قول الشاعر:

أبا الأراجيزِ ياابنَ اللُّؤْم تُوعِدُني ... وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ[4]

حيث ألغى عمل (خلتُ) لتوسطها بين الخبر المقدم (في الأراجيز)، والمبتدأ المؤخر (اللؤم)، وشاهد إعمالها متوسطة، قول الشاعر:

شجاكَ أظنٌّ ربعَ الظاعنينا ... ولم تعبأْ بعذلِ العَاذِلينَا[5]

يُرْوى بنصب (ربع) ورفعه فمن نصب جعله مفعولاً أوّل لـ(أظن)، و(شجاك) مفعول ثان، ومن رفع جعله فاعل (شجاك)، و(أظن) ملغاة[6]. وعند الكوفيين يجب إلغاء الفعل في هذا البيت، فلا يجوز عندهم نصب الاسم الظاهر بعد الفعل القلبي، بل الاسم الظاهر مرفوع على الفاعلية للفعل المتقدم (شجاك)[7]، وقيل: بأنَّ (شجاك) مضاف ومضاف إليه، و(ربع الظاعنين) خبر عنه على تقدير رفعه[8]. وإعمال هذه الأفعال في

---

(١) الكتاب: ١/١٢٤.

(٢) الأصول: ١/١٨٣.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري: ١/٢٥٠.

(٤) من البسيط وقائله: منازل بن ربيعة المنقري يهجو رؤية بن العجاج، ينظر: الكتاب: ١/١٢٠، والأصول: ١/١٨٣، والمقتصد: ١/٤٩٦، وشرح المفصّل: ٨/٨٦٥.

(٥) من الوافر: ولم أقف له على نسبة؛ ينظر: شرح التسهيل: ٢/٨٧، وشرح ابن الناظم: ٢٠٥، والمغني: ٥٠٦، والهمع: ١/٥٣، والأشموني: ٢/٢٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٨٧، وشرح ابن الناظم: ٢٠٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٨٧، وحاشية الصبّان: ٢/٢٨.

(٨) ينظر: التصريح: ١/٣٧٠.

حال التوسط عند الجمهور أرجح من إلغائها؛ لأنَّ الفعل أقوى من الابتداء، وإن ضعف بتوسطه، ثم إنّ تقدّم الفعل على أحد الجزأين يوجب إعماله فيه، وإذا وجب إعماله في أحدهما وجب في الآخر[1]. وقيل: إنَّ الإعمال والإلغاء حال التوسط سيّان[2]؛ لأنَّ أحد المفعولين تقدّم على الفعل، والآخر تأخّر عنه فهو متقدم من وجه، ومتأخر من وجه آخر، فإن أُعملت فبالنظر إلى تقدمه على المفعول الثاني، وإنْ ألغيت فبالنظر إلى تأخره عن المفعول الأول ثم إنّ الفعل القلبي لما ضعف بالتوسط قاومه الابتداء بالتقديم، فتعادل العاملان من حيث القوة والضعف، فتساوى الحكمان لأجله[3]. وكلا الرأيين مرضي.

• الحالة الثالثة: التأخر عن معموليها:

إذا تأخّر الفعل القلبي عن معموليه - ولم يؤكد بمصدر صريح، أو بضميره، أو بالإشارة إليه، ولم يسبق بنفي، أو بلام الابتداء- ضعف عمله وجاز إعماله وإلغاؤه، نحو: زيد قائم ظننتُ، ومثله قول الشاعر:

آتِ الموتُ تعلمونَ فَلا يُرْ   هِبْكُمْ مِن لَظَى الحروبِ اضطرامُ[4]

فألغى الفعل (تعلمون) لتأخره عن معموليه. والإلغاء في هذه الصورة أحسن من الإعمال؛ لأنها بعدت عن الصدارة، يقول إمام النحاة سيبويه -رحمه الله-: «فإنْ ألغيت قلت: عبدُالله أظنُّ ذاهب، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلّما أردت الإلغاء، فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيّد.. وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ فهذا ضعيف، كما يضعف: زيداً قائماً ضربتُ لأنّ الحدّ أنْ يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»[5]. ومما يقوي الإلغاء أنّك إذا نطقت الجزأين قبل الفعل القلبي، أصبح الفعل لا حظ له من التقدم، وكان العامل المعنوي وهو الابتداء مسيطراً عليهما لكونه أقرب إليهما من العامل اللفظي، وهو الفعل، وأَوْلى العاملين

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٦١، واللباب للعكبري: ٢٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٤/١، والصفوة الصفية: ٤٢٩/١/١.

(٢) ينظر: الأصول: ١٨٣/١، والمقتصد: ٤٩٦/١، ٤٩٧، وشرح المفصّل: ٨٥/٧، وشرح الكافية للرضي: ١٥٧/٤.

(٣) ينظر: التصريح: ٢٥٤/١.

(٤) من الخفيف ولم أقف له على نسبة، ينظر: شرح التسهيل: ٨٦/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٠٣، وتخليص الشواهد: ٤٤٥.

(٥) الكتاب: ١١٩/١، ١٢٠.

الأقرب، فأعمل الابتداء وألغي الفعل[1] ويقول ابن يعيش: «واعلمْ أنّه كلّما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله.. وكلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخر»[2]، كما يجوز الإعمال على الوجه المرجوح؛ لأنّك تبني الكلام على الفعل القلبي من الظن أو الشك من أوّل الأمر، ولكنك أخّرت الفعل على جهة الاتساع، فقلت: «زيداً قائماً ظننت»، وكان من حق الكلام أن تأتي بالظن متقدماً، فتقول: «ظَنَنْتُ زيداً قائماً»، ولكنك أخّرت ما كان حقه التقديم[3].

وفيما سبق يجوز إلغاء أفعال القلوب وإعمالها على تفاوت بينهما في الأفضليّة، وثمّة مواضع يجب فيها الإلغاء وذلك إذا كان العامل مصدراً قام مقام فعله، وكان متأخراً أو متوسطاً[4]، فيلغى وجوباً نحو: زيدٌ ظنُّك منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ ظَنُّكَ[5]، وعلة ذلك أنَّ المصدر فرع في العمل على الفعل، فلا يعمل متأخراً عن معموله أمّا عند المبرد[6]، وابن السراج[7]، فيجوز إعمال المصدر متأخراً ومتوسطاً؛ لأنَّه بدل من الفعل العامل[8].

والذي يظهر أنَّ الرأي القائل بوجوب الإلغاء أوْلى؛ لأنَّ المصدر وإنْ كان نائباً عن فعله إلا أنه أضعف منه؛ لأنَّه اسم وفرع على فعله والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول.

ويجب الإلغاء إذا دخلت (لام الابتداء) على الاسم الأول نحو: لزيدٌ ظننتُ قائم، ولزيدٌ قائمٌ ظننت[9]، لأن (لام الابتداء) تمنع ما قبلها في العمل فيما بعدها. وهذه الصورة أقرب إلى التعليق من الإلغاء.

على أنَّ هناك مواضعَ يجب فيها إعمال هذه الأفعال، وذلك: إذا أُكِّد الفعل القلبي متوسطاً كان أو متأخراً بالمصدر الصريح نحو: زيداً ظننتُ ظنّاً منطلقاً، وزيداً منطلقاً

---

(١) ينظر: المقتضد: ١/٤٩٧.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٧/٨٥.

(٣) ينظر: البسيط: ١/٤٣٧، ٤٣٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/١٢٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/١٥٨، والارتشاف: ٤/٢١١٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٨٧.

(٦) ينظر: المساعد: ١/٣٦٦.

(٧) ينظر: الأصول: ١/١٨٣.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٤/٢١١٢.

(٩) ينظر: منهج السالك: ٩٢.

ظننت ظناً[1]، وذهب بعض النحاة إلى أنّ إلغاء الفعل مع تأكيده بصريح المصدر أمر في غاية القبح ودونه في القبح إذا كان المصدر مضافاً إلى ياء المتكلم ولم يظهر عليه النّصب نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت ظني[2]. ولم يجز الإلغاء لأنّ المصدر نائب مناب الفعل، ومعاقبٌ له عند الإلغاء، فهو عوض عن الفعل، ولا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوّض عنه[3]، ثم إنّ إلغاءك الفعل مع تأكيدك إيّاه بالمصدر أمر بيِّن التناقض، وذلك أنّك لو ألغيتها عن المفعولينَ مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملاً لها ملغياً لها في حين واحد، وأيضاً فإنّك من حيث تلغي لم تبن الكلام عليها، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدِّر أنّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أنْ لا تكون فيه، ومن حيث تؤكّد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة[4].

وإذا أُكِّد الفعل القلبي بضمير المصدر أو بالإشارة إليه، نحو: زيداً ظننته قائماً، وزيداً ظننت ذاك قائماً، وزيد قائم ظننته، وزيد قائم ظننت ذاك. حكمه الإعمال، ولا يجوز الإلغاء إلا قليلاً جداً، والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر؛ وذلك أنّ الضمير وإنْ كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب، فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر، أمّا اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة تقوم مقام الإعراب، فبعد شبهه عن المصدر؛ فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير[5].

وقد يأتي الفعل القلبي متوسطاً أو متأخراً وقد سبق بالنفي، نحو: زيداً ما ظننتُ قائماً، وعمراً منطلقاً ما ظننتُ، فيجب فيه الإعمال[6]، لظاهر التناقض بين الإثبات والنفي.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٦/١، والبسيط: ٤٣٨/١.

(٢) ينظر: المقتصد: ٥٠١/١، وشرح التسهيل: ٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٥٨/٤، والارتشاف: ٢١١٢/٤.

(٣) ينظر: البسيط: ٤٣٨/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٦/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٧/١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢١٠٩/٤.

وإنما ذكرتُ مواضع الإعمال استكمالاً للموضوع من جهة، ومن جهة أخرى لتبيّن حقيقة أنَّ هذه الأفعال إنما عملت لموجب منحها للقوَّة فتغلبت على ضعفها.

وأفعال القلوب تهمل أيضاً وتلغى عن العمل في اللفظ، ويبقى عملها في المحل، بسبب دخول ماله الصدارة بين الفعل ومعمولاته، وهو ما يعرف بمصطلح التعليق، نحو: علمْتُ أزيدٌ قائم؟ فالفعل عُلِّق عن العمل في اللفظ فلم ينصب، وهذا إهمال لفظي، إذ إن إعمال الفعل في اللفظ يخرج أداة الاستفهام عن صدارتها؛ مما يدل على ضعف أفعال القلوب، لأن الفعل إذا وقع صدراً وجب إعماله، وإنما منعت الأفعال القلبية عن العمل لضعفها بالفصل، وسهّل ذلك أنها أفعال لا تأثير لها فيما دخلت عليه. ومع ذلك لم يخرج الفعل بوقوعه في أقوى أماكن إعماله وهو تقدمه على مفعوليه عن أنْ يكون عاملاً؛ لأنَّ عمله في الموضع دون اللفظ[1] فجملة (أزيدٌ قائمٌ) في موضع نصب سدّت مسد مفعولي (علم).

وإذا كان الفعل مما يتعدى إلى واحد بواسطة حرف الجر نحو: شَكَكْتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ أي: شككتُ في هذا الأمر، فالجملة الاستفهامية في موضع نصب مفعول بنزع الخافض[2]، وإذا كان الفعل المعلّق مما يتعدّى إلى واحد بنفسه نحو: عرفتُ أيّهم زيدٌ، كانت الجملة في موضع نصب مفعوله[3]. ويستدل على أنها تعمل في المحل أنه يجوز أن يعطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب مراعاة للمحل. ومنه قول كثيِّر:

وما كُنْتُ أدري قبل عزَّةَ ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتَّى تولَّتِ[4]

عطف (موجعات) بالنصب عطفاً على محل جملَة (ما البكا)، وصحّ العطف؛ لأنَّ (موجعات القلب) في معنى الجملة أي: ولا موجعات لقلبي إذ يشترط في المعطوف أنْ يكون جملة في الأصل لفظاً نحو: علمْتُ لزيدٌ قائمٌ وعمراً قائماً، أو تقديراً على المحل

---

(١) المرتجل: ١٥٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/١٦٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٢١.

(٤) من الطويل ديوان كثير عزة: ٩٥، وأوضح المسالك: ٢/٦٤، والمغني: ٥٤٦.

كالبيت السابق، وإمَّا أن يقدر (ماهي) بعد (موجعات القلب)[1]، فـ(ما) الاستفهامية علَّقت الفعل عن العمل لفظاً دون المحل[2].

وحكم تعليق أفعال القلوب إذا فصل بينها وبين معموليها بما له الصدارة -كما سبق- الوجوب[3].

أما إذا سلّطت أدوات التعليق على المفعول الثاني، نحو: علمْتُ زيداً أبو من هو؟ فمختلف فيها على رأيين:

● **الأول:** إعمال الفعل القلبي في الاسم الذي لم يدخل عليه الاستفهام، وتعلقه عن الاسم الذي دخل عليه الاستفهام، وتكون الجملة المعلق عنها الفعل سادة مسد المفعول الثاني للفعل[4]، وهو رأي سيبويه[5] ووافقه ابن مالك[6].

● **الثاني:** أنْ يعلق الفعل عن المفعولين جميعاً؛ لأنَّ الاستفهام الداخل على المفعول الثاني يشمل المفعول الأول، فكأنَّه في حيز الاستفهام فتقول: علمْتُ زيدٌ أبو من هو؟ والجملة الاستفهامية سادة مسدّ مفعولي «علم»[7].

والرأي الثاني مرضيّ، يعضده أنَّ أفعال القلوب ضعيفة في الأصل، فإلغاء عملها عن مفعولها الأول بلا حائل أمر مقبول بل سمة تميزها عن باقي الأفعال المتعدية، ودليل على أصالة ضعفها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ إهمال هذه الأفعال يختص بالأفعال المتصرفة منها دون الجامدة، فلا يدخل الإلغاء والتعليق على (هَبْ) و(تَعلّمْ) بمعنى (ظُنَّ) و(اعلم)، لأنهما جامدان لا يتصرفان[8]، وهما أضعف أفعال القلوب لعدم تأثيرهما من جهة،

---

(١) ينظر: المغني: ٥٤٦، والتصريح: ٢٥٨/١، وحاشية الصبان: ٣٢/٢.

(٢) وفي البيت أوجه أخرى: أن (ما) زائدة، و(البكا) مفعول به لأدري، وموجعات القلب معطوف على (البكا)، أو أن (الواو) للحال، و(لا) النافية للجنس، و(موجعات) اسم (لا) وخبرها محذوف. ينظر: المغني: ٥٤٦.

(٣) المرتجل: ١٥٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٦١/٤، والأشموني: ٦٢/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٣٧/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٩٠/٢.

(٧) ينظر: المرتجل: ١٥٣، وشرح التسهيل: ٩٠/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٦١/٤.

(٨) ينظر: الصفوة الصفية: ٤٢٨/٢-٤٢٩، ومنهج السالك: ٩١-٩٢.

وزادهما الجمود ضعفاً من جهة أخرى.

وكذلك لا يدخل الإلغاء والتعليق على أفعال التصيير، ويعلل ذلك الرضي بقوله:

«وأما إلغاء (صيّر) ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتيا كما أتيا في أفعال القلوب؛ لأنَّ ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة، بخلاف التصيير فإنه يظهر أثره في الأغلب كـ«جعلته غنياً» فهو أمر ظاهر للعيون، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن»[1].

وهناك تنبيهان ينبغي ذكرهما:

● أوّلاً: أنَّ الموانع التي لها صدر الكلام تقع معلقة لما قبلها من العمل وذلك في (ظنَّ) وأخواتها، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشتغال، فتقول: ظَنَنْتُ لزيدٌ قائمٌ، وزيدٌ لتَضْرِبُهُ[2].

● ثانياً: أنّ الفعل القلبي يُعلّق عن العمل بالرغم من وقوعه في صدر الجملة؛ تغليباً لأحرف الصدارة، مما يدل على ضعفه. أما العامل في باب الاشتغال فقد تأخر عن الصدارة، لذا غُلِّبت أدوات الصدارة، ولولا ذلك التأخر لما دَخَلَتْ عليه تلك الأحرف، ثم إنَّ العامل لم يقطع عن العمل، وإنما ضعف عن العمل في الاسم المتقدم، وعمل في ضميره، لأنَّ الفعل أقوى العوامل.

---

(١) شرح الكافية: ١٧٢/٤، وينظر: منهج السالك: ٩١، ٩٢.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٣١.

٣- إهمال العامل الضعيف لكفِّه بـ«ما»

تدخل (ما) الكافَّة أو المهيئة على العامل الضعيف من فعل وحرف واسم، فلا يقوى على العمل، فالأفعال كـ(نِعْم وبئس)، و(قلّ، وطال، وكَثُر)، والحروف نحو حروف الجر (رُبَّ، مِنْ، الباء، والكاف) وحروف نصب الأسماء (إنَّ وأخواتها)، أما الأسماء فنحو: «بين، وبعد، وقبل) وهي كلّها عوامل ضعيفة في الأصل مما سهَّل دخول (ما) عليها، وتفصيل ذلك على النَّحو التالي:

تدخل (ما) على (نِعْم) و(بِئْس)، ويكون بعدها إمَّا فعل أو اسم، فإن وقع بعدها فعل، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[2]، فإن (ما) كافة، فبطل عملهما، وجاز أنْ يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول (ما) فيقال: نِعْمَ ما أنت، وبئسَ ما صَنَعْتَ، ولم يجز قبل أن تدخل (ما) أنْ تقول: نِعْم أنت، ولا: بئسَ صَنَعْتَ[3].

وإنما جاز أنْ يُكَفَّ (نعم وبئس) عن فعليتهما؛ لعدم تصرفهما، ومشابهتهما للحرف[4]، وهذا أحد المذاهب في (ما)، وعند سيبويه والجمهور[5] (ما) معرفة تامة فاعل، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نِعْمَ الشيء شيء صَنَعْتَ[6]، ورجّح هذا الرأي ابن مالك[7]، وقيل: إن (ما) معرفة فاعلة موصولة، والفعل صلتها، لا محل له من الإعراب، ويكتفى بها وبصلتها عن المخصوص[8] وهو رأي أبي علي الفارسي في أحد قوليه، ويجوز عنده أن تكون (ما) نكرة موصوفة، والمخصوص محذوف[9]، وإنْ وليها اسم، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[10]، فـ(ما) معرفة تامة فاعل عند الجمهور[11].

---

(١) سورة البقرة: الآية (٩٠).

(٢) سورة النساء: الآية (٥٨).

(٣) ينظر: التبصرة: ٢٧٩/١، والارتشاف: ٢٠٤٥/٤، وتذكرة النحاة: ١١١، والهمع: ٣٩/٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٥٠/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٧٣/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٢/٣، والارتشاف: ٢٠٤٤/٤، وتوضيح المقاصد: ٩١٩/٢، والجنى الداني: ٣٣٨.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٣/٣.

(٨) ينظر: البغداديّات: ٢٥٢، وشرح التسهيل: ٩/٣.

(٩) ينظر: البغداديات: ٢٥٢، وبه قال ابن السراج: الأصول ١٢٠/١، وشرح التسهيل: ٩/٣، والارتشاف: ٢٠٤٥/٤.

(١٠) سورة البقرة: الآية (٢٧١).

(١١) ينظر: الكتاب: ٧٣/١، والمقتضب: ١٤١/٢، والارتشاف: ٢٠٤٤/٤، والجنى الداني: ٣٣٨، والمساعد: ١٢٦/٢.

وعند الفراء (ما) بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) كالشيء الواحد لا موضع لها من الإعراب، يقول: «وسمعْتُ العرب تقول في (نعم) المكتفية؛ بـ(ما) بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ، فيرفعون (التزويج) بـ(بئسما)[1]». فهي مركبة معهما كتركب (حَبَّ) مع (ذا)، فالمرفوع بعدهما فاعل، وقيل: إنَّ (ما) تمييز نكرة غير موصوفة، والمرفوع بعدها المخصوص بالمدح أو بالذّم، والفاعل مضمر، وقيل: هو مذهب البصريين[2]، وقيل: إنّ (ما) كافّة هَيَّأت (نِعْمَ وبِئْسَ) للدخول على الجمل[3].

والقول بأَنَّ (ما) كافَّة وجه مقبول؛ لضعف (نِعْمَ وبِئْسَ)، ولوجود ما يشبهه من الأفعال نحو: قَلَّما، وطالما، وكَثُرَ ما فهذه الأفعال تكف بـ(ما)، وذلك لشبههن بـ(رُبَّ)[4] في الدلالة على القلّة أو الكثرة، والتصدير أول الكلام، فـ(قَلَّ) تأتي بمعنيين، تأتي للنّفي المحض[5]، وعندها تكون فعلاً جامداً، فيرتفع بها الفاعل، وما بعده في موضع الصّفة، نحو: قَلَّ رجلٌ يقُول ذلك، وتأتي بمعنى الدلالة على القليل، خلاف (كَثُر)[6]، فهي بهذا المعنى فعل مُتصرِّف، إلا أنّه عامل ضعيف لكونه لازماً، فعلى المعنى الأول تدخل عليها (ما) الكافة، فتكفها عن العمل، فتستغني عن الفاعل[7]، وتجري مجرى حرف النفي، وتدخل على الجملة الفعليّة، نحو قول الشاعر[8]:

قَلَّمَا يبرحُ اللبيبُ إلى ما يُورِثُ المجدَ داعياً أو مُجيباً

فـ(قَلَّما) أفادت النفي كـ(لا)، فعمل الفعل الناقص (يبرح) الرفع والنّصب لسبقه بالنّفي، وفي قولهم: «قَلَّما سِرْتُ حَتَّى أدخلَها» تنصب الفعل معه بعد (حتَّى) كما تنصب

---

(١) معاني القرآن: ١/٥٧-٥٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٩، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٥١، والارتشاف: ٤/٢٠٤٣، وتوضيح المقاصد: ٢/٩٢٠، والجنى الداني: ٣٣٧-٣٣٨، والهمع: ٥/٣٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٢٤٩.

(٤) ينظر: المغني: ٤٠٣.

(٥) ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٩٥.

(٦) ينظر: كتاب الشعر: ٩٥، والارتشاف: ٤/٢٠٣٥، والمساعد: ٣/٤٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٥.

(٨) من الخفيف: لم أقف له على نسبة، ينظر: تذكرة النحاة: ٣٠٤، والمغني: ٤٠٣، وشرح شواهد المغني: ٢/٧١٧.

في قولك: ما سِرْتُ حتّى أدخلَها[1]، وتدخل (ما) على (كَثُر) لكونه خلاف (قلّ) فأُجري مُجراه[2]، يقال: كَثُر ما يقولَنَّ ذاك، ومثله (طال) يقال: طالمَا يقولَنَّ ذاك[3]، فهذه الأفعال لا تحتاج إلى فاعل، لضعفها لكونها أفعالاً لازمة، وقد كُفَّت بـ(ما)، فصارت بمنزلة حروف الأفعال مثل: (قد) و(سوف)[4]، وصحّ دخولها على الجملة الفعلية، وقيل: إن (ما) الداخلة على هذه الأفعال مصدريَّة تقع فاعلاً، كأنه قال في: قَلّما تقول ذلك، قَلَّ قولُك[5]، ورُدّ بأنّه لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية، لأنها معرفة، و(قَلّ) تطلب النكرة، تقول: قلّ رجلٌ يفعلُ ذلك[6]، والمرجح كون (ما) كافة ومهيئة لتلك الأفعال لأن يليها الفعل، وقد وليها اسم مرفوع، نحو قول الشاعر[7]:

صدَدْتِ فأطولْتِ الصُّدُودَ وقلَّما وصالٌ على طُولِ الصدودِ يَدُومُ

فقد دخلت (ما) على (قَلَّ)، ووليها اسم مرفوع وهو (وصال)، وللنحاة فيه أقوال: فعند سيبويه يخرَّج على الضرورة الشعرية، ووجه الضرورة أن حقها إيلاء الفعل بعدها، إلا أنّ الشاعر قدّم الاسم المرفوع، ووجه الكلام أنْ يقال: «قلّما يدومُ وصالٌ»، ولم يصرّح سيبويه بم ارتفع (وصال)؟ ويرجح كون (وصال) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، والتقدير: قلّما يدوم وصالٌ يدوم[8]، ويؤكد ذلك أنَّ (قلّما) عند سيبويه بمنزلة حروف الفعل ومنها (هَلاَّ)، وقد صَرّح بأنَّ الاسم المرفوع الواقع بعدها يعرب فاعلاً لفعل مضمر[9]، ويحمل عليه تخريج رفع (وصال) بعد (قلّما)، وقيل: إنَّ (ما) في (قلَّما) زائدة،

(١) ينظر: كتاب الشعر: ٩٥.

(٢) ينظر: البغداديات: ٣٠٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ١٦٨/١، والمرتجل: ٢٣/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥١٨/٣.

(٥) ينظر: البغداديات: ٢٩٧.

(٦) ينظر: الخزانة: ٢٢٧/١٠.

(٧) من الطويل: ينسب لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وقيل: للمرّار الفقعسي في ديوانه (١٧٥)، وينظر: الكتاب: ٣١/١، والمقتضب: ٨٤/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢٠٤، والبغداديات: ٢٩٦، والنكت: ١٥١/١، وشرح المفصل: ١٣٢/٨، والمغني: ٤٠٣.

(٨) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢٠٥، وتحصيل عين الذهب: ٦٧، وشرح المفصل: ١٣٢/٨، والمغني: ٤٠٣.

(٩) ينظر: الكتاب: ٢٦٩/١.

و(وصال) فاعل (قلّما)، ونُسب هذا الرأي للمبرِّد[1]، والذي ظهر لي أنَّ المبرّد موافق لرأي سيبويه، بأنَّ (ما) كافة، ويخرَج البيت على الضرورة[2]. واختار أبوعلي الفارسي القول بزيادة (ما) في قوله: «ويقوِّي هذا أنَّ الفعل مع دخول (ما) هذه عليه تجده دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخول هذا الحرف إيّاه من الحدث والزَّمان، فحكمه أنْ يقتضي الفاعل، ولا يخلو منه كما لم يخلُ منه قبل»[3]. ورُدَّ بأنَّ الحرف المكفوف عن عمله باقٍ على معناه ولا ينكر أنْ يكفَّ الفعل عن عمله في الفاعل مع بقائه على معناه[4]، وقيل: إنَّ (ما) مصدرية فاعل[5]، ورُدّ هذا الوجه بأنَّ (ما) لا يجوز أنْ تكون مصدريَّة لأنَّها معرفة، و(قلَّ) تطلب النكرة، تقول: قلّ رجلٌ يفعل ذلك، كما أنَّها لو كانت مصدريَّة لجاز أنْ تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل[6]، وذهب الأعلم الشنتمري إلى أنَّ (وصال) فاعل مقدّم قُدِّم للضرورة وإقامة الوزن[7]، ورُدّ بأنَّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر[8]، وأجاز ابن السرّاج أنْ يرتفع (وصال) على إضمار (يكون) و(ما) كافة، والتقدير: قلّما يكون وصالٌ يدوم[9]، وهو رأي مردود؛ لأنَّ هذا ليس من مواضع حذف كان[10].

ويبدو أنَّ مذهب سيبويه ومَنْ وافقه أرجح؛ لأنَّ كفَّ الفعل عن العمل، له نظائر مثل: بئسما، ونِعْمَا، ونحو قولهم: ما كان أحْسَنَ زيداً، فلا تعمل (كان) لزيادتها بين (ما) و(فعل التعجب)، وهي جميعاً أفعالٌ ضعيفة، فَسَهُل بذلك إهمالها، لأدنى عارض.

أما حروف الجر المكفوفة بـ(ما) فهي: (رُبَّ)، والكاف، والباء، ومِنْ، فتدخل (ما) على

---

(١) ينظر: الأزهية: ٩٢، والنّكت: ١٥١/١، وأمالي ابن الشجري: ٥٦/٢، والمغني: ٤٤، والخزانة: ٢٢٧/١٠.

(٢) ينظر: المقتضب: ٨٤/١.

(٣) البغداديات: ٢٩٧، وينظر: ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٣، والنكت: ١٥١/١، والخزانة: ٢٢٧/١٠.

(٤) ينظر: الخزانة" ٢٣٠/١٠.

(٥) ونسب الهروي هذا الرأي لسيبويه في الأزهية: ٩٢، وهو مردود بما ذكر آنفاً، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٢٩/٤، والمغني: ٤٠٤.

(٦) ينظر: الخزانة: ٢٢٧/١٠.

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٦٧.

(٨) ينظر: المغني: ٤٠٤، والخزانة" ٢٢٩/١٠.

(٩) ينظر: الأصول: ٤٦٦/٣.

(١٠) ينظر: الخزانة: ٢٢٨/١٠.

(رُبَّ) فتكفُّها عن العمل، ويصحّ أنْ يليها ما لم يكن يليها قبل دخولها، فكانت قبل دخول (ما) يليها الاسم النَّكرة الموصوفة، ثم جاز بعد ذلك أن تدخل (رُبَّما) على المعرفة والجملة على خلاف بين النّحاة في نوع الجملة التي تليها، فمنهم مَن يرى أنَّ (رُبَّما) لا يليها إلا الجملة الفعليَّة دون الاسميّة، وهذا ظاهر مذهب سيبويه -رحمه الله- إذ يقول: «في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ومن تلك الحروف (رُبَّما) و(قَلَّما) وأشباهها، جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنَّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقول) ولا إلى (قَلَّ يقول) فألحقوهما (ما)، فأخلصوهما للفعل»[1]، فـ(رُبَّما) كأختها (قَلَّما) جعلهما سيبويه بمنزلة (قد وسوف) فلا يليهما إلا الأفعال[2]، والفعل بعدها يقع ماضياً أو مضارعاً أو مستقبلاً، وإنْ كان الأكثر والأجود في المضارع ترك النون عند سيبويه[3]، ومثال وقوع الماضي بعد (رُبَّما)، قول الشاعر[4]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاتُ

فوقع بعد (رُبَّما) الجملة الفعليَّة وفعلها ماض (أوفيْتُ)، ومثال وقوع المضارع بعدها، قول الشاعر[5]:

رُبَّما تكرهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فوقع بعد (رُبَّما) جملة فعلية فعلها مضارع، و(ما) كافة[6]، وعند سيبويه (ما) نكرة

---

(١) الكتاب: ١١٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥١٨/٣، والتوطئة: ٢٤٦، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٥/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥١٨/٣، وذكر أبوحيان أنَّ مذهب سيبويه أنّه لا يلي (رُبَّما) إلا الجملة الفعلية المصدرة بماضٍ لفظاً ومعنى إلا في الشّعر، انظر: الارتشاف: ١٧٤٧/٤، وكلام سيبويه يفهم منه خلاف ذلك، انظر الكتاب: ٥١٧/٣- ٥١٨.

(٤) من المديد والقائل هو: جذيمة الأبرش: الكتاب: ٥١٨/٢، ونوادر أبي زيد: ٢١٠، وأمالي ابن الشجري: ٥٦٥/٢، وشرح المفصل: ٤٠/٩، العَلَم: الجبل المرتفع، الشَّمَالات: جمع شَمَال وهي: ريح باردة شديدة الهبوب.

(٥) من الخفيف وهو: وينسب لعبيد الأبرص ديوانه (٥٠)، وأمية بن أبي الصَّلت: ديوانه (١١٢)، الكتاب: ١٠٩/٢، والمقتضب: ٤٢/١، وشرح المفصَّل: ٢/٤، ٣٠/٨، والخزانة: ١١٧/٦، ١١٩، فَرْجَة: الانفراج في الأمر، والعِقال: حبل تشد به قوائم الإبل.

(٦) شرح المفصّل: ٣٠/٨، والارتشاف: ١٧٤٨/٤، والمغني: ٣٩١.

وليست كافة[1]، ولا يجوز أنْ تكون (ما) كافة لعود الضمير إليه من (له). ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[2]، فـ(ما) كافة لـ(رُبَّ)، وجاز دخولها على الفعل المضارع، خلافاً لابن السَّراج[3]، وأبي علي الفارسي[4]، وابن عصفور[5]، فعندهم (رُبَّما) لا تدخل إلا على الفعل الماضي لفظاً ومعنى؛ لأنها عندما تكون مجردة عن (ما) لا تدخل إلا على الماضي، فكذلك إذا اتصلت بـ(ما) الكافة لا تدخل إلا على الفعل الماضي، وعليه فالفعل المضارع الواقع بعد (رُبَّما) في الآية السّابقة إمّا على تأويل حكاية الماضي بالمضارع[6]، أو على إضمار (كان)، وحذف (كان) لكثرة استعماله مع (ربما). وإليه ذهب ابن السرّاج والكوفيون[7]، أو تكون (ما) نكرة موصوفة وتقديره: رُبَّ شيء يودّه[8].

وأجاز بعض النحاة دخول (رُبَّما) على الجملة الاسميَّة[9]، كقول الشاعر[10]:

رُبَّما الجامِلُ المُؤبَّلُ فِيهِمْ ... وعناجيجُ بينهُنَّ المِهَارُ

حيث دخلت (ربما) على الجملة الاسمية (الجامل المؤبل فيهم) فالجامل: مبتدأ، المؤبل: نعت، وفيهم: خبر المبتدأ.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٢، والمقتضب: ٤٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٥٦٦/٢، والبديع لابن الأثير: ٢٥١/١/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٦/٤، والأزهية: ٩٥.

(٢) سورة الحجر: الآية (٢).

(٣) ينظر: الأصول: ٤١٩/١.

(٤) ينظر: الإيضاح: ٢٠١، والبغداديات: ٢٨٨.

(٥) ينظر: في شرح الجمل: ٥٠٦/١.

(٦) ينظر: معاني الفراء: ٨٢/٢، والإيضاح: ٢٠٢، والمقتصد: ٨٣٤/٢، واللباب للعكبري: ٣٦٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٦/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٥/٤.

(٧) ينظر: الأصول: ٤١٩/١، والارتشاف: ١٧٤٩/٤، ونسب الرضي هذا الرأي للربعي: وشرح الكافية للرضي: ٢٩٥/٤.

(٨) ينظر: اللباب للعكبري: ٣٦٧/١، والارتشاف: ١٧٤٩/٤.

(٩) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٦٥/٢، وشرح المفصّل: ٣٠/٨، وشرح الكافية الشافية: ٣٦٩/١، والجنى الداني: ٤٥٦.

(١٠) من الخفيف والقائل هو: لأبي دؤاد الإيادي ديوانه (٣٥٣)، ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٦٥/٢، وشرح المفصل: ٣٠/٨، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٥/٤، والخزانة" ٥٨٦/٩، والعناجيج: جمع عنجوج وهي الخيل الطويلة الأعناق، والمِهَار جمع: مُهْر وهو ولد الفرس، والجامل اسم جمع جمل، والمؤبل: الذي يتخذ للاقتناء.

ومثل هذا عند سيبويه شاذ، أو من الضرورة الشعرية[1]، وقيل: إنه نادر[2]، أو يخرج على أنَّ (ما) اسم نكرة مخفوض بـ(رُبَّ) العاملة، والجامل خبر لمبتدأ مضمر، والجملة في موضع صفة (ما)، والتقدير: رُبَّ شيء هو الجامل المؤبَّل[3]. وقيل: إنّ رواية البيتَ وردت بخفض (الجامل) على إعمال (رُبَّ) و(ما) زائدة، و(أل) التعريف زائدة، كأنه قال: رُبَّما جامل[4].

وعليه فإنَّ وقوع (ما) بعد (رُبَّ) على ثلاثة أوجه[5]:

- **أحدها:** أنْ تكون (كافة)، فتكف (رب) عن عمل الجر عند من يعدّها حرف جر، وتكفها عن عمل الإضافة عند مَنْ قال باسميتها.
- **الثاني:** أنها تكون بعد (رُبَّ) بمعنى: شيء، كقول الشاعر:

رُبَّمـا تكرهُ النفـوس من الأمـر

- **الثالث:** وقوعها بعدها زائدة لغواً، فلا تمنعها من العمل، نحو: رُبَّما رجلٍ عالمٍ لقيته، وقول عدي بن الرَّعلاء الغساني:

رُبَّمـا ضَرْبةٍ بسَيْفٍ صَقيلٍ ... دونَ بُصْرى وطَعْنةٍ نَجَلاءِ[6]

فعملت (رُبَّ) الجر في (ضربة) و(ما) زائدة.

وتدخل (ما) الكافة على حرف الجر (الكاف)، نحو قولهم: كُنْ كَمَا أَنْتَ[7] فـ(ما) كافة للكاف الجارة، فوقع بعدها الضمير المرفوع المنفصل، بعد أنْ كان لو وليته لوقع بعدها الضمير المجرور وهو متصل[8]، وتحتمل (ما) وجوهاً أخرى، إذ يحتمل أنْ تكون (ما) بمعنى الذي[9]، و(أنت) خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: كن كالذي

(١) ينظر: الكتاب: ٣/١١٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣/٧٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٠٥، والجنى الداني: ٤٥٦، وفي المغني: ٤٠٨، نسبه للفارسي.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٠٥.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٦، وشرح المفصّل: ٨/٣٠.

(٦) من الخفيف: ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٦٠، والأزهية: ٨٠، ٩٣، وأوضح المسالك: ٣/٦٥، بُصرى: بلد في الشام، طعنة نجلاء: الواسعة الظاهرة الاتساع.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٤، والمرتجل: ٢٣٣.

(٨) ينظر: المرتجل: ٢٣٣، والبغداديات: ٢٩١، والمقتصد: ٢/٨٥١، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٢٧.

(٩) ينظر: البغداديات: ٢٩١، والمقتصد: ٢/٨٥١.

أنت عليه، أو كن كالذي هو أنت[1]، وقيل: إنّ (ما) زائدة ملغاة، والكاف للتشبيه جارة و(أنت) في موضع جر بالكاف أنيب عن المجرور كما في قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى: كُنْ فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى[2]. ويحتمل أن تكون (ما) كافة، وتليها الجملة الفعلية، و(أنت) مرفوع بفعل مقدر كما كنت، فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير[3]، ورده ابن هشام بقوله: «وهذا بعيد بل الظاهر أنّ (ما) على هذا التقدير مصدريّة»[4].

فدخول (ما) الكافة على (الكاف) يمنعها من عمل الجر، فتهمل، وتتهيأ للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية، فمثال دخولها على الجملة الاسمية قول الشاعر[5]:

أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني في يومِ مَشْهَدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخُنْهُ مضاربُهُ

فـ(الكاف) حرف جر كفّته (ما) عن العمل، و(سيف عمرو) مبتدأ خبره (لم تخنه مضاربه) ومثله قول الآخر[6]:

وإنَّ الحُمْرَ من شَرِّ المطايا كما الحَبِطاتُ شرُّ بني تميمِ

فـ(ما) كافة للكاف عن عمل الجر، ووليتها الجملة الاسمية (الحبطات) مبتدأ وخبره (شرّ بني تميم)، وأفادت (كما) في البيت تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، حيث شبه كون الحُمْر شرّ جنسها بكون الحَبِطات شرّ جنسها[7]. وجوّز بعضهم أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، معناه: كالذين هم الحبطات شرّ بني تميم[8]، وقيل: إنَّ (ما) زائدة، والكاف جارّة لـ(الحَبِطَات)[9]، ويرى بعض النحاة أن (ما) كافة، ووليتها

---

(١) ينظر: البغداديات: ٢٩١، والمقتصد: ٨٥١/٢، والمرتجل: ٢٣٣، وجواهر الأدب: ١٥٤، والجنى الداني: ٨٥، والمغني: ٢٣٥.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٠٠، والارتشاف: ١٧١٢/٤، والجنى الداني: ٨٥، والمغني: ٢٣٦.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٢٠١، والجنى الداني: ٨٥.

(٤) المغني: ٢٣٦، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٢٨/٤.

(٥) من الطويل والقائل: هو نهشل بن حري يرثي أخاه مالكاً، شرح الكافية الشافية: ٣٦٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٧٤، وجواهر الأدب: ١٥٣، والمغني: ٢٣٦، ماجد: كريم، عمرو: يقصد عمرو بن معد يكرب الزبيدي.

(٦) من الوافر والقائل هو: زياد بن الأعجم: المقتصد: ٨٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٧/٤، والأزهية: ٧٧، والخزانة: ٢١١/١٠، الحبطات: هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وأصل الحَبط أنْ تأكل الماشية فتكثر حتى تتنفخ لذلك بطونها.

(٧) ينظر: المقتصد: ٨٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٧/٤.

(٨) ينظر: الأزهية: ٧٧، ورده الجرجاني في المقتصد: ٨٥٢/٢.

(٩) ينظر: الأزهية: ٧٧.

الجملة الاسمية، إذا قلنا إنَّ (ما) المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية، أما إذا توصل بها فلا تكون (ما) كافة، بل مصدرية، والكاف جارّة للمصدر المنسبك من (ما) وصلتها[1].

وتدخل (كما) الكافة والمكفوفة على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾[2]، وكقول الشاعر[3]:

لا تَشْـتُمِ النَّاسَ كـمـا لا تُشْـتَمِ

فـ(ما) كافة للكاف، ووليتها الجملة الفعليَّة (لا تشتم)، وذكر سيبويه في قوله: «وسألْتُ الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارْقُبْني كما ألحقُك، فزعم أنَّ (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرت للفعل كما صُيِّرت للفعل (رُبَّما)، والمعنى: لعلِّي آتيك، فمن ثم لم ينصبوا الفعل، كما لم ينصبوا بـ(رُبَّما)»[4]، فـ(كما) في قول سيبويه تفيد معنى (لعلّ) وهو الترجي، وتأتي كذلك بمعنى (قِران الفعلين في الوجود) نحو: ادخل كما يسلِّم الإمام، كما قام زيدٌ قعد عمرو[5]، فـ(ما) كافة للكاف، ووليتها الجملة الفعلية.

ويرى الكوفيون أنَّ (كما) في الأصل (كيما) حذفت الياء تخفيفاً فصارت (كما)، والفعل بعده منصوب بـ(كي)، ولا يمنعون جواز الرفع واستحسنه أبوالعباس المبرِّد من البصريين[6]، ومن حججهم قول الشاعر[7]:

وطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فاصْرِفَنَّهُ كما يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظرُ

أراد: كيما يحسبوا، فنصب بعدها الفعل المضارع على تقدير أنَّ (ما) زائدة غير كافَّة، ويجوز أنْ يرفع بعدها على تقدير أنَّ (ما) زائدة كافة، والبيت جاء بالنّصب، ووافقهم ابنُ

---

(١) ينظر: جواهر الأدب: ١٥٣، والارتشاف: ١٧١٤/٤.

(٢) سورة الأنفال: الآية (٥).

(٣) هو رؤبة بن العجاج: ملحقات ديوانه (١٨٣)، والكتاب: ١١٦/٣، والبغداديات: ٢٩١، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٧/٤، والارتشاف: ١٧١٩/٤، والخزانة: ٢١٣/١٠.

(٤) الكتاب: ١١٦/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٢٨/٤.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٨٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٢٨/٤.

(٧) من الطويل وهو: البيت لعمر بن أبي ربيعة: ديوانه (١٢٦)، والإنصاف: ٥٨٦/٢، وشرح التسهيل: ١٧٣/٣، والخزانة: ٣٢٠/٥.

مالك؛ لكون (كما) تفيد التعليل[1]، ورُدَّ بأنَّ البيت لا حُجَّة فيه؛ لأنَّ الرواية[2]:

لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظُرُ

فكون (كما) كافة ومكفوفة هو رأي البصريين، وعليه فيصح حينئذ دخولها على الجملة الفعليَّة والاسميَّة، وهناك مَنْ يرى أنها تختص بالجملة الابتدائية فتصير حرف ابتداء، ولا يزول عنها الاختصاص، وقد ضُعِّف هذا القول؛ لأنَّ (ما) لما ألغت الفعل الذي هو أصل العوامل عن العمل، نحو: قلَّما، بدليل دخوله على الفعل، نحو: قَلَّما دَخَل الجنَّةَ منافقٌ، وكثرما دخلها صادق، إذْ لو عمل لامتنع دخوله على الفعل، فبالأولى أنْ تكف الحرف الذي هو فرع عليه[3].

ومن حروف الجر التي تُكَفّ عن العمل لدخول (ما) الكافة عليها (مِنْ)، يقول سيبويه -رحمه الله-: «وإنْ شئت قلت: إنِّي ممَّا أفعلُ، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو: رُبَّما، قال أبوحيّة النُّمَيْري:

وإنّا لمِمَّا نضربُ الكَبْشَ ضَربةً على رأسِهِ تُلْقِي اللسانَ من الفَمِ[4]»

ف(ما) كافة لـ(مِنْ) عن الجر، وهيأتها للدخول على الجملة الفعليَّة، لأن (مِنْ) لا تدخل على الفعل؛ لأنها من عوامل الأسماء، فدخلت عليها (ما) ليصلح بعدها الفعل[5].

وتحدث فيها (ما) معنى (رُبَّما)، ويرى الفارسي[6] أنَّ (ما) في قولهم: «إني ممّا أفْعل» يجوز أنْ تكون نكرة، و«أفْعل» صفة له، أي: إنِّي مِنْ شيءٍ أفْعله، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، و(أفْعل) صلته، وبه خرّج ابن هشام البيت[7]، ورُدَّ بأنَّ فِعل الصِّلة مسند إلى ضمير المحدّث عنه، فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤوّل الأمرُ إلى

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٣/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٥٩١/٢.

(٣) ينظر: جواهر الأدب: ١٥٢.

(٤) الكتاب: ١٥٦/٣، ووافقه المبرد في المقتضب: ١٧٤/٤، والفارسي في البغداديات: ٢٩٣، وابن الشجري في أماليه: ٥٦٦/٢.

(٥) ينظر: الأزهية" ٩١.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٠١.

(٧) ينظر: المغني: ٤٠٩-٤٢٤.

جعلهم كأنّهم خُلقوا مِنْ ضربهم وذلك غير متصوّر البتة[1]، ويجوز أنْ تأتي (ما) زائدة، و(مِنْ) جارة وهو الكثير، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[2].

وتكف (الباء) عن العمل إذا وُصلت بـ(ما) الكافة، نحو قول الشاعر[3]:

فلئِنْ صِرْتَ لا تُحير جواباً   لَبِما قد تُرى وأنْتَ خطيبُ

فـ(ما) كافة للباء عن عمل الجر، وهيّأتها للدخول على الجملة الفعليَّة بعدها، وتفيد معنى (رُبَّما) قاله ابن مالك في شرح التسهيل[4]، ورُدّ عليه بأنّ (ما) مصدرية لا كافة، و(الباء) للسّبب[5]؛ وتأتي (ما) زائدة، و(الباء) جارة، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6].

فيظهر مما تقدم أنّ بعض حروف الجر كـ(رُبَّ، والكاف، والباء، ومِنْ) تدخل عليها (ما) فتكفها عن عمل الجر، وتهيّأها للدخول على ما لا يصح دخولها عليه، وسهّل ذلك كونها عوامل ضعيفة، ثم إنّ الفعل وهو أقوى العوامل يعرض له الإهمال، فلا غرو أنْ تهمل الحروف وهي أضعف منه.

وتدخل (ما) الكافة على الأسماء التي هي ظروف، نحو: بَعْد، وبين، فتمنع الاسم عمله وهو الإضافة، ويقع بعد الاسم جملة لا يعمل فيها. ومثال كف (بعد) بـ(ما)، قول الشاعر[7]:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيْدِ بَعْد ما   أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

فقد كفت (ما) (بعد) عن الإضافة، وصحّ وقوع الجملة الابتدائية بعده وهو قوله:

---

(١) هذا ردّ البغدادي في الخزانة" ١٠/٢١٦- ٢١٧.

(٢) سورة نوح: الآية (٢٥).

(٣) من الخفيف: نسب لمطيع بن إياس: شرح الكافية الشافية: ١/٣٨٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣/١٧٢، والارتشاف: ٤/١٦٩٩، والمغني: ٤٠٨، ونسبه البغدادي لصالح بن عبدالقدوس في الخزانة: ١٠/٢٢١-٢٢٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٧٢، والهمع: ٤/٢٢٨.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/١٧٠٠، والمغني: ٤٠٩.

(٦) سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

(٧) البيت من الكامل وهو للمرّار الفقعسي، ينظر: ديوانه (١٦٨)، والكتاب: ١/١١٦، ٢/١٣٩، والمقتضب: ٢/٥٤، والأصول: ١/٢٣٤، والبغداديات: ٢٩٢، وشرح المفصل: ٨/١٣١-١٣٤، والارتشاف: ٤/١٨٢٧. العلاقة: الحب، والأفنان: جمع فَنَن وهو الغصن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة والثّغام: نبات له خيوط طوال دقاق من أصل واحد، وإذا جفّت ابيضّت كلها. المُخْلِس: ما اختلط فيه البياض بالسّواد.

«أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ»، وكذلك يجوز أن يقع بعده الفعل، نحو: جئتك بَعْدَما خَرَج زيدٌ، وما كان ليصح ذلك لولا دخول (ما) الكافة عليه، وهذا مذهب الجمهور[1]، وذهب بعض النحاة كالأعلم، والرضي، والمالقي، وابن هشام[2] إلى القول بأنَّ (ما) في البيت مصدرية، وصلتها الجملة الاسميَّة، وهي وصلتها في محل جر بإضافة (بعد) إليها، وفي هذا الرأي نظر؛ لأن وقوع صلة (ما) جملة اسميّة قليل، والأكثر أَنْ تكون جملة فعليَّة، وتخريج (ما) بأنَّها كافة أوْلى، لأنّ (بعد) اسم والأصل فيه عدم الإعمال، فالقول بإهماله بعد (ما) رجوع به إلى الأصل، وكما أنَّ الفعل والحرف يهملان بعد (ما)، وهما أقوى من الاسم في العمل.

ومن الظروف التي تهمل، (بين) إذا وُصِلَت بـ (ما) الكافة، كقول الشاعر[3]:

بينمـــا نـحنُ بالأراكِ مــعـــاً   إذْ أتى راكبٌ على جـــملِه

فـ(ما) كافة، و(بين) مكفوفة، وقع بعدها الجملة الاسمية ولا موضع لها من الإعراب، ومثله قول الآخر[4]:

استَقْدِرِ اللهَ خيراً وارْضَيَنَّ به   فبينما العُسْرُ إذْ دارَتْ مَيَاسِيرُ

فـ(ما) كافة، و(بين) مكفوفة عن عمل الجر، ووقعت بعدها الجملة الاسمية، وهو الغالب، وقد يليها الجملة الفعلية، نحو: بينما أنْصَفْتَنِي ظَلَمْتَنِي[5]، وكون (ما) كافة هو رأي بعض النحاة[6]، وقيل: إنها زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، وقيل: إنها زائدة، و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة[7]، أي: بين أوقات نحن بالأراك[8].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢، والمقتضب: ٥٤/٢، والأصول: ٢٣٤/١، والبغداديات ٢٩٢-٢٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ورقة ٧، والمقتصد: ٤٦٩/١، وشرح المفصّل: ١٣١/٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨١/١، والأزهية: ٨٩، والخزانة: ٢٣٢/١١.

(٢) ينظر: النّكت: ٢٥٠/١، وشرح الكافية: ٤٤١/٤، ورصف المباني: ٣١٤، والمغني: ٤١٠.

(٣) الخفيف هو جميل بثينة، ينظر: ديوانه (١٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٥/٢، والمغني: ٤١٠، والخزانة: ٦٣/٧، ٢١/١٠، والأراك: موضع بعرفة.

(٤) من البسيط: وقيل هو: عثمان بن لبيد العذري، وقيل: حريث بن جبلة، وقيل غير ذلك، انظر: الكتاب: ٥٢٨/٣، وسر الصناعة: ٢٥٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٥٠٤/٢، والهمع: ١٧٦/٣-٢٠٢، والخزانة: ٦٠/٧.

(٥) ينظر: الهمع: ٢٠٢/٣.

(٦) ينظر: البغداديات: ٢٩٢-٢٩٣، والجمل للزجاجي: ٣٠٢، وشرح المفصّل: ١٣٢/٨.

(٧) ينظر: المغني: ٤١٠.

(٨) ينظر: المغني: ٤١٠، والهمع: ٢٠٣/٣.

وتلْحَقُ (بين) الألف، فيقال: (بينا)، وللنحاة فيه أقوال، أحدها: أنَّ (الألف) كافة كـ(ما) فلا تعمل (بين) الجر، وتدخل على الجملة[1]، كقول الشاعر[2]:

فبينا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمرُنَا　　　إذا نحن فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

فالألف كافة لـ (بين) عن عمل الجر، ووليتها الجملة الفعلية (نَسُوس) ومنع بعضهم إضافتها إلى الجملة الفعليّة، وأوَّل البيت على إضمار (نحن)[3] وقيل: إنّ ألف (بينا) ليست كافة، وإنما هي ألف ناشئة عن إشباع الفتحة لثبوت ذلك، فالجملة بعد (بينا) في موضع جر بالإضافة وهذا مذهب ابن جني[4]، وقيل: إنَّ الألف للتأنيث، ووزنها (فَعْلَى)، ورُدّ بأنَّ الظروف كُلّها مذكّرة إلا ما شذّ منها، وهي «قُدَّام»، و«وراء»[5]، وقيل: «بينا» أصلها (بينما) فحذفت (الميم)، وهو ضعيف[6]، فهذه جملة الآراء في (ألف) (بينا)، والذي تميل إليه النّفس هو الرأي القائل بأنَّ (الألف) كافة، ومثلها (ما) إذا اتصلت بـ(بين)، لأنه اسم، والأصل فيه أنْ يكون معمولاً لا عاملاً، فالقول بكفه عن العمل رجوع به إلى الأصل.

وكذلك تُهمل (إنَّ) وأخواتها إذا دخلت عليها (ما). وهو مذهب سيبويه والجمهور، فتهمل وجوباً، يقول الصيمري: «وإنَّما أبطلت (ما) عمل هذه الحروف؛ لأنّها إنّما تعمل في الاسم لشبه الفعل، فلمّا فصل بينها وبين ما عملت فيه ضعفت عن العمل»[7]، فتقول: إنّما زيدٌ منطلقٌ، ولعلّما زيدٌ قائمٌ، عدا (ليت) إذا دخلت عليها (ما) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، والإهمال أكثر[8]، قال سيبويه -رحمه الله: «وأمّا ليتما زيداً منطلقٌ فإن الإلغاء

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٤٠٦/٣، والجنى الداني: ١٧٥، والهمع: ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٢) البيت من الطويل قيل: هي حرقة بنت النعمان، وقيل: هند بنت النُّعمان: أمالي ابن الشجري: ٤٥١/٢، والهمع: ٢٠٢/٣، والخزانة: ٥٩/٧، وتتنصَّفُ: أي تُستخدم.

(٣) ينظر: الهمع: ٢٠٢/٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٢٢/٣، والارتشاف: ١٤٠٦/٣، ونسبه السيوطي للمغاربة في الهمع: ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ١٧٦.

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٤٠٧/٣، والجنى الداني: ١٧٦.

(٧) التبصرة والتذكرة: ٢١٤/١، وينظر: علل النحو: ٢١٩.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٣٧/٢، والتوطئة: ٢٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٤/١، وشرح المفصل: ٥٥/٨، ٥٦، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٨/٤، والارتشاف: ١٢٨٤/٣.

فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة:

قالَتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتنا ونصفُه فقدِ

فرفعه على وجهَيْن: على أنْ يكون بمنزلة قول مَنْ قال: ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ﴾[1]، أو يكون بمنزله قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ»[2] وعليه فإنّ الرفع يقدّر بأنّ (ما) زائدة أو نكرة موصوفة، وقيل: يحتمل أنْ تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ، أي: لا يستحي أنْ يضربَ الذي هو بعوضةٌ مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو المبتدأ[3]. ويُرْوى البيت بالنصب على إعمال (ليت)، وإنما جاز ذلك في (ليت)؛ لأنّها باقية على اختصاصها بالجملة الاسميَّة، فلا يقال: ليتما قال زيدٌ[4]، وهذا فيه خلاف فقد ذكر أبوحيان أنَّ البصريين أجازوا مجيء الفعل بعد (لعلّما)، و(ليتما)، فيقال: ليتما ذهبْتُ، ولعلَّما قُمْتُ، وزعم الفراء أنَّ ذلك لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعليّة بعدها، ووافقه على ذلك في (ليتما) البصريون المتأخرون[5]. ونُسِب إلى الفراء[6] أنّه لا يجوز كف (ما) لليت ولا للعلّ، بل يجب إعمالها، ورُوِيَ أنَّ الأخفش أجاز في (إنّما)، و(أنّما) الإلغاء والإعمال[7]، على اعتبار (ما) زائدة، وذهب ابن السّرّاج[8]، والزجاجي[9]، إلى جواز إجراء غير (ليتما) مجراها قياساً، وتابعهما ابن مالك بقوله: «وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان -رحمه الله- (أي: رأي الأخفش في جواز إعمال إنّما وأنّما) يؤيّد ما ذهب إليه ابن السّرّاج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإنْ لم يثبت سماعٌ في إعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٦)، ورفع (بعوضة) قرأ بها الضّحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج، وقطرب، ينظر: المحتسب: ٦٤/١، والمختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٢، وبغير نسبة في إعراب القراءات الشواذ: ١٤٠/١-١٤١، والبحر المحيط: ٢٦٧/١.

(٢) الكتاب: ١٣٧/٢-١٣٨.

(٣) ينظر: المحتسب: ٦٤، وإعراب القراءات الشواذ: ١٤٠/١-١٤١، والبحر المحيط: ٢٦٧/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٥/١، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، وشرح قطر الندى: ٢١٠.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٨٤/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٢٨٥/٣، والخزانة: ٢٥٢/١٠.

(٧) ينظر: شرح اللُّمع لابن بَرهان: ٧٥/١، وشرح ابن النّاظم: ١٧٤، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٩/٤.

(٨) ينظر: شرح الجُمل لابن عصفور: ٤٣٤/١، وشرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٩) ينظر: الجمل: ٣٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٤/١، وشفاء العليل: ٣٦٩/١.

المسألة، ومِنْ أجل ذلك قلت: القياس سائغ»[1].

وذهب الزجّاج إلى جواز ذلك في (ليت، ولعلّ، وكأنّ) دون أخواتها[2].

وذهب ابن درستويه وبعض الكوفيين إلى أنَّ (ما) مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن لما فيها من التفخيم، والجملة في موضع الخبر، ومفسّرة له، ولم تحتج إلى رابط؛ لأنَّ الجملة المفسّرة هي (ما) في المعنى، فتكون (ما) اسماً، والجملة بعدها خبرها[3]، وعلى هذا المذهب فإنّ هذه الحروف عاملة.

والرأي القائل بالإهمال قول له وجاهته، يسهّله كونها عوامل ضعيفة، كما أن القول بالإهمال له نظائره، فالفعل وكذا الاسم يهملان بدخول (ما)، فكذلك الحروف.

---

(١) شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٣/١، والارتشاف: ١٢٨٥/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣٣٨/٤، والارتشاف: ١٢٨٤/٣.

٤- إهمال «القول» بمعنى «الظن»

الأصل في (القول) إذا وليته الجملة أنْ تُحكى نحو: قُلْت زيدٌقائمٌ، ولا يعمل فيها القول كما يعمل (الظنّ)، لأنَّ (الظن) يقتضي الجملة من جهة معناها، فنصب المفعولين كما نصب (أعطيت) المفعولين، أمّا القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أنْ ينصب جزأيها مفعولين، لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب (أعطيت)، ولا أن ينصبهما مفعولاً واحداً؛ لأنّ الجمل لا إعراب لها فلم يبقَ إلا الحكاية[١]، أمّا إنْ كان ما بعده مفرداً نصب مفعولاً، نحو: قلتُ شعراً وخطبة وحديثاً[٢]، فالأصل في القول عدم الإعمال في الجملة، أمّا إن كان بمعنى الظّنّ فإنه يعمل عملها في الجملة مطلقاً وبلا شروط عند بني سُلَيم، أمّا عند غيرهم فلا يعمل إلا بشروط تقوي فيه معنى الظّنّ، وتمنحه استحقاق العمل لكونه عاملاً ضعيفاً لا يقوى على العمل بذاته، فإذا اختل منها شرط رجع إلى أصله وهو عدم الإعمال، إذ يشترط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً، فإن كان ماضياً أو أمراً لم يعمل عند الأكثرين، فلا يقال: أقُلْتُ زيداً منطلقاً؟ خلافاً للسيرافي[٣]؛ ولا يعمل في نحو: قُلْ: زيداً منطلقاً خلافاً للكوفيين[٤]، كما يشترط فيه أنْ يكون للمخاطب، فلا يقال: متى يقولُ عمروٌ زيداً قائماً، ولا يقال: متى أقولُ زيداً قائماً، ويوضّح ذلك سيبويه -رحمه الله- بقوله: «(تقول) في الاستفهام شبهوها بـ(تَظُنّ)، ولم يجعلوها كـ(يَظُنُّ) و(أَظُنُّ) في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظنّ غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جُعِلت كـ(تظن) كما أنّ (ما) كـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك أو قُدِّمَ الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللُّغات فيها كلغة تميم، ولم تجعل (قُلْت) كـ(ظَنَنْتُ) لأنّها إنما أصلها عندهم أنْ يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب (ظَنَنْتُ) بأكثر من هذا، كما أنّ (ما) لم تقو قوة (ليس)، ولم تقع في كلِّ مواضعها، لأنّ أصلها عندهم أنْ يكون ما بعدها مبتدأ»[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٢١١.

(٢) شرح التسهيل: ٢/٩٤، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٢١١.

(٣) ينظر: التذييل: ٢/ورقة ١٠٦، والارتشاف: ٤/٢١٢٧، وأوضح المسالك: ٢/٧٤.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) الكتاب: ١/١٢٢- ١٢٣.

ولا يعمل القول إذا فصل بينه وبين أداة الاستفهام بغير الجار والمجرور والظرف ومعمول القول ومعمول المعمول، فلا يجوز: أأنت تقول: زيداً قائماً؛ لأنه فصل بالمبتدأ بينه وبين أداة الاستفهام، فخرجت (تقول) عن الاستفهام، وعادت إلى حكمها من الحكاية[1] أما إنْ قُدِّر الضمير (أنت) فاعلاً لفعل مضمر، والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقاً[2]. فإذا توفرت في (القول) شروط العمل، جاز إعماله، وجاز مجيؤه على الأصل وهو عدم الإعمال، نحو: أتقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟ على الحكاية، وهذا دليل على كونه عاملاً ضعيفاً، فلا يرقى إلى مرتبة الظنّ، لكونه فرعاً عنه والفروع تقصُر أبداً عن الأصول.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٣/١، وشرح المفصّل: ٧٩/٧، وشرح ابن الناظم: ٢١٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٧٧/٢، والتصريح: ٣٨٣/١.

٥- إهمال الأفعال الناقصة

لمّا كانت (ليس) فعلاً ضعيفاً، بل أضعف أفعال بابها؛ لنقصها من جهة، وجمودها من جهة أخرى، وكان بينها وبين (ما) النافية شبه، أخذت كل واحدة منهما حكماً من الأخرى، فأُعملت (ما) عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، وأهملَتْ (ليس) حملاً على أختها (ما) عند انتقاض النفي بـ(إلاّ)، وهي لغة بني تميم، حكى عنهم أبوعمرو بن العلاء: لَيْس الطيبُ إلا المسكُ[(١)].

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة فقال: «وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعْرف، فهذا يجوز أنْ يكون منه: لَيْس خلَقَ اللهُ أشعَرَ منه، وليس قالها زيد، قال حُمَيْد الأرقيط:

فأصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهِم   ولَيْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقِي المساكينُ

وقال هشام أخو ذي الرُّمَّة:

هي الشِّفَاءُ لدائي لوْ ظَفِرْتُ بها   ولَيْس مِنْها شفاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

هذا كلُّه سُمعَ من العرب، والوجهُ والحدّ أنْ تجعله على أنَّ في (ليس) إضماراً وهذا مبتدأ، كقوله: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ، إلا أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطِّيبُ إلا المسكُ، وما كان الطِّيبُ إلا المسكُ»[(٢)].

والذي يُفهم من كلام سيبويه -رحمه الله- أنَّ (ليس) تأتي حرفاً فلا تعمل، وهي لغة ثابتة عن بعض العرب وهم بنو تميم، ولم يصرّح سيبويه بنسبتها إليهم. وقد تأوّل بعض النحاة هذه المسألة، وحملهم على ذلك أنَّ (ليس) فعل ينبغي أن يعمل، وإبطال عمله خروج به عن الأصل، ومن أبرز النحاة الذين فصلوا المسألة أبوعلي الفارسي[(٣)]، إذ خرّجها على عدة أوجه: هي:

---

(١) ينظر: مجالس العلماء: (٣-٤-٥)، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٧/١، وشرح التسهيل: ٣٧٩/١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٨٨٥/٢، والمغني: ٣٨٧-٣٨٨، والأشباه والنظائر: ٢٣/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٤٧/١، وينظر: الكتاب: ٧١/١.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٨ وما بعدها.

الأول: أن في (ليس) ضمير الشأن، و(الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، وهما في موضع نصب خبراً لـ(ليس)[1]. وأدخل (إلا) بين الابتداء والخبر للحمل على المعنى، كأنه لمّا كان المعنى أنّه ينفي أنْ يكون مثل حالِ المسك طيبٌ، حَسُنَ إلحاقُ (إلا) حسنه في قولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» و«ما الطيبُ إلا المسكُ».

والوجه الثاني: أنْ يكون في (ليس) إضمار الحديث والقصة، ويكون التقدير بـ(إلا) التقديمَ وإنْ أخّرت، كأنّه «ليس إلا الطيبُ المسكُ» أي: ليس الأمرُ إلا الطيبُ المسكُ، كقولهم: «ليس زيدٌ إلا أبوه منطلق» فـ«المسك» يرتفع كما ارتفع في الوجه الأول، وموضع الجملة كموضع الجملة في الوجه الأول، ومثل ذلك في التقدير بـ(إلا) التقديمُ قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾[2]، تقديره: إنْ نحن إلا نظنّ ظنّاً، فالاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه[3]، واعتُرض عليه بأن (إلا) في موضعها، ويكون مما حذفت فيه الصفة لفهم المعنى، كأنه قال: إنْ نظنُّ إلا ظنّا ضعيفاً[4].

ووجه آخر: أنَّ (الطيبُ) اسم (ليس)، وخبرها محذوف، و(إلا المسكُ) بدل منه، كأنه قال: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسك[5].

وأجاز ابن عصفور أنْ يكون (إلا المسكُ) نعتاً، والخبز محذوف كأنه قال: ليس الطيبُ الذي هو غيرُ المسكِ طيباً في الوجود حقيقة[6]، وحذف خبر (ليس) لفهم المعنى[7].

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة رأي آخر ملخصه: أنَّ (الطيب) اسم (ليس)، و(إلا) ناقضة للنفي، و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: ليس

---

(١) واعترض عليه ابن مالك بقوله: «وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد، وهو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر» شرح التسهيل: ١/٣٧٩.

(٢) سورة الجاثية: آية (٣٢).

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٩٧، والمغني: ٣٨٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٨٠، وإصلاح الخلل: ١٤٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٩٨، والجنى الداني: ٤٩٥، وما بعدها.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٩.

الطيبُ إلا المسكُ أفخره، أو أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه[1]، ورُدَّ بأنّ تقدير (المسك) مبتدأ، وخبره المحذوف (أفخره) لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلّ عليه، أما الوجه الآخر وهو تقدير (إلا) بمعنى (غير) فيكون المعنى أنّ (الطيب) لا يرغب الناس فيه، وإنّما يرغبون في المسك، وليس هذا المراد[2].

وهناك أمران تجدر الإشارة إليهما.

أولهما: موقف أبي علي الفارسي من هذه المسألة فيه اضطراب[3]، فهو يقول بحرفية (ليس)، ثم نجده في هذه مسألة (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، يؤوّلها على إعمال (ليس)، وكان الأوْلى على مذهبه أنْ يحمل (ليس) على (ما) في الإهمال.

والأمر الثاني: ما حكاه أبو علي الفارسي عن سيبويه بأنَّ (ليس) في قولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» عنده بمنزلة (ما)[4]. ونصّ سيبويه السابق يخالف ذلك، فسيبويه كان يروي ثبوت تلك اللغة عن قوم من العرب، وحملها على الندرة بقوله: «وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تجعل ك(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف»[5].

أما قول حُمَيد الأرقط:

فأصبحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقَي المساكينُ[6]

فقد ولي (ليس) معمول خبرها (كُلَّ النَّوى)، ولم يكن ظرفاً ولا شبهه، وهو جائز عند الكوفيين، ممتنع عند البصريين[7]؛ لأنه عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة: ١٦٦، والمغني: ٣٨٩، والمسائل الملقبات في علم النحو لابن طولون الدمشقي: ٣٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: تذكرة النحاة: ١٦٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٩/١.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢١٠، والبغداديات: ٣٨٣، وشرح التسهيل: ٣٧٩/١.

(٥) الكتاب: ١٤٧/١.

(٦) من البسيط، ينظر: الكتاب: ٧١/١، ١٤٧، والمقتضب: ١٠٠/٤، وشرح التسهيل: ٣٦٨/١، وتخليص الشواهد: ٢٤٦، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦٣/١، أصبحوا: دخلوا في الصباح، معرّسهم: مكان نزولهم ليلاً.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٧/١، وتخليص الشواهد: ٢٤٥، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦٠/١.

بأجنبي لذلك يخرجونه على إضمار اسم (ليس) بمعنى الشأن والحديث[1]، وجملة (كلّ النوى يُلقي المساكين) في محل الخبر. ويجوز رفع (كُلّ)، فتخرّج (ليس) على الإهمال، وما بعدها مبتدأ وخبر، لأنَّ (ليس) عامل ضعيف، وتخرّج على رواية رفع (كُلُّ) على إعمال (ليس)، و(كُلّ) النوى: اسمها، و(تلقي المساكين) في محل خبرها، وحمل (ليس) على الإعمال أوْلى في هذه المسألة من الإهمال؛ لأنه الأصل.

ومثله قول الشاعر[2]:

هي الشفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بِهَا ... وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ

خرّجه النحاة على أنّ في (ليس) ضميراً للشأن اسمها، و(شفاءُ الدّاء مبذول) جملة في محل رفع خبرها[3]، وفيها وجه ثان وهو إهمال (ليس) وما بعدها مبتدأ وخبر، ونقل ذلك عن الكسائي[4]، وهو وجه مقبول يرجحه كون (ليس) عاملاً ضعيفاً. كما أنَّ إهماله لغة ثابتة لا ينبغي ردّها، وقد رواها مَنْ يوثق به كأبي عمرو بن العلاء وسيبويه -رحمهما الله- ولعلّ ذلك كان سبباً قوّى مجيئها عند الكوفيين -حرفا- حملاً على (لا) العاطفة، ومن حجتهم قول الشاعر[5]:

أينَ المفـرُّ والإلهُ الطالبُ ... والأشـرمُ المغلوبُ ليسَ الغـالِبُ

وكقول لبيد بن ربيعة[6]:

وإذا أقـرضْتَ قـرضـاً فـاجْـزِه ... وإنّمـا يجـزى الفـتـى ليس الجَـمَلُ

ولم يلْقَ هذا الرأي قبولاً عند البصريين، فأوّلُوا البيت الأول بأنّ (الغالب): اسم (ليس)، وخبرها ضمير متصل عائد على (الأشرم)، أي: ليسه الغالب، ثم حذف الضمير،

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٤٧، والمقتضب: ٤/١٠٠، وشرح التسهيل: ١/٣٦٨.

(٢) من الطويل: قائله: هشام بن عقبة أخو ذي الرمة: الكتاب: ١/٧١، ١٤٧، والمقتضب: ٤/١٠١، والجمل للزجاجي: ٥٠، وشرح المفصل: ٣/١١٦، وتخليص الشواهد: ٢٣٠.

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) ينظر: الهمع: ٢/٦٤.

(٥) من الرجز: وهو نفيل بن حبيب: شرح التسهيل: ٣/٣٤٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٢٠، والجنى الداني: ٤٩٨، والمغني: ٣٩٠.

(٦) سبق تخريجه، ينظر: ٧٢ من هذا البحث.

كما يحذف في نحو: زيدٌ ضربَهُ عمروٌ، إذا قلت: زيدٌ ضرب عمرو[1].

أمّا البيت الثاني فيحتمل أنْ يكون (الجَمَل) اسم (ليس)، وخبره محذوف لفهم المعنى، كأنه قال: ليس الجمل جازياً[2]. ويجوز أن يكون (الجمل) خبر (ليس)، والتقدير: ليس الذي يجزي الجمل[3].

وما ذهب إليه الكوفيون له وجاهته، لأنّ (ليس) عامل ضعيف فَحُمِل على (لا) في الإهمال، كما حُمِلت (لا) على (ليس) في الإعمال، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه.

وحكم إهمال (ليس) ينطبق على سائر أخواتها من الأفعال الناقصة؛ لأنها جميعاً عوامل ضعيفة، ومثال ذلك قول الشاعر[4]:

إذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ وآخر مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

خرّجه النحاة على تقدير: اسم (كان) وهو ضمير الشأن، والجملة بعدها في محل رفع خبرها[5]. ويمكن تخريج (كان) على الإهمال لكونها عاملاً ضعيفاً، وما بعدها مبتدأ وخبر.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٧/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٠، والمغني: ٣٩٠.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب: ٤٤٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٥، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٤، والأزهية: ١٩٦.

(٤) من الطويل: القائل: العُجير السلولي، ينظر: الكتاب: ٧١/١، والجمل للزجاجي: ٥٠، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٦٤، وشرح المفصل: ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠٠/٧، وللبيت رواية أخرى بالنصب: (صنفين) و(نصفيْن): وتخرج على أنها خبر (كان) ولا شاهد على هذه الرواية.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

٦- إهمال (كان) لزيادته

إنَّ الزيادة سبب من أسباب ضعف العامل سواءٌ أكان فعلاً أم حرفاً؛ لأنَّ الزيادة خلاف القياس، مما يؤثر على عمل ذلك العامل، فلا يقوى على العمل لفظاً ومحلاً كـ(كان) أو يعمل في اللفظ دون المحل كحروف الجر الزائدة، وإنما بقي للحرف العمل؛ لأنَّ اختصاصه بالاسم باقٍ، بخلاف (كان)، فإن وقوعها زائدة يزيدها ضعفاً، ويتبيّن ذلك بمعرفة معنى زيادتها، وفيه أقوال:

القول الأول: أنَّها تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التوكيد، وجودها وعدمها سواء، لا تعمل، وهذا مذهب الجمهور، يقول المبرد: «وقوله: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[1]، إنما معنى (كان) ها هنا التوكيد، فكأنَّ التقدير -والله أعلم-: كيف نكلم من هو في المهد صبياً، ونصب (صبياً) على الحال، ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس، ولا دلّ الكلام على أنّه تكلّم في المهد..»[2]، ويقول ابن السراج: «وحقُّ الملغي عندي ألا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه، حتى يلغى من الجميع، وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد»[3]. فـ(كان) الزائدة على هذا الرأي لا عمل لها في اسم ولا خبر، ولا تدل على معنى الزمان[4]، لأنّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عنه؛ بدليل أنَّ (قلما) فعل، ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفي[5].

والقول الثاني: أن زيادتها مجازيّة، تدل على معنى ولا تعمل، نحو قولهم: ما كان أحسن زيداً، المراد أن ذلك فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيداً أمس[6].

والقول الثالث: قول السيرافي: «وقولنا: تكون زائدة ليس المعنى بذلك أنَّ دخولها

---

(١) سورة مريم: الآية (٢٩).

(٢) المقتضب: ٤/١١٧-١١٨.

(٣) الأصول: ٢/٢٥٩.

(٤) ينظر: اللمع: ٨٩، وشرح المفصّل: ٧/٩٨-٩٩، والخزانة: ٩/٢٠٧-٢٠٨.

(٥) ينظر: المسائل البصريات: ٢/٨٥٧، والهمع: ٢/١٠١.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ٧/١٠٠، وذكر الرضي في شرح الكافية أنه مذهب سيبويه: ٤/١٩١.

كخروجها في كلٍّ معنى، وإنما يعني بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنّها دالة على زمان، وفاعلها مصدرها، وذلك قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ كان، تريد ذلك الكون، وقد دلّت (كان) على الزمان الماضي؛ لأنّك لو قلت: زيدٌ قائم ولم تقل (كان) لوجب أنْ يكون ذلك في الحال»[1].

وردّ عليه ابن مالك بقوله: «ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالى بأَنْ يقال: خلّوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوها من الإسناد، كما أنَّ الضمير الواقع فصلاً لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها، استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب»[2].

فـ(كان) على القول الأول والثاني زائدة مهملة لا عمل لها في اسم ولا خبر، أمّا على الرأي الثالث فـ(كان) تامّة عاملة الرفع ومرفوعها ضمير يعود إلى مصدرها، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها.

ولا تزاد (كان) إلا بشرطين -كما سبق- أنْ تكون للماضي، وأن تقع متوسطة بين متلازمين أو آخراً، كوقوعها بين المبتدأ وخبره نحو، زيدٌ -كان- قائمٌ، ونحو: إنْ مِنْ أفضلهم -كان- زيداً؛ لأنّ بُعدها عن الصدارة يضعفها، فإذا توسطت أو تأخرت أُهْملت، فلا عمل لها في اسم أو خبر. واخْتُلف في قول الفرزدق:

فكيف إذا مَرَرْتُ بدارِ قَومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كِرَامِ[3]

فـ(كان) رافعة للضمير وهو (الواو)، والزائد لا يعمل عند الجمهور؛ لذا وقع الخلاف بين النحاة في هذا البيت هل هي زائدة أو لا ؟

ذهب الخليل وسيبويه[4] إلى أنها زائدة، وإنما قيل بزيادتها لأنّ الجار والمجرور الذي

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢/ورقة ٣٥٥.

(٢) شرح التسهيل: ٣٦١/١، وينظر شرح الكافية للرضي: ١٩٢/٤.

(٣) من الوافر: ينظر: ديوانه: ٨٣٥، والكتاب: ١٥٣/٢، والمقتضب: ١١٦/٤، والجمل: ٦٢، وتخليص الشواهد: ٢٥٢، والخزانة: ٢١٧/٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢.

قبلها قد اكتنفه شيئان: منها ما يطلبه لنفسه «الجيران» يطلبه بأن يكون صفة له، و(كان) تطلبه بخبرها، والحكم للمتقدم[١]، ولا يمنع عنده -أي سيبويه- أن تكون ناقصة[٢].

أمّا المبرِّد[٣] -ومعه جماعة من النحاة[٤]- فعندهم (كان) ناقصة، و(الواو) اسمها، و(لنا) خبرها، والجملة صفة لـ(جيران)، وإنما حملهم على ذلك أن (كان) الزائدة لا عمل لها في اسم ولا خبر.

ولم يحظ هذا الرأي بالقبول عند طائفة من النحاة، الذين انبروا للرد على المبرّد، ومنهم ابن ولاد حيث يقول: «إذا كانت (لنا) من صلة (جيران) معلقة بها، فليس يجوز أن يكون خبراً لـ(كان)، مثال ذلك أنَّك لو قلت: مررْتُ برجل راغبٍ فينا كان، لم يجز أن تجعل (فينا) وهو معلَّق بـ(راغب) خبراً عن (كان)، وكذلك مررتُ برجلٍ نازلٍ علينا كان، فإن جعَلْتَ (علينا)، و(فينا)، و(لنا) خبراً عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى، ولم تكن الرغبة فينا، ولا النزول علينا، ولا المجاورة لنا، وكأنَّك قلت: مررْت برجل راغبٍ، ولا تذكر فيمن رغب، ثم قلت: كان فينا، كما تقول: كان معنا، وكذلك نازل وما أشبهه، مما يقتضي حرفاً من الحروف، وكأنه قال في البيت: وجيرانٍ، ولم يبيِّن لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا، أي كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف»[٥]، فعلى ذلك فإنَّ (كان) زائدة، واعتُذِر لوجود الضمير: بأنَّ (الواو) تأكيد لما في (لنا) لا أنَّه مرتفع بالفاعل، وهذا رأي الفارسي[٦]، و(لنا) صفة لجيران، ويرى ابن عصفور بأنّ أصل المسألة: وجيران لنا هم، فـ(لنا) صفة، و(هم) فاعل بـ(لنا)، ثم زيدت (كان) بينهما، فصار: لنا كان هم، ثم اتصل الضمير بـ(كان) وإن كانت غير عاملة؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة[٧]،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ١/٤٤٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/١١٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/١٩٣، وأوضح المسالك: ١/٢٥٨، والتصريح: ١/٢٥٢.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٤٠، وينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٩٥.

(٦) ينظر: المسائل البصريات: ٢/٨٧٥.

(٧) ينظر: شرح الجمل: ١/٤٠٩.

وقيل: إنّ (لنا) خبر مبتدأ مقدم، والأصل: (لنا هُمْ)، ثم زيدت (كان) بينهما، فصار (كان هم)، ثم وُصل الضمير إصلاحاً اللفظ؛ لقبح وقوعه منفصلاً، إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول[1]. وقيل: إنّ الزيادة لا تمنع العمل في الضمير، كما لم يمنع إلغاء (ظن) عملها في الفاعل مطلقاً، وبه قال ابن السيد وابن مالك[2]، وقيل: إنها زيدت مع الفاعل؛ لأنه كالجزء منها[3]، وأجاز بعضهم أنْ تكون (الواو) حرفاً دالاً على الجمع، يؤكّد به الجيران، كالواو في «أكلوني البراغيثُ»[4]، وضُعّف هذا الرأي بأنّ القول بحرفية واو الجمع إنما هو إذا كان بعدها جمع مرفوع، وأما إذا لم يأتِ بعد جمع مرفوع فلم يقل أحد إنّها تأتي حرفاً دالاً على الجمع[5].

وأجاز المرادي: جعل (كان) في البيت تامة على حذف مضاف تقديره: وجدْت جيرتهم، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: كانوا، والجملة صفة[6]، ورُدّ بأنّه لا فائدة في الكلام على هذا القول، وتكون الجملة فضلاً لا معنى لها[7].

ومجمل القول عن (كان) عند النحاة في بيت الفرزدق ثلاثة أقوال: زائدة، وناقصة، وتامّة، فتكون عاملة عند من قال: إنّها ناقصة -وهو رأي المبرد- فرفعت اسمها (الواو)، ونصبت الخبر (لنا).

وعند من قال إنّها تامة، رفعت فاعلها (الضمير). أما مَنْ قال بزيادتها فهي عنده مهملة لا عمل لها في اسم ولا خبر، والضمير المتصل بها إمّا تأكيد للضمير في (لنا)، أو أنّ الضمير المتصل وقع موقع المنفصل؛ لإصلاح اللفظ.

وتبين مدى التكلف في هذ التخريجات، ولعلّ رأي المبرد أقلها كلفة، إذ فيه إجراء (كان) على أصلها في الإعمال؛ لأنّ وقوعها زائدة خلاف القياس، وكلّما أمكن حمل

(١) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٥٣- ٢٥٤، والخزانة: ٩/٢٢٠٠، وفي التصريح: ١/٢٥٣، نَسَب هذا الرأي لابن جني.

(٢) ينظر: الحلل: ٦٢، وشرح التسهيل: ١/٣٦١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/١٩٣، ونسبه لسيبويه.

(٤) ينظر: الخزانة: ٩/٢١٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) ينظر: التصريح: ١/٢٥٤.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤١١.

الشيء على أصله كان أَوْلى، وما اعترض عليه بأنَّ تقديرها ناقصة، وجعل (لنا) خبراً لها يؤدي إلى غير المعنى المقصود؛ إذ يصير معناه كانوا نملكهم، وهم لم يكونوا لهم ملكاً، إنما كانوا لهم جيرة مردود بأنّ اللام للاختصاص لا للملك[1]. وأمّا ما قيل بأنَّ زيادة (كان) لا تمنع من عملها قياساً على إلغاء (ظن) فيه نظر؛ لأنَّ الفعل الملغي لم ينزل منزلة الحروف الزائدة، حتى لا يليق به الإسناد إلى الفاعل، وإنما هو فعل صحيح، وضع لقصد الإسناد[2]، كما أنّ (ظنّ) فعل حقيقي، و(كان) فعل ناقص من أفعال العبارة، فهي أضعف من (ظن)، وإذا ألغيت (ظن) جاز إعمالها وإهمالها، أما إذا زيدت (كان) أهملت على الرأي الصحيح؛ لذا كانت الزيادة أضعف من الإلغاء.

ومن شواهد مجيئها زائدة قول الشاعر[3]:

قَنافِذُ هَدَّاجونَ حولَ بيوتهم   بما -كان- إيّاهُمْ عطيَّةُ عوّدَا

إذ وَلي (كان) معمول خبرها (إيَّاهم)، ولم يكن ظرفاً ولا شبهه، وهذا جائز عند الكوفيين، ممتنع عند البصريين[4]، لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً، فلا يقوى على العمل بفصله عن معموله بأجنبي[5]، لذا فقد خرّجه النحاة على أوجه منها:

أنَّ (كان) زائدة بين الموصول وصلته[6]، وقيل: يجوز جعل اسمها ضمير الشأن محذوفاً[7]، أو يكون اسمها ضميراً يعود على (ما) الموصولة[8] و(عطيّة) مبتدأ، و(عوّدا) في موضع رفع الخبر، والجملة (عطيّة عوّدهم) في محل رفع خبر (كان)، واعترض على هذا التخريج بأنّ خبر المبتدأ إذا كان فعلاً لا يتقدّم معموله على المبتدأ، ورُدّ بأنّ المانع من

---

(١) ينظر: الخزانة: ٢١٧/٩.

(٢) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٥٤، والخزانة: ٢٢٠/٩.

(٣) من الطويل قائله: الفرزدق: ديوانه: (١٨١/١)، والمقتضب: ١٠١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٣/٢، وشرح التسهيل: ٣٦٧/١، وتخليص الشواهد: ٢٤٥، والخزانة: ٢٦٨/٩، قنافذ: جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل، هدّاجون: من الهدج وهو السير السريع، عطيّة: أبوجرير.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٧/١، وتخليص الشواهد: ٢٤٥، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦٠/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٦/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٨/٢، وتخليص الشواهد: ٢٤٧، والتصريح: ٢٤٨/١.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢٠١/٤، وتخليص الشواهد: ٢٤٧، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦٥/١، والتصريح: ٢٤٨/١.

(٨) قاله ابن عصفور في شرح الجمل: ٣٩٣/١.

تقدّم الفعل خشية التباس الاسميّة بالفعليّة، وذلك مأمون مع تقدم العامل[1]، واختار ابن عصفور كونه ضرورة فيُحفظ ولا يقاس عليه[2]، ووافقه ابن هشام[3].

والذي يترجّح من هذه الأقوال عدّها (زائدة) وعليه فهي مهملة فلا تحتاج إلى اسم أو خبر، وسهّل ذلك كونها عاملاً ضعيفاً، ولسلامة هذا التخريج من الاعتراض، كما أنه يوافق قولهم: ما لا يحتاج إلى تقدير أَوْلى مما يحتاج إلى تقدير.

أمّا قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4] على قراءة (يزيغ) بالياء، قرأ بها حمزة وحفص[5]، ففيها عدة أوجه، منها: أن اسم (كاد) ضمير الشأن محذوف[6]، والخبر جملة (يزيغ)، وقيل: إنّ اسم (كاد) الاسم الظاهر (قلوب)، وخبر مقدم في نية التأخير وهو (يزيغ)، وفيه ضمير الفاعل[7]، وقيل: إنّ اسم (كاد) ضمير يعود على الجمع الذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار، أي: من بعد ما كاد هو أي: الجمع، أو القوم[8]، وقد وُجِّه لكل إعراب اعتراض فيرد على الأول بأنّ خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها، ولا يكون سببياً، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم (كاد)، وأمّا توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب، والصحيح المنع. وأمّا التوجيه الثالث فضعيف جداً من حيث أضمر في (كاد) ضميراً ليس له على مَنْ يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر (كاد) واقعاً سببيّاً[9]. وثمّة وجه آخر نخلص به من هذه الإشكالات بجعلها زائدة مهملة فلا عمل لها في اسم أو خبر، وإذا كان ذلك جائزاً في (كان) وهي الأقوى، فإهمال (كاد) أَوْلى لضعفها.

---

(١) رَدَّ به ابن هشام علي ابن عصفور تلخيص الشواهد: ٢٤٨، والمغني: ٧٩٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ١/٣٩٣.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد: ٢٤٨.

(٤) سورة التوبة: الآية (١١٧).

(٥) قرأه الجمهور (بالتاء)، ينظر: القراءات السبع لابن مجاهد (٣١٩)، والكشف عن وجوه القراءات: ١/٥١٠، والبحر المحيط: ٥/١١١، ومن غير نسبة في الحجة: ١٧٨.

(٦) ينظر: التبيان:: ٢/٦٦٢، وشرح المفصّل: ٣/١١٦، والبحر المحيط: ٥/١١١.

(٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/٥١٠، والتبيان: ٢/٦٦٢، وشرح المفصّل: ٣/١١٦.

(٨) ينظر: التبيان: ٢/٦٦٢، والبحر المحيط: ٥/١١٢.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٥/١١٢.

٧- إهمال الحروف الناسخة المخففة

إنَّ التَّخفيف -كما سبق- ضربٌ من الحذف يدخل على (إنَّ) وأخواتها فيزيدها ضعفاً على ضعفها، ولا تقوى على العمل الذي كان لها في حال التشديد، وقد آثرت ذكر (إنْ) و(لكنْ) في أثر الضعف؛ لأنهما أضعف من أختيهما؛ ولظهور أثر الضعف جليًا في إهمالهما على رأي البصريين والكوفيين، غير أنّ (لكنْ) أضعف من (إنْ)؛ حيث يوجب نحاة البصرة إهمالها- خلافاً ليونس والأخفش- أمّا (إنْ) فإنَّ إهمالها جائز وهو الأكثر في لسان العرب.

تخفيف (إنْ):

أجاز البصريون[١] تخفيف (إنّ)، ومنع الكوفيون تخفيفها؛ لزوال الشبه اللفظي بينها وبين الفعل بنقص لفظها[٢]، فهي عندهم النافية لا عمل لها مطلقاً، فهي بمنزلة (ما) و(إلاّ)، وعند الكسائي[٣] إذا دخلت على الاسم فهي المخففة، وإذا دخلت على الفعل فهي نافية.

فإذا خفّفت (إنْ) -على مذهب البصريين- ازدادت ضعفاً على ضعفها، إذ يليها ما لم يكن يليها لو كانت مشددة، فجاز دخولها على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وجاز إعمالها وإهمالها، والأكثر في لسان العرب الإهمال[٤]، فإنْ وليها الاسم جاز إعمالها، وحكى سيبويه[٥]: إنْ عمراً لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٦] بتخفيف (إنْ) واللام في (لَمَا)، وعلى إعمالها (كلاً) اسمها، و(ما) الموصولة خبرها، أما الكوفيون فيجعلون النصب في «إنْ كُلاً» بفعل يفسّره (ليوفينهم)، أو بـ(ليوفينهم) نفسه، فـ(إن) بمعنى (ما)، و(لمّا) بمعنى إلا، يقول الفرّاء: «وأمّا الذين خففوا (إنْ) فإنهم نصبوا (كُلاً) بـ(ليوفيّنهم)، وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ ليوفينّهم كُلاً، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأنَّ (اللام)

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢، والمقتضب: ٥٠/١، والمقتصد: ٤٩٠-٤٩١، وشرح المفصّل: ٧١/٨ وما بعدها، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٧/١، وشرح التسهيل: ٣٣/٢ ومابعدها.

(٢) ينظر: الأصول: ٢٦٠/١، واللباب: ٢٢٢/١، وشرح المفصّل: ٧٤/٨، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٧/٤.

(٣) ينظر: الأصول: ٢٦٠/١، وشرح المفصّل: ٧١/٨، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٧/٤، والخزانة: ٣٧٣/١٠.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٠/٣.

(٦) سورة هود: الآية (١١١)، وهي قراءة نافع وابن كثير، ينظر: الكشف: ٥٣٦/١، والتيسير: ١٢٦، والاتحاف: ٢٦٠.

لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلّ) لصلح ذلك كما يصلح أنْ تقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ولا يصلح أنْ تقول: إنْ زيداً لأضربُ؛ لأنَّ تأويلها كقولك: ما زيداً إلا أضرب، فهذا خطأ في (إلا) وفي (اللام)»[1]. وهذا ردٌّ على مذهب الكوفيين، وعليه فيترجح مذهب البصريين.

ويجوز إهمالها لفظاً وتقديراً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2]، ولزمها إذا أهملت دخول اللام فرقا بينها وبين النافية[3]، ولا تلزمها مع الإعمال لعدم الالتباس[4]. أما إذا وليها جملة فعلية فتهمل وجوباً، ولزم في الفعل كونه فعلاً ناسخاً -ماضياً كان أو مضارعاً- ليبقى لها اختصاصها بالجملة الاسمية، ولا تفارق محلها بالكلية[5]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[7]، وقوله عزّ من قائل: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[8] وقد يليها غير الناسخ، وهو قليل، نحو قولهم: «إنْ قَنَّعْتَ كاتِبَك لَسَوْطاً»[9] وقول العرب: إنْ يَزِينُك لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشينُك لِهِيَه»[10]، وأجاز الأخفش القياس على ذلك، فيقال: إنْ قعد لأنا[11]، ومنه قول الشاعر[12]:

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلْتَ لمُسْلِماً   حلّتْ عليْكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

---

(١) معاني القرآن: ٢٩-٣٠، وينظر: شرح التسهيل: ٣٥/٢.

(٢) سورة يس: الآية (٣٢).

(٣) اختلف النحاة في هذه اللام، فمذهب سيبويه: أنها لام الابتداء، ووافقه ابن عصفور وابن مالك: ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢، شرح الجمل: ٤٣٨/١، وشرح التسهيل: ٣٤/٢، والمساعد: ٣٢٧/١، وذهب الفارسي إلى أنها ليست (لام الابتداء) بل لام أخرى اجتلبت للفرق. ينظر: البغداديات: ١٧٦، والمسائل العسكرية: ٢٥٢-٢٥٣، ووافقه أبوعلي الشلوبين في التوطئة: ٢٣٢-٢٣٣، والبسيط: ٧٨٧/١، والجنى الداني: ١٣٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٨/١، وشرح التسهيل: ٣٤/٢.

(٦) سورة البقرة: الآية (١٤٣).

(٧) سورة الأعراف: الآية (١٠٢).

(٨) سورة القلم: الآية (٥١).

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٧١/٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١.

(١٠) ينظر: الأصول: ٢٦٠/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١.

(١١) ينظر: معاني القرآن: ٤١٩/١، وشرح التسهيل: ٣٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤.

(١٢) من الكامل والقائلة هي: عاتكة بنت زيد العدوية ترثي زوجها الزبير بن العوّام -رضي الله عنه-: شرح المفصل: ٧١/٨-٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٨/١، وشرح التسهيل: ٣٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤.

فهي في هذا وما شابهه مهملة، أما عدا ذلك فيجوز الإعمال والإهمال -عند البصريين- وحجة من أعملها، أنَّها بمنزلة الفعل، فلما خففت كانت بمنزلة فعل حذف منه، نحو: لم يك ولم أُبَل[1]، وعند الكوفيين يتوجب إهمالها وهي نافية. ومما سبق تبين ترجيح مذهب الجمهور. وهناك سؤال قد يرد على الذهن، لِمَ جاز في (إنْ) الإعمال والإهمال عند تخفيفها، ووجب إعمال (أنْ) المخففة عند الجمهور؟

ويجيب عن هذا التساؤل ابن يعيش بقوله: «وإنما أجازوا في (أنْ) الإضمار من قبل أنّ اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال واحد، واتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان؛ لأنَّ أحدهما اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصِّلة بالموصول ألا ترى أنَّ ما بعد المفتوحة صلة لها، فلمّا قوي مع الفتح اتصال (أنْ) بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدّر محذوف تعمل فيه، ولمَّا ضعف اتصال المكسورة بما بعدها جاز إذا خففت أنْ تفارق العمل، وتخلص حرف ابتداء. **ووجه ثان:** أنّها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولاً في موضع الابتداء، فيجعل ما يليها مبتدأ وتلغى هي، كـ«إنَّ» إذا كسرتها وخفّفت؛ لأنّ المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكده، ومعنى الجملة باقٍ، فإذا ألغيت ولم تعمل فيما بعدها، فالمبتدأ واقع موقعه، وليس كذلك المفتوحة؛ لأنّها وإنْ كانت تدخل على المبتدأ إلا أنّها تحيل معنى الجملة إلى الإفراد، وتكون مبنيّة على ما قبلها، فلو ألغيت لوقع بعدها الجملة، وليس ذلك من مواضع الجمل»[2].

وتخفف (لكنْ) فتهمل وجوباً لفظاً وتقديراً عند البصريين والكوفيين[3]؛ وذلك لأن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلمّا خففت وأسكن آخرها بطل عملها، كما يزول اختصاصها بالجملة الاسميَّة، وجاز أن تليها الأفعال، فيقال: ما يقوم زيدٌ لكنْ يقوم عمرو، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ يقوم. وأجاز يونس والأخفش إعمالها مع التخفيف[4]، كما أجاز المبرد إعمالها مخففة حيث قال: «وقولك (لكن) بمنزلة (إن) في

(١) ينظر: الكتاب: ٢/١٤٠، والأصول: ١/٢٣٥.

(٢) شرح المفصل: ٨/٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/٤٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٣٦، وشرح المفصل: ٨/٨٠، والتوطئة: ٢٣٧، ورصف المباني: ٢٧٧، والارتشاف: ٣/١٢٧٤، والجنى الداني: ٥٨٦.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ٧٣، ونتائج الفكر: ٢٥٦، وشرح المفصّل: ٨/٨١، والتوطئة: ٢٣٧، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٧٢.

تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع، وما يختار فيهما لأنها على الابتداء داخلة[1]»، وقال: «ولكن للاستدراك، وإنْ كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها وهي مخففة»[2].

وقد جاءَتْ (لكن) المخففة غير عاملة في القرآن الكريم، ووقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[4].

ورأي يونس والأخفش والمبرد مقبول في القياس، فلا يمنع إعمالها قياساً على أخواتها غير أنّه يعوزهم السماع، فلم يُسْمع إعمالها مخففة مطلقاً، لذا قال الرضي: «ولا أعرف به شاهداً»[5] وأمّا (أنْ) و(كأنْ) فهما مهملتان عند الكوفيين كما سبق.

(١) المقتضب: ٥١/١.

(٢) المقتضب: ١٠٧/٤.

(٣) سورة النساء: الآية (١٦٢).

(٤) سورة الزخرف: الآية (٧٦).

(٥) شرح الكافية: ٣٧٢/٤.

٨- إهمال «لا» النافية للجنس

عمِلت (لا) لمشابهتها (إنَّ) من وجوه سبق ذكرها، وعملها مع هذه المشابهة ضعيف؛ فـ(إنَّ) عملها ضعيف أيضاً لمشابهتها الفعل لا بالأصالة، و(لا) فرع فهي مشبهة بالمشبه، فوجب إعمالها بشروط، إذا فقد أحدها بطل عملها.

فيجب إهمالها إذا وليها معرفة[١]؛ لأنَّ وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليست المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها[٢]، أمّا قولهم: قضيَّة ولا أبا حسن لها، وأمّا البصرةُ فلا بصرة لكم فهو مؤوّل بالنكرة، وللنحاة في تأويله قولان:

أحدهما: أنَّه على تقدير إضافة (مثل) إلى العَلَم، ثم حذف (مثل) فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتنكير.

والثاني: أنَّه على تقدير: لا واحد من مسميَّات هذا الاسم[٣].

ورد ابن مالك هذين التقديرين، ثم قال: «فالصحيح أن لا يقدّر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: لا زيدَ مثله بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر: لا أبا حسن لها، ولا كسرى بعده ولا قيصر بعده، بلا مثلَ أبي حسن، ولا مثلَ كسرى، ولا مثلَ قيصر، وكذا: لا بَصْرةَ ولا أُميَّةَ، ولا عُزَّى، ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفي المنكر فإنّ سياق الكلام يدل على القصد»[٤].

وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم، سواء أكان مفرداً نحو: لا زيدَ، ولا عمرو أو مضافاً لكنية، لا أبا محمد ولا أبا زيد[٥]، فإنْ كان مضافاً إلى الله والرحمن والعزيز، أجازوا أن تعمل (لا) فيقولون: لا عبدالرحمن، ولا عبدالله، ولا عبدالعزيز وبعضهم يسقط (أل)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٦-٢٩٧-٣٠٠، والمقتضب: ٤/٣٦٠، والأصول: ١/٤٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٩، والارتشاف: ٣/١٣٠٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/١٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٦-٢٩٧، والمقتضب: ٤/٣٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٩- ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية: ١/٥٣٠-٥٣١.

(٤) شرح التسهيل: ٢/٦٨.

(٥) ينظر: الأصول: ١/٤٠٦، والارتشاف: ٣/١٣٠٦.

من الرحمن والعزيز، فيقولون: لا أبا عبدعزيز، ولا عبد رحمن[1]. قال الفراء: «إنما أجزنا لا عبدالله لك بالنصب؛ لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد «عبدالله» ولا نجيز: لا عبدالرحمن، ولا عبدالرحيم؛ لأنّ الاستعمال لم يلزم هذين كلزومه الأول، وكان الكسائي يقيس «عبدالرحمن» و«عبدالعزيز» على عبدالله، وما لذلك صحّة[2]»، كما أجاز الفراء أنْ يقال: لا هو، ولا هي على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه، وأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك على أنْ يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره[3]. وهذا لا يجوز عند البصريين، وهو الراجح؛ لأنَّ عمل (لا) بالشبه؛ لذا تضعف بأدنى عارض فلا تقوى على العمل إلا في النكرات، وما ورد من ذلك معرفة فيؤوّل؛ ليجري الباب على وتيرة واحدة.

كما يجب إهمالها إذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل، يقول الصميري: «وإذا فَصَلْتَ بين (لا) وما عملت فيه بطل عملها؛ لضعفها فتقول: لا في الدار رجلٌ، ولا عندكَ امرأةٌ»[4]، ويبطل عملها بالفصل بالظرف والمجرور[5] نحو: لا في الدار رجلٌ مقيمٌ، ولا غدا أحدٌ راحلٌ، لتنحط عن رتبة (إنّ) فإنه يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بظرف ومجرور فتعمل، تقول: إنَّ في الدار زيداً قائمٌ، ولزم مع المعرفة والفصل تكرير (لا)[6]، نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، والفصل كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[7]؛ لأن التكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة[8]، ثم حمل في لزوم التكرار المفصولة على التي تليها معرفة، لتساويهما في وجوب الإهمال[9]، ويلزم التكرار إذا ولي (لا) خبر مفرد نحو: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، وكذا إذا ولي (لا) نعت أو حال،

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٣٠٦/٣.

(٢) ينظر: الأصول: ٤٠٦/١، والارتشاف: ١٣٠٦/٣، والهمع: ١٩٤/٢-١٩٥، والخزانة: ٥٨/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٦٨/٢.

(٤) التبصرة: والتذكرة: ٣٩٤/١، وينظر: الكتاب: ٢٩٨/٢-٢٩٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٦٥/٢، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٣٧/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٩٨/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٩/٢، وشرح التسهيل: ٦٦/٢.

(٧) سورة الصافات: الآية (٤٧).

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٦١/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٦٥/٢.

نحو: مررْتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، ونظرْتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً[1].

وأجاز المبرد[2]، ووافقه ابن كيسان[3] ترك التكرار في السعة، إمّا مع: لا زيدٌ في الدار، ويمتنع ذلك عند الجمهور[4].

ولا يلزم تكرار (لا) إذا دخلت على الفعل تقديراً، نحو: لا نولُك أن تفعل؛ لأنهم جعلوه معاقباً لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخل فيه ما دخل في ينبغي[5] وكذلك لا تكرر مع ما جرى مجرى الدعاء، نحو: لا سلامٌ عليك، ولا بك السوء؛ لأنَّ الدعاء بالفعل أولى وأكثر، فكأنه قيل: لا سَلِمْت سلاماً، ولا أصابَك السوء[6]. وأجاز الرمّاني[7] أنْ تعمَل (لا) مع الفصل، فأجاز: لا فيها رجلَ ورأي الجمهور أرجح، لورود السماع بإهمالها مع الفَصْل، كقوله تعالى: «لا فيها غولٌ»[8]، كما أنَّ إعمال (إنَّ) لا يجوز مع الفصل إلا إذا كان الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفاً، فامتناع إعمال (لا) مع الفصل مطلقاً أوْلى؛ لانحطاط مرتبتها عن (إنَّ).

ويجب إهمال (لا) إذا كانت النكرة معمولة لعامل غير (لا)، نحو: لا مرحباً بزيد، فإنَّ (مرحباً) منصوب بفعل مضمر[9].

وتهمل (لا) إذا دخل عليها حرف جر، نحو: جِئْتُ بلا زادٍ، وغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ، فـ(لا) حرف نفي لا عمل لها عند البصريين، ولم تمنع تعدي العامل إلى ما بعدها؛ لأنها زيادة في اللفظ دون المعنى[10]، وعند الكوفيين هي اسم بمعنى (غير)، والجار دخل عليها نفسها، وما بعدها خفض بالإضافة[11]، وشذّ: جئتُ بلا شيءَ بالفتح[12]، وذهب أبوعلي

---

(1) ينظر: المصدر السابق.

(2) ينظر: المقتضب: ٣٥٩/٤.

(3) ينظر: شرح التسهيل: ٦٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٦١/٢، والارتشاف: ١٣٠٩/٣.

(4) ينظر: شرح المفصّل: ١١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٩/٢، وشرح التسهيل: ٦٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٦٢/٢، والارتشاف: ١٣٠٩/٣.

(5) ينظر: الكتاب: ٣٠٢/٢، وشرح المفصل: ١١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٩/٢، وشرح التسهيل: ٦٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٦٣/٢.

(6) ينظر: الكتاب: ٣٠١/٢، وشرح المفصل: ١١٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٦٣/٢.

(7) ينظر: الارتشاف: ١٣٠٦/٣، والمساعد: ٣٤٥/١.

(8) سورة الصّافات: الآية (٤٧).

(9) ينظر: الكتاب: ٣٠١/٢، وشرح التسهيل: ٥٤/٢، والمساعد: ٣٣٩/١.

(10) ينظر: الكتاب: ٣٠٢/٢، واللباب: ٢٤٥/١، وشرح الكافية للرضي: ١٦٣/٢، وأوضح المسالك: ٥/٢.

(11) ينظر: اللباب للعكبري: ٢٤٥/١، وشرح الكافية للرضي: ١٦٣/٢- ١٦٤، والمغني: ٢٧٠.

(12) ينظر: أوضح المسالك: ٥/٢، والتصريح: ٢٣٨/١.

الفارسي إلى أنَّ (لا) نصبت (شيء)، فصارت معها بمنزلة شيء واحد في موضع جر، والخبر مضمر[1].

وتهمل (لا) جوازاً إذا عطف على اسمها النكرة، وكررت (لا)، ولم يفصل بينهما بفاصل، نحو: لا حولَ ولا قوَّة إلا بالله، ففيه خمسة أوجه[2].

الأول: فتحهما، نحو: لا حولَ ولا قُوَّةَ، فتكون (لا) في الموضعين نافية للجنس، فتبنى اسميهما -على مذهب من قال بالبناء -أو نصب الاسمين- على مذهب من قال بالإعراب والخبر محذوف.

والثاني: فتح الأول ونصب الثاني، نحو: لا حولَ ولا قُوَّةً، فتكون (لا) الأولى نافية للجنس، وما بعدها اسمها، فـ(لا) الثانية زائدة لنفي الأولى، و(قوة) معطوفة على محل اسم (لا)، أو على اللفظ عند من أعرب الاسم- ومنه قول الشاعر[3]:

لا نَسَبَ اليـــــوم ولا خُـلَّـةً اتَّسـع الخَـــــرْقُ عَلَى الـرَّاقِع

فنصب (خلةً) عطفاً على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة مؤكدة للنفي، أو أنْ تكون الثانية نافية للجنس وعاملة كالأولى -كأنه استأنف بها النفي- فيكون في تنوين «الخُلة» إشكال، فذهب سيبويه والخليل إلى أنها معربة، منتصبة بإضمار فعل محذوف، كأنه قال: لا نسبَ اليوم ولا أرَى خُلَّةً[4]، وخصّ يونس[5] هذا التنوين في (خُلَّةً) بالضرورة، فـ(لا) الثانية عنده نافية للجنس عاملة (وخلة) اسمها مبني على الفتح ونُوِّن للضرورة، وما قال فيه نظر؛ لأنَّ الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة فيه[6].

---

(١) ينظر: المسائل البصريات: ٢/٩٠٦- ٩٠٨، والمسائل المنثورة: ٨٥.

(٢) ينظر: تفصيل هذه الأوجه: الكتاب: ٢/٢٩٢، والمقتضب: ٤/٣٨٧، ٣٨٨، والتبصرة والتذكرة: ١/٣٨٧-٣٨٨، واللُّباب للعكبري: ١/٢٣٧- ٢٣٨-٢٣٩، وشرح المفصّل: ٢/١١٢-١١٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٧٥-٢٧٦، وشرح التسهيل: ٢/٦٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٦٧، وما بعدها، والارتشاف: ٣/١٣١٠-١٣١١، وشرح قطر الندى: ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) من السريع نسب سيبويه البيت لأنس بن العباس ينظر: الكتاب: ٢/٢٨٥، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس، ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٣٨٩، وشرح المفصل: ٢/١٠١، والارتشاف: ٣/١٣١٠، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/٣٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٣٠٨، وشرح المفصل: ٢/١٠١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣٠٨، والارتشاف: ٣/١٣١٠، وأوضح المسالك: ٢/٢٠.

(٦) ينظر: عدة السالك بحاشية أوضح المسالك: ٢/٢١.

الوجه الثالث: فتح الأوّل ورفع الثاني: فيقال: لا حولَ ولا قُوَّةٌ، فـ(لا) الأولى نافية للجنس، و(حول) اسمها، ورفع الاسم الثاني فيه ثلاثة أوجه: أنْ تكون (لا) الثانية زائدة، لضعفها مع كون الاسم بعدها نكرة غير مفصولة عنها: فتكون (قوةٌ) معطوفة على محل (لا) مع اسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعليه خرّج سيبويه قول الشاعر[1]:

هذا لعُمركُمُ الصَّغَارُ بعينِهِ   لا أمَّ لي -إنْ كان ذاك- ولا أبُ

فـ(أبٌ) مرفوع بالعطف على محل (لا) مع اسمها، ويجوز أنْ تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) وما بعدها اسمها، وخبرها محذوف، ومنع الرضي[2] هذا الوجه معلِّلاً ذلك لعدم ثبوت إعمالا عمل (ليس)، في كلام العمل، وعنده (لا) للتبرئة ملغاة، وليست العاملة عمل (ليس)، ورأيُه وجيه؛ لما عُرِف من ضعف (لا)، فلا يُمْنَع إلغاؤها. وإلغاء (لا) الثانية وجه ثالث، فيرتفع ما بعده على الابتداء والخبر محذوف.

الوجه الرابع: رفعهما، فيقال: لا حولٌ ولا قُوَّةٌ إلا بالله، وعليه قوله تعالى في قراءة الرفع: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[3]، فيجوز إلغاء (لا) الأولى والنافية للجنس لضعف عملها، ويلزم تكرارها، وتكون الثانية زائدة لتوكيد النفي، والاسمان مرفوعان بالابتداء، أو أن تكون الأولى عاملة عمل (ليس)، وما بعدها اسمها، والثانية نافية للتأكيد، والاسم بعدها معطوف على اسم (ليس).

الوجه الخامس: رفع الأول وفتح الثاني، فتقول: لا حولٌ ولا قُوَّةَ.

فتقدر الأولى نافية للجنس ملغاة؛ لضعفها والاسم بعدها مبتدأ، و(لا) الثانية نافية للجنس، وما بعدها اسمها، أو أنْ تكون (لا) الأولى عاملة عمل ليس، وما بعدها اسمها.

ومثله قول أمية بن أبي الصّلت:

---

(١) من الكامل نسبه في الكتاب: ٢٩٢/٢، لرجل من بني مذحج،. وقيل: لهمّام بن مرة، وقيل لابن الأحمر، وقيل: لضمرة ابن ضمرة، ينظر: المقتضب: ٣٧١/٤، والأصول: ٣٨٦/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٨٩/١، والمقتصد: ٨٠٤/٢، وشرح المفصّل: ١١٠/٢، والخزانة: ٣٨/٢-٤٠.

(٢) شرح الكافية: ١٦٩/٢.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٥٤)، وهي قراءة الجمهور، ينظر الكشف: ٣٠٥/١، والنشر: ٢١١/٢، والإتحاف: ١٦١.

فـلا لغـوٌ ولا تأثـيمَ فـيـهـا   ومـا فـاهوا بـه أبداً مـقـيـمُ[1]

(ففيها) خبر عن أحدهما، خبر الآخر محذوف عند الأخفش، وقيل: إن (فيها) خبراً عنهما[2].

أما إذا لم تكرر (لا) مع النكرة الثانية، لم يجز في الأولى الرفع، تقول: (لا حولَ وقوةٌ، وقوةً) فـ(لا) نافية للجنس، و(حولَ) اسمها ولا يجوز فيها الرفع، و(قوةٌ) بالرفع عطفاً على محل (لا) مع اسمها فهما في محل رفع مبتدأ، أو أن تكون (قوةٌ) مبتدأ وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على ما قبلها، أمّا نصب (قوةً) فيخرج عطفاً على محل اسم (لا) عند من قال ببنائه، أو على اسم (لا) مباشرة عند من قال بإعرابه، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ   إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا

ويجوز: فلا أب وابنٌ بالرفع، وتخريجه كالمثال السابق.

وحكى الأخفش: (لا رجلَ وامرأةَ) على البناء على الفتح، بتقدير تكرار (لا) فكأنه قال: لا رجلَ ولا امرأةَ، ثم حذفت (لا)[4]. وهي لغة ضعيفة[5]؛ وذلك لضعف (لا) عن التأثير إلا فيما يليها، و(لا) مع ضعفها لا تعمل ظاهرة إلا بشروط، فإذا حذفت لا تقوى على العمل؛ لأنَّ العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً.

---

(١) من الوافر: الديوان: (٥٤)، التبصرة والتذكرة: ٣٨٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٥٢٥/١، والارتشاف: ١٢٩٨/٢، والخزانة: ٤٩٤/٤.

(٢) الارتشاف: ١٢٩٨/٣.

(٣) من الطويل نسب للفرزدق ولم يذكر في ديوانه، ونسب للكُمَيت بن الأسدي، ينظر: الكتاب: ٢٨٥/٢، وشرح المفصل: ١٠١/٢-١١٠، وشرح قطر الندى: ٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٥/٢، وشرح التسهيل: ٦٨/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٧٣/١.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٣١١/٣.

٩- إهمال «ما» وأخواتها

عملت هذه الحروف لشبهها بـ(ليس) -كما سبق- وبسبب هذه المشابهة ضعفت عن العمل إلا بشروط تقويها، فإذا فُقِد شرط منها عادت إلى أصلها وهو عدم الإعمال، وما كان ذلك إلا أثراً لضعفها، فكما هو معلوم أنّ إعمال (ما) لغة أهل الحجاز، أعملوها بشروط -سبق ذكرها- فإذا اختل منها شرط أهملت وذلك إذا تقدم الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، وجب إبطال عملها نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وإنما لم يجز مع تقديم الخبر إلاّ الرفع، لأن (ما) حرف ضعيف غير متصرف في نفسه، وكذلك لا يتصرف في معموله[١]، أمّا قول الفرزدق[٢]:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

فقد عملت (ما) مع تقدم الخبر على اسمها (ما مثلَهم بشرُ)، وردّ ذلك الجمهور، ولهم فيه أقوال منها[٣]:

١- أنَّ الفرزدق غلط؛ لأنّ لغته تميمية، وهم لا ينصبون بحال، لكنه ظنَّ أنّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومقدماً؛ ورُدّ بأنَّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته[٤].

٢- خرّجه سيبويه على الشذوذ فقال: «شاذ ولا يكاد يعرف»[٥].

٣- وذهب المبرد إلى أنه منصوب على الحال، والخبر محذوف، وهو العامل في الحال تقديره: «وإذ ما مثلَهم في الوجود»[٦]، ورُدَّ بأن معاني الحروف لا تعمل مضمره[٧].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/١٩٩، واللباب: ١/١٧٦.

(٢) من البسيط الديوان: ١/٢٢٣، والكتاب: ١/٦٠، والمقتضب: ٤/١٩١، والبغداديات: ٢٨٥، واللباب: ١/١٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٦٠، والمقتضب: ٤/١٩١-١٩٢، والمقتصد: ١/٤٣٣-٤٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٨٨، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/٨٨٩، والتصريح: ١/٢٦٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٣.

(٥) الكتاب: ١/٦٠.

(٦) المقتضب: ٤/١٩١- ١٩٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٣.

٤- قيل: إنّها لغة ضعيفة[١].

٥- أنَّ (مثل) بنيت على الفتح؛ لأنها أضيفت إلى مبنى، بمنزلة قوله: «يومئذ»، و«حينئذ» و(ما) لم تعمل شيئاً، واختاره ابن عصفور[٢]، وقد منع الأخفش تقدم الخبر وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً، كما منع أنْ يقاس هذا على (إنَّ)؛ لأنها أقوى من (ما)؛ وذلك أنَّها اختصت بما دخلت عليه، و(ما) ليست كذلك[٣].

ويبطل عمل (ما) إذا انتقض نفيها (بإلاّ)، وأما قول الشاعر[٤]:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهْلِهِ   وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

فأعملت (ما) مع نقض خبرها بإلاّ، ويخرجه الجمهور على وجوه منها[٥]:

الوجه الأول: أنْ يكون (منجنوناً) اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع الفعل، الموضوع موضع خبر (ما)، ويكون تقديره: وما الدهرُ إلا يُجَنُّ جنوناً بأهله، ثم حذف (يجن) الذي هو خبر (ما)، وأقام المصدر مقامه الذي هو «جنون»، فبقي: وما الدّهرُ إلا جنونٌ، ثم أوقع (منجنوناً) موقع (جنون).

والوجه الثاني: أنْ يكون (منجنوناً) اسماً في موضع الحال، ويكون خبر (ما) محذوفاً تقديره: وما الدّهرُ إلا موجوداً على هذه الصّفة.

والوجه الثالث: أنَّ (منجنوناً) منصوب على إسقاط الخافض، وأصله: وما الدّهر إلا كمنجنون، ونُسِب هذا الرأي لابن بابشاذ[٦].

وأمّا قوله: وما صاحب الحاجات إلا معذّباً، فـ(معذَّباً) مصدر تقديره: إلا يُعَذَّب مُعَذّبا: أي: تعذيباً[٧]. وردّ ابن مالك هذه التأويلات، وعدّها تكلُّفاً لا حاجة إليه، وعنده

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٧٧.

(٢) ينظر: في شرح الجمل: ١/٥٩٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١/٥٩٥.

(٤) الطويل قيل: لأحد بني سعد، شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٢، وشرح التسهيل: ١/٣٧٤، وتخليص الشواهد: ٢٨٤، وفي الخزانة: ٤/١٣٠-١٣١، أنّ ابن جني نسبه لبعض العرب.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٢، وشرح التسهيل: ١/٣٧٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/٤٨٧، والجنى الداني: ٣٢٦، والتصريح: ١/٢٦٣.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٣٢٦، ورده المرادي بقوله: «وهو فاسد؛ «لأنَّ هذا المجرور في موضع رفع».

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/٤٨٧، وتخليص الشواهد: ٢٨٤.

الأَوْلى أنْ يجعل (منجنوناً) و(معذّباً) خبرين لـ(ما) منصوبين بها، إلحاقاً لها بـ(ليس) في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض[1]. وما ذهب إليه الجمهور هو الأَوْلى؛ لأنّ الشاهد إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، ثم إنّ دخول (إلاّ) نقض النفي في (ما) وحصل الإثبات، و(ما) فرع عن (ليس) فلا تعمل في كل حال.

ويبطل عمل (ما) إذا وقع بعدها (إن) النافية؛ لضعف شبه (ما) حينئذ بـ(ليس)؛ إذ قد وليها ما لا يلي (ليس)[2]. يقول الرضي: «فلمّا كان قياس إعمالها ضعيفاً انعزلَتْ لأدنى عارض، من ذلك مجيء (إنْ) بعدها، وإنّما عزلتها لأنّها وإنْ كانت زائدة، لكنها تشابه (إن) النافية لفظاً، فكأن (ما) النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، فصارت (إنْ) كإلاّ الناقضة لنفي (ما)[3]»، ومثال ذلك قول الشاعر[4]:

وما إنْ طبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودولةُ آخرينا

وذهب الكوفيون إلى إجازة إعمال (ما) وبعدها (إن)، نحو قول الشاعر[5]:

بَنِي غُدَانَة مَا إنْ أَنْتُم ذَهَبَا ولا صَرِيفاً، ولَكِنْ أَنْتمُ الخَزَفُ

الجمهور يروونه بالرفع: «ما إنْ أنتمُ ذهب»، ومع تسليم رواية النصب، فإنّ (إن) النافية مؤكدة لنفي (ما) وليست زائدة[6].

ويبطل عمل (ما) إذا تقدم معمول الخبر على الاسم[7]، وهو غير ظرف ولا مجرور، نحو ما طعامَك زيدٌ آكل -خلافاً لابن كيسان- فلو كان المعمول ظرفاً أو جاراً لم يبطل العمل، نحو: ما عندَك زيدٌ مقيماً، ومثال إبطالها لتوسط معمول الخبر.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧٤.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ١٤٦.

(٣) شرح الكافية: ٢/١٨٥، وينظر: اللُّباب للعكبري: ١/١٧٨.

(٤) من الوافر: هو فروة بن مُسَيْك المرادي: الكتاب: ٣/١٥٣، والمقتضب: ١/٥١، وشرح التسهيل: ١/٣٧١، والخزانة: ٤/١١٢، طبّنا: عادتنا.

(٥) سبق تخريجه، ينظر: ١١٤ من هذا البحث.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٧١، والجنى الداني: ٣٢٥، وتخليص الشواهد: ٢٧٨.

(٧) ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٧٧، وشرح التسهيل: ١/٣٧٠، وشرح ابن عقيل: ١/٢٨٢.

قول الشاعر[1]:

وقالوا تعَرَّفْها المنازلَ من مِنَى   وما كُلَّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارفُ

على رواية نصب (كلَّ)، أما رواية الرفع (كُلُّ) فهي اسم (ما)، وأنا عارف خبرها[2]، كما لا يجوز أن يتقدم معمول الخبر على (ما) نفسها، فلا يقال: طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً»[3]. لأنّ (ما) النافية لها الصدارة عند البصريين، وأجاز المسألة الكوفيون.

ويبطل عملها إذا تكررت بعدها (ما) نحو: ما مازيدٌ قائمٌ، فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتاً[4]- بخلاف الكوفيين[5]- ووافقهم ابن مالك[6]، وأنشدوا قول الراجز[7]:

لا يُنسِك الأسى تأسِّيًا فَمَا

ما مِنْ حِمامٍ، أحدٌ معتصِمَا

فيحمل على أن (ما) الثانية مؤكّدة لها، فهي عاملة، وتهمل (ما) أيضاً، إذا أبدل من خبرها بموجب، نحو: ما زيدٌ شيء إلا شيء لا يعبأ به، وأجازه قوم[8]. هذا حكم إهمال (ما) عند من أجاز إعمالها بشروط، وقد ذهب بنو تميم إلى عدم إعمالها ألبتة؛ لأنها حرف غير مختص لدخوله على الاسم، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وعلى الفعل: ما يقوم زيدٌ، وما لا يختص حقه ألا يعمل، ومذهبهم هو القياس.

قال سيبويه -رحمه الله-: «وأمّا بنو تميم فيجرونها مُجرى (أمّا) و(هَلْ)، أي: لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار»[9].

ويُروى عن الأصمعي أنه قال: «ما سمعته في شيء من أشعار العرب» يعني: نصب

---

(١) من الرجز: لمزاحم بن الحارث العقيلي: ديوانه: ٢٨، والكتاب: ٧٢/١، ١٤٦، وشرح التسهيل: ٣٧٠/١، وتخليص الشواهد: ٢٧٨، والتصريح: ٢٦٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٠/١.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١٧٢/١-١٧٣، واللُّباب للعكبري: ١٧٧/١، والارتشاف: ١٢٠١/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٠/٣، والجنى الداني: ٣٢٨، وشرح ابن عقيل: ٢٨٢/١.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧١/١.

(٧) سبق تخريجه. ينظر: ١١٥ من هذا البحث.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٢٠١/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٨٢/١.

(٩) الكتاب: ٥٧/١، وينظر: المساعد: ٢٧٧/١.

خبر (ما) المشبهة بـ(ليس)[1] وهو جار على مذهب الكوفيين في عدم إعمالها في الخبر. وما ذلك إلا لكونها ضعيفة.

وكذلك الحال مع (لا) فإنّها تهمل إذا دخلت على معرفة، فلا يقال: لا زيدٌ قائماً، وأجاز ابن جني إعمالها مع المعرفة، واستدلّ بقول الشاعر[2]:

وحَلَّتْ سوادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاها ولاَ عَنْ حُبِّها مُتَراخِيَا

وقد تأوله الجمهور على أنَّ الأصل: لا أُرى باغياً فحذف الفعل، وانفصل الضمير، و(باغياً) حال، وقيل: إنه شاذ[3].

وتهمل (لا) إذا فصل بينها وبين مرفوعها بفاصل[4]؛ لأنَّها أضعف من (ما) و(ما) شرطها عدم الفصل كما تهمل إذا انتقَض النفي بإلا[5] فإهمالها على هذا الوجه عند من أجاز إعمالها بشروط، على أنَّ بني تميم منعوا إعمالها ألبتة، لكونها غير مختصة[6]، و«إلى ذلك ذهب الأخفش[7]، فيرتفع ما بعدها على الابتداء، بل إنّ الرضي أنكر إعمالها عمل ليس، وجعله شاذاً مخصوصاً بالشعر[8]. ورأى الزجاج أنها لا تعمل إلا في الاسم، دون الخبر؛ لأنَّها ضعيفة، فلا تقوى على العمل في معمولين[9].

وعليه فإن (لا) تنقص عن (ليس) من جهات:

١- أنَّ إعمالها إعمال (ليس) قليل -عند الحجازيين- حتى ادعي أنه ليس بموجود[10].

٢- أنّ ذكر خبرها قليل، حتى إنّ الزجاج لم يظفر به، فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأنّ خبرها مرفوع[11].

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٠٨/١.

(٢) سبق تخريجه. ينظر: ١١٦ من هذا البحث.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤١/١، وشرح التسهيل: ٣٢٥/١، والهمع: ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصّل: ١٩٠/١، والارتشاف: ١٢٠٩/٣، والهمع: ١٢٠/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٩/٣، وشرح ان عقيل: ٢٩٢/١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٢٠٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٨٨/١.

(٧) ينظر: شرح المفصّل: ١٠٩/١.

(٨) ينظر: شرح الكافية: ٢٩٣/١.

(٩) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤٦٣/٥، والارتشاف: ١٢٠٨/٣.

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ١٦٩/١، ومغني اللبيب: ٣١٥.

(١١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٦٣/٥-٦٤، والجنى الداني: ٢٩٣.

٣- أنّها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني.

وهي أضعف من (ما)، إذ لا تعمل إلا في النكرات فقط.

وأضعف منها (لات) إذ لا تعمل إلا في لفظ (الحين) أو مرادفه، ويكون ما بعدها نكرة ويلتزم حذف اسمها، فإنْ دخلت على غير لفظ (الحين) أو مرادفه أهملت من ذلك قول الشاعر(١):

لهفي عليك للهفَةٍ من خائفٍ   يبغي جِوَارَكَ حين لاتَ مُجِيرُ

فأهملت (لات)، ورفع (مجير) على الابتداء أو الفاعليّة، أي: لات يحصل مجير، أو لات له مجير(٢)، و(لات) مهملة؛ لعدم دخولها على الزمان كقول الأعشى:

لاتَ هَنَّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أمْ مَنْ   جاء منها بطائفِ الأهوالِ(٣)

وقول الآخر(٤):

حَنَّتْ نوارِ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وبدا الذي كانت نوارِ أجَنَّتْ

فوقع بعد (لات) هنّا، وللنحاة فيه مذهبان:

أحدهما: أنَّ (لات) مهملة لا اسم لها ولا خبر، و(هنَّا) في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى مكان، و(حنَّت) الثانية مع (أنْ) مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر (هنا)، والتقدير: حنَّت نوار ولاتَ هَنّا لك حنين، وإلى ذلك ذهب الفارسي وابن مالك، وتبعهما ابن هشام(٥).

والمذهب الثاني: أنَّ (لات) عاملة و(هَنَّا) اسمها، و(حَنَّت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنين، وبه قال ابن عصفور(٦) والرضي(٧)، وقد استعيرت (هنّا)

---

(١) من الكامل والبيت قيل: لشمردل الليثي، وقيل: للتميمي: أوضح المسالك: ٢٨٧/١، والأشموني: ٣٧٢/١، والتصريح: ٢٧٠/١، وفي إصلاح الخلل: ١٤٢، برواية «ليس مجير» فلا شاهد فيه.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٩/١.

(٣) من الخفيف: ديوانه: ٥٣، وشرح المفصل: ١٧/٣، وأوضح المسالك: ٢٨٩/١، والخزانة: ١٩٦/٤-١٩٨. هَنَّا: في الأصل اسم إشارة إلى المكان، وقد خرج إلى الزمان، جُبيرة: اسم امرأة.

(٤) من الكامل والقائل هو: شبيب بن جعيل: شرح المفصّل: ١٧/٣، وشرح التسهيل: ٣٧٨/١، وشرح الكافية للرضي: ١٩٩/٢، والخزانة: ١٩٥/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٣/١، وشرح التسهيل: ٣٧٨/١، وأوضح المسالك: ٢٨٧/١-٢٨٨، والخزانة: ١٩٦/٤.

(٦) ينظر: في المقرب: ١٠٥/١.

(٧) ينظر: شرح الكافية: ١٩٩/٢، والخزانة: ١٩٦/٤-١٩٧.

للزمان، ورد بأنّ هذا الوجه ضعيف؛ لأنَّ فيه إخراج (هَنًا) عن الظرفية، وهو من الظروف التي لا تتصرف، وفيه إعمال (لات) في معرفة، وإنما تعمل في نكرة، واختصت بأنّها لا يذكر معها معمولاها معاً، بل لابد من حذف أحدهما[1] هذا على مذهب مَنْ يعملها بشروط.

وذهب جماعة إلى منع إعمالها مطلقاً، فإنْ وليها مرفوع فمبتدأ خبره محذوف، أو منصوب فمفعول به لفعل محذوف، ونُسِب هذا للأخفش[2] ورأيه في كتابه معاني القرآن يخالف ما نُقِل عنه، يقول:« (ولات حينَ مناص) فشبهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم: «ولاتَ حينُ مناص» فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر»[3]، فهو موافق كلام سيبويه في إعمال (لات) عمل (ليس)[4].

أما (إنْ) فهي أضعف أخواتها، إذْ إنّ إعمالها نادر[5]، وهي لا تعمل إلا بشروط، لو اختل منها شرط عادت إلى أصلها. فإذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، نحو: إنْ منطلقٌ زيدٌ، أو انتفض النفي بـ(إلاّ)، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[6]، هذا عند من أجاز إعمالها وهو مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين[7]، ومعهم المبرّد وابن جني وابن السرّاج من البصريين[8]. ومذهب سيبويه[9] وأبي علي الفارسي[10]، والفرّاء[11] عدم إعمالها مطلقاً؛ لأنها ليست بمختصة، وخص ابن عصفور إعمالها في الشعر دون غيره[12].

ونخلص من ذلك أنَّ هذه الحروف ضعيفة في العمل، إلا أنَّ ضعفها متفاوت المراتب، فأضعفها (إنْ)، ثم (لات)، ثم (لا)، ثم (ما) وكان من أثر ذلك الضعف أنها تهمل بأدنى عارض يخل بشروط إعمالها.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٣/١، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٨٩٧/٢، والأشموني: ٣٧٣/١.
(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١٠٩/١، وشرح الكافية للرضي: ١٩٧/٢، والخزانة: ١٣٧/٤.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٤٥٣/٢.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١.
(٥) ينظر: المصدر السابق.
(٦) سورة إبراهيم: الآية (١٠).
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١، وشفاء العليل: ٣٣١/١، والارتشاف: ١٢٠٧/٣.
(٨) ينظر: المقتضب: ٣٦٢/٢، والأصول: ٩٥/١، ١٩٥/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٥/١، والارتشاف: ١٢٠٧/٣.
(٩) ينظر: لم يذكرها سيبويه خلال حديثه عن (ما) و(لا) و(لات) انظر: الكتاب: ٥٧/١، ومابعدها؛ ٢٩٦/٢.
(١٠) ينظر: المسائل البصريات: ٦٠١- ٦٠٣.
(١١) ينظر: معاني القرآن: ١٤٤/٢.
(١٢) ينظر: المقرب: ١٠٥/١.

١٠- إهمال أدوات الجزم

تهمل بعض أدوات الجزم، وسَهّل ذلك كونها في الأصل عوامل ضعيفة، والعامل الضعيف قد يعتريه بسبب ذلك الضعف الإهمال، فلا يقوى على العمل مطلقاً، ومن تلك الأدوات (لم) فقد ورد فيها عدم الإعمال، نحو قول الشاعر[1]:

لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتُهم ... يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفون بالجارِ

فرفع الفعل (يوفون) بعد (لم)، ولم يجزم بحذف النون.

ومثله قول الآخر[2]:

وأمْسَوا بها ليلَ لو أقْسَمُوا ... على الشَّمسِ حَوْلينِ لَمْ تَطْلُعُ

فأهمل (لم) ورفع الفعل بعدها (تطلعُ).

فلم تعمل (لم) الجزم حملاً لها علي أختها (ما) النافية[3]، وقيل: حملاً على (لا) النافية[4]، ووجه الشبه بين (لم)، و(ما)، و(لا) وجهان شبه معنوي: فهي حروف تفيد النَّفي، وشبه في عدد الحروف: فهي تقع على حرفين. وقد نصّ بعض النحويين، على أنّ إهمال (لم) شاذ[5]، وقيل: إنها لُغة[6].

ومن أدوات الشرط التي أهملت (إنْ)، نحو قراءة طلحة وأبي جعفر وشيبة[7]:

قوله تعالى: ﴿فَإمَّا تَرَيْنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدا﴾[8] بسكون الياء، وتخفيف النون، فأثبتت النون في فعل الشرط الواقع بعد (إنْ) المؤكدة بـ(ما)، ومن ذلك أيضاً ما جاء في

---

(١) من البسيط: لم أقف له على نسبة: المحتسب: ٤٢/٢، وشرح المفصّل: ٨/٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٣١٠، وشرح الكافية الشافية: ١٥٧٤/٣، وشرح الكافية للرضي: ٨٢/٤، والمغني: ٣٦٥. الصُّلَيفاء: مصغر: صلفاء، وهي الأرض الصّلبة، ويوم الصليفاء: من أيّام العرب، والجار: المستجير والحليف.

(٢) من المتقارب: لم أقف له على نسبة: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣١٠، والخزانة: ٣/٩.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٣١٠.

(٤) ينظر: سر الصناعة: ٤٤٨/٢، والمحتسب: ٤٢/٢، وشرح التسهيل: ٦٦/٤.

(٥) ينظر: سر الصناعة: ٤٨/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٣/٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٧٣/٣، والمغني: ٣٦٥، والأشموني: ١٧/٤.

(٧) ينظر: المحتسب: ٤٢/٢، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ: ٤٨/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٩، والبحر المحيط: ١٧٥/٦، والدر المصون: ٥٩١/٧.

(٨) سورة مريم: الآية (٢٦).

الحديث: «الإحسانُ أنْ تعبدَ اللهَ كأنَّك تراه، فإنَّك إنْ لا تراه فإنَّه يراك»[1]، فرفع الفعل بعد (إنْ) وهو (تراه)، وأهملت حملاً على أختها (لو)، كما أنّ (لو) غير الجازمة حملت في عمل الجزم على (إنْ)، وهذا من باب تقارض اللفظين[2]، ومن إعمال (لو)، قول الشاعر[3]:

لَوْ يَشَأْ طَارَبِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

ومثله قول الآخر[4]:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لو يَحْزُنْك ما صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءَ بَنِي ذُهْل بن شيْبانا

فجزمت (لَوْ) الفعلين، وعملها للجزم خاص بالشعر[5]، ومنع ابن مالك الجزم بها في السعة والضرورة[6]، وخُرِّج البيت الأول على لغة من يقول: شاء يشا -بالألف- ثم أبدلت الألف همزة، على حد قول بعضهم: العألم والخأتم -بالهمزة-[7]، ويقول ابن هشام: «والظاهر أَنَّه يتخرّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح»[8]. أمّا البيت الثاني فخرّجه ابن مالك بقوله: «فهذا من تسكين ضمّة الإعراب تخفيفاً، كما قرأ أبوعمرو: (ينصُرْكُمْ) و(يشعِرْكُمْ)»[9]. ويمكن أنْ تكون قد أُهْمِلت حملاً لها على (إذا) الشرطية المهملة، للتجاذب بينهما في معنى الشرطية، والاستقبال، واقتضاء الجواب.

وكذلك أهملت (متى) حملاً لها على (إذا)، كقول أبي جهل -لعنه الله- لصفوان: متى يراك الناس قد تخلَّفْتَ وأنت سيد هذا الوادي، تخلّفوا معك»[10].

---

(١) صحيح البخاري في كتاب الإيمان برقم (٣٧)، وصحيح مسلم في كتاب الإيمان برقم (٨)، وانظر: شرح التسهيل: ٤/٨٢-٨٣، والمغني: ٩١٥.

(٢) ينظر: المغني: ٩١٥.

(٣) من الرمل لامرأة من بني الحارث: ونسب لعلقمة بن عبدة ديوانه (١٣٤)، أمالي ابن الشجري: ١/٢٨٨، شرح التسهيل: ٤/٨٣، ٩٧، والمغني: ٣٥٧ و٩١٥، والأشموني: ٤/٤٢، والخزانة: ١١/٢٩٨ و٣٠٠. الميعة: النشاط، وأوّل جري الفرس. لاحق الآطال: ضامرها، والآطال: جمع إطل وهو الخاصرة، النهد من الخيل: الجسيم المشرف.

(٤) من البسيط والقائل هو: للقيط بن زرارة، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٦٣٤، وشرح الأشموني: ٤/٤٢، تامت: تيّمته وأذلته.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٨٣، وتوضيح المقاصد: ٣/١٢٧٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٨٣ و٩٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٨٣، وانظر: المغني: ٩١٥ - ٩١٦.

(٨) ينظر: المغني: ٩١٦، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠.

(٩) شرح الكافية الشافية: ٣/١٦٣٤.

(١٠) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل ببدر برقم: (٣٩٥٠).

يقول ابن مالك: «قلتُ: تضمَّن هذا الكلام ثبوت ألف (يراك) بعد (متى) الشرطية، وكان حقها أن تحذف. فيقال: متى يَرَك، كما قال تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[1]، وفي ثبوتها أربعة أوجه -ذكر منها- أنْ يكون (متى) شبهت بـ(إذا) فأهملت، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعليّ وفاطمة -رضي الله عنهما-: «إذا أخذتما مضاجعهكما، تكبّرا أربعاً وثلاثين، وتسبّحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين»[2]. وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير. ومن تشبيه (متى) بـ(إذا)، وإهمالها، قول عائشة رضي الله عنها[3]: «إنّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيف، وإنَّه متى يقومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِعُ النَّاسَ»[4]، فقد حملت (متى) على أختها (إذا) في الإهمال فهما يفيدان الشرطية والظرفية، ويمكن أن تكون قد حملت على (متى) الاستفهامية للشبه اللفظي بينهما[5].

وقد شاع في الشعر الجزم (بإذا) حملاً على (متى)، فيكون من باب التقارض بين اللفظين[6]، ويجوز أن تكون قد شبهت بـ(إنْ) في الإعمال، كما شُبِّهت بها (إنْ) في الإهمال، يقول سيبويه -رحمه الله-: «وقد جازوا بها في الشعر مضطرِّين، شبهوها بـ(إنْ)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنَّها لابُدَّ لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنَا كانَ وصلُها … خُطَانا إلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

وقول الفرزدق:

تَرْفَعُ لي خِنْدَفٌ واللهُ يرفعُ لي … ناراً إذا أُخْمِدتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

ثم قال: فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ[7]»، وعليه فإنَّ الجزم بـ(إذا) خاص بالشعر دون النثر[8].

---

(١) سورة الكهف : الآية (٣٩).

(٢) رواه البخاري في كتاب (المناقب) باب مناقب علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- برقم (٣٧٠٥)، ورواه مسلم برقم (٢٧٢٧)، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب حد المريض أن يشهد الجماعة برقم (٦٦٤)، ورواه في كتاب الأذان أيضاً برقم (٧١٣)، ورواه مسلم برقم (٤١٨) باب الرجل يأتم بالإمام، ويأتم الناس بالمأموم.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧، ١٨، ١٩.

(٥) ينظر: ظاهرة التآخي في العربية، د. فاطمة رمضان: ٨٠١/٢.

(٦) ينظر: المغني: ٩١٦.

(٧) الكتاب: ٦١/٣-٦٢.

(٨) ينظر: الأصول: ١٦٠/٢، وشرح التسهيل: ٨٧/٤.

وتهمل أسماء الشروط إذا تأخرت عن الصدارة، وسبقت بشيء قبلها، كما إذا تقدم عليها دليل الجواب، في قولهم: آتي مَنْ أتاني، وكان فعل الشرط بعدها ماضيًا، جاز عند سيبويه حملها على الموصولية فلا تعمل، وجاز أن تكون شرطية عاملة[1]؛ إلا أنَّ عملها لم يظهر في اللفظ. وابن السّرّاج قطع بكونها موصولة؛ لأن جعلها شرطيَّة يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصريَّة، وجعل المتقدِّم كالعوض منه[2]. أمّا إذا تقدَّم دليل الجواب، وكان الشّرط غير ماض، نحو: آتي مَنْ يأتيني، وجب إهمالها وجعلها موصولة، يقول سيبويه -رحمه الله-: «وذلك أنه قبيح أَنْ تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلمّا قَبُح ذلك حملوه على «الذي»[3]. ولم يحملوه على الجزاء إلا في الشّعر[4].

ويبطل عملها بدخول (ما) النافية عليها، فيقال: ما مَنْ يأتينا فآتيه[5]، خلافاً للمبرد الذي يجيز دخول (ما) النافية على أدوات الجزم، مع بقاء عمل تلك الأدوات، فيقال: ما مَنْ يأتنِي آتِه[6]. وكذلك إذا سبقت بـ(أمّا)، كقولهم: أمَّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه[7]، أما إذا سبقت بـ(لا) النافية، فيبقى عملها؛ لأنَّ (لا) تُلْغَى في اللفظ، فلذا تقول: لا مَنْ يعطِك تعطِهِ[8]، وتهمل أدوات الشرط إذا سبقت بعامل -باستثناء حرف الجر، والاسم المضاف[9]- إلا إذا تكرر حرف الجر، فيبطل عملها، يبيّن ذلك سيبويه -رحمه الله- بقوله: «فإنْ قُلْتَ: بِمَنْ تمرُّ بهِ أمُرُّ، وعلى أيِّهم تنزل عليه أنزلُ، وبما تأتيني به آتيك، رفعْتَ لأنَّ الفعل إنما أوصلته إلى (الهاء) بالباء الثانية، والباء الأولى للفعل الآخر،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٧٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/١٠١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٧٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٨٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٧٥، وشرح التسهيل: ٤/٨٨، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٠٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢/٦١، ورد عليه ابن ولاد في الانتصار: ١٨١، ١٨٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/٧٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣/٧٦، وشرح التسهيل: ٤/٨٨، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٠٢.

(٩) ينظر: الكتاب: ٣/٧٩، والأصول: ٢/١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٠١، والمقرب: ٢/٢٧٧.

فتغيّر عن حال الجزاء كما تغيّر عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة الذي»[1]، كذلك إذا سبقت بـ(كان) أو إحدى أخواتها من الأفعال الناسخة[2]، فتقول: كان مَن يأتيني آتيه، وليس مَنْ يأتيني آتيه فلا تعمل؛ لأنّها موصول، وكذلك إذا سبقت بـ(إنّ) أو إحدى أخواتها، تهمل نحو: إنّ مَنْ يأتيني آتيه، وليْتَ ما أقولُ تقولُ[3]، ويعلّل ذلك سيبويه بقوله: «وإنّما أذهبْتَ الجزاء من هاهنا؛ لأنّك أعملت (كان) و(إنّ)، ولم يُسَغ لك أن تَدَع (كان) وأشباهه معلّقةً لا تعملها في شيء، فلمّا أعملتهنّ ذهب الجزاء، ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنّك لو جئت بـ(إنْ) و(متى)، تريد: إنّ إنْ، وإنّ متى، كان مُحالاً، فهذا دليل على أنّ الجزاء لا ينبغي له أنْ يكون ها هنا بمَنْ وما وأيّ»[4]، وقد جاء الجزم بها بعد النواسخ في الشعر، كقول الأعشى:

إنّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حسّا نَ أَلُمْهُ وأعْصِهِ في الخطوبِ[5]

فجزم بـ(مَنْ) المسبوقة بإنّ على تقدير إضمار اسم (إنّ) وتقديره: إنّهُ، وكذلك إذا قُدِّر في (كان) وأخواتها ضمير الشأن جاز دخولها على أدوات الشرط[6].

وكذلك تهمل إذا أضيف إليها الظروف[7]، كقولك: أتذكر إذْ مَنْ يأتينا نأتيه، فـ(مَنْ) موصولة، قال ابن مالك: «وإنما كرهوا الجزاء هنا لأنه ليس من مواضعه، لأنّ أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجمل الشرطيّة، ألا ترى أنه لا يقال: أتذكر إذ إنْ تأتنا نأتِك، فلمّا كان قبيحاً في (إنْ) قبح في سائر أخواتها»[8]، ولم يرد الجزم بها بعد الظرف إلا في الشعر، كقول لبيد بن ربيعة -رضي الله عنه-:

على حينِ مَنْ تثبُتْ عليه ذَنُوبُهُ يجدِ فقدُها إذْ في المقامِ تَدابُرُ[9]

---

(١) الكتاب: ٣/٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٧١، والمقتصد: ٢/١١٠٩، وشرح التسهيل: ٤/٨٨-٨٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٧١-٧٢، وشرح التسهيل: ٤/٨٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٧٢.

(٥) من الخفيف ينظر: ديوانه: (٦٨)، والكتاب: ٣/٧٢، والإنصاف: ١/١٨٠، وشرح التسهيل: ٤/٨٩.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٧٣، وشرح التسهيل: ٤/٨٩، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٠٤-١٠٥.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/٧٥، وشرح التسهيل: ٤/٨٧، وشرح الكافية: ٤/١٠١.

(٨) شرح التسهيل: ٤/٨٧.

(٩) من الطويل: ينظر: ديوانه: (٢١٧)، والكتاب: ٣/٧٥، وتحصيل عين الذهب: ٤١٥، والإنصاف: ١/٢٩١، وشرح التسهيل: ٤/٨٧، والذَّنوب -بفتح الذال- الدلو العظيمة، الشِّرب: الخط من الماء، تدابر: تقاطع.

والوجه حمله أي لفظ الحين على ضمير الشأن، والمعنى: على حين الشأن من تثبت عليه ذنوبه يجد فقدها، كما تقول: أتذكر إذ نَحْنُ مَنْ يأتنا نَأْتِهِ؛ لأنَّ الجملة الشرطيّة يصحّ أنْ تكون خبراً، ولا يصح أنْ تكون مضافاً إليها[1].

وكذلك تهمل إذا سبقت بأداة الاستفهام (هل)، «كقولك: هل مَنْ يأتِينَا نَأْتِيه، لأن (مَنْ) موصولة، ولا يجوز جعلها شرطيَّة؛ لأنّ (هل) لا يستفهم بها عن الشرطيَّة، فلا يقال: هل إنْ أقمْ تَقُمْ، ولو كان الاستفهام بالهمزة جاز الجزم، وكون (مَنْ) شرطيَّة؛ لأنه توسَّع في الهمزة، فاستفهم بها عن الجمل الشرطية، كما يستفهم بها عن غير ذلك، كقولك: أئِنْ تأتني آتك، فلما حَسُن دخولها على (إنْ) حسن دخولها على أخواتها، فيقال: أمن يأتنا نأته، ولم يجز مثله في هل»[2].

وإنّما أهملت هذه الأدوات؛ لضعفها من جهة، ولبعدها عن الصّدارة من جهة أخرى.

---

(١) شرح التسهيل: ٤/٨٨.

(٢) شرح التسهيل: ٤/٨٨، وينظر: الكتاب: ٣/٨٢-٨٣، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٠٤.

١١- إهمال حروف نصب المضارع

تهمل حروف النّصب؛ لكونها ضعيفة، فقد أهملت (أَنْ) رغم قوتها في بابها، فمن ذلك قراءة مجاهد[١]: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[٢] بالرفع، وقول الشاعر[٣]:

أنْ تقرآنِ علىَ أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا … منِّي السَّلامَ وأنْ لا تشعرا أحَدَا

فتخرّج (أنْ) في الآية على أنها المصدرية الناصبة أُهْمِلَت حملاً على أختها (ما) المصدريّة[٤]، وقيل: إنَّ الأصل أنْ يُتِمُّوا بالجمع، وحذفت (الواو) للتسكين لفظاً، والجمع باعتبار معنى (مَنْ)[٥]، وعليه فإنّ (أنْ) في الآية عاملة لا مهملة.

أمَّا في البيت فـ(أن) الأولى والثانية مصدريتان، غير مخففتين من الثّقيلة، وقد أُهملت الأولى وأُعملت الثانية. وقد اختلف في علة إهمال (أنْ) فقيل: إنّها شبّهت بـ(ما) المصدرية في الإهمال، كما أنَّ (ما) عملت حملاً على (أن) كما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: «كما تكونوا يوَلَّى عليكم»[٦] وهذا من باب التقارض. وقيل: إنها لغة لبعض العرب[٧]، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنّها المخففة من الثقيلة، ولم يفصل بينها وبين الفعل ضرورة[٨]، وقد ردّ ابن جني رأي من قال بإهمالها حملاً على (ما) في قوله: «وفي هذا بعد، وذلك أنَّ (أنْ) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً، إنَّما هي للمضي أو الاستقبال، نحو: سرّني أنْ قام زيدٌ، ويسرني أنْ يقومَ غداً، ولا تقول: يسرّني أنْ يقوم وهو في حال قيام، و(ما) إذا وصلت بالفعل فكانت مصدراً فهي للحال أبداً، نحو قولك: ما تقومُ حسنٌ، أي:

---

(١) ينظر: شواذ ابن خالويه: ٢١، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٢٥٠-٢٥١، وفي البحر المحيط: ٢/٢٢٣، نسبها لابن مجاهد، وفي المغني: ٤٦، ٧١٧ نسب القراءة لابن محيصن، والجمهور بنصب (يتمّ).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٣٣).

(٣) من البسيط: لم أقف له على نسبة: ينظر مجالس ثعلب: ٣٢٢، وسر الصناعة: ٢/٥٤٩، والإنصاف: ٢/٥٦٣، وشرح المفصل: ٧/١٥، ٨/١٤٣، وشرح التسهيل: ٢/٤٤، ٤/١١، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٥، والخزانة: ٨/٤٢٠.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب: ٣٢٢، وسر الصناعة: ٢/٥٤٩، والإنصاف: ٢/٥٦٣، وشرح التسهيل: ٤/١١-١٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٥، والمغني: ٩١٥، والخزانة: ٨/٤٢٠، وما بعدها.

(٥) ينظر: المغني: ٤٦، ٧١٧، وروح المعاني: ٢/١٤٦، وردّه الشيخ خالد في التصريح: ٢/٣٦٢.

(٦) رواه البيقهي في شعب الإيمان عن أبي إسحاق السبيعي مرسلاً لكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم: (٤٢٧٥)، وينظر: المقاصد الحسنة: ٣٢٦.

(٧) لغة طيء، ينظر: شرح الكافية للموصلي: ٢/٥٠٥، وشرح ابن معطي لابن القواس: ١/٣٣٩.

(٨) ينظر: الخصائص: ١/٣٩٠، وسر الصناعة: ٢/٥٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٣٧، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٥.

قيامك الذي أنت عليه حسن، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، وكلّ واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها»[1].

وفي البيت يستبعد أن يستعمل الشاعر لغتين في آن واحد فيهمل ويعمل، مما يرجّح كون (أنْ) مُخففة من الثقيلة.

وتباينت الأقوال حول نسبة هذه الآراء لأصحابها، فذهب ابن جني إلى أنَّ مذهب البصريين في البيت السابق جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة، وعند الكوفيين هي الناصبة أهملت حملاً على (ما)[2].

ونسب ابن مالك للبصريين القول بإهمال (أنْ) حملاً على (ما)، وعند الكوفيين هي (أنْ) المخففة من الثقيلة، وجاز خلوّها في البيت من العلم والظن؛ لأنه لا مانع منه في القياس[3]. ورجّح رأي الكوفيين؛ لأنه لا يلزم على رأيهم إهمال ما وجب له الإعمال، وما قاله ابن مالك فيه نظر؛ لأنّ الكوفيين لا يعملون (أنْ) المخففة لا في ظاهر ولا مضمر، فهي مهملة غير عاملة، غير أنّ ابنه في موضع (حديثه) عن (أنْ) المصدرية حسَّن القولين[4].

ووافقه ابن هشام في تلك النسبة إلا أنَّه رجح رأي البصريين[5] أمّا أبوحيّان فقد قال: «والذي يظهر أنّ إثبات النون في المضارع مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى «مجاهد»، وما سبيله هذا لاتبنى عليه قاعدة»[6]. والذي يظهر أنَّ القول بإهمال (أنْ) المصدرية مقبول، ذلك لأمرين: **الأول:** أنَّ هذا الحرف عامل ضعيف، فيعرض له الإهمال كغيره من العوامل. **والثاني:** أنه قد أهمل الفعل وهو أصل العمل حملاً على الحرف، فأهملت (ليس) حملاً على (ما)، فأنْ يهمل الحرف حملاً على حرف آخر أَوْلى.

---

(١) ينظر: سر الصناعة: ٥٤٩/٢.

(٢) ينظر: سر الصناعة: ٥٤٩/٢، والإنصاف: ٥٦٣/٢، وشرح المفصل: ٩/٧، ١٤٣/٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤٤/٢، ١١/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١١/٤.

(٥) ينظر: المغني: ٤٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٢٢٣/٢.

أمّا (إذن). فإنّ الأصل فيها عدم الإعمال؛ لكونها غير مختصة؛ لذا فهي مهملة مطلقاً عند الخليل ومَنْ وافقه[1]، والفعل بعد ينصب (بأنْ) مضمَرة، كما أنّه قد ورد السّماع بإهمالها عند توفر شرائط العمل، قال سيبويه -رحمه الله-: «وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبعِدَنَّ ذا، ولم يكُنْ ليرويَ إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هل) و(بل)»[2].

أمّا عند الجمهور الذين يعملونها بشروطها المعروفة فتهمل إذا فقدت شرطاً من شروط الإعمال، وإهمالها على قسمين: واجب، وجائز.

فالواجب: إهمالها إذا وقعت حشواً، كقول كُثيِّر عزّة:

لَئِنْ عادَ لي عبدُالعزيزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَنِي مِنْها إذنْ لا أُقيلُها[3]

برفع (أُقيلُها). وإهمال (إذن)؛ لوقوعها حشواً بين القسم المحذوف وجوابه.

أمّا قول الراجز[4]:

لا تَتْـركَنِّي فـيـهمُ شَطِيـرا

إنِّـي إذنْ أَهْـلِكَ أو أَطِيـراً

فأعمل (إذن) مع وقوعها حشواً، فنصبت الفعل (أَهْلِكَ). وللبيت تخريجات عند النحاة، فقيل: ضرورة، أو أنَّ الخبر محذوف، ثم استأنف بـ(إذن)، أو أنَّ (إذنْ) شبهت في إعمالها بـ(لَنْ)؛ لأنّهما جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلة[5]، وقال الفراء: «وقد تنصب العرب بـ(إذنْ) وهي بين الاسم وخبره في (إنَّ) وحدها، فيقولون: إنّي إذاً أضربَك، قال الشاعر: لا تتركنِّي فيهمُ شطيراً.. البيت، والرفع جائز، وإنما جاز في (إنَّ).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٦٣/٢، والمسائل البصريات: ٧٠٥/١، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٤، وشرح التسهيل: ٢٠/٤.

(٢) الكتاب: ١٦/٣.

(٣) من الطويل ينظر: ديوانه: ٣٠٥، والكتاب: ١٥/٣، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٢، وشرح المفصّل: ١٣/٩، وأوضح المسالك: ١٦٥/٤، والخزانة: ٤٧٣/٨، عبدالعزيز. هو عبدالعزيز بن مروان أمير مصر، لا أقيلها: لا أردها.

(٤) لم أقف له على نسبة: معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢، وشرح السيرافي: ٢/ورقة ٨٢، والإنصاف: ١٧٧/١، وشرح المفصّل: ١٧/٧، وأوضح المسالك: ١٦٦/٤، والخزانة: ٤٥٦/٨، شطيرا: أي: غريبا.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

ولم يجز في المبتدأ بغير (إنَّ)؛ لأنّ الفعل لا يكون مقدَّماً في (إنَّ)، وقد يكون مُقدَّماً لو أسقطت»[1].

وتهمل (إذن) إذا فُصِل بينها وبين معمولها إلا إذا فصل بينهما بالقسم فتعمل، نحو قول الشاعر[2]:

إذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بحربٍ　　　تُشيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

أعملت (إذن) النصب في معمولها «نرميهم»، وقد فصل بينهما بالقسم، واغتفر فيه؛ لكثرة دورانه في الاستعمال.

وأجاز ابن عصفور الفصل بينها وبين معمولها بالظّرف والجار والمجرور[3]، وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء[4]، وبه قال الرضي[5]؛ وذلك لكثرة دورانهما في الكلام، ويجوز الفصل بـ(لا) النافية[6]. وأجاز الكسائي والفراء وهشام الفصل بمعمول الفعل؛ والأرجح عند الكسائي النصب، وعند هشام والفراء الرفع[7].

والذي يترجح الفصل بالقسم دون غيره؛ لورود السماع به.

وتهمل أيضاً إذا وقع بعدها المضارع للحال، نحو: إذن تصدُق، جواباً لِمَنْ قال: أنا أحبُّ زيداً[8]، بالرفع؛ لأنه موضع لا تعمل فيه أخوات (إذن) فلم تعمل فيه[9].

أمّا مواضع إهمالها جوازاً فيبينها سيبويه -رحمه الله- بقوله: «واعلم أنّ (إذنْ) إذا كانت بين (الفاء) و(الواو) وبين الفعل، فإنّك فيها بالخيار، إنْ شئت أعملتها كإعمالك

---

(١) معاني القرآن: ٢/٣٣٨.

(٢) من الوافر: نسب إلى حسّان بن ثابت- رضي الله عنه- في ملحق ديوانه: ٣٧١، والارتشاف: ٤/١٦٥٣، وأوضح المسالك: ٤/١٦٨، وشرح شذور الذهب: ٢٩١، وشواهد المغني للسيوطي: ٢/٩٧٠.

(٣) ينظر: المقرب: ١/٢٦٢، والارتشاف: ٤/٦٥٣، انظر رد الرضي عليه في شرح الكافية: ٤/٤٤.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٥٣، والمغني: ٣٢، والجنى الداني: ٣٦٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٤٤.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٥٣، والمغني: ٣١.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٥٤، والجنى الداني: ٣٦٣، والمغني: ٣٢، والأشموني: ٣/٥١٨.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣/١٦، وأوضح المسالك: ٤/١٦٨.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٢٢.

(أُرَى)، و(حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبِتُ أخاك، وإنْ شئت ألغيتَ (إذنْ) كإلغائك (حسبْتُ) إذا قلت: زيدٌ حسبْتُ أخوك.. وبلغَنَا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: «وإذن لا يلبثوا» وأمّا الإلغاء فقولك: فإذنْ لا أجيئُك، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا[2]﴾»[3].

قال أبوحيّان: «والأفصح إلغاء (إذن) بعد حرف العطف (الواو) و(الفاء)، وعليه أكثر القرّاء»[4].

فخلص من ذلك أنّ لها ثلاثة أحوال: الإعمال بشروط، ووجوب الإهمال، وجواز الإعمال والإهمال، وهي في هذه الأحوال حملت على (ظنّ) وأخواتها؛ لمشابهتها لها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيْها[5]. إلا أنَّ بينهما فرقاً من حيث كون (ظنَّ) وأخواتها أفعالاً تعمل النصب في الأسماء، فهي أقوى من (إذن)، لأنَّها حرف، لذا إذا وقعت (إذن) حشواً بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر أو متأخرة تهمل وجوباً، خلافاً لأفعال الظن، فيجوز فيها إذا توسطت أو تأخرت الأعمال والإهمال، أمّا (لَنْ) و(كي) فتهملان على مذهب الخليل، القائل بنصب الأفعال بعد (أنْ) ظاهرة أو مضمرة.

---

(١) سورة الإسراء: الآية (٧٦)، وقرأ بالنصب كعب وعبدالله بن مسعود -رضي الله عنهما- ينظر: شواذ ابن خالويه: (٧٧)، والبحر المحيط: ٦٣/٦.

(٢) سورة النساء: الآية (٥٣).

(٣) الكتاب: ١٣/٣، ١٤، وينظر: المقتضب: ١١/٢، ١٢، والتبصرة: ٣٩٧/١، وشرح المفصل: ١٥/٧.

(٤) البحر المحيط: ٢٨٤/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٢/٣، ١٣، والمقتضب: ١٠/٢، وشرح السيرافي: ١/ورقة ٨٥، والمقتصد: ١٠٥٦/١، ١٠٥٧، والمرتجل: ٢٠٤، وشرح المفصل: ١٧/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٤/٢، وشرح ابن الناظم: ٦٧١.

١٢- إهمال «المشتقات»

من المعلوم أنَّ الأسماء المشتقة كان الأصل فيها عدم الإعمال، ولكنها عملت حملاً على الفعل لمشابهة بينهما، أو بعضها عمل حملاً على اسم الفاعل كالصِّفة المشبهة، وجميعها ضعيفة في العمل. لذا لم تعمل ابتداءً كالفعل، بل يشترط -عند الجمهور- لإعمالها شروط، إذا فُقِد أحدها لم تعمل.

فتهمل هذه الأسماء إذا كانت بمعنى الماضي[١] - خلافاً للكسائي- إذا لم يكُنْ فيه (أل)، فإنْ كان مقترناً بـ(أل) عمل عند الجمهور ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، وعلة المنع عند الجمهور لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشبه له معنى لا لفظاً، فلا يقال: «هذا ضاربٌ زيداً أمس»، بل يجب إضافته، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس[٢].

وتهمل إذا كانت مصغَّرة، بهذا قال سيبويه -رحمه الله-: «واعلم أنّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين، وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى، فتصغيره جيِّد»[٣] خلافاً للكسائي وباقي الكوفيين الذين يجيزون إعماله مصغَّراً.

وتهمل إذا وصفت قبل العمل، يقول سيبويه -رحمه الله-: «ألا ترى أنّك لو قلت: مَررْتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً؛ لأنَّه وصَفَه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنّك إنّما تبتدئ بالاسم ثم تصفه»[٤] خلافاً للكسائي وباقي الكوفيين الذين يجيزون إعماله موصوفاً قبل العمل.

كذلك لا تعمل هذه الأسماء إذا فقدت شرط الاعتماد، فلم تسبق بنفي أو استفهام، أو لم تكن خبراً لمبتدأ، أو حالاً، أو يقع صفة، أو صلة، فيقبح إعماله في المفعول خلافاً للأخفش والكوفيين[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٤٨/٤، والمقتصد: ٥١٢/١، ٥١٣، واللباب للعكبري: ٤٣٧/١، وشرح الكافية للرضي: ٤١٨/٣، والبسيط: ٩٩٩/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١٠٠/٢.

(٣) الكتاب: ٤٨٠/٣.

(٤) الكتاب: ٢٩/٢.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢٢٧٠/٥-٢٢٧١.

ولو تباعد المفعول عن اسم الفاعل، وتقدّم عليه، فإن قلت: زيداً عبدُالله أبُوه ضاربٌ، فبعض النحويين يمنع إعماله، لتباعده مما عمل فيه، إذ كان الفعل الذي هو أصل في العمل يضعف عمله عند تقديم معموله حتى يجوز إدخال اللام على مفعوله، كقولك: لزيدٍ ضربْتُ، فإذا كان الفعل الذي هو أصل في العمل يضعف عمله بتقدم معموله، كان المشبّه به أضعف مع تباعده، فامتنع من العمل[1]، وأجاز المبرِّد إعماله في قوله: «فإذا قلت: عبدَالله جاريتُك أبوها ضاربٌ، فالجارية ابتداء، و(أبُوها) ابتداء ثان، و(ضارب) خبر أبيها، وهما جميعاً خبر الجارية، فقد تباعد آخر الكلام من أوله، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء، وذلك لأنَّ (ضارباً) يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل»[2].

وكلا الرأيين له وجاهته فمن منع إعمال اسم الفاعل في مفعوله المتقدم عليه والمتباعد عنه حمله على فعله الذي يضعف عمله بالتقديم.

ومن أجاز إعماله حمله أيضاً على الفعل إذ يجوز إعماله في مفعوله المتقدم جوازاً.

والرأي الذي يظهر لي هو الأول؛ لكون المشتقات أسماء وحقها ألا تعمل.

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢١٨/١-٢١٩، والارتشاف: ٢٢٧١/٥.

(٢) المقتضب: ١٥٦/٤، وينظر: المسائل البصريات: ٥٤٥.

١٣- إهمال المصدر واسمه

المصدر من الأسماء العاملة عمل الفعل -كما تبين ذلك سابقاً- وسبب إعماله المشابهة الواقعة بينه وبين فعله، ومع أنه من العوامل لكن عمله ضعيف، لأنه فرع ولم يعمل إلا بشروط -عند الجمهور- فإذا اختل منها شرط لم يسعد بالعمل، وعاد إلى أصله وهو عدم الإعمال؛ لكونه اسماً.

ويعمل المصدر إذا كان مقدراً (بأَنْ) والفعل أو (ما) والفعل، فإذا كان لا يقدّر بهما لم يعمل، بأنْ كان مؤكِّداً لفعله، أو عاملاً فيه الفعل الذي أخذ منه[(١)]، لذا ردّ أبوحيّان على الزمخشري الذي أعمل المصدر (جزاء) في (عطاء) من قوله تعالى: ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾[(٢)]. فقال: «وهذا لا يجوز؛ لأنه جعله مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة التي هي (إنّ للمتقين مفازا)، والمصدر المؤكّد لا يعمل؛ لأنّه ليس ينحل بحرف مصدري والفعل ولا نعلم في ذلك خلافاً»[(٣)].

كما يهمل المصدر إذا جاء مصغَّراً؛ لأنّ التصغير من خواصّ الأسماء، فيبعده ذلك عن شبه الفعل، فلا يقال: «أعجبني ضُرَيْبُك زيداً» كما أن التصغير كالوصف، لذا لا يعمل فيما بعده[(٤)].

ويُهمل المصدر إذا أُضمر -على رأي الجمهور- لبعد شبهه بالفعل يقول ابن السرّاج: «واعلم أنّه لا يجوز أنْ تعمل ضمير المصدر، لا تقول: سرَّني ضَرْبُكَ عمراً وهو زيداً، وأنت تريد: وضربُك زيداً؛ لأنّه إنّما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه، ألا ترى أنّ (ضَرْب) مشتق من الضرب؛ فإنّما يعمل الضّربُ وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمر، وإنما يعمل لشبهه بالفعل، فكما أنَّ الفعل لا يضمر، فكذلك المصدر، لا يجوز

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣٠، ٣١١، ٣١٢، والأصول: ١/ ١٦٠، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤١٠.

(٢) سورة النبأ: الآية (٣٦).

(٣) البحر المحيطظ: ٨/ ٤٠٧.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري: ١/ ٤٤٩، وشرح التسهيل: ٣/ ١٠٦، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤١١، والارتشاف: ٥/ ٢٢٥٨.

أن يقع موقع الفعل وهو مضمر»[1]، وخلافاً للكوفيين الذين يعملونه مضمراً وقد مرّ الحديث عنه.

ويُهمل المصدر إذا حُدَّ بالتاء، نحو: ضَرْبَة، وشَرْبَة، يقول ابن مالك مُعلِّلاً لذلك: «وكذا لا يعمل المصدر إذا حُدَّ بالتاء؛ لأنّ دخول التاء عليه دالَّة على المرّة بجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال، فلا يقال: «عجبْتُ مِنْ ضَرْبتِكَ زيداً»، فإن سمع ذلك قُبِل ولم يُقَس عليه»[2].

ويهمل المصدر إذا وصف قبل العمل؛ لأنَّ الوصف يبعده من الفعل، لأنَّ الفعل لا يوصف؛ ولأنَّ الوصف يفصل بين الموصول وصلته[3]، فلا يقال: أعجبني ضَرْبُكَ الشديدُ زيداً.

ويهمل المصدر إذا فُصل بينه وبين معموله بفاصل مطلقاً[4]، وإن كان الفاصل ظرفاً أو جاراً أو مجروراً عند الجمهور -لأنه عامل ضعيف، فلا يقوى على العمل مفصولاً، كما أنَّ المصدر مقدّر بحرف مصدري والفعل، فلا يفصل بينهما.

ويهمل المصدر أيضاً إذا تأخّر عن معموله؛ لأنه فرع فلا يقوى على العمل متأخراً لضعفه، كما أنه مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، فلا يقال: زيداً ضَرْبُكَ خيرٌ له. كما لا يقال: زيداً أنْ تضربَ خيرٌ له[5]، يقول المبرِّد: «ومثل ذلك من المصادر: اليوم أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، إنْ جعَلْت (اليوم) نصباً بـ(أعجبني) فهو جيّد وإنْ نصبته بـ(الضَّرب) كان محالاً؛ وذلك لأن الضرب في معنى (أنْ فَعل)، و(أنْ يفعل) فمحال أنْ ينصب ما قبله؛ لأنّ ما بعده في صلته ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه»[6].

---

(١) الأصول: ١/١٦٣.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢/١٠١٤- ١٠١٥.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري: ١/٤٤٩.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٤٢، والخصائص: ٣/٢٥٨، والمرتجل: ٢٤٧.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤/١٥٧، والخصائص: ٢/٤٩٠، واللباب للعكبري: ١/٤٥١، وشرح المفصَّل: ٦/٦٧.

(٦) المقتضب: ٤/١٥٧.

ويهمل المصدر على رأي من اشترط فيه الإفراد إن جاء مثنى أو مجموعاً فيهمل؛ لأنهما يخرجانه عن صيغته الأصلية، فيقرب من شبه الاسم، خلافاً لمن أجاز عمله مجموعاً، كما يهمل المصدر إذا كان منوّناً عند الكوفيين خاصّة، وما وقع بعد فينصب أو يرفع على إضمار فعل[1] وكذلك إنْ كان المصدر معرَّفاً بـ(أل) فلا يعمل عند الكوفيين لزوال شبهه بالفعل[2].

أمّا اسم المصدر فإنّه يهمل إذا كان علماً نحو «بَرَّة وفَجَار»، لأنها أعلام خالفت المصادر في عدم قصد الشياع، وليس فيه معنى الفعل ولا رائحته، ولايضاف ولا يقبل (أل)، ونظير ذلك الفعل (يزيد وأحمد) فإن نقلا للعلميّة أهملا.

والخلاصة: أنّ البصريين يمنعون إعمال اسم المصدر إلا ماورد منه في الشعر أو في المأثور من فصيح الكلام، كالحديث الشريف.

وما ورد مما ظاهره إعماله في غير ذلك فإنه يؤول على إضمار فعل ناصب لما جاء منصوباً بعده.

أما الكوفيون والبغداديون فإنهم يجوّزون إعمال اسم المصدر عمل المصدر[3] والمرجح رأي البصريين لأن اسم المصدر فرع الفرع فإهماله أولى من إعماله.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٢٦٠، والمساعد: ٢/٢٣٤.

(٢) ينظر: المصدران السابقان.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ٢/٢٧، وشرح التسهيل: ٣/١٢٣، والارتشاف: ٥/٢٢٦٤، والمساعد: ٢/٢٤١.

المبحث الثالث

امتناع الفصل بين العامل الضعيف ومعمولاته

من القواعد الخاصَّة بالعامل أن يليه معموله بلا فاصل بينهما، ويتعين ذلك عندما يكون العامل ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين معموله، وذلك إذا كان العامل فعلاً جامداً، أو حرفاً، أو اسماً كالصفة المشبهة لأنها فرع الفرع، وكذلك اسم التفضيل لكونه فرعاً عن فعل جامد، ومثله الاسم إذا كان جامداً، ولكل مسألة تفصيل سيأتي فيما يلي:

١ - امتناع الفصل في باب التعجب

الحديث في هذه المسألة يتطرّق إلى جانبين:

أولهما : الفصل بين فعل التعجب وبين معموله.

وثانيهما: الفصل بين (ما) وبين (أفْعَل) التعجب.

أما المسألة الأولى : (الفصل بين فعل التعجب وبين معموله):

فمعلوم أنَّ فعل التعجب عامل ضعيف، لا يقوى على العمل إلا متقدماً غير مفصول عن معموله؛ لذا امتنع تقدم المعمول عليه اتفاقاً، وأمّا الفصل بينهما ففيه تفصيل؛ لأن الفاصل إما أنْ يكون ظرفاً وجار مجروراً أو غيرهما، فإن كان الفاصل غير ظرف ولا جار ومجرور امتنع الفصل به[1]، فلا يجوز في، ما أحْسَنَ مُعْطيك الدرهمَ: «ما أحْسَنَ الدرهم مُعْطيك»[2]، وأجاز الجرمي من البصريين، وهشام من الكوفيين الفصل بالحال، نحو: ما أحْسَنَ قائماً زيداً[3]، وأجاز الجرمي[4] الفصل بالمصدر ومنعه الجمهور لمنعهم أنْ يكون له مصدر[5]، وأجاز ابن كيسان[6] الفصل بـ(لولا)، نحو: ما أحْسَنَ لولا عبوسَهُ زيداً، وردَّه ابن

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٦١/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١٤٧/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١٤٧/٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٠٧١/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٩/٢، والمساعد: ١٥٧/٢، والتصريح: ٦٥/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٢٠٧١/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٩٩/٢، والتصريح: ٦٥/٢، والأشموني: ٤٥/٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٨٩٩/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٤٣/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤، والارتشاف: ٢٠٧٢/٤، والتصريح ٦٥/٢.

مالك بقوله: «لا حُجَّة على ذلك»[1]، وأجاز ابن مالك الفصل بالنداء، واستشهد بما رُوي أنَّ علياً -رضي الله عنه- مرّ بعمّار، فمسح التراب عن وجهه، وقال: «أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقْظَانِ أنْ أراكَ صَرِيعاً مُجَدَّلاً»، ففصل بين (أعززْ) و(أنْ أراك) بـ(عليّ) و(أبا اليقظان)، قال: «وهذا مصحح الفصل بالنداء»[2] وذهب ابنه في شرحه على الألفية إلى منع الفصْل بالنِّداء[3].

أما إذا كان الفصل بالظرف والجار والمجرور فإمّا أنْ يكونا متعلّقين بفعل التعجب أولاً، فإن لم يتعلّقا بفعل التعجب وتعلّقا بغيره لم يجز الفصل اتفاقاً[4]، فلا يقال في «ما أحْسَنَ معتكفاً في المسجد»: «ما أحْسَنَ في المسجد معتكفاً»[5]، للفصل بمتعلق معمول فعل التعجب، ولا يجوز الفصل في قولهم: لقيته فما أحْسَنَ أمس زيداً[6]، للفصل بالظرف المتعلق بـ(لقيت).

أما إذا كانا متعلّقين بفعل التعجب ففيه خلاف مشهور، يتلخص في ثلاثة أقوال:

الأول : منع الفصل، وينسب إلى الأخفش والمبرد وأكثر البَصريين[7]، ونسبه الصيمري[8] إلى سيبويه، وليس له في ذلك نص[9]، وحجّة المانعين، أنَّ التعجب فعل ضعيف لا يتصرف، ويجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال لا تغيّر[10].

القول الثاني: يجيز الفصل بهما على قبح[11].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤٣/٣.

(٢) شرح التسهيل: ٤١/٣.

(٣) في شرحه على الألفية: ٤٦٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٤٠/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤، والارتشاف: ٢٠٧١/٤، ٢٠٧٢، وأوضح المسالك: ٢٦٥/٣، والمساعد: ١٥٧/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١٤٧/٢، والتصريح: ٦٦/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢٦٥/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ٢٣٢/٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ١٧٨/٤، والأصول: ١٠٦/١، وشرح المفصّل: ١٥٠/٧، وابن الناظم على شرح الألفية: ٤٦٤، وشرح ابن القواس: ٩٦٠/٢، والارتشاف: ٢٠٧٢/٤.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٨/١.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ١٥٠/٧، وشرح الكافية الشافية: ١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل: ٤٢/٣، وتوضيح المقاصد: ٩٠١/٢.

(١٠) ينظر: الأصول: ١٠٦/١، وشرح المفصّل: ١٤٠/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٧/١، وشرح ابن القواس: ٩٦١/٢.

(١١) ينظر: الارتشاف: ٢٠٧٢/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٠٠١/٢، والمساعد: ١٥٨/٢.

والقول الثالث : جواز الفصل، وبه قال الفراء والجرمي، ونُسِب إلى الأخفش في أحد قوليه، والفارسي، وابن خروف، والشلوبين، والمازني، والزجاج[1]، وحجتهم: أنَّ فعل التعجب وإن كان ضعيفاً، فلا ينحط درجة عن (إنَّ)، فقد جاز الفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظروف وحروف الجر، مثل: إنَّ بك زيداً مأخوذٌ، فالأحرى أن يجوز مع فعل التعجب، كما احتجوا بالفصل بين (نِعْم وبئس) وبين معموليهما، وهما أضعف من فعل التعجب، يقول الفارسي -رحمه الله- مُعلِّقاً على ذلك: «ولا أرى القياس إلا مجيزاً له؛ لأنَّ الفصل قد جاء في باب (نِعْم) و(بئس)، كقوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[2]، فإذا جاز الفصل في هذا، كان في التعجب أجوز؛ لأنّه أشدُّ تصرفاً في معموله من (نِعْم)، ألا ترى أنّه يعمل في المعرفة والنكرة، والمضمر، والمظهر، ومعمول (نعم) على ضَرْب واحد، إنما هو اسم منكور، فهو لذلك أشبه بـ(عشرين)، وما يبعد من مشابهة الفعل، فإذا جاز في (نِعْم) كان في التعجب أجْوَز»[3]، كما أنّ الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، مع أنّهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما في هذا الباب أولى[4]، فيقال: ما أحْسَن اليوم زيداً، وما أجْمل في الدارِ بكراً، وأحْسِنِ اليومَ بزيدٍ[5].

فإذا تعلَّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فالفصل جائز عند الجميع، ووجب على ذلك تقديم المجرور، نحو قولهم: ما أحْسَنَ بالرجلِ أنْ يصدُق[6]. وجوّز ذلك أنّ التعجب وإنْ كان واقعاً في اللفظ على (أنّ) وصلتها، فيرجع التعجب في المعنى إلى (الرجل) المجرور؛ وذلك أنّ (أنّ) وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم إنّما يلحقان الفاعلين، فلما كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به، إذ كان المستحق أنْ يلي

---

(١) ينظر: البغداديات: ٢٥٦، والتخمير: ٣٣١/٣، وشرح المفصّل: ١٥٠/٧، وشرح التسهيل: ٤٠/٣، وشرح عدة الحافظ: ٧٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤، وابن الناظم: ٤٦٤، والارتشاف: ٢٠٧٢/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٠١/٢، والتصريح: ٦٥/٢-٦٦.

(٢) سورة الكهف: الآية (٥٠).

(٣) البغداديات: ٢٥٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٤١/٣، ومنهج السّالك: ٣٨١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٥٠/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٨٧/٤، وشرح المفصّل: ١٥٠/٧، والارتشاف: ٢٠٧٢/٤.

فعل التعجب في الحقيقة[١]. كما أنّه لو أُخِّر الجار والمجرور لصَار إضماراً قبل الذكر[٢].

ويترجح الرأي الثالث القائل بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إذا تعلقا به؛ لقوّة حجتهم، ولثبوت ذلك في السّماع نثراً ونظماً، فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب: «لله درّ بني سليم، ما أحسنَ في الهيجاء لقاءها، وأكرمَ في اللّزبات[٣] عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها»[٤]. ومن النظم، قول الشاعر[٥]:

وقال نبيُّ المسلمين تقدّموا ... وأحْبِبْ -إلينا- أنْ تكُونَ المُقَدَّما

ومنه قول الآخر[٦]:

أقيمُ بدار الحَزْمِ ما دام حَزْمُهَا ... وأحْرِ -إذا حَالَتْ- بأنْ أتحوَّلاَ

المسألة الثانية: الفصل بين (ما) و(أفْعل) التعجب:

لا يجوز الفصل بينهما، فلا يقال: ما في الدار أحسنَ زيداً[٧]، كما لا يجوز الفصل بمعمول التعجب، فلا يقال: ما زيداً أحْسَنَ[٨]، وذلك لضعف فعل التعجب، فلا يتصرف فيه بفَصْل ولا تقديم، لأنّه غير متصرف، فلا يتصرّف في معموله.

ولا يجيز جمهور البصريين أن يفصل بين (ما) و(فعل التعجب) إلا بـ(كان) فقط، فيقال: ما كان أحْسَنَ زيداً، وما يكونُ أهونَ زيداً[٩]، ومنه قول الشاعر[١٠]:

ما كان أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخِذاً ... بهداك مجتنبًا هوى وعنادا

---

(١) شرح المفصل: ٧/١٥٠.

(٢) شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٢/٩٦١.

(٣) اللّزْبات: أي: الشدائد.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٧، وشرح التسهيل: ٣/٤٠، وشرح ابن الناظم: ٤٦٦، ومنهج السالك: ٣٨.

(٥) من الطويل والقائل هو: العباس بن مرداس، ديوانه (١٠٢)، وشرح التسهيل: ٣/٣٥، ٤١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٦٥، ومنهج السالك: ٣٨١، والمساعد: ٢/١٥٠.

(٦) من الطويل والقائل هو: أوس بن حجر: ديوانه: ٨٣، وشرح التسهيل: ٣/٤١، وابن الناظم: ٢٦٥، والتصريح: ٢/٦٦، والأشموني: ٣/٢٤، الحزم: ضبط الأمر، أحْرِ: أخْلِقْ.

(٧) ينظر: المسائل البصريات: ٢/٨٣٦.

(٨) ينظر: التوطئة: ٢٦٩.

(٩) ينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٧٤.

(١٠) من الكامل والقائل هو: عبدالله بن رواحة -رضي الله عنه- شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٩٩، وشفاء العليل: ١/٣٢١، ومنهج السالك: ٣٨١.

وفائدة الفصل بـ(كان) أنها تدل على أنّك تعجبت مما كان وانقطع؛ لأنّ فعل التعجب إذا لم تزد (كان) إنما هو في الحال[1]، وإن كان بصورة الماضي، فإذا قلت: ما أحسَنَ زيداً، فإنما تعجبت منه حال إخبارك[2]، كما أن فيه تقوية لمعنى فعل التعجب[3]، وللنحاة في (كان) الواقعة بين (ما) وفعل التعجب خلاف، فقيل: إنها زائدة، واختلف فيها، فمنهم من ذهب إلى أنّها زائدة لا اسم لها ولا خبر، وهو مذهب أكثر الكوفيين، والفارسي[4]، وعند السيرافي، لها فاعل وهو ضمير المصدر الدال عليه (كان)[5] واستدل بأنّ الفعل لابُدّ له من فاعل، وتكون على مذهبه تامة[6]، وقيل: هي (أي: كان) في موضع خبر (ما) في قولهم: ما كان أحسَنَ زيداً، و(أحسن زيداً) خبر كان[7]، ورُدّ بأنّ فيه بعد؛ لأنّ فعل التعجب لا يكون إلا (أفعل) منقولاً من (فَعُل)، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير[8].

وقيل: إنّ (كان) الناقصة واسمها ضمير (ما) وخبرها (أفعل)، ونُسب ذلك للجرمي، وللزجاج[9]، ورَدّ ذلك المذهب ابن عصفور بقوله: «وهذا فاسد، لأن (ما) التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن (أفْعل)، إلا فيما جاء من هذا محذوف الهمزة، نحو قولهم: «ما خيرَ اللبنَ للصحيح، وما شرَّهُ للمبطون»[10]؛ ويترجح المذهب القائل بزيادتها دون اسم ولا خبر؛ لأنها لمّا استعملت للدلالة على الزمن الماضي، ولم يرد بها أكثر من ذلك، استغنت عن الفاعل[11].

---

(١) ذكر ابن عصفور الخلاف في زمن فعل التعجب ينظر: شرح الجمل: ٥٨٤/١.

(٢) ينظر: منهج السالك: ٣٨١، والأصول: ١٠٦/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤.

(٣) ينظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي: ٩٦١/٢.

(٤) ينظر: البغداديات: ١٦٧، والمسائل البصريات: ٢٩٤، والتبصرة: ٢٦٩/١، واللباب للعكبري: ٢٠٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٥/١، والارتشاف: ٢٠٧٣/٤.

(٥) شرح السيرافي على الكتاب: ٢/ورقة ٣٥٥، واللباب: ٢٠٤/١، ورده الرضي بقوله: وهو هوس إذ لا معنى لقولك: ثبت الثبوت في شرح الكافية: ١٩٢/٤، وشرح ابن القواس: ٩٦٢/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٥٠/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٥/١.

(٧) ينظر: شرح المفصّل: ١٥٠/٧، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٣/٤.

(٨) ينظر: المصدران السابقان.

(٩) ينظر: المسائل البصريات: ٢٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٥/١، وشرح ابن القواس: ٩٦٢/٢.

(١٠) ينظر: شرح الجمل: ٥٨٥/١.

(١١) ينظر: شرح الجمل: ٥٨٥/١، واللُّباب للعكبري: ٢٠٤/١.

وهذه الزيادة خاصة بـ(كان) دون سائر أخواتها عند الجمهور، وذلك لأنها أم الأفْعال، لا ينفك فعل من معناها[1]، ولأن (كان) لكثرتها جاز أن يُتَصَرّف فيها، ما لم يجز في غيرها[2]. وأجاز أهل الكوفة زيادة سائر أخواتها، ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب، وحكى الأخفش والكسائي: ما أصبحَ أبردَها، وما أمْسى أدفأها[3]، وهذا شاذ عند جمهور البصريين لا يقاس عليه[4]. وذهب الفراء إلى جواز ذلك الفصل في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر[5]، وأجاز بعض النحاة زيادة كل فعل لا يتعدى، نحو: ما قام أحْسَنَ زيداً، إذا أردت ما أحْسَنَ قيام زيد فيما مضى[6].

والذي تميل إليه النفس مذهب جمهور البصريين؛ وذلك لأن الفصل يوجب تأخير فعل التعجب عن موضعه، وذلك تصرّف في صيغة التعجب، لكنهم أجازوا زيادة (كان) لعموم الكون؛ ولأن الاقتصار على (كان) أوْلَى؛ لكونها أم الباب، ولا مزيّة لـ(أصبح وأمسى)، فلو زيدتا لجاز زيادة بقية أخواتهما، ثم إنَّ الأصل عدم الزيادة، فلا يصار إليه إلا في مواضع بعينها، ولا يقاس عليها، كما أن السماع يعضّد مذهب البصريين. والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٥١/٧، والأصول: ١٠٦/١.

(٢) ينظر: التبصرة: ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: الأصول: ١٠٦/١، والتبصرة: ٢٦٩/١، وشرح المفصل: ١٥١/٧، ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٧/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٢/٤.

(٤) ينظر: الأصول: ١٠٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٦/١، والارتشاف: ٢٠٧٤/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢٠٧٤/٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٦/١، والضرائر لابن عصفور: ٧٧ وما بعدها، والارتشاف: ٢٠٧٤/٤.

٢- امتناع الفصل في باب «نعم وبئس» وما يجري مجراهما

لا يفصل بين (نعم وبئس) ومرفوعهما بفاصل ولا ظرف ولا جار ومجرور، فلا يقال نعم اليومَ الرجلُ زيدٌ، ولا نِعْم في الدار الرجل زيدٌ[١]، وأجاز الكسائي: نِعْم فيك الراغبُ زيدٌ[٢]، وردّه ابنُ السّرّاج بقوله: «ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب»[٣] فإنْ جعلتَ (فيك) مِنْ صلة (الراغب) لم يجز؛ لأنَّ الصّلة لا تتقدّم على الموصول[٤]، قال الفارسي: «ولا أظنّ الكسائي أجاز تقديم الصّلة على الموصول»[٥]، وإنْ جعلت (فيك) أي في المثال المذكور (نعم فيك الراغب زيدٌ) تبييناً فيقدّم، والعامل فيه الفعل؛ لأنَّ (نِعْم) فعل، والظروف تعمل فيها المعاني، والفعل أجدر أن يعمل فيه، وهو جائز عند الصيمري، وعلّله بقوله: «لأنّك أردْتَ: نِعْم الراغب، ثم قلت: فيك؛ لتبيين موضع الرغبة، كما قال الله عز وجل: ﴿وكانوا فيه من الزّاهدين﴾[٦]؛ لأنه لو قيل: وكانوا من الزاهدين، لم يعلم فيم ذا؟ فجيء بـ(فيه) للبيان، وليست في صلة (الزاهدين)[٧]».

وفيما قاله الصيمري نظر، من وجهين:

أوّلهما: أنّ تشبيهه الفصل بين (نِعْم) وفاعلها، بالفصل بين (كان) ومعمولها، فيه ضعف؛ لأنَّ (كان) فعل متصرف، و(نِعْم) فعل جامد، وبينهما فرق.

وثانيهما: إجماع النُّحاة على منع الفصل بالظّرف بين (ما) وخبره في التعجب في قولهم: ما في الدار أحْسَنَ زيداً»، مع أنّ العامل فيه فعل أقوى من (نِعْم) بدلالة أنَّ مفعوله يكون المظهر، والمضمر، والمعرفة، وتمييز (نعم) لا يكون إلا نكرة، دلالة على أنَّ الفصل بين (نِعْم) وفاعله بالظرف أشدّ امتناعاً من حيث كان الفعل أشدَّ اتّصالاً من الابتداء بالخبر[٨].

---

(١) ينظر: الأصول: ١/١١٧، والتبصرة: ١/٢٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٤/٢٤٦، ٢٤٨، والتذييل والتكميل: ٣/ورقة ١٦١، والارتشاف: ٤/٢٠٤٦، والهمع: ٥/٣٢.

(٢) ينظر: الأصول: ١/١١٩، والمسائل البصريات: ٢/٨٣٤، والارتشاف: ٤/٢٠٤٦.

(٣) ينظر: الأصول: ١/١١٩.

(٤) ينظر: الأصول: ١/١١٩، والتبصرة: ١/٢٧٧.

(٥) ينظر: المسائل البصريات: ٢/٨٣٤.

(٦) سورة يوسف: الآية (٢٠).

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٢٧٧.

(٨) ينظر: المسائل البصريّات: ٢/٨٣٦.

فإنْ قيل: كيف جاز الفصل بالمجرور في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[1]، ولم يجز في قولهم: نِعْم في الدّار الرجلُ زيدٌ؟ قيل: بين المسألتين فرق، ففي الآية فاعل (بِئْس) مضمر، و(بدلاً) مفسِّر تمييز، فلم يفصل بين الفعل وفاعله، أمّا في المثال الثاني فقد فصل بين الفعل والفاعل وهذا لا يجوز؛ لأنَّ(نِعْم وبِئْس) فعلان لا يتصرّفان[2].

وأجاز أبوحيان الفصل بين (نعم وبئس) وفاعلهما، مستدلاً على ذلك بما جاء في الشعر، كقول الشاعر[3]:

فَبَادِرْنَ الدِّيار يزِفْنَ فيها   وبِئسَ من المليحاتِ البديلُ

وجاء الفصل بـ(إذن)، قال الشاعر[4]:

أرُوحُ ولم أُحْدِثْ لليلي زيارةً   لبِئْس إذن راعي المودّة والوَصْلِ

وبالقسم، قال الشاعر[5]:

بِئْسَ عَمْرُ الله قومٌ طُرِقوا   فَقَروا أضْيَافَهُم لحْماً وَحِرْ

وليس فيما قاله أبوحيان دليل؛ لأنه يمكن أن يخرج على الضرورة الشعرية.

وكذلك لا يفصل بين (حَبَّ) وبين (ذا)؛ لأنَّهم لمّا ركبوا الفعل والفاعل، وجعلوهما شيئاً واحداً، لم يأتوا بحرف التنبيه؛ لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وليس ذلك من كلامهم، كما لا يجوز أن يفصل بينهما بأيِّ شيء، فلا يقال: حَبَّ في دار ذا زيدٍ، تريد: حبَّذَا في دارِ زيدٍ[6]. فكما لا يفصل بين (نِعْم) ومرفوعها بأي فاصل، فـ(حَبَّذَا) أَوْلى؛ لأنّها أضعف من (نِعْم).

---

(١) سورة الكهف: الآية (٥٠).

(٢) ينظر: الأصول: ١١٩/١.

(٣) من الوافر القائل هو: رفاعة الفقعسي: التذييل والتكميل: ٣/ورقة ١٦١، والارتشاف: ٢٠٤٦/٤، والهمع: ٣٣/٥. يزِفْن: يرقُصْنَ، والضمير يرجع إلى ظباء في بيت قبل الشاهد.

(٤) من الطويل والقائل هو: مجنون ليلى: ديوانه: ٢٣٢، والارتشاف: ٢٠٤٦/٤، والهمع: ٣٣/٥.

(٥) من الرمل: ولم أقف له على نسبة: الارتشاف: ٢٠٤٧/٤، والهمع: ٣٣/٥، والأشموني: ٥٣/٣. وحِرْ: أي: دَبَّت عليه الوحرة، وهي نوع من الوزغ صغيرة حمراء لها ذنب دقيق.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٠/١.

٣- امتناع الفصل بين الجار وبين المجرور

يعدُّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، لما بينهما من شدَّة الاتصال[1]، ولا يجوز الفصل بينهما، إضافة إلى كون حرف الجر عاملاً ضعيفاً لا يقوى على العمل مفصولاً عن معموله، ولكن قد سمع الفصل بينهما، وهو نادر لا يقاس عليه.

يقول سيبويه -رحمه الله-: «.. لا يجوز لك أنْ تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في الشعر»[2]، مثال الفصل بالظرف، كقول الشاعر[3]:

إنَّ عمراً لا خيرَ في -اليوم- عمروٍ ... إنَّ عَمْراً مُكثِّرُ الأحزانِ

أراد: لا خير في عمروٍ اليوم.

وسمع الفصل بالجار والمجرور، كقول الشاعر[4]:

مُخَلَّقةٌ لا يُستطاعُ ارتقاؤُها ... وليس إلى -مِنْها- النُّزُول سبيلُ

ومثله قول الشاعر[5]:

رُبَّ -في النَّاس- مُوسرٍ كعديمٍ ... وعديمٍ يُخَالُ ذا إيسَارِ

الأصل: وليس إلى النزول فيها سبيل، ورُبَّ مُوسرٍ في النَّاس.

ويُفصل بين الجار والمجرور بالمفعول، كقول الآخر:

وإنِّي لأطْوي الكشْحَ مِنْ دون مَنْ طوى ... وأقطعُ بالخرقَ الهَبُوعِ المُرَاجمِ[6]

أراد: وأقطعُ الخرقَ بالهبوعِ المُرَاجِمِ.

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣٦٥/٢، والإنصاف: ٤٦٦/١.

(٢) الكتاب: ١١١/٣، وينظر: المقتضب: ٦٠/٣، ٦٢، وعلل النَّحو: ٢٢٠.

(٣) من الخفيف: لم أقف له على نسبة: شرح الكافية الشافية: ٨٣٢/٢، والارتشاف: ١٧٦١/٤، والهمع: ٢٢٦/٤.

(٤) من الطويل: لم أقف له على نسبة: الخصائص: ٣٩٥/٢، والمقرب: ١٩٧، والارتشاف: ١٧٦١/٤.

(٥) من الخفيف: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ١٩٤/٣، والمساعد: ٣٠١/٢، والهمع: ٢٢٧/٤.

(٦) من الطويل: ينسب للفرزدق ولم أجده في ديوانه، شرح التسهيل: ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ٨٣٢/٢، والهمع: ٢٢٧/٤، الكَشْح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف، الخرق: الموضع الذي تتخرق فيه الرياح، الهبوع: صفة للحمل الذي يمشي مشي حمار الوحش، والمراجم: الذي يرجم الأرض بأخفافه.

وفُصِل بينهما بـ(كان) الزائدة، كقول الشاعر[1]:

سَـــراةُ بني أبي بكرٍ تَسَـامَــى   على -كـان- المُسَوَّمَـةِ العِـرَابِ

أراد: على المسوَّمةِ العِرَاب.

كما فُصل بينهما بـ(ما) الزائدة[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[4].

وكذلك فصل بينهما بـ(أنْ) الزائدة، كقول الشاعر[5]:

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ   كـ(أنْ) ظبيةٍ تَعْطو إلى وارقِ السَّلْمِ

برواية الجر، أراد: كظبيةٍ.

وحكى الكسائي في الاختيار الفصل بين حرف الجر والمجرور: «اشتريته بوالله درهمٍ»، والمراد: بدرهمٍ والله[6]، وقيل: يجوز الفصل بين (رُبَّ) ومجرورها بالقسم: «رُبَّ- والله- رجلٍ عالمٍ لقيتُه»[7].

وأجاز الأخفش الفصل بين (حتى) وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو: انتظر حتى إنْ قُسِمِ شيءٌ تأخُذَ. كما أجاز ابن السرّاج الفصل بينهما بالظرفِ نحو: اقْعُدْ حتّى عندَكَ يجتمعَ الناس[8].

وهذا الفصل نادر وشاذ فلا يقاس عليه.

---

(١) سبق تخريجه، ينظر: ٨٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ٨١٦/٢، وأوضح المسالك: ٦٥/٣.

(٣) سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

(٤) سورة النساء: الآية (١٥٥)، والمائدة: الآية (١٣).

(٥) سبق تخريجه، ينظر: ٢٨٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨٣٢/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠١.

(٧) ينظر: شرح الجُمل لابن عصفور: ٥٠٦/١، والهمع: ٢٢٧/٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٦١/٤، والهمع: ١١٦/٤.

٤- امتناع الفصل بين الجازم ومعموله

لا يفصل بين الجازم ومعموله، حملاً على الجار، إذ لا يفصل بينه وبين مجروره لضعفه، يقول سيبويه -رحمه الله- «.. ألا ترى أنّه لا يجوز أنْ تقول لَمْ زيدٌ يأتِكْ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أنْ تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزم نظير الجر، ولا يجوز أنْ تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أنْ تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلا في الشعر»[1]. ويقول ابن يعيش: «ويقبح أنْ يتقدّم الاسم فيه على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أنْ يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز: لم زيدٌ يأْتِك، على معنى: «لم يأتِك زيدٌ»، وكذلك بقيّة الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظّرف ونحوه، لأنَّ الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء، وكما لايفصل بين الجار والمجرور بشيء إلا في الشعر، كذلك الجازم»[2].

وقد سمع الفصل بين الجازم ومجزومه في الشّعر اضطراراً، تشبيهاً له بالفصل بين الجار والمجرور، كالفصل بين (لم) وفعلها المجزوم بالظرف، يقول ذو الرُّمَّة:

فأضْحَتْ مغانيها قفاراً رسُومُها ... كأنْ لم سِوَى أهْلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَلِ[3]

أراد: كأنْ لم تُؤْهَلِ. وكقول الآخر[4]:

فَذَاك ولَمْ إذا نَحْنُ امْتَرَيْنَا ... تَكُنْ في النَّاسِ يدرِكُكَ المِرَاءُ

أراد: ولم تكُنْ إذا نحن امترينا..

وفُصل بين (لا) ومجزومها في الشعر، كقول الشاعر[5]:

وقالوا: أخَانَا لا تَخْشَعْ لظالمٍ ... عزيزٍ، ولا ذَا حَقِّ قومِكَ تَظْلِمِ

---

(١) الكتاب: ١١١/٣.

(٢) شرح المفصّل: ٩/٩.

(٣) من الطويل: ديوانه: (٥٠٦)، والخصائص: ٤١٠/٢، وشرح التسهيل: ٦٥/٤، والهمع: ٣١٢/٤، والخزانة ٥/٩.

(٤) من الوافر: لم أقف له على نسبة، شرح الكافية الشافية: ١٥٧٨/٣، وشرح التسهيل: ٦٥/٣، والهمع: ٣١١/٤، والخزانة: ٥/٩، امترينا: تجادلنا.

(٥) من الطويل: لم أقف له على نسبة: شرح الكافية الشافية: ١٥٧٨/٣، والهمع: ٣١١/٤، والأشموني: ١٠/٤.

أراد: ولا تظلم ذا حقٍّ قومِك.

وذكر أبوحيان الفصل بين (لا) ومعمولها بالفضلة، نحو: لا اليومَ تَضْربْ زيداً، فقيل: يجوز في قليل من الكلام، وقيل: يختصّ بالضرورة[1].

ويجوز في (إنْ) الشرطية أنْ يفصل بينها وبين الفعل بالاسم، نحو: إنْ زيدٌ أتاني أكْرَمْتُه، وخُصَّت (إنْ) بذلك دون سائر أدوات الباب، لأنها أم الباب، وأصل حروف الجزم، فيتوسّع فيها بالفصل، وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي (إنْ) أنْ يكون ماضياً[2]، ويرتفع الاسم بعدها بفعل محذوف يفسِّره المذكور على رأي البصريين؛ لأنه لا يجوز أنْ يُفْصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل[3] وعند الكوفيين يرتفع الاسم بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وحكى الأخفش أنّه يرتفع بالابتداء[4]، وجوّزوا ذلك لأنَّ (إنْ) الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها؛ ورُدّ رأيهم بأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، كما أنّ حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختصّ به دون غيره، فبطل كون الاسم بعده مرفوعاً بالابتداء؛ لأنّ الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل[5].

وقد يأتي الفعل بعد الاسم المرفوع مضارعاً على الشذوذ، نحو قول الشاعر[6]:

يُثْنِي عليك وأنتَ أهل ثنائِهِ ولديْك إنْ هو يستـزِدْك مَـزِيدُ

وإنما ضعف مجيء المضارع؛ لظهور عملها فيه فيحصل الفصل بين الجازم وبين معموله مع ضعفه، أمّا الماضي فلا عمل للجازم فيه في اللفظ.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٨٥٨/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ١١٢/٣، والمقتضب: ٧٤/٢، والإنصاف: ٦١٧/٢، وشرح المفصّل: ٤١/٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ١١٣/٣-١١٤، والإنصاف: ٦١٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٦١٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ٩٣/٤-٩٤.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٦٢٠/٢.

(٦) من الكامل والقائل هو عبدالله بن عنمة الضّبي: شرح الكافية للرضي: ٩٣/٤، والخزانة: ٤١/٩، ٤٢.

٥- امتناع الفصل بين حروف نصب المضارع ومعمولها

لا يجوز أنْ يفصل بين الناصب ومعموله بشيء، كما لا يجوز الفصل بين نواصب الأسماء وعواملها، فامتناعه في نواصب الأفعال أولى؛ لشدّة ضعفها يقول سيبويه -رحمه الله-: «فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة، ألا ترى أنّك لا تقول: جئتُكَ كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا خِفْتُ أنْ زيدٌ يقولَ ذاك، فلا يجوز أنْ تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين (إنَّ) وأخواتها بفعل... وصار الفصل في الجزم والنّصب أقبح منه في الجر؛ لقلّة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء»[(١)].

وعليه فلا يجوز أنْ يفصل بين (أَنْ) وسائر أخواتها وبين الفعل لا بظرف ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك، على مذهب الجمهور. وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف وشبهه، نحو: أريدُ أنْ عندي تَقْعُدَ، وأريدُ أَنْ في الدارِ يَقْعُدَ[(٢)]، وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط، نحو: أردْتُ أَنْ إِنْ تَزُرْني أزُورك بالنصب، مع تجوزيهم إلغاء (أَنْ)[(٣)].

ولا يجوز الفصل بين (لن) ومعمولها في الاختيار، وقد ورد الفصل بينهما بـ(ما) المصدرية الظرفية في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر[(٤)]:

لَنْ ما رأيْتَ أبا يزيدَ مُقاتِلاً   أَدَعَ القتالَ وأشْهَدَ الهيجاءَ

والتقدير: لن أدعَ القتالَ ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً، فكأنه شبّه (لَنْ) بأنَّ، فكما جاز الفصل بين (أنَّ) واسمها بالظرف في نحو قولك: بلغني أنَّ في الدارِ زيداً، كذلك شبهه (لن) مع الضرورة بها، ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو (ما رأيت أبا يزيد) أي: مدَّة رؤيتي[(٥)]. و(أشهدَ) منصوب بأنْ مضمرة و(أن والفعل) عطف على القتال. هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائي والفراء الفصل بينهما بالقسم، نحو: لَنْ واللهِ أكرمَ زيداً[(٦)].

---

(١) الكتاب: ٣/١١٠-١١١.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٤١، والمساعد: ٣/٦٥، والهمع: ٤/٩١، والأشموني: ٣/٥٠٩.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٤١، والهمع: ٤/٩١.

(٤) من الكامل: لم أقف له على نسبة: الخصائص: ٢/٤١١، وشرح التسهيل: ٤/٢٢، والارتشاف: ٤/١٦٤٤، المغني: ٣٧٣، ٩٢٨، ٩٣٠، وشرح شواهد المغني: ٢/٦٨٣.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/٤١١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٤/١٦٤٤، والهمع: ٤/٩٦.

وزاد الكسائي أنَّه أجاز الفصل بينهما بمعمول الفعل نحو: لن زيداً أُكْرِمَ، وزاد الفرّاء الفصل بأظن نحو: لَنْ أظنَّ أزُورَك، وبالشرط نحو: لَنْ إنْ تَزُرْني أزورَكَ وأزُرْك بالجزم على إلغاء (لنْ)[1].

ويجوز الفصل بين (كَيْ) ومعمولها بـ(لا) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾[2]، وبـ(ما) الزائدة كقول الشاعر[3]:

تريدينَ كَيْما تجمعيني وخالداً وهل يُجْمَعُ السَّيفانِ ويْحَكِ في غَمْدِ

فعملت (كي) النصب فيما بعدها، ولم تتأثر بالفصل. والفصل بغيرهما لا يجوز عند البصريين، وهشام، ومَنْ وافقه من الكوفيين في الاختيار[4].

وأجاز الكسائي الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دخلتْ عليه، وبالقسم وبالشرط الملاصق لها، فيبطل عملها، فتقول: أزورك كي زيداً تُكْرِمُ، وأزُورُك كي واللهِ تزورني، وأزُورك كي إنْ تكافِئْني أُكْرِمْكَ[5].

وأجاز ابن مالك إعمالها مع الفصل في قوله: «من كلامهم: جئْتُ كي فيك أرغبَ، وجئتُ كي إنْ تحسنْ أزورَك، بنصب (أرغبَ) و(أزورك)»[6].

وكذلك (إذَنْ)، لا يفصل بينها وبين معمولها بفاصل، فهي أضعف حروف الباب، وأجاز الجمهور الفصل بالقسم دون غيره. وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور[7]، وأجاز ابن طاهر وابن بشاذ[8] ووافقهما الرضي[9] الفصل بالدعاء والنداء؛

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٦٤٤/٤، والهمع: ٩٦/٤.

(٢) سورة الحشر: الآية (٧).

(٣) من الطويل: ينسب لأبي ذؤويب الهذلي: في شرح أشعار الهذليين: ٢١٩/١، وشرح الكافية للرضي: ٥٦/٤، والارتشاف: ١٦٤٧/٤، والهمع: ١٠١/٤، والخزانة: ٨٤/٥، ٥١٤/٨.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٦٤٧/٤، والهمع: ١٠٢/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٨/٤، وشرح الكافية: ٥١/٤، والارتشاف: ١٦٤٨/٤، والهمع: ١٠٢/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٨/٤.

(٧) ينظر: المقرب: ٢٦٢/١، والارتشاف: ١٦٥٣/٤.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٦٥٣/٤، والمغني: ٣٢، والجنى الداني: ٣٦٢.

(٩) في شرحه على الكافية: ٤٤/٤.

لكثرة دورانها في الكلام، وأجاز الكسائي والفراء وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح عند الكسائي النصب، وعند هشام والفراء الرفع[1].

ويترجح من هذه الأقوال رأي الجمهور؛ لأنَّ هذه العوامل ضعيفة؛ لكونها فرع الفرع، فإذا فُصِل بينها وبين معمولها ازدادت ضعفاً، كما أنَّ السَّماع لم يرد فيه الفصل إلا في مواضع بعينها تخرج على الضرورة.

(١) ينظر: الارتشاف: ١٦٥٤/٤، والجنى الداني: ٣٦٣، والمغني: ٣٢، والأشموني: ٥١٨/٣.

٦- امتناع الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها

لا يجوز أنْ يفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها بأيٍّ فاصل، وإنْ كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً، فلا يقال: زيدٌ حسنٌ في الحرب وجْهُهُ خلافاً لاسم الفاعل، فإنه يفصل بينه وبين معموله بشبه الجملة، كـ«زيدٌ ضاربٌ في الدار أبُوه عمراً»[1].

وذلك لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع الفعل، فلا يعمل اسم الفاعل إذا كان مفصولاً بغير الجارِ والمجرور والظرف، فنقصت مرتبتها عنه، بأنْ منع عملها إذا فصل بينها وبين معمولها بأيٍّ فاصل لضعفها.

وقد جاء الفصل بينها وبين معمولها في قول الشاعر[2]:

سِيرِي أُمَامَ فإنَّ الأكثرين حَصى ... والطَّيِّبون إذا ما يُنْسَبُون أبا

ففصل بين الصفة المشبهة (الطيِّبون) وبين معمولها (أبا) بالظرف، ويخرّج على الضرورة.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/١١٥، وشرح السيرافي على الكتاب: ١/ورقة ٢٢٥، ٢٢٦، وشرح المفصّل: ٦/٨٣٢، والمغني: ٥٩٩، والهمع: ٥/٩٢.

(٢) من البسيط والقائل هو: الحطيئة، ديوانه: (١٤)، وشرح الكافية للرضي: ٢/٦٨، والهمع: ٥/٩٢، والخزانة: ٣/٢٨٦.

٧- امتناع الفصل بين أفعل التفضيل ومعموله

لا يفصل بين (أفْعل) التفضيل وبين معموله؛ لضعفه بالفصل، ولأنه مع معموله بمنزلة المضاف والمضاف إليه[(١)].

ولذلك نجد في مسألة الكحل من نحو قولهم: «ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد» أن النحاة منعوا جعل (الكحل) مبتدأ و(أحسن) خبره؛ لئلا يفصل بين (أفعل) التفضيل، ومعموله (في عين زيد) بأجنبي، إذ الخبر أجنبيٌّ عن المبتدأ.

أمّا على مذهب الكوفيين فجائز؛ لأنّ المبتدأ والخبر يترافعان. ويجوز أن يفصل بينهما بظرف، وجار ومجرور، وبتمييز.

مثال الظرف قولك: أنت أحْظى عندي منه[(٢)].

ومثال الجار والمجرور: قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[(٣)].

ومثال الفصل بالتمييز، قول الراجز[(٤)]:

لأكْلَةٌ مِنْ إقْطٍ وسَمْنِ

ألْيَنُ مَسّاً في حَشَايَا البَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيّاتٍ قِدادٍ خُشْنِ

قال ابن مالك: «فاغتُفِرَ هذا الفصل؛ لأنَّه مساوٍ لـ(مِنْ) في التعلُّق بـ(أفعل)، فلو كان مما لا يتعلّق به لم يجز»[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٣١/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) سورة الأحزاب: آية (٦).

(٤) لم أقف له على نسبة: شرح المفصّل: ٨٢/١، وشرح الكافية الشافية: ١١٣٢/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٨٥، الإقط: ما يتخذ من اللبن المخيض يطبخ به ثم يترك حتى يمصل، حشايا: جمع حشية وهي الأمعاء، يثربيّات: الثرب: شحم رقيق، قِدَاد: مشقوقة طولاً.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١١٣٢/٢-١١٣٣.

وورد الفصل بـ(لو) من نحو قول الشاعر[1]:

وَلَفُوكِ أطيبُ لو بَذَلْتِ لنا ... مِنْ ماءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ

كما ورد الفصل بالنداء، من نحو قول جرير[2]:

لَمْ أَلْقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكُمُ ... ليلاً، وأَخْبَثَ بالنَّهارِ نهارا

والفصل بغير معمول (أفعل)[3] قليل، والأَوْلى قصره على السَّماع.

---

(١) من الكامل: لم أقف له على نسبة، عدة الحافظ: ٧٦٤/٢، والارتشاف: ٢٣٣٢/٥، والهمع: ١١٦/٥، والأشموني: ٩٠/٣، والموهبة: غدير ماء في الجبل.

(٢) من الكامل ينظر: ديوانه: (٢٨٧)، وشرح عدة الحافظ: ٧٦٤/٢، والارتشاف: ٢٣٣٢/٥، والهمع: ١١٦/٥.

(٣) ذكره السيوطي في الهمع: ١١٦/٥.

٨- امتناع الفصل بين الاسم الجامد ومعموله

لا يجوز الفصل بين الاسم الجامد ومعموله؛ لكونه عاملاً ضعيفاً، وعليه فلا يفصل بين اسم العدد والتمييز، فلا يقال: عشرون لك جارية، وخمسة عشر لك غلاماً، وأتاك ثلاثون اليوم درهماً[1]، فقد فصل بين العامل والمعمول بفاصل وهو الجار والمجرور والظرف، وهذا ممتنع، لشدة ضعف العدد؛ لكونه اسماً جامداً، مع أنَّ العرب يتوسَّعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما.

وقد جاء في الضرورة الفصل بين العدد، ومعموله (التمييز)، نحو قول جرير:

في خمسَ عشرةَ -مِنْ جُمادى- ليلةً   لا أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِراشِ رُقَادا[2]

يريد: في خمس عشرة ليلةً من جمادى، فقدّم المجرور وفصل به بين خمس عشرة وتمييزه، وكقول الشاعر[3]:

على أَنَّي بَعْدَمــا قَدْ مَضَــى   ثلاثون -للهَجْرِ- حَوْلاً كَمِيلا

ففصل بين (ثلاثين) ومعموله (حولاً) بالجار والمجرور للضرورة، ويُعلّل ابن عصفور ذلك بقوله: «وإنّما قبح الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة، والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل»[4].

أمّا (كَمْ) فيجوز أنْ يفصل بينها وبين تمييزها فيقال: كم -في الدار- رجلاً، وكم -اليوم عندك- رجلاً، غير أنّ قولهم: كمْ درهَماً لك، أقوى من كَمْ لك درهماً[5]، ويعلّل

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٨/٢.

(٢) من الكامل ينظر: ديوانه: (١٣٦)، والمقتضب: ٥٦/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠٣، والهمع: ٧٧/٤.

(٣) من المتقارب: والقائل: العباس بن مرداس، ينظر: الكتاب: ١٥٨/٢، والمقتضب: ٥٥/٣، ومجالس ثعلب: ١٢٤/٢، وشرح المفصل: ١٣٠/٤، الكميل: الكامل.

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٥٨/٢.

سيبويه ذلك بقوله: «ولكنّها جازت في (كَمْ) جوازاً حسناً؛ لأنّه كأنه صار عِوَضاً من التمكّن في الكلام؛ لأنَّها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة، لا تقول: رأيتُ كَمْ رجلاً، وإنما تقول: كم رأيتَ رجلاً، وتقول: كمْ رجل أتاني، ولا تقول: أتاني كمْ رَجلٍ، ولو قال: أتاك ثلاثون اليومَ درهماً كان قبيحاً في الكلام؛ لأنه لا يقوى قوّة الفاعل، وليس مثل (كم) لما ذكرتُ لك»[1].

---

(١) الكتاب: ١٥٨/٢، وينظر المقتضب: ٥٥/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٠٤.

٩- امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وكذلك المضاف يعدُّ عاملاً ضعيفاً، عمل بالنِّيابة عن حرف الجر، فلا يقوى على العمل مفصولاً عن معموله، فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، فلا يفصل بينهما بشيء إلا في الشعر فيفصل بالظّرف والجار والمجرور، وهذا مذهب البصريين[1]، فمثال الفصل بالظرف، قول عمرو ابن قميئة:

لمَّا رَأتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا[2]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف؛ لأنَّ التقدير: للهِ درُّ مَنْ لامَهَا اليوم. ومثل ذلك قول أبي حيَّة النميري:

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً ... يهوديٍّ يُقَارِبُ أو يُزيلُ[3]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ تقديره: بكفِّ يهوديٍّ يوماً.

أمَّا مثال الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور فقول امرأة من العرب[4]:

هُمَا أخَوَا في الحرب مَنْ لا أخا له ... إذا خاف يوماً نبْوَةً فدعَاهُمَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور لأنَّ تقديره: هما أخوا مَنْ لا أخا له في الحربِ؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما[5]، وخصّ ابن مالك الفصل بالضّرورة؛ لأن الظرف والجار والمجرور لم يتعلق بالمضاف في الأبيات السابقة، حيث قال: «فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار بل هو مخصوص بالاضطرار لوجهين:

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٦/١- ١٧٨- ١٨٠، ٢٨٠/٢، والمقتضد: ٦٤٨/١، والإنصاف: ٤٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٦٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٠٥.

(٢) من السريع ينظر: ديوانه: (١٨٢)، والكتاب: ١٧٨/١، ١٩٤ والإنصاف: ٤٣٢/٢، وشرح المفصل: ٢٠/٣، وضرائر الشعر: ١٩٣. ساتيدما: اسم جبل، استعبرت: بكتْ من وحشية الغربة.

(٣) من الوافر، ينظر: الكتاب: ١٧٩/١، والإنصاف: ٤٣٢/٢، والخصائص: ٤٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٧٩/٢، يقارب: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض، يزيل: يبعد بين ما يكتب.

(٤) من الطويل: قيل هي: دُرنا بنت عبعبة الجحدريَّة، وقيل: عمرة الجشميَّة، الكتاب: ١٨٠/١، والإنصاف: ٤٣٤/٢، وشرح المفصل: ٢١/٣، وضرائر الشعر: ١٩٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٨/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٤٣٥/٢.

أحدهما: أنّه فُصل بما لا يتعلّق بالمضاف فتمحّضت أجنبيته.

الثاني: أنه فصل بحرف جر أو بما في معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضياً للجر، ففي إيلائه ظرفاً أو حرف جر يلاقي مقتضى جر»[1]، ومثّلَ للفصل بمعمول المضاف كقول الشاعر[2]:

فَرِشْنِي بخير لا أَكُونَنْ ومِدْحَتِي كناحتِ يوماً صخرةٍ بعَسِيل

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف متعلق بالمضاف، والتقدير: كناحت صخرة يوماً بعسيل، ومثله أيضاً قول الشاعر[3]:

لأنْتَ معتادُ في الهَيْجا مُصَابرةٍ يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عاداك نيرانا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، والتقدير: لأنت معتادُ مصابرةٍ في الهيجا، وحسَّن ذلك الفصل تعلّق الجار والمجرور بالمضاف. كما أجاز ابن مالك ذلك الفصل في الاختيار، ومثّل بقوله صلى الله عليه وسلم: «هل أنتم تاركو -لي- صاحبي»[4]، ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلِّق بالمضاف، فدلّ على ضعف قول مَنْ خصّه بالضرورة، وفي كلام بعض مَنْ يوثق بعربيته: «تركُ يوماً نفسِك وهَوَاها» ففصل بالظرف، فعُلم أنَّ مثله لا حجر على المتكلم به ناظماً وناثراً[5]، فابن مالك يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف بشرط تعلقهما به، أمَّا عند الجمهور فيمتنع، لضعف المضاف.

كما لا يفصل بينهما بالمفعول به، كقول جرير:

تسقي امتياحاً ندى المسواكَ ريقَتِهَا كَمَا تضمَّن ماءُ المُزْنَةِ الرَّصَفُ[6]

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٢/٨-٩.

(٢) من الطويل: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٣/٢٧٣، ومنهج السالك: ٣٠٤، والمساعد: ٢/٣٦٨.
فرشني: أي أصلح حالي، العسيل: مِكْنسة العطار.

(٣) من البسيط: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٣/٢٧٣، ومنهج السالك: ٣٠٤، والمساعد: ٢/٣٦٨.

(٤) صحيح البخاري. كتاب (المناقب) رقم الحديث: (٣٦٦١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٧٣.

(٦) من البسيط ينظر: ديوانه (٤٧٢)، وشرح التسهيل: ٣/٢٧٤، وشرح ابن الناظم: ٤١٠، والهمع: ٤/٢٩٥.
امتياحاً: غرف الماء، الرصف: جمع رصفة وهي حجارة مرصوفة بعضها إلى بعض.

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني وهو (المسواك) وعامله (تسقي)، والتقدير: تسقي ندى ريقتها المسواكَ. وهو ضرورة ومثله في الضرورة الفصل بالنداء، كقول الراجز[1]:

كأنَّ برذونَ أبا عصامِ

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجَامِ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء (أباعصام) والتقدير: كأن برذون زيدٍ يا أباعصام. ومثله في الضّعف الفصل بالنعت، كقول الفرزدق:

ولئن حلفْتُ على يديك لأحْلِفَنْ   بيمينِ أصدقَ مِنْ يَمينِكَ مُقْسِمِ[2]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت وهو (أصدق من يمينك)، والتقدير: بيمينِ مقسم أصدقَ من يمينِك.

أمَّا الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر ومجروره، واحتجوا بأنْ قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنَّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها[3]، كقول الشاعر[4]:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القلوصَ أبي مزادَةَ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف (القلوص) والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، وقول الآخر[5]:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقد شَفَتْ   غلائِلَ عبدُ القَيس منها صُدُورِها

---

(١) لم أقف له على نسبة: ينظر: الخصائص: ٤٠٤/٢، وشرح التسهيل: ٢٧٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٨١/٢.

(٢) من الكامل ينظر: ديوانه (٢٢٦/٢)، وشرح التسهيل: ٢٧٥/٣، وشرح ابن عقيل: ٨٠/٢، وشرح الأشموني: ٥٢٥/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٢٧/٢.

(٤) من الكامل: لم أقف له على نسبة: معاني القرآن للأخفش: ٣٥٨/١، والإنصاف: ٤٢٧/١، وشرح المفصّل: ٢٢/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٦١/٢، زججته: طعنته بالزج وهي: الحديد في أسفل الرمح، والقلوص: الناقة الشابة، أبو مزاده: كنية رجل.

(٥) من الطويل: لم أقف له على نسبة: الإنصاف: ٤٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٩١/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٦٠/٢، والخزانة: ٤١٣/٤. غلائل: جمع غليل وهو الضغن والحقد، وقال عنه البغدادي: وهذا البيت مصنوع، وقائله مجهول، وخرّجه ابن مالك على غير الإضافة فـ(صدورها) بدل الضمير في (منها)، شرح الكافية الشافية: ٩٩٢/٢.

فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي وهو فاعل (شفت) وهو (عبدالقيس)، وأصل الكلام: شفت غلائل صدورها عبدُ القيس منها، ويقول الشاعر[1]:

يَطُفْنَ بِحُوزِيٍّ المراتعِ لم تُرَعْ   بواديه مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكنائنِ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر (القسي).

وكما جاء ذلك في الشعر، فقد احتجوا بوروده في الاختيار، واستدلوا على ذلك بقراءة ابن عامر وهو أحد القراء السبعة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[2]، بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلامُ -واللهِ- زيدٍ[3]، وحكى أبوعبيدة قال: «سمِعْتُ بعضَ العرب يقول: إنَّ الشاةَ لتجترُّ فتسمعُ صوتَ -والله- ربِّها»[4].

وقد ردّ البصريون احتجاج الكوفيين بأنَّ ما أنشدوه من شواهد شعرية مع قلَّتِها لا يعرف قائلها، فلا يجوز الاحتجاج به[5].

ما حكاه الكسائى إنَّما جاء ذلك في اليمين؛ لأنَّها تدخل على أخبارهم للتوكيد[6]، وأمَّا قراءة ابن عامر فقد وقف منها البصريون موقفاً غريباً إذ ردُّوا هذه القراءة، ووسمُوا قارئها بالوهم، وقالوا: إنَّما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنَّه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء[7].

---

(١) من الطويل والقائل هو: الطرماح بن حكيم، ديوانه (٤٨٦)، والإنصاف: ٤٢٩/٢، والخصائص: ٤٠٦/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٠٦، والخزانة: ٤١٨/٤، يَطُفْنَ: أي: البقر الوحشي، حُوزيّ الثور الذي يجعله بقر الوحش رأساً يتبعه، لم ترع: لم تخف، الكنائن: جمع كنانة، وهي جعبة السِّهام.

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٣٧)، وينظر: الحجَّة في القراءات السبع: ١٥٠-١٥١، والكشف عن وجوه القراءات: ٤٥٣/١-٤٥٤، والنشر في القراءات العشر: ٢٦٣/٢، والبحر المحيط: ٢٣١/٤، والدر المصون: ١٦١/٥، وما بعدها وقراءة الجمهور: بفتح الزاي من (زيَّن)، ونصب (قتل) بـ(زيَّن)، وخفض (أولادِهم)، ورفع (شركاؤهم) بفعلهم التزيين.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٤٣١/٢، وشرح التسهيل: ١٩٤/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٦٠/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٤٣٥/٢، وشرح التسهيل: ١٩٤/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٠٩.

(٥) ينظر: التبصرة: ٢٨٩/١، والإنصاف: ٤٣٥/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٤٣٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٦٠/٢.

(٧) ممن ردّ هذه القراءة: الفراء في معاني القرآن: ٣٥٧/١، والأنباري في الإنصاف: ٤٣٥/٢، والنّحاس في إعراب القرآن: ٩٨/٢، وابن خالويه في الحجة: ١٥١، وابن جني في الخصائص: ٤٠٧/٢، ومكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن: ٢٧٢/١، والزمخشري في الكشاف: ٥٤/٢، والعكبري في التبيان: ٤٥١/١، وابن يعيش في شرح المفصّل: ٢٣/٣، والرضي في شرح الكافية: ٢٦١/٢.

وما ردّ به البصريون غير مقبول؛ لثبوت هذه القراءة وتواترها وصحتها، وهي منسوبة إلى العربي الصريح المحض (ابن عامر)، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قبل أنْ يظهر اللحن في لسان العرب، ويؤيّد ذلك وجودها في لسان العرب كالأبيات السابقة، وقد أقرّ بهذه القراءة طائفة من العلماء، ومنهم ابن مالك الذي أجاز الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف في الاختيار، واستشهد بقراءة ابن عامر، وعلّل ذلك بقوله: «فحسّن ذلك -أي الفصل- ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدّر التقدّم بمقتضى الفاعليّة المعنويّة، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهّم قد فصلوا في الشِّعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أنْ يكون له مزيّة، فحكم بجوازه»[1]، ويقول أيضاً في شرح الكافية الشافية: «فَعُلِم بهذا أنَّ قراءة ابن عامر -رحمه الله- غير منافية لقياس العربية، على أنّها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحّة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنَّقل، وإنْ لم تساوِ صحتها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها كقولهم: (استحْوَذ)، وقياسه: (استحاذ)، وكقولهم: (بناتُ ألبُه)، وقياسه: (أَلُبِّه)، وكقولهم: (هذا حُجْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) وقياسه (خربٌ)، وكقولهم (لَدُنْ غُدْوَةً) -بالنصب- وقياسه بالجر، وأمثال ذلك كثير»[2]. كما أجاز ابن مالك الفصل بين اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بالمفعول الثاني[3]، كقراءة بعض القرّاء[4]: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[5]، أمّا على قراءة الجمهور فليس ثمة فصل؛ لأنَّ قراءتهم بإضافة (مخلف) إلى (وَعْدِهِ)، على القياس.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧٧/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٩٨٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٨٨/٢، وشرح ابن الناظم: ٤٠٨، وشرح ابن عقيل: ٧٨/٢.

(٤) لم تنسب هذه القراءة لأحد، وفي الكشاف: ٣٨٤/٢، يقول الزمخشري: «وقرئ مخلف وعدَه رسلِهِ- بجر الرسل- ونصب (الوعد) وهذا في الضعف كمن قرأ (قتل أولادَهم شركائهم)، وينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٧٣٩/١، والبحر المحيط: ٤٢٧/٥، والدر المصون: ١٢٩/٧.

(٥) سورة إبراهيم، الآية (٤٧).

١٠- امتناع الفصل بين الأسماء الجازمة ومعمولها

وكذلك لا يفصل بين الأسماء الجازمة ومجزومها؛ لأنها عملت حملاً على (إنْ) فهي عوامل ضعيفة، لا تقوى على العمل مفصولة عن معمولها، وقد جاء الفصل في ضرورة الشعر، كقول كعب بن جُعَيل:

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أَيْنَما الرِّيحُ تميِّلْهَا تَمِلِ[١]

أراد: أينما تميِّلْها الريحُ تمِلِ.

وكقول عدي بن زيد العبادي:

فمتى واغلٌ يُنْبِهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطفْ عليه كأسُ السَّاقِي[٢]

ومثله قول الآخر[٣]:

فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

أراد: فمن نُؤْمِنْه نحن.

وهذا خاص بالشعر لا يجوز في الكلام؛ لأنَّ هذه الأسماء فرع على (إنْ) وقد ولي الاسم المرفوع بعدها فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم، والاسم المرفوع لا يلي (إنْ) إلا في ضرورة الشعر، فما حُمِل عليها أضعف، ولو كان فعلاً ماضياً لكانَ في هذه المواضع أسْهل، إذ كان ذلك جائزاً في (إنْ) في الكلام دون غيرها، وهذا كله شيء يختص بالشعر، ولا يجوز في الكلام[٤].

---

(١) من الرمل ينظر: الكتاب: ١١٣/٣، والمقتضب: ٧٥/٤، والأصول: ٢٣٣/٢، والإنصاف: ٦١٨/٢، وشرح المفصل: ١٠/٩. الصعدة: القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل، الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضاً، وحروفه مرتفعة عالية.

(٢) من الخفيف ينظر: ديوانه (١٥٦)، والكتاب: ١١٣/٣، والأصول: ٢٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٩٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤، والخزانة: ٤٦/٣. الواغل: هو الرجل يدخل على الشرب من غير أن يدعوه، ينبهم: ينزل بهم.

(٣) من الطويل والقائل هو: هشام المُرِّي، ينظر: الكتاب: ١١٤/٣، والإنصاف: ٦١٩/٢، والخزانة: ٣٨/٩، ٤٠.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٦١٩/٢.

المبحث الرابع

من آثار ضعف العامل: امتناع حذف العامل الضعيف وإبقاء عمله

ورد الحذف في اللغة بمعنى: «حذَف الشيء يحذفه حذفاً: قطعه من طرفه»[(١)].

أمّا عند النّحاة فقد استعملوا هذا المصطلح مرادفاً لمعنى الإضمار، ووقع استعمال كل منهما معاقباً للآخر، بحيث يبدو للنّاظر أنّ لهما دلالةً واحدة[(٢)].

غير أنّ بينهما فرقاً، فالإضمار في اللغة: «من أضمرْتُ الشيء: أخفيته»[(٣)].

والحذف في الاصطلاح هو: ما تُرك ذكره في اللفظ والنيّة[(٤)]، والإضمار: ما ترك ذكره في اللفظ، وهو مراد بالنيّة[(٥)].

ومع وجود ذلك الفرق إلا أنّ النحاة لم يميزوا بينهما في الاستعمال[(٦)] ويعدّ الحذف من آثار ضعف العامل، لأنّ العامل إذا كان وهو ظاهر عمله ضعيفاً، فإعمالُه وهو محذوف ممتنع.

بخلاف العامل القوي وهو الفعل المتصرف فإنّه يعمل ظاهراً ومحذوفاً ومثله اسم الفاعل والمفعول؛ لقوة شبههما بالفعل، وما عدا ذلك من الحروف والأسماء العاملة، فيمتنع أن تعمل محذوفة؛ لضعفها.

---

(١) اللّسان: مادة (حذف): ٣٩/٩

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للدكتور: طاهر سليمان حمودة: ١٩.

(٣) اللسان: مادة (ضمر): ٤٩٢/٤

(٤) ينظر: الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: ٢٢٦/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) نجد أنّ السهيلي ألمح إلى الفرق بين المصطلحين في كتابه: نتائج الفكر: ١٦٤، ١٦٥.

١- امتناع حذف حرف الجر وإبقاء عمله

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله؛ لأنَّ حذف الحروف ليس بالقياس، لأنها إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به[١]، ويقول سيبويه -رحمه الله-: «ولا يجوز أنْ تضمر فِعْلاً لا يصل إلا بحرف جر؛ لأنَّ حرف الجر لا يُضْمر»[٢]. فحذف حرف الجر على غير القياس، إذ هو عامل ضعيف، وما كان كذلك فحقّه أن يمتنع حذفه، لأنه لا يقوى على العمل محذوفاً، يقول ابن هشام رحمه الله عند سرده لشرط الدليل اللفظي، «ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها»[٣]، وقد ورد في الأساليب العربية حذف الجار وإبقاء عمله، وهذا الحذف على ضربين:

الأول: سماعي، **والثاني:** قياسي.

فالسّماعي نحو: ما رُوي عن رؤبة[٤] قوله: «خيرٍ والحمد لله»، جواباً لمن قال: كيف أصبحت؟ والمراد: بخير أو على خير أو لخير، ويقول الفرزدق:

إذا قيل: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قبيلةٍ ... أشارت كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[٥]

والمراد: بخير أو على خير أو كخير، وإلى كليب.

ومنه حذف (رُبَّ) دون أن يعوَّض عنها بالواو أو الفاء أو بل، كقول الشاعر[٦]:

رســمِ دارٍ وَقَــفْتُ في طَـلَلِــــهْ

كِــدْتُ أقــضي الحــيــاةَ من جَلَلِهْ

والتقدير: رُبَّ رسمٍ، ففي جميع ما سبق حذف حرف الجر وبقي عمله، من غير عوض، وهو ممتنع عند الجمهور؛ لضعف حرف الجر.

---

(١) الخصائص: ٢٧٣/٢.

(٢) الكتاب: ٩٤/١- وينظر: الكتاب: ٢٥٤/١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٩٥، ١٦٣/٢.

(٣) المغني: ٧٩٤.

(٤) الكامل: ٩٢/٢، وشرح المفصل: ٥٣/٨، والبسيط: ٨٣٩/٢، والارتشاف: ١٧٥٧/٤.

(٥) من الطويل ينظر: ديوانه: ٤٢٠/١، وشرح التسهيل: ١٩٣/٣، والمساعد: ٢٩٩/٢، والهمع: ٤٢٨/٤.

(٦) من الرجز والقائل هو: جميل بثينة، ينظر: ديوانه (١٨٨)، والإنصاف: ٣٧٨/١، وشرح الجمل: ٤٨٣/١، وشرح التسهيل: ١٨٩/٣. وشرح ابن الناظم: ٣٧٧.

أمَّا الحذف القياسي فله مواضع يطرد فيها، أو صلها بعضهم إلى ثلاثة عشر موضعاً[1]، وليس المقصود استقصاء تلك المواضع، إنما سأكتفي بأهمها؛ ليتبين ضعف تلك الحروف، ومن هذه المواضع:

١- **لفظ الجلالة (الله) في القسم**، بلا عوض نحو: اللهِ لأفْعَلَنَّ، لكثرة استعماله، ولاختصاصه بخصائص ليس لغيره عند البصريين، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المقسم به على لفظ الجلالة (الله)، وذلك ممتنع عند البصريين[2]، إلا أنَّ بعض النحويين جعل ذلك الحذف شاذاً ومنهم الأخفش إذ يقول: «ومنهم من يجرّ (الله) بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم، وهذا في القياس رديء»[3]، وقيل: إن الحذف في اسم (الله)، لابد له من معوض نحو: هااللهِ لأفعلَنَّ، وآللهِ لأفعلن وأفألله لأفعلن، فدخول همزة الاستفهام، وهاء التنبيه وقطع الهمزة عوض عن حذف الواو[4].

٢- **بعد (كم) الاستفهامية**، إذا دخل عليها حرف الجر، نحو: بكَمْ درهم «اشتريْتَ» أي: مِنْ درهمٍ[5]، فدخول حرف الجر (الباء) دليل على حرف الجر المحذوف.

٣- **حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ)** المصدريتين عند أمن اللبس[6]، وإنما اطرد الحذف معهما لطولهما بالصلة[7]، واختُلِفَ في محلهما عند حذف الجار، فعند الخليل هما في محل نصب، خلافاً لما نقل عنه أن مذهبه يقول بجرهما[8]، قال سيبويه: «وسألْتُ الخليل عن قول جل ذكره: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[9]، فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنَّ هذه أمُتُكُمْ أمّةً واحدةً وأنا ربُكم فاتقون، وقال: ونظيرها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[10].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٧٧٧/٢ وما بعدها، والهمع: ٢٢٣/٤ وما بعدها، والأشموني: ٤٢٩/٢.

(٢) ينظر: اللُباب للعكبري: ٧٣٦/١، وشرح التسهيل: ١٩٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٦/٤.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٢٨٤/٢.

(٤) ينظر: شرح اللُباب للعكبري: ٣٧٦/١، وشرح المفصّل: ١٠٦/٩، وشرح التسهيل: ١٩٢/٣-١٩٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٦٠/١، وشرح الكافية الشافية: ٨٢٥/٢.

(٦) اشترط ذلك ابن مالك ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٨٩/١، واعترضه ابن هشام في أوضح المسالك: ١٨٣/٢.

(٧) ينظر: المقتضب: ٣٤٢/٢، وشرح ابن القواس: ٤٨٦/١.

(٨) شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٨٩/١.

(٩) سورة المؤمنون: الآية (٥٢).

(١٠) سورة قريش: الآية (١).

لأنّه إنما هو: لذلك «فليعبدوا»، فإنْ حذفت (اللام) من (أنْ) فهو نصب، كما أنّك لو حذفت (اللام) من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل»[1]، والفراء كذلك يقول بالنصب[2]، أمّا سيبويه فيجوز الوجهين الجر والنصب[3]، وحجة من أجاز نصب المصدر المؤول بعد حذف الجار دليلان:

أولهما : أنَّ حرف الجر عامل ضعيف، فلا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً، فمتى حذف من الكلام زال عمله.

الثاني : احتجوا بورود السَّماع، نحو قول جرير:

تمرُّون الديار ولم تعُوجُوا ... كلامُكُم عليَّ إذاً حرامُ[4]

والمعنى: تمرون بالديارِ.

وكقول ساعدة بن جؤيّة الهذلي:

لدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ ... فيه، كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعلبُ[5]

والمراد: عَسَلَ في الطريق. فلمّا حُذِفَ حرف الجر عمل الفعل النّصب.

وأما مَنْ ذهب إلى حذف حرف الجر وبقاء عمله، فاستدلوا بالسماع كقول الفرزدق:

إذا قيل: أيُّ النّاسِ شَرُّ قبيلةٍ ... أَشارتْ كُلَيبٌ بالأكفِّ الأصابعُ[6]

وكقوله أيضاً:

وما زُرْتُ ليلى أَنْ تكون حبيبةً ... إليَّ، ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ[7]

ويترجح المذهب القائل بالنصب؛ لأن ما استدل به أصحاب الرأي الثاني مقصور

---

(١) الكتاب: ٣/١٢٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٣٨، ٣٢٢، ٣/٢٤٣، والتبيان: ١/٣٤١، ١٠٧، ١١٣، ٥٣٥.

(٣) في الكتاب: ٣/١٢٧- ١٢٨.

(٤) من الوافر ينظر: ديوانه، وشرح المفصل: ٨/٨، ٩/١٠٣، والمغني: ١٣١، والخزانة: ٩/١١٨.

(٥) من الكامل ينظر: شرح أشعار الهذليين: ١١٢٠، والكتاب: ١/٣٦٠، ٢١٤، والخصائص: ٣/٣١٩، وأوضح المسالك: ١/١٨٣.

(٦) سبق تخريجه، ينظر: ٣٤١ من البحث.

(٧) من الطويل ينظر: ديوانه: ١/٨٤، والكتاب: ٣/٢٩، والمغني: ٦٨٣، والأشموني: ٢/٤٣٦، وقيل: إنه من العطف على التوهم، والعطف على محل المصدر المؤول أظهر.

على السماع ولا ينقاس، ثم إن حرف الجر ومجروره كالشيء الواحد، ففي حذفه حذف لجزء الكلمة وبقاء جزئها الآخر، وعامل الجر ضعيف، لا يقوى على العمل محذوفاً.

ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله، إذا كان الجار «ربّ» بشرطَيْن:

الأول: أن يكون في الشعر خاصة، **والثاني:** أنّ حذف (رُبَّ) يكون بعد الواو، والفاء، وبل[1]، وتحذف (رُبَّ) بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً[2]، وبعد (بل) أقل، ودونهن نادر.
مثال حذفها بعد الواو قول امرئ القيس:

وليل كموجَ البحر أرخى سُدُولَهُ   عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي[3]

وكقول رؤبة بن العجاج:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترَقْ

مشتبهِ الأعلام لمَّاع الخَفَقْ[4]

والتقدير: رُبَّ لَيلٍ، وربُّ قاتمِ الأعماق. ومثال حذفها بعد (الفاء) قول امرئ القيس:

فمثلِكِ حُبْلَى قد طرَقْتُ ومُرْضِعٍ   فألْهَيْتُها عن ذي تمائِمَ مُحْوِلِ[5]

أراد: رُبّ مِثْلِك. وكقول المتنخِّل الهذلي:

فحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ   نَوَاعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ[6]

أراد: رُبَّ حورٍ.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٩٧/٤، واللُّباب للعكبري: ٣٦٥/١، وشرح التسهيل: ١٨٦/٣، والجنى الداني: ٤٥٤.

(٢) خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل بأن حذفها بعد (الفاء) كثيراً: ١٨٦/٣، وتبعه ابن هشام في أوضح المسالك: ٧٣/٣.

(٣) من الطويل ينظر: ديوانه (١٥١)، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٧٧، والمغني: ١٤٧٣، والأشموني: ٤٢٦/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٢، والمغني: ٤١/٣، والهمع: ٢٢٢/٤، والأشموني: ٤٢٤/٢. طرقت: جئت ليلا، تمائم: جمع تميمة وهي التعويذة تعلق على الصبي لتمتعه العين، مُحوِل: اسم فاعل من (أحول) الصبي: إذا أتى عليه من مولده عام.

(٥) من الطويل: ينظر: ديوانه (١٤٧)، وشرح ابن الناظم: ٣٧٦، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٦/٢، والهمع: ٢٢٢/٤، والأشموني: ٤٢٤/٢. طرقتُ: جئتُ ليلاً، تمائم: جمع تميمة وهي التعويذة تعلّق على الصبي لتمنعه العين. محول: اسم فاعل من (أحول) الصبي: إذا أتى عليه من مولده عام.

(٦) من الوافر ينظر: الإنصاف: ٣٨٠/١، وشرح المفصل: ١١٨/٢، والأشموني: ٤٢٥/٢. عين: جمع عيناء وهي الواسعة العين، المروط: جمع مِرْط وهو الكساء من صوف أوخز، والرياط: جمع ريطة وهو كل ثوب ليّن رقيق.

ومثال حذفها بعد (بل) قول رؤبة بن العجّاج:

بل بلدٍ ملءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ
لا يُشْتَرى كَتّانُهُ وجِهْرَمُهْ[1]

أراد: رُبَّ بلدٍ.

ففي هذه المواضع حذف (رُبَّ) وبقي عملها، وهذا مذهب الجمهور.

وذهب المبرِّد والكوفيون إلى أنَّ هذه الأحرف المذكورة هي العاملة الجر[2]، ورأيهم مردود؛ لأن هذه الحروف عاطفة، وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه، وما لا يختص لا يعمل[3].

فالأصل عدم حذف الجار؛ لكونه عاملاً ضعيفاً، ولكن قد يحذف في مواضع بعينها منها ما هو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه، وقياسي يجوز إذا عُوِّض عن الحرف المحذوف.

وتظهر هذه المسألة جليّة في باب النعت، وبالتحديد عند الحديث عن النعت المقطوع، فإذا كان المنعوت مرفوعاً، نحو: جاء زيدٌ الكريمُ، جاز قطع النعت بالنصب فقط، فيقال: الكريمَ، على تقدير: أعني الكريمَ، وإنْ كان النعت منصوباً، نحو رأيتَ زيداً الشجاعَ، فيُقطع النعت بالرفع فقط، فيقال: الشجاعُ، على تقدير: هو الشجاع، ولا يجوز في الحالتين قطع النعت على الجر، وما ذلك إلا لضعف حرف الجر، إذ لا يقوى على العمل محذوفاً. وبه يرد مذهب الكسائي[4] الذي يرى أنّ (حتى) لا تجر ما بعدها. وإنما الجار هو (إلى) المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[5] أي: حتى انتهى إلى مطلعِ الفجر، ويرد بأنَّ حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة[6]، ولا يقع إلا في المواضع المشار إليها آنفاً.

---

(١) ينظر: ديوانه (١٥٠)، وشرح المفصل: ١٠٥/٨، وابن الناظم: ٣٧٦، والفجاج: جمع فج وهو الطريق، والقتم: الغبار، والجهرم: البساط من الشّعر منسوبة إلى جهرم قرية بفارس.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣١٨/٢، ٣٤٦، ٣٤٧، والإنصاف: ٣٧٦/١، وما بعدها، وشرح التسهيل: ١٨٦/٣، والبسيط: ٨٧٠/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٣٧٦/١، وما بعدها، والبسيط: ٨٧٠/٢، ٨٧١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥٤/٤، والهمع: ١١٢/٤.

(٥) سورة القدر: الآية (٥).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥٤/٤.

٢- امتناع حذف الجازم وإبقاء عمله

لا يجوز إضمار الجازم وإبقاء عمله، وذلك لأنّه عامل ضعيف، فلا يقوى على العمل محذوفاً، يقول سيبويه -رحمهُ الله-: «فمن ثمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رُبَّ) وواو القسم في كلام بعضهم»[١]، فلا يجوز أنْ يضمر الجازم كـ(لم) و(لا) في ضُرورة شاعر، ولو أضمرا لالتبس الأمر[٢]، فالأصل عدم الحذف. ولكن قد ورد عن العرب حذف الجازم وبقاء عمله -كالجار- وهذا الجازم هو (لام الأمر). وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بإضمار اللام؛ لأنَّ أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في الكلام فحذفت اللام فيه وأضمرت. أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ فعل الأمر مبني، لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، ثم إنَّ الجازم أضعف من الجار، فكما لا يجوز إضمار حرف الجر وإبقاء عمله، فكذلك الجازم؛ لأنَّه أضْعف[٣] وحذف (لام الأمر) عند الجمهور مخصوص بالضرورة الشعرية، من ذلك قول الشاعر[٤]:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالاَ

أراد: لتَفْدِ، فحذف (لام الأمر) وأبقى عملها، تشبيها لها بعمل (أنْ) مضمرة[٥] وقال الأعلم معلّقاً على البيت: «وهذا من أقبحِ الضرورة؛ لأنَّ الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر، وقد قيل: هو مرفوع حذفت ياؤه ضرورة، واكتفي بالكسرة عنها، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب»[٦].

---

(١) الكتاب: ٣/٩.

(٢) ينظر: الأصول: ٢/١٥٧.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٢٤ وما بعدها، واللامات للزجاجي: ٩٤، وما بعدها، وشرح المفصّل: ٧/٦١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٩٠-١٩١.

(٤) من الوافر: نُسب إلى أبي طالب، وحسّان بن ثابت، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم، انظر: الكتاب: ٣/٨، والمقتضب: ٢/١٣٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٥٠-١٥١، وشرح المفصّل: ٧/٣٥، ٦٠، ٦٣. والتبَال: سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال، فكأن (التاء) بدل من (الواو). كما جاءت بدلاً منها في التخمة والتهمة.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٨.

(٦) تحصيل عين الذهب: ٣٨٨.

ومثله قول متمِّم بن نُوَيرة:

على مِثلِ أصحابِ البَعُوضةِ فاخْمِشي   لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أويبْكِ من بَكَى[1]

أراد: ليبْك، على إضمار لام الأمر، ويجوز أن يكون محمولاً على معنى (فاخمشي)؛ لأنه في معنى (لتخمشي)[2].

ومنعَ المبرِّد حذف اللام وإبقاء عملها مطلقاً حتى في الشِّعر، يقول رداً على رأي الجمهور: «فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة، لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء»[3]. وعنده أن البيت الأول ليس بمعروف قائله، وإن كان في كتاب سيبويه، أمّا بيت (متمم) فحمل على معنى (فاخمشي) فهو في موضع (فلتخْمُشي)، فعطف الثاني على المعنى[4]. أمّا الكسائي[5] فقد أجاز حذف اللام في النثر، لكن بشرط تقدّم الأمر بالقول عليه، نحو قول الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[7]، والتقدير: ليقيموا، وليقولوا[8]. ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وجعله من الكثير المطرد[9]، وذهب المبرِّد إلى أنه جواب لأمر محذوف، تقديره: قل لعبادي: قولوا يقولوا، وقُلْ لهم يفعلوا يفعلوا[10]، وعند الأخفش[11] هو جواب للأمر (قُلْ)، ورُدَّ بأنَّ فيه بُعْداً؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة؛ لأنَّ أمر الله لنبيّه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصَّلاة[12].

---

(١) من الطويل ينظر: ديوانه (٨٤)، الكتاب: ٩/٣، والمقتضب: ١٣٢/٢، والأصول: ١٥٧/٢، والخزانة: ١٢/٩. بعوضة: ماء لبني أسد بنجد. اخمشي: اخدشي. حر الوجه: هو الخد أو الوجنة.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣٣/٢، وتحصيل عين الذهب: ٣٨٨.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٣٣/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٥٩/٤، والمغني: ٢٩٨.

(٦) سورة إبراهيم، الآية (٣١).

(٧) سورة الإسراء: الآية (٥٣).

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٠٥/١- ٤٠٦، وأمالي ابن الشجري: ٤٧٧/٢، والتبيان: ٧٧/٢، والبحر المحيط: ٤١٤/٥-٤١٥.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٦٩/٣.

(١٠) ينظر: المقتضب: ٨٤/٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن: ٣٩١/٢.

(١٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٠٦/١، والتبيان: ٧٧/٢، والبحر المحيط: ٤١٤/٥-٤١٥، والمغني: ٢٩٨-٢٩٩.

أمّا ابن مالك فجعل حذف اللام وإبقاء عمله على ثلاثة أضرب[1]:

كثير مطرد: ويكون الحذف بعد أمر بقول -موافقاً للكسائي كما مر-.

وقليل جائز في الاختيار: بعد قول غير أمر، كقول الراجز[2]:

قُلْتُ لبوّابٍ لديهِ دارُها

تِيذَنْ فإني حمؤُها وجارُها

أي: لتأذن، فحذف اللام، وكسر حرف المضارعة، قال: «وليس مضطراً لتمكّنه من أن يقول: «إيذن»[3].

والقليل المخصوصُ بالاضطرار: الحذف دون تقدّم قول بصيغة أمر ولا بغيرها، كقول الشاعر[4]:

فلا تستطلْ منّي بقائي ومُدَّتي ولكنْ يكُنْ للخير منكَ نصيبُ

أراد: ولكن ليكنْ، فحذف اللام وأبقى عملها.

إلا أنّ ابن الناظم في شرحه على التسهيل يقصر حذف اللام على الشعر، إذ يقول: «ولا يجوز حذفها في مثله إلا في الشّعر فإنّه محل الاختصار والتغيير، فيجوز فيه حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه»[5].

والرأي الذي يترجح مذهب الجمهور؛ لأنّ الحذف في الأصل خلاف القياس، ووقوعه في الشعر يخرّج على الضرورة، وكما يقال: يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٥٦٩/٣، ومابعدها.

(٢) ينسب لمنصور بن مرثد الأسدي وشرح التسهيل: ٥٩/٤، وشرح الكافية الشافية: ١٥٧٠/٣، والمغني: ٢٩٨، والهمع: ٣٠٩/٤، والخزانة: ١٣/٩.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٥٧٠/٣.

(٤) من الطويل: لم أقف له على نسبة: شرح الكافية الشافية: ١٥٧٠/٣، وشرح ابن الناظم: ٦٩١، والمغني: ٢٩٧.

(٥) شرح التسهيل: ٥٩/٤.

٣- امتناع حذف ناصب الفعل وإبقاء عمله

لا يجوز حذف الناصب وإبقاء عمله؛ لأنه ضعيف، قال ابن هشام عند حديثه عن شرط الحذف: «ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويتْ فيها الدلالة، وكثُر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها»[١].

ويستثنى من هذه الحروف (أنْ) المصدرية الناصبة، فإنها تعمل ظاهرة ومضمرة؛ لكونها أمَّ الباب، ولقوّة تصرّفها في بابها، إذ يأتي بعدها الفعل ماضياً ومستقبلاً، وليس لها معنى في نفسها، بخلاف أخواتها. فعملت في الحالتين، إلا أنَّ إعمالها مضمرة يتعيّن في مواضع بعينها، تكون دليلاً عليها، فإضمارها واجب أو جائز.

فتضمر وجوباً إذا سبقت: بـ(لام الجحود)، وبعد (أو) التي يصلح في موضعها (حتى) أو (إلا)، وبعد (حتّى) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، وبعد (فاء) السببية و(واو) المعيَّة مسبوقتين بنفي أو طلب محض. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٣]، وقوله عز وجل: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٤]. ففي هذه المواضع نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وجوباً، لوقوع ما يدل عليها.

وتحذف جوازاً إذا وقعت بعد (لام) التعليل، و(أَوْ)، و(الواو) و(الفاء)، و(ثم) إذا كان العطف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل. ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[٦]، فنصب المضارع (نسلم)، (ويرسل) (بأنْ) المضمرة جوازاً، ولولا

---

(١) المغني: ٧٩٤.

(٢) سورة العنكبوت: الآية (٤٠).

(٣) سورة الحجرات: الآية (٩).

(٤) سورة النساء: الآية (٧٣).

(٥) سورة الأنعام: الآية (٧١).

(٦) سورة الشُورى: الآية (٥١).

سبقها بهذه الحروف لامتنع إعمالها، عند جمهور البصريين[1]؛ لأنها عامل ضعيف فلا تقوى على العمل محذوفة[2].. أمّا الكوفيون فقد أجازوا إعمالها مضمرة من غير بدل، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾[3]، فنصب (لا تعبدوا) بأنْ مقدرة، والتقدير: أنْ لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أنْ)، وأبقى عملها، واستشهدوا بقول طرفة بن العبد:

أَلاَ أيُّهذا الزاجري أحْضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللّذاتِ هل أنت مُخْلِدِي[4]

فنصب (أحضرَ) بأنْ المضمرة، والتقدير: لأنْ أحْضُرَ.

ومثله قول عامر بن جوين الطائي:

فلمْ أرَ مِثْلها خُبَاسَةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بَعْدَما كِدْتُ أفْعَلَه[5]

فنصب الفعل (أفْعَلَه) بأنْ المضمرة. وقولهم: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَك»[6]. وقد وجه البصريون سهام النقد لهذا الرأي، وخرّجوا الشواهد السابقة على وجه لا تعمل (أنْ) فيه محذوفة.

فأمّا الآية فهي قراءة شاذّة، و(تعبدوا) مجزوم بـ(لا) الناهية[7] وأما بيت طرفة فخُرِّج على الشذوذ[8]، ورواية سيبويه -رحمه الله- برفع (أحضرُ)، قال الأعلم: «الشاهد رفع (أحضرُ)، لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأنْ أحضرَ، وقد يجوز النصب بإضمار (أَنْ) ضرورة، وهذا مذهب الكوفيين»[9]. أمّا بيت عامر الطائي فضرورة شعريَّة، قال سيبويه -رحمه الله-: «فحملوه -أي: أَفْعَلَه- على (أنْ)؛ لأنَّ الشعراء قد يستعملون (أنْ)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٥، ٧، ٢٨، ٤١، ٩٠، ٩٧، والمقتضب: ٢/٨٥، ١٣٦، وشرح التسهيل: ٤/٢٢ وما بعدها، وأوضح المسالك: ٤/١٧٠، وما بعدها.

(٢) ينظر: علل النّحو: ١٩٦، واللُّباب: ٢/٣١، وشرح التسهيل: ٤/٥٠.

(٣) سورة البقرة، الآية (٨٣)، قرأ أبيّ بن كعب وابن مسعود -رضي الله عنهما- لا يعبدوا، انظر: البحر المحيط: ١/٤٥٠.

(٤) من الطويل ينظر: ديوانه(٢٧)، والكتاب: ٣/٩٩، ١٠٠، والمقتضب: ٢/٨٥، والإنصاف: ٢/٥٦٠، وشرح التسهيل: ٤/٥٠، وشرح الكافية: ٤/٨٠، خُبَاسة: الغنيمة، نهنهت: كففتُ.

(٥) من الطويل ينظر: الكتاب: ١/٣٠٧، والإنصاف: ٢/٥٦١، وشرح التسهيل: ٤/٥٠، وابن الناظم: ٦٨٨.

(٦) ينظر: مجالس ثعلب: ١/٣١٧، وقال: هو شاذ، وشرح ابن عقيل: ٢/٣٣٣.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢/٥٦٥.

(٨) ينظر: المصدر السابق.

(٩) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٤.

ههنا مضطرين كثيراً»[1]. يقول الرضي: «واعلم أنَّ (أنْ) تضمر في غير المواضع المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس، كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم: تسمعُ بالمُعَيْديّ خيرٌ من أنْ تراه، ومنه: عساك تفعلُ كذا»[2].

ويشير كلام الرضي إلى رأي بعض النحاة بحذف (أنْ) في غير المواضع المذكورة، ولكنّ الفعل بعدها يرفع، وهو رأي الأخفش[3]، وعنده أنّ قول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجري أحْضُرُ الوغى.

أصله (أنْ أحْضُرَ) فحذفت (أنْ) وارتفع الفعل، وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل[4] موافقة الأخفش، إلا أنَّ الأخفش لا يقيس على ذلك.

وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى عدم جواز حذف (أن) لا مع بقاء عملها، ولا مع رفع المضارع[5].

والذي يترجح عندي مذهب جمهور البصريين، وذلك لأنَّ (أنْ) الناصبة حرف ضعيف، فإذا حُذِف ازداد ضعفاً فلا يقوى على العمل، وهي عملت بالحمل على (أنَّ) الناصبة للاسم، ونواصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، فأنْ الخفيفة أوْلى ألا تعمل، وذلك لوجهين: **أحدهما:** أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت (أنَّ) لا تعمل محذوفة، فأنْ لا تعمل (أَنْ) مع الحذف وهي الأضعف، كان الأَوْلى.

والثاني: أنَّ الفروع لا ترقى إلى درجة الأصول، فإذا كانت الأصل (أنَّ) لا تعمل مع الحذف، فالفرع أولى أن لا ينصب مع الحذف[6]. وأما ما حذف فيقتصر فيه على السماع، ولا يُرفع ولا يُنْصب بعد الحذف إلا ما سمع[7]. والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية: ٨٠/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٢٦/١، والارتشاف: ١٦٩٠/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٦٤/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٥٠/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٦٩٠/٤، والتوضيح: ١٢٦٤/٢، والهمع: ١٤٣/٤.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٦٣/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف: ١٦٩٠/٤.

٤- امتناع إضمار الصفة المشبهة

لا تعمل الصفة المشبهة مضمرة، فلا يجوز: مرَرْتُ برجلٍ حسن الوجهِ والفِعْلَ، بخفض (الوجه) ونصب الفعل، على تقدير: حسن الفعل[1]، كما جاز ذلك في اسم الفاعل: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، على تقدير: ضاربٌ عمراً.

لأنَّ الصفة المشبهة عامل ضعيف، إذ هي فرع الفرع، فلا ترقى إلى درجة ما شبهت به وهو اسم الفاعل.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١١٥/١، وشرح المفصّل: ٨٢/٦، والارتشاف: ٢٣٤٨/٥، والمغني: ٥٩٩.

٥- امتناع إضمار اسم الفعل وإبقاء عمله

لم يحظ اسم الفعل بالعمل إلا ظاهراً، ولا يقوى على العمل مضمراً، وذلك لضعف مرتبته عن مرتبة الأفعال؛ ولأن فيه اختصاراً للمختصر[(١)]، فأسماء الأفعال وضعت اختصاراً وإيجازاً للفعل.

ولابن مالك رأي في المسألة، فهو يجيز إعمال اسم الفعل بعد حذفه، بشرط أنْ يدلّ عليه اسم فعل متأخر عنه، وذكر أنّه رأي سيبويه[(٢)]، ففي قول الشاعر: (دلوي دونك) حيث أعرب (دلوي) مفعولاً، ناصبه اسم فعل محذوف تقديره: دونك دلوي دونك، ووافقه أبوحيان في نسبة هذا الرأي إلى سيبويه[(٣)]، وقد اجتهدت للوصول إلى ذلك النّص، ولم أسْعَد به، ولعلّ ابن مالك استند إلى قول سيبويه في تخريج قولهم: «أمّا زيداً فاقْتُلْه... فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان ذلك في الاستفهام، وإنْ شئت على (عليك)، كأنَّك قلت: عليكَ زيداً فاقْتُلْه»[(٤)] وإنما أراد سيبويه من ذلك تفسير المعنى لا الإعراب[(٥)]، والتقدير عنده الزم زيداً، فيظهر مرادَه من ذلك أنّ المقدر فعل ناصب محذوف بمعنى اسم الفعل (عليك)، وهو (الزَمْ). وعليه فإنّ مذهب كثير من النحويين منع حذفه، وإبقاء معموله[(٦)]، وما ذلك إلا لضعفه.

---

(١) ينظر: المغني: ٧٩٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٩٥/٣.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٣١١/٥.

(٤) الكتاب: ١٣٨/١.

(٥) ينظر: المغني: ٧٩٤، والمساعد: ٦٤٠/٣، والتصريح: ٢٩٢/٢.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ١١٦٨/٣.

٦- امتناع حذف المضاف وإبقاء عمله

لا يجوز حذف المضاف وإبقاء عمله؛ لكونه عاملاً ضعيفاً، فحذفه وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، يقول ابن يعيش -رحمه الله-: «أمّا ضعفه في القياس فلوجهين:

أحدهما: أنَّ المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت: غلام زيد، فأصله: غلامٌ لزيد، وإذا قلت: ثوب خز، فأصله: ثوبٌ مِنْ خَزّ، فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائباً عنه ودليلاً عليه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه..

والوجه الثاني: أنَّ المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله»[١].

ولكن قد سُمع حذف المضاف وإبقاء عمله، وشرط ذلك أنْ يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مثله لفظاً ومعنى[٢]، كقولهم: «ما كُلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً»[٣]، و«ما مثلُ أبيكَ وأخيك يقولان ذلك»[٤]، وتقدير ذلك: ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا كُلُّ بيضاءَ شحمةً، وما مثلُ أبيك ولا مثلُ أخيك يقولان ذلك، ومثله قول الشاعر[٥]:

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً

والتقدير: وكُلَّ نارٍ. وإنما جاز حذف المضاف لدلالة مثله عليه فهو في التقدير موجود، ويمتنع في هذه الأمثلة حملها على العطف؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين؛ لضعف حرف العطف عن أنْ يقوم مقام عاملين مختلِفَين، وإنما جاز حمله على حذف المضاف وإنْ كان ذلك الحذف خلاف الأصل، لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس، كما في حذف (رب) بعد الواو، وبل، والفاء، في قولهم: وبلدةٍ ليس

---

(١) شرح المفصّل: ٣/٢٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢٧٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٥٥، وشرح ابن النَّاظم: ٤٠٣، وأوضح المسالك: ٣/١٦٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٦٥، وشرح المفصّل: ٣/٢٦، وشرح التسهيل: ٣/٢٧٠، وللمثال تخريجات أخرى، انظر: شرح المفصّل: ٣/٢٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/٦٦، وشرح المفصّل: ٣/٢٦، وشرح التسهيل: ٣/٢٧٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٥٥.

(٥) من المتقارب وقائله: أبودؤاد الإيادي، ينظر: ديوانه (٣٥٣)، ونسب لعدي بن زيد، الكتاب: ١/٦٦، وشرح المفصّل: ٣/٢٦، وأوضح المسالك: ٣/١٦٩، والمساعد: ٢/٣٦٦.

لها أنيس، كما أنَّ ثمة دليلاً على حذف المضاف، فسُهّل تقديره.

وأجاز الأخفش والكوفيون[1] العطف على عاملين مختلفين، فيعطف (بيضاء) بالجر على (سوداء)، والعامل فيها (ما كُلّ)، و(شحمة) منصوب عطفاً على خبر (ما) وهو (تمرة). وكذلك في المثال الثاني، عطف (أخيك) بالجر على (أبيك)، فيلزم على ذلك الإخبار بالمثنى عن المفرد في جملة (يقولان ذلك)، وفي البيت السابق يكون (نار) المجرور معطوفاً على (امرئ) المجرور، ويكون (ناراً) المنصوب معطوفاً على (امرأ) المنصوب، فيلزم من ذلك العطف على معمولين لعاملين مختلفين، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل[2].

ومثال حذف المضاف المعطوف على مثله قول الشاعر[3]:

لو أنَّ طبيبَ الإنسِ والجنِّ داوَيا — الذي بِيَ مِنْ عَفْراء ما شَفَياني

والتقدير: وطبيبَ الجنِّ داويا.

وقول الآخر[4]:

ولَمْ أرَ مثلَ الخَيرِ يتركُه الفتى — ولا الشَّرِّ يأتيه الفتى وهو طائعُ

والتقدير: ولا مَثلَ الشَّرِّ.

ولا يشترط في ذلك تقدُّم نفي أو استفهام بل يجوز مع عدمهما.

كقول الشاعر[5]:

لغيرِ مغتبطٍ مُغْرَى بطوعِ هَوَى — ونادمٍ مولعٌ بالحزمِ والرُّشدِ

والتقدير: وغير نادمٍ مولعٌ.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٣/٢٦، وأوضح المسالك: ٣/١٧٠.

(٢) ينظر: عدة السَّالك بحاشية أوضح المسالك: ٣/١٧٠.

(٣) من الطويل قائله: عروة بن حزام العذري، شرح التسهيل: ٢/٢٧٠، ومنهج السَّالك: ٣٠١، والمساعد: ٢/٣٦٦.

(٤) من الطويل: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٣/٢٧٠، ومنهج السالك: ٣٠١.

(٥) من البسيط: لم أقف له على نسبة: شرح التسهيل: ٢٧١

أمَّا ما خالف الشرط السابق فهو مِنْ غير الغالب كقراءة ابن جمّاز[1]:

﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ بجر (الآخرة) على حذف مضاف، أي والله يريد عرضَ الآخرة، يعني: ثوابها[2]، فإنّ المضاف ليس معطوفاً على مثله، بل المعطوف جملة فيها المضاف[3]، ويبين ذلك ابن جني بقوله: «وجه جواز ذلك على عزته وقلّة نظيره أنّه لمّا قال: «تريدون عرضَ الدنيا»، فجرى ذكر العَرَض، فصار كأنّه أعاده ثانياً، فقال: عرضَ الآخرة، ولا ينكر نحو ذلك»[4].

أمَّا إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فهو الكثير، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار[5]، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[6]، والمراد: (أهلَ القرية)؛ لأنَّه قد علم أنَّ القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل؛ لأنَّ الغرض من السؤال ردّ الجواب[7].

وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[8] أي: حُبَّ العجل؛ لعدم صلاحية (العجل) لأَنْ يكون مشرباً في قلوبهم[9].

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٦٧)، ينظر: المحتسب: ٢٨١/١، والبحر المحيط: ٥١٨/٤، وغير منسوبة في الكشاف: ١٦٨/١، والتبيان: ٦٣٢/٢، وإعراب القراءات الشاذة: ٦٠٥/١، والدر المصون: ٦٣٨/٥، وقراءة الجمهور: والله يريدُ الآخرةَ، بنصب (الآخرة) على المفعولية.

(٢) ينظر: الكشاف: ١٦٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧١/٣، وأوضح المسالك: ١٧١/٣.

(٤) المحتسب: ٢٨١/١.

(٥) ينظر: شرح المفصّل: ٢٣/٣، وشرح التسهيل: ٢٦٥/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٢.

(٦) سورة يوسف: الآية (٨٢).

(٧) شرح المفصّل: ٢٣/٣.

(٨) سورة البقرة: الآية (٩٣).

(٩) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٦١/١، وشرح التسهيل: ٢٦٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٨/٢.

المبحث الخامس
تقوية العامل الضعيف

عندما يضعف العامل يحتاج أحياناً إلى أمور تقويه للوصول إلى معموله، وهناك عوامل سمع عن العرب تقويتها له، وذلك إذا تأخر العامل عن معموله نحو: زيدٌ ضربْتُ، فيقال: لزيدٌ ضَرَبْتُ، وكذلك إذا كان الفعل لازماً قُوِّي بحروف الجر، أو بهمزة النقل، أو بالتضعيف، أو صوغه على صيغة متعديَّة، أو حمله على التضمين، أو على نزع الخافض، وكذلك تقويته بـ(واو) المعيّة، أو بـ(إلا) الاستثنائية، وكذلك يقوى الفعل إذا كان للتعجب، فيقال: ما أَضْرَبَ زيداً لعمْرٍو، وكذلك تقوّى الأسماء العاملة بحرف الجر، فيقال: أنا ضاربٌ لزيدٍ، وأعجبني ضَرْبُكَ لزيدٍ.

وهناك فرق بين تقوية الفعل والاسم، يتبين في المسائل الآتية:

١- تقوية العامل المتأخر عن معموله

عندما يضعف العامل يحتاج أحياناً إلى أمور تقويه للوصول إلى معموله، كما إذا تأخر الفعل وما عمل عمله عن معموله، وكذلك إذا كان الفعل لازماً أو ما نُزِّل منزلته، أو فعل التعجب لكونه جامداً، وبيان ذلك:

أنَّ الفعل المتأخر عن معموله نحو: زيدٌ ضربْتُ أقوى من: زيداً ضربْتُ، وكان من أثر ذلك جواز دخول اللام الجارّة لتقوية الفعل المتأخر، فيقال: لِزَيدٍ ضَرَبْتُ، يوضّح ذلك ابن عصفور بقوله: «وإنّما تدخل (اللام) عليه إذا تقدّم؛ لأنَّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام»[1]، فالجار والمجرور في محل نصب المفعول، ومثله قول الله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، فاللام في (لربّهم) و(للرّؤيا) مقويّة للفِعلَيْن (يَرْهَبُون) و(تَعبُرُون)، لضعفهما بتقدُّم معموليهما[4]، ويطرد ذلك في الفعل المتعدي لواحد[5]، أمَّا ما يتعدّى إلى أكثر من واحد

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٨/١.

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٥٤)، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣١١/٢، والبحر المحيط: ٣٩٦/٤.

(٣) سورة يوسف: الآية (٤٣).

(٤) ينظر: الكشاف: ١٢١/٢، ٣٢٣، والبيان في غريب القرآن للأنباري: ٤٢/٢، والبحر المحيط: ٣٩٦/٤، ٣١١/٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٨/٣، وتوضيح المقاصد: ٧٥٥/٢.

فلا يجوز إدخال (اللام) على مفعوله تقدّم أو تأخر، ويعلّل ذلك ابن عصفور بقوله: «وسبب ذلك عندي أنّك لو أدْخلْت (اللام) على مفعوله لم يخلُ أنْ تدخلها في المفعولَيْن أو أحدهما، وكذلك فيما تعدّى إلى ثلاثة، فإنْ أدخلنا في المفعولين لم يكن لذلك نظير؛ لأنه لم يوجد فعل يتعدّى إلى مفعولين بحرف جر واحد، وإنْ أدخلتها على أحدهما وتركْتَ الآخر صار كأنه قوي ضعيف في حين واحد، قويّ من حيث قوِى في حقٍّ الأول، ضعيف من حيث لم يقو في حقّ الآخر، وذلك تناقض»[1]، وكذلك تدخل (اللام) المقويّة للعامل لكونه فرعاً في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[2]، وقوله عز وجل: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[5]، وكقول الشاعر[6]:

مُطْعَمٌ للصَّيد ليس له ... غَيْرَهَا كسْبٌ على كِبَرِهْ

ونحو: ضربي لزيدٍ حسنٌ، ففي الأمثلة السابقة نصبت الأسماء مفعولاتها في المعنى دون اللفظ، كالفعل المتأخر، إلا أنّ هذه الأسماء وَقَعَتْ متصدّرة لجملتها، ومع ذلك جيء باللام في مفعولها؛ وذلك لأنّها محمولة على الفعل، فاحتيج إلى تقويتها أكثر من احتياج الفعل[7]، وقد اجتمع التأخر والفرعيّة نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾[8]. ولا تدخل (اللام) على المفعول إذا تقدم الفعل عليه، فلا يقال: ضَربْتُ لزيدٍ[9]، أمّا قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[10]، فتخرّج

---

(١) شرح الجمل: ٣٠٩/١، وينظر: منهج السالك: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) سورة البقرة: الآية (٩١)، وآل عمران: الآية (٣).

(٣) سورة البقرة: الآية (٩٧).

(٤) سورة فاطر: الآية (٣٢).

(٥) سورة البروج: الآية (١٦).

(٦) من المديد والقائل هو: امرؤ القيس: ينظر: ديوانه (١٠٤)، والارتشاف: ١٨٠٤/٤، واللسان مادة (طعم) ٣٦٧/١٢.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٦٨/٢، والتذييل والتكميل: ٤/ ورقة ٦٨.

(٨) سورة الأنبياء: الآية (٧٨).

(٩) ينظر: المقتضب: ٣٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣١٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٩/١، وشرح التسهيل: ٤٨/٣، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع: ٧٣٧/٣، والتذييل والتكميل: ٤/ورقة ٦٨.

(١٠) سورة النمل: الآية (٧٢).

(اللام) على الزيادة، أي: ردفكم[1]، وعَدَّه ابن عصفور من النوادر فيحفظ ولا يقاس عليه[2]، وما قاله فيه نظر؛ لأنه ينبغي ألا يقال ذلك عن آية في كتاب الله إنما يكون ذلك في الشعر وحده، ورأي يخرج الآية على تضمين (ردف) معنى فعل يتعدَّى (باللام) كـ(دنا)، أو (أزِف) أو (اقْتَرب)[3]، ويترجح هذا الرأي؛ لأنَّ الزيادة خلاف القياس، والتضمين قد ورد في كلام العرب كثيراً، وجاء في الشعر دخول (اللام) على المفعول مع تقدم فعله عليه، كقول الشاعر[4]:

فلَمَّـا أَنْ تَوافَقْنَا قليـلاً ... أَنَخْنَا للكلاكِلِ فارْتَمَيْنا

أراد: أنخنا الكلاكِلَ، فتخرّج اللام على الضرورة أو الزيادة[5]، ومثله قول ليلى الأخيلية:

أحَجّاجُ لا تُعْطَي العُصاةَ مناهُمُ ... ولا اللهُ يُعْطِي للعُصَاةِ مُنَاهَا[6]

والمراد: ولا الله يعطى العُصَاةُ مناها، وتخرّج اللام على الشذوذ أو الزيادة[7]. وذلك لأن الفعل قد قوي لوقوعه صدراً ومع اتفاقهم على أنَّ هذه اللام مقوية للفعل وما عمل عمله، إلا أنّهم قد اختلفوا في نوعها فمنهم من يقول بزيادتها[8]، وزيادتها قياسيّة في المعمول الذي قُدِّم على عامله سواء أكان فعلاً متعدياً أو ما حُمِل عليه من الأسماء العاملة، كما سبق، وزيادة سماعيَّة وذلك إذا اتصلت (اللام) بالمفعول وقد تقدم الفعل عليه؛ نحو: ضربْتُ لزيدٍ[9]. وقيل: إنّها ليست زائدة، إنّما جاءت مُؤكّدة لعمل الفعل،

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٣١/٢، والمقتضب: ٣٧/٢، والكشاف: ١٥٨/٣، والبيان: ٢٢٧/٢، والتبيان: ١٠١٣/٢، والبحر المحيط: ٩٠/٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ٥١٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٩/٢، والكشاف: ١٥٨/٣، والتبيان: ١٠١٣/٢، والبسيط: ٨٥٨/٢، وأوضح المسالك: ٣١/٣.

(٤) من الوافر والقائل هو: عبدالشارق بن عبدالعزى الجهني: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٧/١، والتذييل والتكميل: ٤/ورقة ١٣.

(٥) ينظر: المصدران السابقان.

(٦) من الطويل ينظر: الديوان: (١٢٢)، والمغني: ٢٨٨.

(٧) ينظر: المغني: ٢٨٨.

(٨) كالمبرد في المقتضب: ٣٧/٢، وابن عصفور في شرح الجمل: ٣٠٩/١، وابن مالك في شرح التسهيل: ١٤٨/٣، وابن هشام في أحد قوليه في المغني: ٢٨٦، وانظر: البحر المحيط: ٣٩٦/٤، ورصف المباني: ٢٤٧، وجواهر الأدب: ٧٧، والجنى الداني: ١٠٥، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٢/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٨/٣، وتوضيح المقاصد: ٧٥٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٢/٢.

وقاصرة له عن العمل[1]. وقيل: إنَّها ليست زائدة محضة، ولا مُعَدّية محضة بل بينهما[2]. هذه جملة آراء النحاة في اللام المقوية، وفي النفس شيء من هذه التسمية، إذ يفهم من تقوية العامل أنْ يكون غير قادر على الوصول بنفسه إلى مفعوله، إلا بواسطة تلك (اللام) إلا أن ذلك لا ينطبق على الأفعال السابقة، ففي الآيتين السابقتين يمكن للفعلين (يرهبون) و(تعبرون) أنْ ينصبا مفعوليهما مباشرة، فيقال: ربَّهم يرهبون، والرُّؤيا تعبرون، وكذلك القول فيما عمل بالفرعية، فيقال: مصدِّقاً ما معهم، وما رَبُّك بظلام العبيدَ، وضربي زيداً حَسَنٌ، فالعامل يصل بلا حاجة (للام)، سواء أكان متقدِّماً أم متأخراً، فأين هي التقوية؟ بل أراها قد أضعفت الفعل، إذ الفعل بدونها ينصب مفعوله لفظاً ومعنى، وبدخولها صار لازماً في الشكل فنصب مفعوله معنى لا لفظاً، كما أنَّ (اللام) المقويَّة مع معمولها تتعلَّق بالفعل المتأخر أو ما عمل عمله، والزائد لا يتعلَّق؛ لذا عدّها ابن هشام بين البين، فلا هي زائدة محضة، لأنها متعلقة مع مجرورها بعاملها، والزائد لا يتعلّق، ولا معدّية محضة؛ لاطراد صحة إسقاطها[3]. وقد جاء تقديم المفعول على عامله بدون (اللام) المقوية، كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[4]، وقوله عز شأنه: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾[5].

ويمكن القول بأنَّ هذه (اللام) زائدة للتوكيد، ولا حاجة لجعلها مقويَّة، وإنْ أمكن تخريجها على غير الزيادة فهو القياس.

---

(١) ينظر: المقتصد: ٢/٨٢٨، والبسيط: ٢/٨٥٥.

(٢) وهو قول ابن هشام في أوضح المسالك: ٣/٣٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣/٣٢.

(٤) سورة البقرة: الآية (٨٧).

(٥) سورة الأحزاب: الآية (٢٦).

٢- تقوية الفعل اللازم وما عمل عمله

ومن العوامل التي ضعفت الفعل اللازم؛ لقصوره عن نصب المفعول، فاحتاج إلى وسائل تقويه، وتوصله إلى مفعوله، ومنها تقويته بحروف الجر، فهي توصل أثر الفعل القاصر إلى مفعوله، يقول ابن جني: «اعلم أنَّ هذه الحروف، أعني: الباء، واللام، والكاف، ومِنْ، وعَنْ، وفي، وغير ذلك إنَّما جَرَّت الأسماء من قبل أنَّ الأفعال التي قبلها ضَعُفَتْ عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إيّاها، كما يتناول غيرها من الأفعال القويَّة الواصلة إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إيّاها، كما يتناول غيرها من الأفعال القويَّة الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة، ألا تراك تقول: ضَرَب زيدٌ عمراً، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصبه؛ لأنَّ في الفعل قوّةً أفضَتْ به إلى مباشرة الاسم، ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو: عجبْتُ، ومَرَرْتُ، وذهبْتُ، لو قلت: عجبتُ زيداً، ومررْتُ جعفراً، وذهَبْتُ محمّداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء.. فلمَّا قصُرَتْ هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رُفِدَتْ بحروفِ الإضافة، ولم يُفْضِ إلى الأسماء النّصب الذي يأتي من الأفعال؛ لأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقاً؛ ليميزوا السَّبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعِلَت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي»[(١)].

وهذا في التعدية العامة، إذ جميع حروف الجر تشترك فيها، ويختار للتعدية الحرف الذي يحقق المعنى المراد، فيقال مثلا: قَعَدْتُ على الكُرْسي، وقَعَدَتْ به هِمَّتُه، ومَرَرْتُ بزيد، وكذا ما أشبهه من الأسماء العاملة كاسم الفاعل نحو: مارٌّ به، واسم الفعل نحو: عليكَ به.

فالجار والمجرور في محل نصب المفعول به، دل على ذلك أمران، **أحدهما**: أنَّ الفعل المتعدي بنفسه ينصب ما بعده، فكذلك الفعل اللازم المتعدي بحرف الجر ينصب ما بعده إذا كان بمعناه، نحو: مررْتُ بزيدٍ معناه كمعنى: جُزْتُ زيداً، وانصرَفْتُ عن خالد، كقولك:

---

(١) سر الصّناعة: ١/١٢٤-١٢٥، وينظر: المقتصد: ٢/٨٢٤، وشرح المفصّل: ٧/٦٥.

جاوزْت خالداً، إلا أنّ اللازم احتاج إلى مُقوٍّ ليتعدّى إلى مفعوله. **والثاني:** أنّ ما يُعطف عليه له وجهان: الجر والنصب نحو: مررْتُ بزيدٍ وعمروٍ وعمراً، بالجر على اللفظ، والنّصب على الموضع[1]، وهذه التعدية تشمل الفعل المتعدي أيضاً، فالمتعدي إلى واحد بالنسبة إلى غيره كاللازم بالنسبة إلى المفعول، فهو لازم في المعنى عن التعدي إلى ثانٍ، وكذلك المتعدِّي إلى اثنين بالنسبة إلى الثالث فهو لازم مجازي، فيقال: ضَرَبْتُ زيداً في الدار، وأكرمْتُهُ بسببك، وأعطيته درهماً لانتفاعه به[2].

وهناك تعدية خاصة تكون بـ(الباء) الجارة، وتُسمّى (باء) التعدية أو النَّقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدِّي الفعل القاصر[3] فيقال في: ذهب زيدٌ، ذهبْتُ بزيدٍ، ومثله قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[4] (فالباء) على معنى (الهمزة)[5]، أي أذهبَ نورَهم[6]. وتدخل على المتعدي قليلاً[7]، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[8]، والأصل: دَفَع بعضُ الناسِ بعضاً، ومثله: صككْتُ الحَجَر بالحَجَرِ والأصل: صك الحجرُ الحجرَ[9].

ومن المعدِّيات (همزة) النقل على صيغة (أَفْعَل)، والمعنى الغالب لهذه الصيغة التعدية وهي: أنْ يُجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل، فمعنى: أذْهَبْتُ زيداً، جَعَلْتُ زيداً ذاهباً[10]، فيصير اللازم بها متعدِّياً إلى واحد، ومنه قوله تعالى:

---

(١) ينظر: المقتصد: ٨٢٤/٢، وشرح المفصّل: ٩/٨، وشرح الكافية للرضي: ١٣٧/٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١٤٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٥٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٣/١، والكافي في الإفصاح: ٦٤١/٣، والمغني: ١٣٨.

(٤) سورة البقرة: الآية (١٧).

(٥) المقتصد: ٤٣٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٣/١، والكافي: ٦٤١، ورصف المباني: ١٤٣، والجنى الداني: ٣٧، والمغني: ١٣٨، وحاشية الصبّان: ٨٩/٢.

(٦) خلافاً للمبرد والسهيلي حيث ذهبا إلى أن بين التعددتين فرقاً، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٣/١، والبسيط: ١٤٧/١، والجنى الداني: ٣٨، والمغني: ١٣٩، والهمع: ١٦/٥.

(٧) ينظر: الكافي: ٦٤٣/٣، والمغني: ١٣٩، وعد ابن عصفور ذلك من المسموع الذي يحفظ، أو يقع في ضرور شعرية، ينظر شرح الجمل: ٣٠٨/١.

(٨) سورة البقرة: الآية (٢٥١)، وسورة الحج: الآية (٤٠).

(٩) ينظر: المغني: ١٣٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤٤/١-٤٥، والخصائص: ٢١٤/٢، واللُّباب: ٢٧٠/١، وشرح الشّافية للرضي: ٨٦/١، والبسيط: ٤١٦/١-٤١٧.

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾[1]، وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو: ألبَسْتُ زيداً ثوباً، وأكْفَلْتُ زيداً عمراً[2]، ولم ينقل المتعدي إلى اثنين بالهمزة إلى التعدِّي إلى ثلاثة إلا في باب (رأى، وعلم)، ولا يتعدّى غيره نحو: كَسَوْتُ زيداً ثوباً فلا يتعدى لا بهمزة ولا بتضعيف[3]. وألحق سيبويه بهما (نبّأ)[4]، وزاد غيره (أنبأ، وأخْبر، وخبّر، وحدّث) إذا تضمّنت معنى (أعلم)[5]، والأصل في هذه الأفعال تعديتها إلى مفعول واحد بأنفسها، وإلى آخر بحروف جر، نحو: أنبأت زيداً بكذا، وأخبرته بالأمر[6]، وألحق الأخفش[7] (ظنّ) وأخواتها بباب (أعلم) قياساً، فيقول: أظنَّ زيدٌ عمراً وأخاكَ منطلقاً، وردّ عليه ابن مالك بقوله: «حقّ همزة التعدية أنْ يلحق بها ما لا يتعدّى بما يتعدّى إلى واحد بنفسه، وما يتعدّى إلى واحد بما يتعدّى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدّى إلى ثلاثة فيلحق بها متعدٍ إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يُعَدّى بالهمزة متعدٍّ إلى اثنين، لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدِّي (أعلم وأرى) إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل، ولم يلحق بـ(علم ورأى) شيء من أخواتهما لأنَّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه»[8].

وقد اختُلف في التعدِّي بالهمزة هل هو سماعي أو قياسي؟ فظاهر مذهب سيبويه[9] أنه قياسي في اللازم، وذهب المبرِّد[10] إلى أنّه سماعي في اللازم والمتعدي، وذهب الأخفش[11] إلى أنَّه قياسي فيهما، وذهب بعضهم إلى أنّه مقيس

---

(١) سورة الأحقاف: الآية (٢٠).

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/٢، وشرح ابن الناظم: ٢١٤، والمغني: ٦٧٨، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤١١/١، والهمع: ١٤/٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/٢، والارتشاف: ٢٠٩٣/٤، والمغني: ٦٧٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤١/١، ٤٣.

(٥) ينظر: شرح السيرافي: ١/ ورقة ٢٩١، وشرح التّسهيل: ١٠٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٢١٥، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٤١٤/١.

(٦) ينظر: التبصرة: ١٢٠/١، وشرح التسهيل: ١٠١/٢، ١٠٢، وشرح ابن الناظم: ٢١٥.

(٧) ينظر: شرح السيرافي: ١/ورقة ٢٩١، والتبصرة: ١٢٠/١، واللباب للعكبري: ٢٥٨/١، وشرح التسهيل: ١٠٠/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٤٢/٤، والمغني: ٦٧٨.

(٨) شرح التسهيل: ١٠٠/١، وينظر: شرح الكافية للرضي: ١٤٢/٤.

(٩) ينظر: الكتاب: ٥٥/٤، ٥٦، والبسيط: ٤١٦/١، والمغني: ٦٧٨.

(١٠) ينظر: المقتضب: ١٧٨/٤-١٨١، والارتشاف: ٢٠٩٣/٤.

(١١) ينظر: الارتشاف: ٢٠٩٣/٤، والمساعد: ٤٤٦/١.

في كُلِّ فعل إلا في باب (علم)[1]. ومن النادر مجيء الفعل لازماً بالهمزة، وقد جاء من ذلك قولهم: كبَّه لوجهه فانكبَّ، أي: صرعه، وأكبَّ على وجهه، وأقْشع الغَيْمُ، وقشَعَتْهُ الريحُ، وأنسل ريش الطائر، ونَسَلْتُه أنا، وأنْزَفَت البئر[2]، ونزفْتُها أنا، وأمْرَت الناقةُ ومريتُهَا أنا[3]، وأشنَقَ البعيرُ، وشنقْتُه أنا[4]، وأجْفَل الظليم[5]، وجفلتُه أنا[6].

ومثل الهمزة في التعدية التضعيف[7]، فيتعدى بها اللازم للواحد، فيقال: فَرَّحْتُ زيداً، ويتعدّى الواحد للاثنين نحو: لَقِيَ زيدٌ عمراً، يقال: لَقَّيْتُ زيداً عمراً، ولم يتفق أن المتعدي إلى اثنين ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، فلم يُقل: علَّمْتُك زيداً قائمًا، بل لم يستعمل لثاني مفعولي (عَلِمْتُ) إلا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث، تقول في: عَلِمْتُ زيداً منطلقاً، عَلَّمْتُ عمراً انطلاق زيدٍ، أو علَّمْتُ عمراً الانطلاق[8]، قال تعالى: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[9] وما جاء متعدياً إلى ثلاثة بالتَّضْعيف نحو: (نَبَّأَ وحَدَّث وخَبَّر) فبالحمل على (أعلم)[10]، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف[11] في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[12]، وفي التعدّي بالتضعيف مذهبان:

---

(١) ينظر: المصدران السابقان.

(٢) أنزفت البئر: نزحت وذهب ماؤها، اللسان: مادة (نزف): ٣٢٥/٩

(٣) مرَيْتُ الشاة أو الناقة: إذا حلبتها واستخرجت لبنها، اللسان مادة (مرا): ٢٧٨/١٥

(٤) أشنق البعير: رفع رأسه، اللسان: مادة (شنق): ١٨٧/١٠

(٥) جَفَل الظليم وأجفل: إذا شرد فذهب. اللسان مادة (جفل): ١١٣/١١

(٦) ينظر: الخصائص: ٢١٥/٢، والارتشاف: ٢٠٩٥/٤، وشذا العرف: ٤٠.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤٤/١، والمقتضب: ٣٤٧/١، وشرح التسهيل: ١٦٤/٢، والارتشاف: ٢٠٩٢/٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٤٢/٤، وفي المغني: ٦٨٠ «زعم الحريري أنه يجوز في (عَلِمَ) المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا شهد له سماع ولا قياس».

(٩) سورة المائدة: الآية (١١٠).

(١٠) ينظر: اللباب للعكبري: ٢٥٧/١، وشرح الشافية للرضي: ٩٣/١، وشرح الكافية للرضي: ١٤٢/٤-١٤٣.

(١١) ذهب الزمخشري إلى أنَّ بين التعديتين فرقاً، ينظر: الكشاف: ٤١١/١، والارتشاف: ٢٠٩٤/٤، والمغني: ٦٧٩، وكذلك قال السهيلي، ينظر: الارتشاف: ٢٠٩٤/٤، والمساعد: ٤٤٦/١.

(١٢) سورة آل عمران: الآيتان (٣-٤).

أحدهما : أنّه سماعي في المتعدّي واللازم[1].

والثاني : أنّه قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد، وظاهر مذهب سيبويه[2] أنّه قياسي في القاصر سماعي في غيره.

كما يتعدّى الفعل بألف المفاعلة[3]، وهي تفيد التشارك، فيتعدّى اللازم بها إلى الواحد، نحو: جَلَس زيدٌ وجالَسْتُه، وسارَ وسايَرْتُه وكذلك إذا كان المشارَك غير مفعول أصل الفعل، تعدّى الفعل إلى اثنين نحو: جاذَبْتُ زيداً الثوب، فالجذب ليس متعلّقاً بـ(زيد)، إذ هو ليس المجذوب، بخلاف: ضارَبَ زيدٌ عمراً، فلم يتعدّ (ضارب) إلى مفعولين؛ لأنّ المشارَك (عمرو) مفعول أصل الضّرب، لكنّ انتصابه ليس لكونه مضروباً بل لكونه مُشاركا[4].

ويتعدّى الفعل بصوغه على استفعل[5] للطلب أو النسبة إلى الشيء، فيتعدى اللازم إلى الواحد، نحو: استخرجْتُ المال، واستحسنْتُ زيداً، واستقبحْتُ الظلمَ، وكذلك المتعدي إلى واحد يتعدّى إلى اثنين، نحو: استكتبتُه الكتابَ.

ويتعدّى اللازم بتحويله إلى باب (نَصَر) لقصد المبالغة، ويقصد بالمبالغة: أنْ يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إلا متعدّياً[6]، نحو: كارَمني فَكَرمْتُه أَكْرُمُه، أي: غلبته بالكرم، ومضارع المغالبة مضموم العين؛ لأنّه يجري مجرى الغرائز[7]. والمغالبة تطرد في كلِّ ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر، ما لم يكن المضارع معتل (العين) أو (اللام) بالياء، أو معتل (الفاء) بالواو فإنه يجب فيه الكسر، نحو: سَايَرَني فسِرْتُه أسيرُه، وواعدني فوعدْتُهُ أَعِدُه[8].

---

(١) ينظر: البسيط: ٤١٦/١، والارتشاف: ٢٠٩٣/٤، والمغني: ٦٧٨، والهمع: ١٤/٥-١٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥٥/٤- ٥٦، والمغني: ٦٧٨.

(٣) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٢٧٠/١، وشرح الشافية للرضي: ٩٦/١، والمغني: ٦٧٨، والارتشاف: ٢٠٩٥/٤، والهمع: ١٥/٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٩٧/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١١١/١، والمغني: ٦٧٩، والأشموني: ١٧٢/٢، وحاشية الصبان: ٩٦/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٦٨/٤، والممتع في التصريف: ١٧٣/١، وشرح التسهيل: ٤٤٦/٤، وشرح الشافية للرضي: ٧٠/١.

(٧) ينظر: الخصائص: ٢٢٥/٢، وشرح المفصّل: ١٥٧/٧، والمغني في تصريف الأفعال: ١٥٠.

(٨) ينظر: الخصائص: ٢٢٥/٢- ٢٢٦، والممتع في التصريف: ١٧٣/١، وشرح الشافية للرضي: ٧١/١، والارتشاف: ١٥٨/١.

ومن معدِّيات الفعل اللازم التضمين، وذلك بإشراب الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ، فيتعدّى مثله، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1]، فضمّن الفعل (سَفِه) معنى (جهل) أو (أهلك) فتعدّى تعديته، وقيل: نصب (نفسه) على إسقاط حرف الجر[2]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾[3]، فضمّن (تعزموا) اللازم معنى الفعل المتعدي (تنووا) أو (توجبوا)[4]، وذهب الزجاج إلى أنّ (عقدة النّكاح) منصوب على نزع الحافض[5]. ومن الأفعال اللازمة التي ضمنت معنى المتعدي قولهم: رَحُبتكُمُ الطاعة، وطَلُع بشرُ اليمن، فهما على (فَعُل) غير أنّهما ضُمّنا معنى (وَسع) و(بلغ)[6]. وقال ابن هشام: «ولا ثالث لهما»[7]، وقد اختُلِفَ في التضمين أهو قياسي أم سماعي، والأكثرون على أنّه قياسي[8]، وقصره بعضهم على السماع[9]. والتضمين عند مجمع اللغة قياسي لا سماعي، ووُضِعَتْ له شروط تتمثل في: تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، وملاءمة التضمين للذوق العربي[10].

ويتعدّى الفعل اللازم بحذف حرف الجر اتساعاً أو بالحذف والإيصال فينصب الفعل مفعوله، يوضّح ذلك ابن أبي الربيع في قوله: «وسبب ذلك أنّك إذا قُلْت: ذهبْتُ إلى الشام، أو دخَلْتُ في الدار، أو مررْتُ بزيدٍ أو غير ذلك مما يطلب أنْ يصل بحرف جر، فالفعل يطلبه بالنّصب؛ لأنّه طالب له على أنّه فضلة، وكلّ فضلة عند العرب منصوبة، وحرف الإضافة طالب بالخفض، وبلاشك أنه لا يمكن ظهور النّصب والخفض في كلمة

---

(١) سورة البقرة: الآية (١٣٠).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للزجاج: ١/١٠٩، والبحر المحيط: ١/٥٦٥، واختار أبوحيان تعدِّي الفعل بنفسه.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٣٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/١٣٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ١/١١٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٤٩، وشرح الشافية للرضي: ١/٧٥- ٧٦، والارتشاف: ٤/١٥٣، والمغني: ٦٧٤، والأشموني: ٢/١٧٣.

(٧) المغني: ٦٧٤، وجاء في المصباح المنير: «بَصُرْت بالشيء بالضم والكسر لغة (بَصَراً) بفتحتين عَلِمْتُ فأنا بصير، يتعدى بـ(الباء) في اللغة الفصحى، وقد يتعدّى بنفسه» مادة (بصر)، ص٥٠.

(٨) ينظر: المساعد: ١/٤٢٨.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ١/٥٦٥.

(١٠) ينظر: النحو الوافي: ٢/٥٩٤.

واحدة، لما في ذلك من التضاد، فلابدّ من ظهور عمل أحدهما وتعليق الآخر، والحروف لا تعلّق، والأفعال جاء فيها التعليق، قالوا: علِمْتُ زيداً قائماً، فإذا أدخلوا اللام قالوا: علمْتُ لزيدٌ قائمٌ، فمنعت اللام الفعل من العمل وصار عاملاً في الموضع، فوجب لما ذكرته أنْ يظهر عَمل الحرف ولا يظهر عمل الفعل، فإذا زال الحرف وحذف اتّساعاً ظهر عمل الفعل؛ لأنّ مانعه قد زال وهو حرف الجر»[1]. ويحذف حرف الجر وينتصب ما بعده قياساً في (أنّ) و(أنْ) و(كي)، نحو قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[2]، أي: بأنّه، وقوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[3].. أي: مِنْ أنْ جاءكم وقوله عز شأنه: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾[4]، أي: لكيلا وذلك إذا قُدِّرت (كي) مصدرية، وأهمل النحويون ذكر (كي)[5]، وإنما جاز حذف الجار مع هذه الأحرف لاستطالتها بصلتها[6]، واشترط ابن مالك في (أنَّ) و(أنْ) أمن اللَّبس فمنع الحذف في نحو: «رغبْتُ في أنْ تَفْعل» أو «عَنْ أن تَفْعَل»؛ لإشكال المراد بعد الحذف[7]، والقول بأنَّ محل هذه الأحرف مع معمولاتها النصب هو رأي الخليل[8] - خلافاً لما نقل عنه[9] - والفراء[10]، وعند الكسائي في محل جر[11]، وجوّز سيبويه الوجهَيْن[12]، ويترجح الرأي القائل بالنصب، لضعف حرف الجر من العمل محذوفاً[13]، وأجاز الأخفش الأصغر أنْ يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه، والصحيح قصره على السماع[14].

---

(١) البسيط: ١/٤١٩- ٤٢٠، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/١٣٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٨).

(٣) سورة الأعراف: الآية (٦٣).

(٤) سورة الحشر: الآية (٧).

(٥) ينظر: المغني: ٦٨١، وأوضح المسالك: ٢/١٨٣.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢/٣٤٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٣٧، وشرح ابن القوّاس: ١/٤٨٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٣٧، وأوضح المسالك: ٢/١٨٢.

(٨) الكتاب: ٣/١٢٧، والمغني: ٦٨٢.

(٩) في شرح التسهيل ذكر ابن مالك أن مذهب الخليل الجر: ٢/١٥٠، وكذلك الرضي في شرح الكافية: ٤/١٣٧.

(١٠) معاني القرآن: ٢/٢٣٨، ٣٢٢، ٣/٢٤٣.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٣٧.

(١٢) ينظر: الكتاب: ٣/١٢٦، ١٢٨.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/١٣٧.

(١٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/١٥٠،و وشرح الكافية للرضي: ٤/١٣٨.

وزاد الكوفيون ثلاثة معديات للفعل[1]:

أحدها: تغيير حركة العين: نحو: شَتِرتْ عينُه وشتَرها اللهُ. فـ(شتِرت) بكسر التاء قاصر بمعنى: انقلب جفنها، وشَتَرَ اللّهُ عَيْنَهُ متعد بمعنى: قلبها.

ومثله: كَسِيَ زيد -بالكسر- يكون قاصراً، فإذا فتحت السين، صار بمعنى ستر وغطّى فتعدى إلى واحد، أو بمعنى أُعْطِيَ كُسْوَة، وهو الغالب فيتعدّى إلى اثنين نحو: كسوتُ زيداً جُبَّة[2]. وهذا التغيير سمّاه ابن جني النقل بالمثال[3]. وهذا عند البصريين من باب المطاوعة[4]، فيقال: شَتَره فشَتِر، وكسوتُه الثوبَ فكُسِيَه، فالمطاوعة تنقص المطاوِع عن المطاوَع درجة في التعدية[5].

الثاني: إسقاط الهمزة، نحو: أكَبَّ زيدٌ على وجْهه، فإذا عدّوه قالوا: كَبَّ زيدٌ عمراً على وَجْهِه[6]. ورُدَّ بأنَّ الهمزة في (أكَبَّ) تفيد الصيرورة[7]. وقيل: إنَّ (أكَبَّ) مطاوِع (كَبَّ)[8]، وحكى ابن الأعرابي: كبَّه اللهُ تعالى وأكبَّه بالتعدية[9]، والكثير أنْ يجيء الثلاثي لازماً وبالهمزة متعدياً، ومن النادر مجيء العكس[10].

والثالث: أنْ يكون النقل بغير زيادة ولا تغيير في اللفظ، وإنما يكون بتغيير في التقدير، نحو: شحا فوه أي: انفتح فوه، وشحا فاه، أي: فتح فاه، وفَغَر فاه وفغر فوه[11]. وهذا القسم من الأفعال عند الجمهور يصلح للتعدية واللُّزوم، فتتعدّى بنفسها تارة،

---

(١) ينظر: البسيط: ٤١٨/١- ٤١٩، والكافي في الإفصاح: ٦٤٦/٣، والارتشاف: ٢٠٩٥/٤، والمغني: ٦٨٣، والهمع: ١٥/٥.

(٢) المغني: ٦٨٣.

(٣) الخصائص: ٢١٤/٢.

(٤) ويقصد بها: أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه إمّا بأنْ يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أنْ يصير إلى فعل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، وإنْ كان مما لا يصح منه الفعل. المنصف: ٧١/١.

(٥) ينظر: المغني: ٦٨٣.

(٦) ينظر: البسيط: ٤١٨- ٤١٩، والكافي في الإفصاح: ٦٤٦/٣.

(٧) ينظر: الكشاف: ١٣٩/٤، وشرح الشافية للرضي: ٨٨/١، والبحر المحيط: ٢٩٧/٨.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٤٥٠/٣، ورُدّ بأن ذلك من الغرائب والنوادر؛ فمطاوع كبّ انكبّ. انظر: الكشاف: ١٣٩/٤، وشرح الشافية للرضي: ٨٨/١.

(٩) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة: ٤١٦/٦، وروح المعاني: ٢٠/٢٩.

(١٠) ينظر: الخصائص: ٢١٥/٢، والارتشاف: ٢٠٩٥/٤، والهمع: ١٤/٥، وروح المعاني: ٢٠/٢٩.

(١١) ينظر: الكافي في الإفصاح: ٦٤٧/٣.

وتأتي لازمة تارة أخرى[1].

فهذه جملة المقويات التي توصل الفعل إلى مفعوله، وقد يحتاج الفعل أو ما يشبهه إلى مقوٍّ يوصله إلى الاسم فينصبه مفعولاً معه بواسطة واو المعيَّة، مثل: سِرْتُ والطريق، أنا سائرٌ والنِّيل، فتعدّى الفعل اللازم وما حُمِل عليه إلى المفعول معه بواسطة (الواو)، وكذلك الفعل المتعدّي يتقوّى بالواو، نحو: ما صَنَعْتَ وأبَاكَ، فالعامل في الاسم هو الفعل وما يشبهه بواسطة الواو، وهذا مذهب البصريين[2]، وإنّما افتُقِر إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها[3]. وإنّما نصب ما بعد (الواو) ولم يخفض بها وهي بمعنى (مع)؛ وذلك لأنّها جَرَت مجرى حروف العطف، وحروف العطف غير عاملة جراً ولا غيره.. وهذه (الواو) لازمت محلاً واحداً فلا يتقدم على عامل المصاحب كما تتقدّم (مع) في قولهم: مع الخشبة استوى الماءُ، فلا يتقدّم المفعول معه على الفاعل، فلا يقال: استوى والخشبة الماءُ[4]؛ لأنَّ (الواو) وإنْ كانت بمعنى (مع) فمعنى العطف لا يفارقها[5]، خلافاً لابن جني[6].

أمّا عند الكوفيين فالناصب للمفعول معه الخلاف، إذ الثاني مخالف للأول ممّا اقتضى أنْ يخالف بينهما في الحركة الإعرابية وهو عامل معنوي[7]، واحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنه منصوب على الخلاف، وذلك لأنّه إذا قال: استوى الماءُ والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأنَّ الخشبة لم تكن معوَجة فتستوي،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٥٦، والمقتضب: ٢/١٠٥، والخصائص: ٢/٢١٠، وما بعدها، وشرح الشافية للرضي: ١/٨٧، والمزهر: ٢/٢٣٦، وما بعدها.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٢٩٧، والإنصاف: ١/٤٧٨، وشرح المفصل: ٢/٤٨، وشرح التسهيل: ٢/٢٤٨، وشرح الكافية للرضي: ١/١٥٧.

(٣) ينظر: شرح المفصّل: ٢/٤٨.

(٤) ينظر: سر الصناعة: ١/١٢٧، واللباب: ١/٢٨٢، وشرح المفصل: ٢/٤٨، وشرح التسهيل: ٢/٢٥٢، وشرح الكافية للرضي: ١/٥١٧.

(٥) ينظر: اللُباب للعكبري: ١/٢٨٢، وشرح التسهيل: ٢/٢٥٢.

(٦) ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٣، ورد ابن مالك عليه في شرح التسهيل: ٢/٢٥٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/٣٤، والإنصاف: ١/٢٤٨، والتبيين: ٣٧٩، ٣٨١، وشرح المفصّل: ١/٩٠، ٢/٤٩، وشرح التسهيل: ١/٣١٣.

فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جاء زيدٌ وعمرو» فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف، ثم إنَّ الفعل المتقدّم لا يجوز أن يعمل فيه؛ لأنَّ (استوى) فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء[1] وقد ردّ مذهبهم بأنّه قد ورد العطف بين معنيين متخالفين من نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما بعد (لكن) مخالف لما قبلها، ولم ينصب ما بعدها على الخلاف، وعليه فلا يكون الخلاف موجباً للنصب مع الواو[2]، ثم إن المراد بقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ أنَّ الماء ساوى سطح الخشبة وعاد لها بالارتقاء إليها، وليس المراد استواء الخشبة. أمّا قولهم: إنَّ الفعل اللازم لا يجوز أنْ ينصب هذا النوع من الأسماء، فيرد بأنَّ الفعل تقوّى بالواو فنصب المفعول معه[3].

كما أنَّ الخلاف معنى من المعاني لا تعمل في المفعولات، وعليه فإن الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي[4].

وثمة آراء أخرى في عامل المفعول معه، من ذلك: مذهب الجرجاني بأن الواو هي الناصبة بنفسها[5]. وقد رُدَّ بأنَّ الأَوْلى مراعاة أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقاً لنصبت في: «كُلُّ رجلٍ وضيعتُه».

وذهب الأخفش إلى أنَّ ما بعد (الواو) ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: جئتُ معه. أي على الظرفيّة. وضُعِّف هذا الرأي؛ لأنَّ (مَعَ) ظرف، والمفعول معه في نحو: استوى الماءُ والخشبة ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف[6].

وذهب الزجاج إلى أنّه منصوب بتقدير فعل، والتقدير: استوى الماء ولابسَ الخشبة[7]، واحتج بأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما (الواو). ورُدّ عليه بأن

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٤٨/١، وشرح المفصّل: ٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٥١٨/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٥٠/١، والتبيين: ٣٨٢، وشرح المفصّل: ٤٩/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٥٠/١، وشرح المفصّل: ٤٩/٢.

(٤) ينظر: التبيين: ٣٨٢، شرح الكافية للرضي: ٥١٨/١.

(٥) ينظر: المقتصد: ٦٥٩/١- ٦٦١، وشرح الكافية للرضي: ٥١٨/١، وشفاء العليل: ٤٨٩/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٠/٢، وشرح الكافية للرضي: ٥١٨/١، والارتشاف: ١٤٨٥/٤.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢٤٩/١، والتبيين: ٣٨١، وشرح المفصّل: ٤٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٤٩/٢، والجنى الداني: ١٥٥.

الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف جر بينهما، وإنْ لم يرتبطا إلا بواسطة فلابُدَّ منها، فلذلك يقال: ضربْتُ زيداً وعمراً، فتنصب (عمراً) بـ(ضربت)، كما تنصب به (زيداً)[1]، ثم إنّ الإضمار خلاف القياس[2].

والذي يترجَّح من هذه الآراء رأي البصريين، إذ العمل في الأصل للفعل، فلا يحتاج لتقدير عامل بوجوده، كما أنَّ المعنى به يستقيم.

وإجمالاً فإنَّ الخلاف في هذه المسألة خلاف صوري لا ثمرة له في الاستعمال.

وفيما يتقوّى به الفعل (إلا) الاستثنائية، فينصب المستثنى بواسطتها، وهذا مذهب البصريين[3]. وحجتهم: أنّ الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوّي بـ(إلا)، فتعدّى إلى المستثنى ومثله المتعدي، كما تعدّى الفعل بحرف الجر، إلا أن (إلا) لا تعمل وإنْ كانت معدِّية كما يعمل حرف الجر؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل فهي لم تختص فلا تعمل[4]، ويستدل على ذلك أنّ (غيراً) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة، لمّا كانت مبهمة كالظروف، واتصل بها الفعل بنفسه، وليس ثمَّ ما يصحّ عمله فيها إلا الفعل[5].

وقد يعترض على هذا المذهب بأنه قد تنصب هذه الأسماء وإن لم يتقدمها فعل من نحو قولك: القوم إخوتُك إلا زيداً، وقد أجيب عن ذلك بأمرين:

أحدُهما: أنَّ معنى الفعل موجود وهو أنَّ المعنى: القومُ يناسبونك إلا زيداً.

والثاني: أنَّ الحكم إذا ثبت بعلَّة ثبت في مواضع، وإنْ لم تكن العلة موجودة، طرداً للباب، كما في قولهم: أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، حملاً على تعِدُ، وكذلك: نكرمُ وتكرمُ ويكرمُ، حملاً

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٤٨/١، والتبيين: ٣٧٩، وشرح المفصّل: ٤٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٥١٨/١، والارتشاف: ١٤٨٤/٤، والمساعد: ٥٤٠/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٤٩/١، وشرح المفصل: ٤٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٤٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥١٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣١٠/١، ونسبه ابن عصفور للسيرافي وابن الباذش في شرح الجمل: ٢٥٣/٢.

(٥) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٣٠٣/١، وشرح المفصّل: ٤٨/٢.

على أكرم[1]. ولا يجوز تقديم المستثنى مع (إلا) في أول الكلام من نحو: إلا زيداً قام القومُ، ولا «إلا زيداً ما قامَ القومِ؛ وذلك لأن حرف الاستثناء أُتِي به وصلة للفعل وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله. ثم إنَّ المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، كذلك هنا ويلزم من التقديم عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، وذلك غير جائز[2].

أما الكوفيون فاحتلفوا في ناصب المستثنى، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) نيابة عن (اسْتَثْنى)[3]، وإليه ذهب المبرد[4] والزجاج[5] من البصريين وابن مالك[6].
واحتجوا بأنَّ (إلا) قامت مقام (استثني)، فتقول: «قام القومُ إلا زيداً»، معناه: أستثني زيداً، ثم لا يجوز أن يكون الفعل السابق لـ(إلا) عاملاً؛ لأنه فعل لازم[7].

وردَّ مذهبهم بأنه لا يجوز نصب (غير) في قولهم: «أتاني القومُ غير زيدٍ» فتنصب (غير)، ولا يجوز أن تقدر بـ(أستثني) غير زيد؛ لأنه يُفسد المعنى، وفيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، وإنّما لم يجز ذلك لأنَّ الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار، فإذا أعملت معاني الحروف، فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار[8]، ثم إنه ليس تقدير (إلا) بـ(أستثني) أولى من تقديرها بـ(تخلّف أو امتنع) ونحوها[9]، كما أنه لو كان العامل (إلا) بمعنى (أستثني) كان الكلام جملتين، وإذا أعمل الفعل كان الكلام من جملة واحدة، ومتى أمكن أنْ يكون الكلام جملة واحدة كان أوْلى من جعله جملتين. وأما قولهم: إنّ الفعل المتقدم لازم، فيرد بأنّه قد تعدّى بتقويته بـ(إلا)[10].

---

(١) ينظر: التبيين: ٤٠٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/٢٧٦م٣٦، والتبيين: ٤٠٦- ٤٠٧، وأجاز الكوفيون التقديم.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/١٦١، ونتائج الفكر: ٧٩.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/٣٩٠.

(٥) ينظر: سر الصناعة: ١/١٢٩، والإنصاف: ١/٢٦١، وشرح المفصل: ٢/٧٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧١، وزعم أنه مذهب سيبويه، وينظر شرح ابن الناظم: ٢٩٢.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١/٢٦١.

(٨) ينظر: الإنصاف: ١/٢٦٣، وشرح المفصّل: ٢/٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٥٢.

(٩) ينظر: اللُّباب للعكبري: ١/٣٠٤.

(١٠) ينظر: الإنصاف: ١/٢٦٤، واللُّباب: ١/٣٠٣- ٣٠٤.

وذهب الفراء[1] ومَنْ تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أنَّ (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خفّفت (إنَّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب، اعتباراً بإنّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا).

وردّ هذا المذهب بثلاثة أوجه[2]:

أولها: أنَّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل ظاهر، ولا دليل بحال.

والثاني: أنّه لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين، كما في (لولا) و(كأنَّ)؛ لأنَّ التركيب يحدث معنى لم يكن، وبحدوثه يبطل العمل.

والثالث: أنَّ النصب بـ(إنَّ) فاسد؛ لأنّها إذا نصبت افتقرت إلى خبر، ولا خبر، و(لا) لا تعمل الرفع؛ ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً[3].

والذي يترجح مذهب البصريين، ويؤيّدُهم أنَّ الأصل في العمل للفعل، ثم إنَّ تقوية الفعل له نظائره. فكما أنَّ الفعل تقوّى بواو المعية، وبحرف الجر، فتقويته بـ(إلاَّ) من هذا القبيل.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٦٣/١، واللُّباب للعكبري: ٣٠٣/١، وشرح المفصّل: ٧٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢، وشرح الكافية للرضي: ٨٠/٢.

(٢) ينظر: اللُّباب للعكبري: ٣٠٤/١، والإنصاف: ٢٦٤/١، وشرح المفصّل: ٧٧/٢.

(٣) وينظر آراء أخرى في شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢، وما بعدها، وشرح الكافية للرضي: ٨٠/٢، والتصريح: ٥٤١/١.

٣- تقوية فعل التعجب

الهمزة في (أفْعل) التعجب للتعدية[١]، فيصير بها اللازم أصالة متعدياً في اللفظ، نحو: حَسُنَ زيدٌ، فعل لازم في الأصل، ثم يصير بدخول همزة النقل متعدياً، فتقول: ما أحْسَنَ زيداً، ومثله: ما أجزع بكراً، وما أصبَر خالداً، فإذا كان الفعل -قبل التعجب- متعدياً يصير بعد التعجب لازماً؛ لأنّه يُنْقل إلى (فَعُل) بالضم، فيصير: ضَرَب، ضَرُب، وذلك لأنّ التعجب باب مبالغة مدح أو ذم، وهو لا يكون إلا بعد تكرر ذلك الفعل منه، حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ ينقل إلى (فَعُل)[٢]، فإذا دخلت عليه (همزة) أفْعل صار متعدياً إلى مفعول، تقول: ما أضْرَب زيداً، فإذا تعدّى إلى مفعولين لزم دخول (لام التقوية) على المفعول الثاني، تقول: ما أضْرب زيداً لعمرو، قال ابن جني: «فذا -أي المثال السابق- يدلّ على أنّ (أفْعَل) التعجب لا يبني إلا مِن غير متعد، وهو (فَعُل)، ألا تراه لو كان «أضْرب» هنا منقولاً من «ضَرَب» هذه المتعدية؛ لوجب بعد النقل أنْ يتعدّى إلى مفعولين، فيقول: ما أضْرَبَ زيداً عمراً، أي: جعلته يضربه، فحاجته إلى (اللام) يدل على ضعفه، وأنّه ليس منقولاً من (ضربْتُ) هذه المتعدّية، بل من (ضَرُبْتُ) كقولك «ظَرُفْتُ»[٣]». ومثله: أَضْرِبْ بزيدٍ لعمرو: وردّ بأنه مشكل؛ لأن الهمزة للصيرورة[٤]، ولا يتعيَّن في كُلِّ فِعْل يراد به التعجب أن يكون منقولاً إلى (فَعُل) بالضم، عند ابن مالك[٥]؛ وذلك لوجهين: **أحدهما:** أنَّ فَعِل وفَعَل، كجَزِع وصَبَر، يساويان (فَعُل) في عدم التعدي، وقبول همزة التعدية، فتقدير ردّهما إلى (فَعُل) لا حاجة إليه. **والثاني:** أنّ من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على (فَعُل) وهو المضاعف واليائي العين واللام، نحو: جَلَّ يجِلّ، وعَزَّ يعِزّ، قلّ يقِلّ، واستغنوا في اليائي العين عن (فَعُل) بفعِل نحو: طاب يَطِيب، ولان يَلِين، وأمّا اليائي اللام فاستغنى فيه عن (فَعُل) بفعِل نحو: حيّ وعيّ وغَنَى، فإن قصد التعجب بشيء من هذه الأنواع، أدخلت هذه الهمزة عليها، ولم يقدّر ردّها إلى (فَعُل) لأن فَعُل فيها مرفوض[٦].

---

(١) ينظر: الأصول: ١٠٨/١، والتبصرة: ٢٦٩/١، وشرح المفصّل: ١٤٤/٧.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١٤٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨١/١، وشرح الكافية الشافية: ١٠٩٥/٢.

(٣) الخاطريّات: ٧٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٩٥/٢، ورده أبوحيّان في الارتشاف: ٢٠٧٥/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩/٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

ويتعدّى (أفْعَل) و(أَفْعِل) بإلى، إن كان المجرور المتعلِّق بهما فاعلاً من حيث المعنى، نحو: ما أحَبَّ زيداً إلى عمرو، وما أبغض عمراً إلى بكر، وما أمقت بكراً إلى خالد، وأحبِبْ بزيدٍ إلى عمرو[1]، وإنْ لم يكن فاعلاً في المعنى جر (بالباء)، إنْ كان فعل التعجب مصوغاً من فعل (عَلِم) و(جَهِل)، نحو: ما أعرفني بزيدٍ، وما أجهله بي، وأجْهِلْ بخالدٍ بالنحو[2]، وإنْ كان الفعل متعدياً بحرف جر، فيتعدّى به بعد التعجب، نحو: ما أعَزَّ زيداً عَلَيَّ، وما أزْهَدَ عمراً في الدنيا، وأعْزِزْ بزيدٍ عليَّ، وأزهِدْ ببكر في الدنيا[3].

فإنْ كان فعل التعجب متعدياً إلى اثنين من باب (كسا) اقتصرت على الذي كان فاعلاً، فتقول: ما أكْسَى زيداً، وما أعْطى عمراً[4]، وكذلك إن كان من باب (ظنّ) اقتصرْتَ على الفاعل، فتقول: ما أظنَّني، وما أظْنَّ زيداً، وما أزعمَ عمراً، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما، وتحذف الآخر كذا قال ابن عصفور[5]. وأجاز ابن مالك[6] تعديتهما باللام إلى أحد المفعولين، كقولك: ما أكْسَى زيداً للفقراء الثيابَ، وينتصب الثاني عند البصريين بإضمار وفعل تقديره: يكسوهم الثياب، وكذا يقولون، في: ما أظنّ عمراً لبِشْرٍ صديقاً[7] ويظنه صديقاً، ومذهب الكوفيين أنهما منصوبان بنفس فعل التعجب[8].

وعليه فإنّ (فعل التعجب) عاملٌ ضعيف؛ لذا احتاج إلى تقويته بالهمزة، وباللام، وبالباء.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣، والارتشاف: ٤/٢٠٧٥، والمساعد: ٢/١٥٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣، والارتشاف: ٤/٢٠٧٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣، والارتشاف: ٤/٢٠٧٥، والمساعد: ٢/١٥٩.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٧٥.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ١/٥٨١، والارتشاف: ٤/٢٠٧٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣، ونسبه أبوحيان إلى الكوفيين، الارتشاف: ٤/٢٠٧٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣، والارتشاف: ٤/٢٠٧٦، والمساعد: ٢/١٥٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاةُ ربّي وسلامه على مَنْ بعثه رحمة للعباد، فجمعهم مِنْ بعد الشّتات، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومَنْ تبع هداه إلى يوم المرجع والمعاد.. وبعد.

فقد مَنَّ الله -سبحانه وتعالى- عليَّ بإتمام هذا البحث، والذي كان بعنوان: «ضعف العامل النّحوي أسبابه وآثاره»، عايشته سنين طوال حتى استوى على سُوقِه، فلله الحمدُ والمنّة.

وقد تكوَّن من: مقدِّمة، وثلاثة فصول، فضمّ كُلّ منها عدداً من المباحث، ثم الخاتمة، وفهارس ملحقة به. وبعد الدراسة والبحث ظهر لي عدد من النتائج، تتمثّل فيما يلي:

- ظهر أن بعض الآراء المنسوبة إلى أصحابها تخالف ماثبت في كتبهم من ذلك مانقل عن أبي علي الفارسي قوله بجواز إعماله (إنْ) إعمل (ليس)، وما ذكرهُ في كتابه المسائل البصريات منع ذلك.

- نقل ابن مالك عن سيبويه جواز إعمال (إنْ) إعمال (ليس)، والظاهر من كلام سيبويه في كتابه أنه تحدث عن (إنْ) النافية التي تكُفُّ (ما) عن عملها، كما تكفّ (ما) (إنّ) عن عملها.

- نسب أبو حيان إلى أن السراج إجازته تقديم المفعول به على المصدر، وما وجدته في كتاب أصول النحو يخالف ذلك، إذ يمنع تقدم المفعول على المصدر لأنه من صلته.

- نسب الرضي إلى المبّرد منعه إعمال المصدر المعرّف بأل، ويقدر الناصب مصدراً محذوفاً يدل عليه المصدر المذكور، وفي المقتضب مايخالف تلك النسبة؛ إذ يعمل المصدر المعرّف بأل عمل فعله عند المبّرد.

- مانُسِب إلى المبّرد من جواز توسط الخبر بين أفعال المقاربة المقترنة بـ (أنْ) واسمها نحو: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، فعسى ناقصة والذي ظهر بعد مراجعة رأيه في المقتضب منع ذلك وإعراب (عسى) تامة و(أن يقوم) فاعلها.

- مانُسِب للأخفش من أنه يمنع إعمال (لات) عمل (ليس) فإن جاء بعدها المرفوع فمتبدأ خبره محذوف، أو منصوب فمفعول به لفعل محذوف، وظهر أنّ رأيه في كتابه معاني القرآن يخالف مانُقِل عنه، إذ يوافق مذهب سيبويه القائل بإعمال (لات) عمل (ليس).

- ذكر ابن مالك أن مذهب الخليل حذف حرف الجر قياساً إذا كان مدخوله (أنْ أو أنّ) المصدريتين ومحلهما الجر، والصحيح أنّ محلّهما النّصب عند الخليل.

● لم يعرّف النحاة مصطلح ضعف العامل إنما أشاروا إليه أثناء حديثهم عن العامل، وظهر بعد الدراسة أنّ المقصود به: «حالة يسلب فيها العامل قوة التأثير، فلا يقوى على العمل إلاّ بقيود معيّنة، تختلف باختلاف ذلك العامل».

● لضعف العامل بقسميه أسباب تضعفه، وهذه الأسباب إجمالاً على نوعين: أسباب خاصة بالضعف العارض، وتتمثّل في: تأخّر الفعل عن معمولاته، وكونه فعلاً قلبيًا، وللفصل بينه وبين معمولاته، وكونه فرعًا، ولازمًا، وناقصًا، وجامدًا، وزائدًا.

أما أسباب الضعف الوضعي فتتمثل في: كون العامل حرفًا، وكونه فرعًا، وبسبب التخفيف، والجمود، وكونه معنوياً.

● يضعف الفعل إذا تأخّر عن معموله، فالفعل المؤثّر يعمل فيما قبله على سبيل الجواز لا الوجوب والفعل القلبي من أفعال الظّنّ إذا توسَّط بين معموليه أو تأخّر عنهما يجوز إعماله أيضاً، وكلما تأخّر عن الصدارة كان إهماله أَوْلى.

● حق الأفعال القلبيَّة من (ظنّ) وأخواتها ألا تعمل؛ لأنّ كلّ عامل يدخل على الجملة لا يعمل فيها إلا أنّها عملت تشبيهًا لها بباب (أعطيت) في أنّها أفعال، كما أنّ تلك أفعال وتطلب اسمين كطلبها، وهي لا تعمل في الاسمين إلا بشروط. وتنقسم أفعال هذا الباب إلى متصرفة وجامدة، والجامد منها أضعف من المتصرف.

● يضعف الفعل إذا تقدَّم عليه معموله، وفصل بينهما بفاصل يمنع ما بعده من العمل فيما قبله، خلافًا للفعل القلبي الذي يمتنع إعماله إذا تقدّم وفصل بينهما بفاصل.

• من أسباب ضعف الفعل كونه فرعًا عن فعل آخر، فـ(القول) ينصب مفعولين حملاً على (ظنّ) إذا جرى مجراه في العمل والمعنى؛ لذا لا يعمل إلا بشروط عند غير بني سليم.

• لزوم الفعل سبب من أسباب ضعفه، إذ لا يقوى على نصب المفعول، ولزومه على قسمين: اللازم أصالة ويستدل عليه بأوزان معينة، واللازم بالتضمين: بأن يشرب الفعل المتعدي معنى اللازم فلا ينصب مفعولاً.

• من أسباب ضعف الفعل النّقصان، فهناك أفعال كـ(كان) و(كاد) وبابيهما خالفت سنن الأفعال، وتُسمّى أفعال عبارة، وأفعالاً غير حقيقيّة، وهي لا تعمل في المبتدأ والخبر إلا بشروط، وتتفاوت أفعال هذا الباب فمنها ما يعمل بلا شروط ومنها ما لا يعمل إلا بشروط، كما أنّ منها الجامد والمتصرف، والمتصرّف منها أقوى من الجامد.

• الجمود سبب من أسباب ضعف الفعل وتقييد عمله، إذ يلزم حالة واحدة عند العمل، فلا يتقدّم عليه معموله ولا يفصل بينهما بفاصل، ويتمثل هذا الجمود في صور هي:

الجمود بالحمل كما في (ليس) حملاً في الجمود على (ما) الحجازية. و(عسى) حملاً له على (لعلّ)، و(حبّذا) وما جاء على فَعُل حملاً على (نِعْم وبِئْس).

والجمود العارض بسبب التركيب في نحو (مادام). والجمود بالموقع، وذلك إذا أوقع الفعل موقع الحرف، كأدوات الاستثناء (خلا، وعدا، وحاشا، ولا يكون، وليس) لمّا وقعت موقع (إلاّ) أخذت حكمه.

الجمود وضعًا، كأفعال المقاربة والشروع، و(نعم، وبئس)، و(هَبْ وتعلَّمْ)، وفعل التعجب.

• الأصل في الزيادة للحروف، وقد جاءت الزيادة في الأفعال وهي قليلة، وسبب من أسباب ضعف الفعل، ولا يزاد من الأفعال إلا (كان) إذ كانت فعلاً ضعيفًا لنقصانها، وازدادت ضعفاً بزيادتها، كما أنّ حملها على غير الزيادة إنْ أمكن ذلك أوْلى.

• تأتي الحروف في المرتبة الثانية في العمل بعد الأفعال، فالعامل منها على قسمين: ما يعمل بالأصالة كحروف الجر، وحروف الجزم، وما يعمل بالشبه أو الحمل كـ(ما) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس وهذه الحروف تعمل إذا اختصت، فهناك حروف مختصة

بالاسم كحروف الجر، وحروف النّصب كـ(إنَّ) وأخواتها، و(ما) وأخواتها، وحروف تختص بالأفعال كـ«أدوات الجزم، وأدوات النَّصب».

• تعدُّ الحرفيّة سببًا من أسباب ضعف العامل، فهي تالية للفعل لحروف الجر، وحروف الجزم لأنّها نظير حروف الجر.

• تعد الفرعيَّة سبباً من أسباب ضعف العامل، وهي تكثر في الحروف والأسماء لكونها فرعًا في العمل عن الفعل، وتتفاوت الفرعيَّة فهناك الفرع، وفرع الفرع، فـ(إنَّ) وأخواتها فرع عن الفعل في العمل، و(ما) الحجازيّة وأخواتها فرع عن (ليس)، و(لا) النافية للجنس فرع عن (إنَّ) وهي فرع عن الفعل، والحروف النَّاصبة للفعل فرع في العمل عن الحروف الناصبة للاسم وهي فرع عن الفعل. وكذلك الأسماء فاسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة فروع عن الفعل، وكذا المصدر واسم الفعل واسم التفضيل فهي فروع عن الفعل، أمّا اسم المصدر فهو محمول على المصدر، وكذلك الصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل. كما أن الاسم المضاف فرع في العمل عن حروف الجر، والأسماء الجازمة فرع عن حروف الجزم، وكلّما ازدادت الفرعيّة ازداد العامل ضعفاً، وهذه العوامل لا تقوى على العمل إلا بشروط.

• التخفيف ضرب من الحذف والتغيير يدخل على الحروف كـ(إنّ) وأخواتها، و(رُبَّ) من حروف الجر فيضعف شبهها بالفعل، وتزداد ضعفاً على ضعفها كونها حرفاً وفرعًا عن الفعل.

• الجمود سبب من أسباب ضعف الأسماء العاملة، إذ تبعدها عن مشابهة الفعل، فحقها ألا تعمل كالظرف والجار والمجرور لا يعملان عمل الفعل إلا بشروط تقوي فيها جانب الفعل وكذلك المقادير والأعداد وكنايات العدد والاسم المنسوب إنما عملت بالحمل على المشتقات.

• يضعف العامل كونه معنوياً، ويقصد به نوعان هما:

عوامل معنويَّة تدرج ضمن العوامل اللفظيّة، وإنّما سُمِّيت معنوية لتضمنها معنى

الفعل دون حروفه، كـ«أسماء الإشارة، وحروف التنبيه، والظرف والجار والمجرور».

وعوامل معنويّة ويُراد بها ما يقابل العامل اللفظي، وهي عوامل مقصورة في الذهن فقط، كالابتداء، ورافع الفعل المضارع. وهذا النوع أضعف العوامل على الإطلاق.

● لضعف العامل أثر في الدرس النحوي تمثل في جملة من القواعد هي: التزام الرتبة بين العامل وبين معمولاته، فتلتزم الرتبة بين الفعل الجامد وبين معمولاته، فلا يعمل إلا متقدمًا، ومثله الحروف والأسماء.

● يهمل العامل الضعيف إذا تأخّر الفعل عن معموله وفُصِل بينهما بفاصل يمنع ما بعده من العمل فيما قبله، أمّا إذا كان فعلاً من أفعال الظّنّ فيهمل جوازًا بالتوسط أو التأخّر، ويهمل وجوبًا بالفصل إذا كان متقدمًا على معموليه. ويهمل الفعْل إذا كان فرعًا وفقد شرطًا من شروط إعماله، كإجراء القول بمعنى (ظنّ)، أو حُمِل على الحرف كـ(ليس) أُهْملت حملاً على (ما)، أو كان الفعل زائدًا كـ(كان).

ويُهمل الحرف إذا فقد شرطًا من شروط إعماله كـ(لا) النافية للجنس، و(ما) الحجازيّة وأخواتها، أو كان مخففًا، أو بالحمل على حرف مهمل كـ(إنْ) الجازمة تهمل حملاً على (لَوْ).

وتهمل الأسماء إذا فقدت شرطًا من شروط إعمالها، كأسماء الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، والمصدر واسمه، واسم الفعل، واسم التفضيل. وتهمل الأفعال والحروف والأسماء -على حد سواء إذا كُفّت بـ(ما)، نحو: طَالَمَا، وكَثُرما، وقَلَّما، وبِئْسَما، ونِعِمَّا، وإنَّمَا وكأنَّما، وبعدما وبَيْنَمَا.

● يمتنع أنْ يفصل بين العامل الضعيف وبين معموله، فيمتنع الفصل بين الفعل الجامد وبين معمولاته، فلا يفصل بين فعل التعجب وبين معموله إلا بالظرف والجار والمجرور إذا تعلّقا به، كما لا يفصل بين (ما) التعجبية وبين فعل التعجب بغير (كان) الزائدة، ولا يفصل بين (نِعْم وبئس) وبين مرفوعهما بفاصل ولا بظرف ولا جار ومجرور؛ لأنهما أضعف من فعل التعجب. وكذلك يمتنع الفصل بين الجار وبين مجروره لأنّهما

بمنزلة الشيء الواحد لا ينفك أحدهما عن الآخر، ومثله الجازم والناصب لا يفصل بينهما وبين معمولاتهما؛ لأنّهما أضعف من الجار. كما يمنع الفصل بين الأسماء العاملة وبين معمولاتها إلاّ في الضرورة الشعريَّة.

• ومن آثار ضعف العامل امتناع حذفه وإبقاء عمله، ويكون ذلك في الحروف والأسماء، فحروف الجر لا يجوز حذفها وإبقاء عملها، وما ورد من ذلك على ضَرْبَين: سماعي وقياسي، وكذلك يمتنع حذف الجازم والنّاصب حملاً على الجار، ومثلهما الأسماء العاملة كالصفة المشبهة، واسم الفعل، والاسم المضاف.

• تقوية العامل أثر من آثار ضعفه، واقتصرت تلك التقوية على الفعل المتأخّر عن معموله، والفعل اللازم، وفعل التعجب وما عمل عمل الفعل من الأسماء المشتقة، واسم الفعل، وتمثلت وسائل التقوية في حروف الجر وفي مقدمتها (اللام)، و(الباء)، و(همزة النقل)، و(التضمين) وبـ(واو) المعيّة، و(إلاّ) الاستثنائية، غير أنَّ هناك فرقاً بين تقوية الفعل والاسم، فالفعل يقوى إذا كان متأخرًا فإذا تقدم على معموله لا يحتاج إلى تقوية، بخلاف الاسم فيجوز تقوية الأسماء متقدمة كانت على معمولها أو متأخرة.

• عدم الأخذ بالرأي القائل: إن (اللام) الجارة مقوّية للفعل وما حمل عليه، بل هي زائدة للتوكيد إذ يمكن للعامل الوصول إلى معموله بدونها.

• ظهر أنّ جميع العوامل النّحوية ضعيفة، باستثناء الفعل إذا كان متصرِّفًا مؤثرًا غير مفصول عن معموله، ومتعديًا، وتامًا، وأصليًا، فإذا فقد شيئًا من قوته ضعف.

• تفاوت درجات الضعف بين العوامل، فعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، والعوامل المعنويَّة أضعف من العوامل اللفظيَّة، كما أنّ بعض الأفعال أضعف من بعض الأسماء العاملة، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله متقدمًا ومتأخرًا وظاهرًا ومحذوفًا، بخلاف الأفعال الجامدة، فهي لا تعمل إلا متقدِّمة، فيمتنع تقدّم معمولاتها عليها، أو الفصل بينهما.

• قد يرد على العامل أكثر من سبب يضعفه نحو (كان) ضعف لكونه فعلاً ناقصًا،

كما يزداد ضعفاً بالزيادة، وكذلك إذا استعمل للاستثناء فيصير جامداً، ومثله (ليس) فهو فعل ناقص وجامد، ويزداد ضعفاً إذا استعمل للاستثناء.

• تتفاوت الحروف فيما بينها قوّة وضعفاً، فأقواها حروف الجر، تليها الجوازم، وأضعفها عوامل نصب الأفعال.

وكذلك الأسماء العاملة فأقواها اسم الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة، إذ تعمل ظاهرة ومضمرة ومتقدمة ومتأخرة وأضعفها الأسماء الجازمة، من حيث إنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء.

• ترجيح آراء البصريين في جُلّ المسائل، كترجيح مذهبهم في إعمال (كان) وأخواتها الرفع والنصب، وفعليَّة (أفعل) التعجب، ونِعْم وبِئس، وإعمال صيغ المبالغة، وعدم إعمال اسم المصدر، وإعمال (أنْ) المضمرة بعد (واو) المعيّة، و(فاء) السببيّة، ومجيء (إلا) الاستثنائية مقويّة للفعل.

• ترجيح آراء الكوفيين في بعض المسائل، كإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، ومجيء (ليس) حرف عطف، ومنع تقدم خبر (ليس) عليها.

وبعد.. فقد تبين أهميّة مصطلح ضعف العامل بصفة خاصة، والعامل عامة وأثر ذلك في الحفاظ على قواعد اللغة العربية.

فجزى الله تعالى علماءنا خير الجزاء..

وآخر دعوانا أنِ الحمد للهِ ربِّ العالمين..

الفهارس الفنيَّة

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبويَّة الشريفة والأثر.

٣- فهرس الأمثال وأقوال العرب.

٤- فهرس الشواهد الشعريَّة

٥- فهرس الأرجاز.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات القرآنية

السورة / الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	١١٨	٥٠
(يوسف)		
﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	٢٠	٣٢٠
﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾	٣١	٨٤
﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	١١٣
﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٣٥٧
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	٣٥٦
(إبراهيم)		
﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾	١٠	١٨٤
﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾	١٠	٢٩٧
﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾	٣١	٣٤٧
﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾	٤٧	٣٣٨
(الحجر)		
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	٢	٢٥٨
(النحل)		
﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾	٣٠	٦١
(الإسراء)		
﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾	٨	٥٣
﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	٢٨
﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	٥٣	٣٤٧
﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ في قراءة	٧٦	٣٠٨
﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾	٧٩	٧٥
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	١٩٧
(الكهف)		
﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾	٧	٣١

السورة / الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	١٢	٢٦
﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	١٨	١٣٢
﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾	٢٨	٤٤
﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾	٢٩	٦١
﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾	٢٩	٦٧
﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	٣٩	٣٠٠
﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾	٤٤	٢٣٣
﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	٥٠	٦١-٣١٦-٣٢١
﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾	١٠٨	١٥٥
(مـــريم)		
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٢٦	٢٩٨
﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	٢٧٥
﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	٥٠-٦٩
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	٣٢-٣٣
(طـــه)		
﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾	١٥	٩١
﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾	٧١	٢٦
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ في قراءة	٨٩	١٢٦-١٧٩
﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾	٩١	٥٠
(الأنبيـاء)		
﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾	٥٧	٩٧
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾	٦٥	٢٧
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾	٧٨	٣٥٨
﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾	١٠٩	٢٦
﴿أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾	١١١	٢٧

٢- فهرس الأحاديث والآثر

٣ - فهرس الأمثال وأقوال العرب

المثـــــــل	الصفحة
• «العاشية تهيجُ الآيية»	٤٨
• «الكلابُ على البَقَرِ»	٤٨
• «لَيْتَ القِسِيَّ كلَّها أرْجُلا»	١٠٥
• «ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ»	١١٤

٤- فهرس الأبيات الشعرية

البيت الشعري	الصفحة
(الهمزة المفتوحة)	
إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيســـة يومـــاً يَلقَ فـــيهـــا جـــآذِراً وظبـــاءَ	١٠٣
لَنْ مـــا رأيْتَ أبا يزيدِ مـــقـــاتِلاً أدعَ القـــتـــالَ وأشْـــهَـدَ الهـــيـجـــاءَ	٣٢٦
(الهمزة المضمومة)	
فَـــذَاكَ ولَـمْ إذا نـحنُ امـــتَـــرينَا تَـــكُـنْ فـــي الـنـــاس يُـدرِكُـكَ المِـرَاءُ	٣٢٤
(الهمزة المكسورة)	
رُبَّمـــا ضَـــرْبَةٍ بســـيفٍ صـــقـــيـلٍ دُونَ بُصْـــرَى وطَعْـنَـةٍ نَجـــلاءِ	٢٥٩
(الباء المفتوحة)	
سِيري أُمَـامَ فإنَّ الأكثـرين حصَى والأكـــرَمينَ إذا مـــا ينسَـــبُـون أبَا	٣٢٩
هيـفـــاءُ مُـقْـبِلةً عـجـزاءُ مُـدْبِرةً مـحطوطةٌ جُـدِلَتْ شَنْبَـاءُ أَنْيَـابَا	١٤٧
فـــمـــو شكَةٌ أرضُنَا أنْ تَعـــودَ خـلافَ الأنـيسِ وحُـوشـــاً يَبَـــابَا	٥٢
فَلمَّـــا يبـــرحُ اللَّبـــيبُ إلى مَـــا يُورِثُ المجـدَ داعِـيـاً أو مُـجـيـبَـا	٢٥٤
ومـــا الـدهـرُ إلا منجنوناً بأهْلِهِ ومـا صـاحِبُ الحـاجـاتِ إلا مُعَـذَّبَا	٢٩٢

الصفحة	البيت الشعري
٢٦٠	أخٌ مَاجِدٌ لم يُخْزِنِي في يَوْمِ مَشْهَدٍ كمَا سيفُ عمروٍ لم تَخُنْه مَضَارِبُهُ
٣٤٣	ومـا زُرْتُ ليلى أنْ تكونَ حَـبِـيـبَـةً إلـيَّ ولا دَيْنٍ بَهَـــا أنا طَالِبُـــهْ
٦١	.... فنِعْمَ أخـو الهَـيْـجَـا شِـهَـابُهَـا
	(الباء المكسورة)
٨٩-٣٢٣	سَــــرَاةُ بـنـي أبـي بـكـر تـسَـــامَـى على -كَـان- المسَـوَّمَـةِ العِـرَابِ
٣٨	إذا مـا جَرَى شـأوَيْنِ وابْتَلَّ عِطْفُـه تـقُـول: هـزيزَ الـرِّيحِ مَــرَّتْ بأَثْأبِ
٩٠	الآنَ قَـرَبْتَ تهْـجُـونَا وتَشْـتِـمُنَا فـاذْهَبْ فـمـا بكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ
١١٨	كُنْ لي شـفـيـعـاً يَوْمَ لاذو شَفَـاعَةٍ بِمُـغْنٍ فـتـيـلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ
١٥٦	وَقَـدْ وعَـدْتُكَ مَـوعـداً لو وَفَتْ بِهِ مـواعـيـدُ عُرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بيَـثْـرِبِ
١٦٢	عَلَى حينَ ألْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهمْ فَنَدْلاً زُرَيقُ المَالَ نَدْلَ الثَّـعَـالِبِ
١٥٢	يُحَـايِي به الجَلْدُ الذي هو حَـازِمٌ بِضَـرْبَةِ كَـفَّـيْـهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ
٣٠٢	إنَّ مَنْ لامَ في بني بِنْتَ حَـسَّـا نَ أَلُمْهُ وأَعْـــصِـــهِ فـي الخُطُوبِ

البيت الشعري	الصفحة
أعـــاذِلُ قُـــولي مَـــا هَويتِ فــإنّي كــثــيــراً أرَى أمْــسَى لَدَيْكِ ذنوبي	٩٠
ولـو أرادَتْ لقـــالَتْ وهـي صــادقَــةٌ إنَّ الرِّيـاضَــةَ لا تُنْصِــبْكَ للشّـيْبِ	١٠٣
إذِنْ -والـلـه- نَرْمِــيَــهُمْ بحَــرْبٍ تشـيبُ الطفلَ مِنْ قَـبلِ المَشِـيبِ	٣٠٧
(التاء المفتوحة)	
فَزَجَجْتُهَا بمِزَجَّـــةٍ زَجَّ -القلوصَ- أبي مَزَادَة	٣٣٦
(التاء المضمومة)	
رُبَّمَـــــا أوْفَــــيْتَ فـي عَلَـم تَـرْفَــعَنْ ثَوْبـي شَـــمَـــالاتُ	٢٥٧
(التاء المكسورة)	
يَـرَى أرْبَاقَـــهُـم مُـــتَـــقَلِّديهَـــا كَـمَا صَدِىءِ الحَـديدُ على الكُمَاةِ	١٣٨
عَـلامَ تقـولُ الرُّمْحَ يُثْقُل عـاتِقي إذا أنـا لم أطْعُنْ إذا الخــيـلُ كَــرَّتِ	٣٧
ومـا كُنْتُ أدْرِي قـبل عَـزَّ مـا البُكَا ولا مُـوجِـعَاتِ القَلبِ حَـتَّى تَولَّتِ	٢٥٠
حَــنَــتْ نَــوارُ ولاتَ هُــنَّـا حَــنَّــتِ وبَـدَا الـذي كــــانت نُوارُ أجَنَّتِ	٢٩٦
(الدال المفتوحة)	
مـا كـان أسْـعَـد مَنْ أجـابَكَ آخِـذاً بِهُـداكَ مُـجـتنبـاً هـوى وعَنَادَا	٨٩-٣١٧

البيت الشعري	الصفحة
في غرفة الجنّة العليا التي وَجَبَتْ لهم هناك بسعيَ كانَ مشكورِ	٨٩
أبَحْنَا حَيّهُم قتلاً وأَسْراً عدا الشمطاءِ والطفلِ الصّغيرِ	٨٢
(السين المفتوحة)	
أكَرَّ وأَحْمَى للحقيقةَ مِنْهُمُ وأضْرَبَ مِنّا بالسُّيُوفِ القوانِسَا	١٦٩
(السين المكسورة)	
أَزْمَعتِ يأساً مبيناً مِنْ نوالِكم ولَنْ تَرى طارِداً للحُرّ كاليَأْسِ	١٥٢
كي لتقضيني رُقَيَّةُ ما وعَدتْني غيرَ مُخْتَلسِ	١٢٨
أعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيْدِ بَعْدَ ما أفنانُ رأسِك كالثّغامِ المُخْلِسِ	٢٦٣
(الطاء المكسورة)	
فَحُورٍ قَدْ لهَوتُ بهنَّ عينٍ نَواعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّياطِ	٣٤٤
(العين المفتوحة)	
أكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عَنّي وبَعْدَ عطائِكِ المائةَ الرِّتاعَا	١٦٥
فقالتْ: أكُلَّ الناسِ أصبحت مانِحاً لِسَانك كيما أن تغُرَّ وتخدَعَا	١٢٨
فَمَنْ نَحنُ نُؤمِنْهُ يبتْ وهو آمنٌ ومَنْ لا نجِرْهُ يُمْسِ منّا مُفَزَّعَا	٣٣٩

البيت الشعري	الصفحة
صَـدَّقت قـائلُ مـا يكونُ أحقّ ذا طفـلاً يَبُـدّ ذوي السِّـيـادةِ يافِـعَـا	٨٩
لَقَـدْ عَـذَلتني أمُّ عـمـرو ولَمْ أكُنْ مَـقـالَتـهـا مـا كُنْتُ حـيًا لأسْمَـعَـا	٢٢٧
لَقـد علمتْ أولَى المُغـيـرةِ أنَّني كررتُ فلم أنْكُل عن الضَّربِ مِسْمَعَا	١٦٢
قَـد جـرَّبُوهُ فـمـا زادَتْ تجـاريبُهُم أبَا قُـدامَـةَ إلا المجـدَ والـفَنَعَـا	١٥٦
(العين المضمومة)	
لَمْ أرَ مـثلَ الخـيـرَ يتـرُكُـهُ الفـتى ولا الشّـرّ يأتيـه الـفـتى وهـو طائعُ	٣٥٥
إذا قـيل: أيّ النّاسِ شـرُّ قـبـيلةٍ أشـارتْ كُليْبٍ بـالأكُفِّ الأصـابعُ	٣٤١-٣٤٣
إذَا أنْتَ لم تَنْفعْ فَـضُـرّ فـإنَّمـا يُرجّى الـفـتى كـيـمـا يضُـرُّ ويَنْفَعُ	١٢٧
وأمْـسُـوا بـهـا ليل لو أقـسـمـوا على الـشـمـس حَـوْلين لم تـطلُعُ	٢٩٨
تُمَلُّ النّدامَى مـا عَـدَاني فـإنّني بِكُلِّ الـذي يَهْـوَى نديمي مُـولَعُ	٨٣
أتجْـزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِـمـامُـهَـا فَـهـلاّ الـتـي عن بين جنبَـيْك تَدفَعُ	٢٢٠
فـإنْ يَكُ جُـثـمـاني بأرضٍ سِـواكُمُ فـإنّ فُـؤادي عندَكِ الدَّهْرَ أجْـمَعُ	١٨٥

الصفحة	البيت الشعري
٢٧٤	إذا مُتّ كان النّاسُ صِنْفان شامتٌ وآخـرُ مُـتْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ
٥٣	ولَوْ سُئِلَ النّاسُ التراب لأوْشَكُوا إذا قيل: هاتوا أنْ يملُّوا ويَمْنَعُوا
	(العينِ المكسورة)
٤٩	وكُـونـي بـالمكارمِ ذكـريـنـي ودلـي دلَّ مـاجـدةٍ صَنَاعِ
٢٨٨	لا نَسَبَ اليـومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَـرْقُ على الرَّاقِعِ
	(الفاء المضمومة)
٢٩٤	وقـالوا نعـرَّفُـهـا المنازلَ من مِنىً ومـا كُلُّ مَنْ واقى مِني أنا عـارفُ
١١٤-٢٩٣	بـني غُـدَانَةَ مـا إنْ أنتُمُ ذَهبـاً ولا صـريفـاً ولكن أنتُمُ الخَـزَفُ
٣٣٥	تسقي امتياحاً ندى المِسْواكَ ريقتِها كَـمـا تـضـمَّن مـاءُ المزنةِ الرَّصَفُ
٢٦٥	فبينما نسوسُ الناسَ والأمـرُ أمْرُنا إذا نحنُ منهم سُـوقـة نتنصَّفُ
	(القاف المضمومة)
٦٣	يُوشِكُ مَنْ فَـرَّ مِنْ مَنيْـتِـه في بعضِ غَـرَّاتِهِ يُوافِـقُـهَـا
	(القاف المكسورة)
٥١	فـواللهِ لـولا تَمْرُه مـا حـبـبـتـه ولو كـان أدنى مِنْ عُبَيـدٍ ومُشْرِقِ

الصفحة	البيت الشعري
	(الكاف المفتوحة)
٧٨	فـقلْتُ: أجِـرْني أبَا مَـالك وإلا فـهَـبْنِي أمـرأ هَـالِكَا
٨٢	خَـلاَ اللهُ لا أرْجُـو سِـوَاكَ وإنَّمـا أعُـدُّ عِـيالـي شعـبـة مِنْ عِـيالِكَا
	(اللام الساكنة)
١٦٢	ضَـعـيفُ الـنِّكايةِ أعْـداءَه يخـالُ الفِـرار يُراخي الأجلْ
٢٩٩	لَوْ يَشَـأْ طارَ بِـهِ ذُو مَـيْـعَـةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْـدٌ ذُو خُـصَلْ
٧٢-٢٧٣	وإذا أُقْـرِضْتَ قَـرْضـاً فـاجـزِهْ إنـمـا يجـزي الفـتى لـيسَ الجـمَلْ
	(اللام المفتوحة)
٣٤٦	مـحـمـدُ تَفْـدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْس إذا مـا خِـفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَـالاَ
٨٥	رأيْتُ الـنّاسَ مـا حَـاشاَ قـريشاً فـإنّا نحنُ أفـضلُهم فِـعَـالاَ
١٧٨	بـأنْـكَ ربيعٌ وغـيـثٌ مَـريعُ وأنْك هُنـاكَ تكونُ الـثِّـمـالاَ
١٢٤	إنِ المرءُ مـيـتـاً بانقـضـاءِ حـيـاتِهِ ولكنْ بأنْ يُبـغـى عليـه فـيُـخْـذَلاَ
١٤٠	أخـا الحـربِ لبّـاساً إليـهـا جلالَهَا ولـيس بـولاّجِ الخـوالِفَ أعْـقَـلا

البيت الشعري	الصفحة
ألا إنَّ ظُلْمَ نفسِهِ المرءُ بيّنُ إذا لم يصُنْها عن هوى يَغْلِبُ العَقْلا	١٦١
أقيمُ بدارِ الحَزم مادامَ حَزْمُهَا وأحْرِ- إذا حَالتْ- بأنْ أتحوّلا	٣١٧
على أيّ بعدما قَدْ قَضَى ثلاثون -للهجر- حَوْلاً كَمِيلا	٣٣٢
فَلَم أرَ مِثلَها خُبَاسَةَ واحدٍ ونهْنَهتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفْعَلَهُ	٣٥٠
(اللام المضمومة)	
ألا كُلُّ شيء ما خلا اللهُ باطِلُ وكُلُّ نعيم لا محالةَ زائِلُ	٨٣
فلا تَلْحَني فيها فإنّ بحبّها أخاك مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهُ	٢٢٢
فقلت: تَعلَّمْ أنّ للصّيد غِرّةً وألا تُضَيّعها فإنّك قاتِلُهْ	٧٨
فقلْتُ اقْتُلُوها عنكمُ بمِزَاجِهَا وحُبَّ بِها مَقْتولة حين تُقْتَلُ	٦٣
وأحْبِسها مادامَ للزيتِ عاصِرٌ وما طاف فوق الأرضِ حافٍ وناعِلُ	٢١٢
ولا عَيْبَ فيها غير أنّ سَريعَهَا قطوفٌ وأنْ لا شيء مِنْهُنّ أكْسَلُ	٢٢٩
هي الشفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بِهَا وليس منها شفاءُ الداءِ مَبْذُولُ	٢٧٣

الصفحة	البيت الشعري
٣٢٢	مُـخَلَّقَـةٌ لا يُسْـتطاعُ ارتقـاؤها وليس إلى -منهـا- النُّزولِ سـبـيلُ
٣٢١	فَـبَــادَرْنَ الدِّيارَ يَزِفْنَ فـيــهـا وبِئسَ من المليــحــات البَـديِلُ
٢٤٤	أرجــو وآمُلُ أن تَدْنُو مــودَّتُهَــا ومــا إخــالُ لدينا مِنْك تنويلُ
٣٣٤	كَـمَـا خُطَّ الكتــابُ بكفٍّ يومــاً يَهُـــــودِيٍّ يُقَـــــارِبُ أو يُزِيـلُ
٣٠٦	لئِنْ عادَ لي عبدالعزيز بمثْلِهَا وأمْكَنَنِي منهــا إذن لا أُقِــيلُهَــا
٨٨	أنْتَ تكونُ مــاجِــدٌ نبــيلُ إذا تـهـبُّ شَــــمْـــــألُ بَلِيلُ
	(اللام المكسورة)
٦١	فَنِعْمَ ابْنُ أختِ القوم غيـرَ مُكَذَّبٍ زهيـرٌ حسامٌ مُفـردٌ مِنْ حَمَائِلِ
٨٩	ولبْستُ سِـرْبالَ الشـبـابِ أزورُهَا ولنِعْمَ -كان- شـبـيـبـةُ المُحْتَـالِ
١٨٠	عَلِمُــوا أنْ يُؤمَّلُونَ فَــجَــادُوا قَـبْل أنْ يُسْــألُوا بأعْظَمِ سُـؤْلِ
٦٦٠	حَبَّذا الصَّبْرُ شيمةَ لامرئٍ را مَ مــبـــاراة مُـولَعٍ بالمَعَــالي
٢٩٦	لاتَ هَنَّا ذِكْرى جُـبَـيْـرَةَ أمْ مَنْ جــاءَ منهـــا بطائِفِ الأهْوَالِ

البيت الشعري	الصفحة
رُبَّمـا تكرهُ النّفـوسُ مِنَ الأمْـرِ لَهُ فَـرْجَـةٌ كَـحلِّ العِـقَـالِ	٢٥٧
وليلٍ كموج البحرِ أرْخَى سُدُولَه عَلَيَّ أنواعِ الهُـمُـومِ ليـبـتَلِي	٣٤٤
أرُوح ولم أُحْـدِثْ لليلى زِيارةً لبِـئسَ إذنْ راعِي المودَّةِ والوَصْلِ	٣٢١
صِـعْـدَةٌ نابِتَـةٌ في حـائرٍ أينمـا الريحُ تُمـيِّلْهـا تَمِلِ	٣٣٩
بينمـا نحن بالأراكِ مـعـاً إذْ أتى راكِبٌ على جَـمَلِهْ	٢٦٤
فَأَضْحَت مَغانيها قِفَاراً رُسُومُها كأنْ لَم سِوَى أهْلٍ من الوحشِ تُؤْهَلِ	٣٢٤
فمثلك حُبْلى قَدْ طَرقْتُ ومُرْضِع فألْهَيتَها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ	٣٤٤
عَـدُوّ عـينيك وشـانيـهـمـا أصـبحَ مَـشْـغُـولٌ بمشـغُـولِ	٩٠
فَرِشْني بخير لا أكونَنْ ومِدْحَتي كناحِتٍ يوماً صخرةٍ بِعَسِيلِ	٣٣٥
بِضَـرْبٍ بالسّيـوفِ رُءُوسَ قَـوْمٍ أزَلْنَا هَامَـهُنَّ عن المقِـيلِ	١٦١
(الميم المفتوحة)	
وقـال نبيّ المسلمين تقـدَّمُـوا وأحْـبِبْ -إلينا- أنْ تكونَ المُقَـدَّمـا	٣١٧

الصفحة	البيت الشعري
٣٦	أجُـــهَـــالاً نقــول بـنـي لؤي لعــمــرُ أبيك أم مــتــجــاهلينا
٣٥٩	فَلَمَّـــا أنْ تـوافَـــقْنَا قليـــلاً أنَخْنَا للكَلاكِلِ فـــارتَـمَــيْنَا
	(النون المضمومة)
١٥٤	وبعضُ الحِلْم عِنْد الجَـــهْـــ ـــلِ للذلّة إذْعـــانُ
٥٠	صــاح شــمِّــرْ ولا تزلْ ذاكِــرَ المَوْ تِ فنســيــانُهُ ضَـــلالٌ مُـــبينُ
٢٧٠-٢٧٢	فأصْبَحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليس كُلّ النوى يُلْقي المَســاكينُ
	(النون المكسورة)
٣٣٧	يَطُفْنَ بِحـــوزيٍّ المراتع لم تُرَعْ بواديه مِنْ قَــرْع القِــسيِّ الكنائِنِ
٣٢٢	إنَّ عَمْراً لا خَيرَ في -اليوْم- عمرو إنَّ عَـــمْـــراً مكَثِّـــرُ الأحـــزانِ
٧٥	وليس نفسٌ أقُــولُ لهـــا إذَا مَـــا تُنَازِعُني لعلّي أو عَـــسَــانِي
١٨١	وصـــــدرٌ مـــــشـــــرق اللَّون كـــأنْ ثـديـيـــه حُـــقّـــانِ
٣٥٥	لو أنّ طبـــيبَ الإنس والجنّ داوَيا الذي بي من عـفـراءُ مـاشـفـيـانِي

البيت الشعري	الصفحة
كـــلا يَـوْمَـيَ طَـوَالَـةَ وصـلُ أرْوَى ظَـنُـونٌ آن مُـطَّـرَحُ الـظُّـنُـونِ	١٨٦
حـاشـا قـريشـاً فـإنَّ اللـهَ فـضَّلَهم علـى البـريّة بالإسـلام والـديـنِ	٨٦
إنْ هُوَ مـسـتـو ليـاً على أحـدٍ إلا عـلـى أضـعـفِ المجـانين	١٢٤
(الهاء المفتوحة) أحـجّاجُ لا تُعْطي العُصَاةَ مُنَاهُمُ ولا اللهُ يُعْطي للعُصَاةِ مُنَاهَا	٣٥٩
(الياء المفتوحة) وقلَّتْ سَـوادَ القَلْبِ لا أنا باغِـيـاً سِوَاها ولا عَنْ حُبِّهـا مُتـراخِـيـاً	١١٦-٢٩٥
تَعَـزَّ فـلا شيءٌ على الأرْض باقـيـاً ولا وَزَرٌ ممّا قَـضَى اللهُ واقِـيـاً	١١٨
فـمـتـى واغِلٌ يَنُبْـهُم يُحَـيُّـو هُ وتَعْطِفْ عليـه كـأسُ السَّـاقِي	٣٣٩
(الألف اللينة) على مثل أصحاب البَعُوضَة فاخْمُشي لك الويلُ حرّ الوجه أويْبك مَنْ بَكى	٣٤٧

٥- فهرس الأرجاز

الصفحة	البيت الشعري
	(النون المكسورة)
٣٣٠	لأكلـةٌ مِـنْ إقْـطٍ وسَـمْنِ ألْيَنُ مَـسًّا في حَـشَـايا البَطْنِ من يثـربيَّـاتٍ قَـدادٍ خُـشْنِ
٤٣	قـدْ جَـعَل النُّعـاسُ يغْـرَنْدِيني أدْفَـعُـهُ عَنِّي ويَـسْـرَنْدِيني

٦- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- التذييل والتكميل في شرح تسهيل ابن مالك لأبي حيّان، المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم (٦٠١٦ نحو).

- شرح السيرافي على كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي -مصورة عن دار الكتب والوثائق القومية بمصر، برقم (١٣٧/ نحو).

- دراسة نظريّة العامل في النّحو العربي لمصطفى بن حمزة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب: ١٩٨٣م/ ١٩٨٤م.

- شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرّماني، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، قسم اللُّغة العربيّة- جامعة أم القرى: ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.

- العامل وأثره في النّحو العربي، دراسة لغويّة نحويّة قرآنية لمنيرة سليمان علي العلولا، رسالة ماجستير- كليّة التربية للبنات بالرياض - ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- العوامل النّحويَّة غير الملفوظة، لسعيد بن محمد بن عبدالله آل يزيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة: ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.

ثانياً: المطبوعات:

(أ)

- ائتلاف النُّصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق: د.طارق الجنابي، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٧هـ.

- أبحاث في اللُّغة العربيّة، داود عبده، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.

- ابن طلحة النّحوي، حياته- آثاره- آراؤه، للدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، ١٤١٩هـ.

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد بن محمد الدمياطي البناء، تصحيح: علي محمد الضبَّع، بيروت: دار الندوة الجديدة، بدون تاريخ أو طبعة.

- إحياء النّحو، لإبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، القاهرة.

- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وشرح: د.رجب عثمان محمد، ومراجعة: د.رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، القاهرة.

- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النّحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- أسرار العربيّة، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- الأشباه والنّظائر في النحو، لجلال الدين السُّيُوطي، تحقيق: عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، المكتبة الفيصلية، بدون تاريخ أو طبعة.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لعبدالله بن السيِّد البطليوسي، تحقيق وتعليق: الدكتور حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، الناشر: دار المريخ، الرياض: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل السّرّاج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب، للدكتور: تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة، العراق، وزارة الثقافة والإعلام بغداد: ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النّحاس، تحقيق: د.زاهد غازي زاهد. الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيِّد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان- بيروت: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- الأفعال، لابن القطاع، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وضبطه وصححه وشرحه: د.أحمد سليم الحمصي، د.محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٨م.

- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ أو طبعة.

- أمالي السهلي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة ٢٠٠٢م.

- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، دار الكتب، بيروت: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبوإبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الانتصار لسيبويه على المبِّرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق: د.زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن ابن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام الأنصاري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة بدون تاريخ.

- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق د. موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي- مطبعة العاني، بغداد: ١٩٨٢م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النّفائس، بيروت: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(ب)

- البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه د.زكريّا عبدالمجيد النوني، د.أحمد النجولي الجمل، وقرظه: د.عبدالحي الفرماوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- البديع في علْم العربيّة، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السّعادات مجدالدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د.صالح حسين العايد، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلميّة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٠هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي البستي، تحقيق: د.عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، للحافظ جلال الدِّين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، بدون تاريخ أوطبعة.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(ت)

- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، الطبعة الأولى، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة الفيصلية، بدون تاريخ أو طبعة.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، حقّقه وعلّق عليه: د.زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ أو طبعة.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د.عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- التخمير (شرح المفصل)، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- تذكرة النُّحاة، لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، بدون تاريخ أو طبعة.

- التعليقة على كتاب سيبوية، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: د.عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- تعليق القرائد على تسهيل الفوائد، للشيخ محمد بدرالدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د.محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدًى، الطبعة الأولى، نشر الجزءان: الأول والثاني، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، والجزءان: الثالث والرابع سنة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، والجزءان: الخامس والسادس سنة: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، والجزءان السابع والثامن سنة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- التهذيب الوسيط، لسابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: د.عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: د.يوسف أحمد المطوّع، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، بدون طبعة.

- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(ج)

- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: د.علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة- بيروت، ودار الأمل: إربد- الأردن: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- جمهرة الأمثال، للشيخ أبي هلال العسكري، الطبعة الأولى، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، والطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- جواهر الأدب في معركة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق: د.حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(ح)

- حاشية الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- حاشية الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنّي، المطبعة البهيّة بمصر، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- حاشية الخضري، لمحمد الدمياطي الشهير بالخضري، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، المكتبة الفيصليّة، مكة المكرمة، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- حاشية الشيخ ياسين علي التصريح، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، للشيخ يس الحمصي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح: د.عبدالعال سالم مكرم، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة- بيروت: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(خ)

- الخاطريات، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، حققه وعلّق عليه: علي ذوالفقار شاكر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: الشيخ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- الخصائص، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النّجار، الطبعة الثانية، الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- الخلاف بين النّحويين: دراسة- تحليل- تقويم، للدكتور السيد رزق الطويل، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(د)

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، دار الحديث، دون تاريخ أو طبعة.

- درة الغوّاص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي: ١٩٩٧م.

- الدرس النحوي في بغداد، للدكتور مهدي المخزوني، مطبعة السّعدون، بغداد، ١٩٧٤م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشره: جوستاف جرونياوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة الدكتور: إحسان عباس، بيروت: ١٩٥٩م.

- ديوان أبي طالب بن عبدالمطلب، جمع أبي هيفان عبدالله بن أحمد، الطبعة الحيدريّة، النجف، ١٣٥٦هـ.

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- ديوان الأقيشر الأسدي أخباره وأشعاره، جمع وتحقيق: الطيّب العشاش، مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، العدد الثامن، ١٩٧١م.

- ديوان أميّة بن أبي الصلّت، جمعه: بشير يموت، الطبعة الأولى، بيروت: ١٩٣٤م.

- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د.محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت: ١٩٦٠م.

- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: د. حسين نصّار، الطبعة الثانية بالقاهرة: ١٩٦٧م.

- ديوان حاتم الطائي، (ضمن كتاب خمسة دواوين العرب)، المكتبة الأهليّة، بيروت، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- ديوان حسّان بن ثابت، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، بمصر: ١٣٣١هـ.

- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكّيت، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، بالقاهرة: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، تصحيح: وليم بن الورد ليبزج: ١٩٠٣م.

- ديوان زيد الخيل، صنعه: نوري حمودي القيسي، النّجف، العراق، ١٩٦٨م.

- - ديوان الشماح بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

- ديوان طرفة بن العبد، بعناية: مكس سلفسون، شالون، ١٩٠٠م.

- ديوان الطرماح بن حكيم، تحقيق: د.عزية حسن، دمشق، ١٩٦٨م.

- ديوان العبّاس بن مرداس، جمعه وحققه: د.يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح وتحقيق: د.حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٧م.

- ديوان عبيدالله بن قيس الرُّقيات، تحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م.

- ديوان عدي بن زيد العبادي، جمعه وحققه: محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٥م.

- ديوان علقمة بن عبدة (علقمة الفحل)، تحقيق: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، حلب، ١٩٧٠م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، نشرته: دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م.

- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، صنعه: هاشم الطعان، بغداد، ١٩٧٠م.

- ديوان عمرو بن قميئة البكري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلة (١١)، ١٩٦٥م.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

- ديوان القطامي، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، بيروت، ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٢م.

- ديوان كثير عزّة، جمعه وحققه: د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

- ديوان ليلى الأخيليّة، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، بغداد، ١٩٦٧م.

- ديوان مالك بن الريب، نشره: د.نوري حمودي القيسي، ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (١٥)، ج١، ١٩٦٩م.

- ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة، جمع وتحقيق: ابتسام مرهون الصفار، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبدالستار أحمد فرّاج، القاهرة، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، صنعه الدكتور: نوري حمودي القيسي، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٢م.

- ديوان مزاحم العقيلي: ماتبقى من شعر مزاحم العقيلي، جمعه: كرنكو، لندن: ١٩٢٠م.

- ديوان النابغة الذبياني، صنعه ابن السكّيت، تحقيق: د.شكري فيصل، بيروت، ١٩٦٨م.

- ديوان النابغة الجعدي: جمع وتحقيق: عبدالعزيز رباح، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٦٤م.

(ر)

- الرد على النُحاة، لابن مضاء، تحقيق: د.شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، بدون تاريخ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د.أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، مصورة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

(س)

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

- سرُّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، مدينة المعارف بالرياض، بدون تاريخ.

(ش)

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة منقحة، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النّحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي، تحقيق: د.محمد الريح قاسم، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- شرح أشعار الهذليين، صنعه: أبوسعيد الحسن بن الحسين السُكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مطبعة المدني بالقاهرة: ١٩٦٥م.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: د.عبدالحميد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري، تحقيق: الدكتور عبدالحميد السيّد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن النظام، تحقيق: د.عبدالحميد السيّد محمد عبدالحميد، دار الجيل بيروت، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح ألفية ابن معطي، لابن القوّاس، تحقيق: د.علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والتوزيع: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: د.سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، منشورات معهد البحوث العلميّة، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى: ١٤١٩هـ.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.صاحب أبوجناح، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف بغداد: ١٩٦٧م.

- شرح ديوان الأخطل، صنعه وشرح معانيه: إيليا سليم الحاوي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت - لبنان: ١٩٧٩م.

- شرح ديوان امرئ القيس، ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم، تأليف: حسن السندوبي، الطبعة السابعة، المكتبة الثقافية، بيروت- لبنان: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح ديوان جرير، ضبط معانيه وشرحه: إيليا الحاوي، الطبعة الأولى، دار الكتب، بيروت- لبنان: ١٩٨٢م.

- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة: ١٩٥١م- ١٩٥٣م.

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه: أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.

- شرح ديوان كعب بن زهير، صنعه أبي سعيد السكري، دار الكتب المصريّة، ١٩٥٠م.

- شرح ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمعه وحققه: د.داود سلوم، بغداد، ١٩٧٠م.

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: د.إحسان عبّاس، الكويت، ١٩٦٢م.

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح شافية ابن الحاجب، للجاربردي، مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت: ١٩٨٦م.

- شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة: الشيخ/ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، نشر وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- شرح العوامل المائة في أصول علم العربية للجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق: د.البدراوي زهران، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٣م.

- شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الرياض الحديثة، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح الكافية، لرضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، طبعة جديدة مصححة، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق وتعليق: د.علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، دار الأمل، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح اللمع، لابن بَرْهان العكبري الإمام أبوالقاسم عبدالواحد بن علي الأسدي، حققهُ: د.فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مُباشر الواسطي الضرير، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح مغني اللبيب، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، بهامش حاشية الشمني على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت، دُون ذكر تاريخ أو طبعة.

- شرح المقدمة المحسّبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٦م.

- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، دراسة وتحقيق: د.موسى بناي علوان العليلي، نشرته الجامعة المستنصرية؛ مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/ ١٨٩٠م.

- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د.عبدالله الحسيني، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(ص)

- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، بيت الأفكار الدّولية بالرياض: ١٤١٩هـ.

- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري، اعتنى به أبوصهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض: ١٤١٩هـ.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د.محسن بن سالم العميري، منشروات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

(ض)

- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د.رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- ضعيف الجامع الصغير، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠هـ.

(ط)

- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: أبوفهر محمد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدّة، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، بدون ذكر تاريخ.

(ظ)

- ظاهرة التآخي في العربية، د.فاطمة عبدالرحمن رمضان، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية بمكة المكرمة، سلسلة الرسائل العلميّة الموصي بطبعها، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- ظاهرة الحذف في الدرس اللُغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م.

(ع)

- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، تأليف د. خليل أحمد عمايرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق، تحقيق ودراسة: د.محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- العوامل المعنويّة في النحو العربي، د.محمد باتل الحربي، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثامنة، العدد العاشر، ١٤١٥هـ.

(ق)

- قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي دراسة نحويّة استقرائية، د.فاطمة عبدالرحمن رمضان، الطبعة الأولى، شركة مكة للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(ك)

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د.فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، حققه وعلّق عليه: د.محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- الكتاب - لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بـ«سيبويه»، تحقيق وشرح: الشيخ عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، تحقيق وشرح: د.محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجارالله الزمخشري، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي، والمعروف بحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د.محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- الكُلِّيات معجم في المصطلحات والفروق اللُّوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخه وأعده للطبع: د.عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(ل)

- اللامات، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق- سوريا: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- لسان العرب، لابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- (لعل) وتوسعات العرب في استعمالاتها، د.فاطمة عبدالرحمن رمضان، معهد البحوث العلمية، مركز بحوث اللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، والطبعة الثانية: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- مجالس ثعلب، لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، بدون ذكر تاريخ.

- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نورالدين عليّ بن بكر الهيثمي، دار الفكر، دار العالمية، بيروت: ١٤٠٨هـ.

- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني، قدّم له وعلّق عليه: نعيم حسين زرزور، الطبعة الأولى، دار الكتب، بيروت - لبنان: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة، تحقيق: د.مراد كامل، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المدارس النّحوية، للدكتور شوقي ضيف، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

- المرتجل، لأبي -محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق: ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاري، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار العلم، دمشق، دار المنارة ببيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ أو طبعة.

- المسائل الملقّبات في علم النحو، للإمام محمد بن طولون الدمشقي، حققه وعلّق عليه: د. عبدالفتاح سليم، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، بيت الأفكار الدولية، الرياض: ١٤١٩هـ.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د.حاتم صالح الضّامن، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة- بيروت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي، دار الفكر، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د.نبهان ياسين حسين: ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- معاني الحروف، للرماني أبي الحسن علي بن عيسى، حقّقه: د.عبدالفتاح شلبي، الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزّجاج، شرح وتحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- معاني القرآن، للأخفش الأوسط الإمام أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، تحقيق: د.فائز فارس، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م، والطبعة الثانية: ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، دار البشير، دار الأمل.

- معاني القرآن، لأبي ذكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: د. أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون ذكر تاريخ.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبكر السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المغني في تصريف الأفعال، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، دار الفكر ببيروت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- المفضليات، للمفضّل بن محمد الضبي، تحقيق: د. قصي الحسين، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الهلال، بيروت: ١٩٩٨م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د.عيّاد الثبيتي، الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحايث المشتهرة على الألبسنة للسنحاوي، نشر الخانجي، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المقتصد في شرح الإيضاح، للشيخ عبدالقادر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

- المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.فخرالدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- من أسرار اللغة، تأليف: د. إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة منقحة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، لأبي عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، في ذي الحجة ١٣٧٣هـ/ أغسطس ١٩٥٤م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليز رنيو هاتف بأمريكا /١٩٤٧م.

- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(ن)

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، تحقيق: د.مصطفى الصادق العربي، بدون ذكر تاريخ أو طبعة.

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، د.عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر، بدون ذكر تاريخ.

- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، أ»رف على تصحيحه: علي محمد الضبّاع، دار الكتاب العربي، دون ذكر تاريخ أو طبعة.

- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً للدكتور هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي، مجلة اللسان العربي، العدد: ٣٨، ١٩٩٤م.

- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية: ١٤٠٥هـ.

- النُّكَت الحِسَان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق ودراسة: د.عبدالحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د.محمد عبدالقادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، د.عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧- فهرس الموضوعات